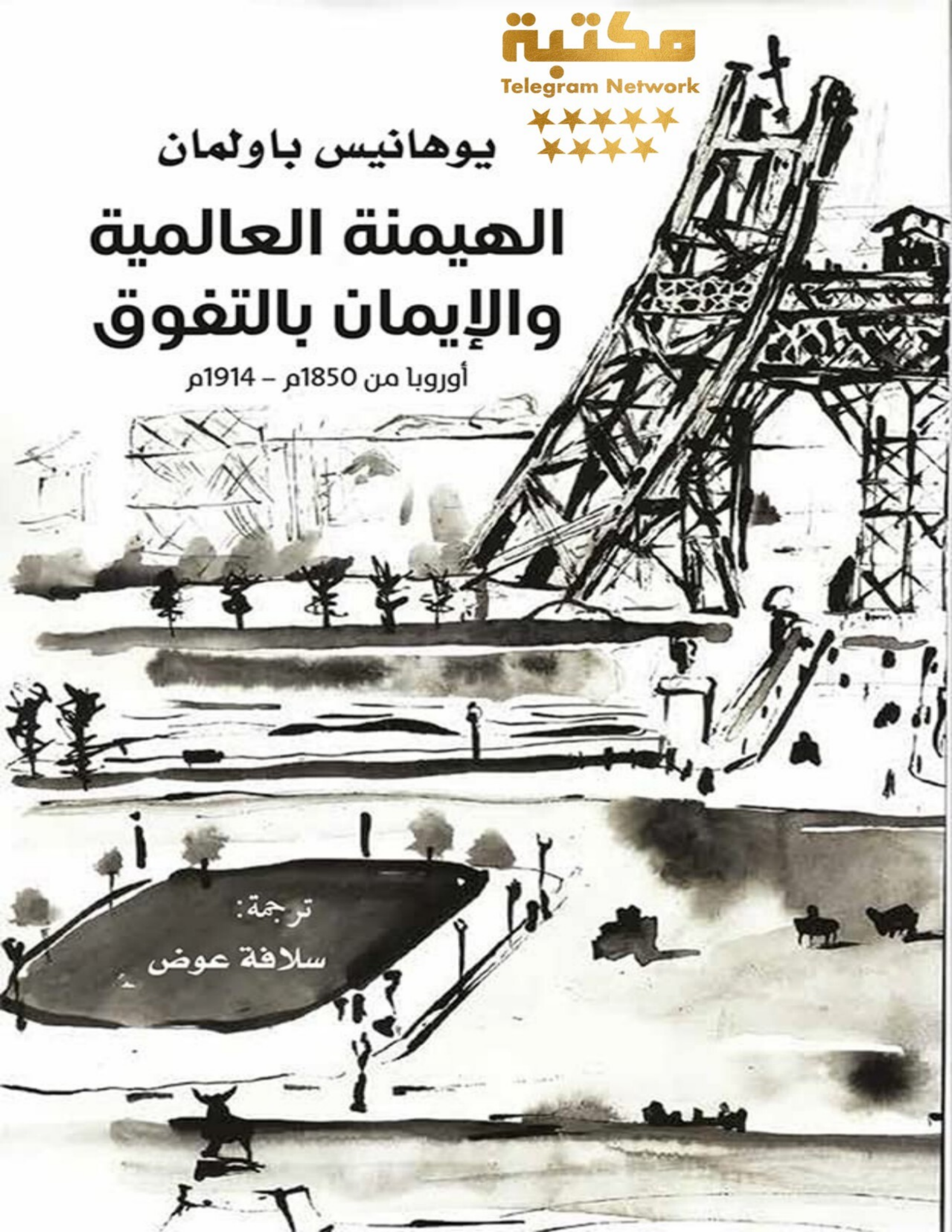


مكتبة
Telegram Network
يوهانيس باولمان
الهيمنة العالمية
والإيمان بالتفوق
أوروبا من 1850م – 1914م
ترجمة:
سلافة عوض

يوهانيس باولمان

الهيمنة العالمية
والإيمان بالتفوق

أوروبا من 1850م - 1914م

ترجمة: سلافة عوض

مراجعة: مصطفى السليمان

D359 .P38125 2021

Paulmann, Johannes, 1960-الهيمنة العالمية والإيمان بالتفوق: أوروبا من 1850م- 1914م / تأليف يوهانيس باولمان ؛ ترجمة سلافة عوض ؛ مراجعة مصطفى السليمان. ـ ط. 1. ـ أبوظبي : دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2021.

ترجمة كتاب: Globale Vorherrschaft und Fortschrittsglaube: Europa 1850- 1914

تدمك: 978-9948-33-283-1

1ـ الحضارة الحديثة- القرن التاسع عشر. 2- أوروبا- الحضارة- القرن التاسع عشر.

أ- عوض، سلافة. ب- سليمان، مصطفى. ج- العنوان.

تصميم الغلاف: تيريزا هاير Theresa Heyer يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الألماني:

Johannes Paulmann

Globale Vorherrschaft und Fortschrittsglaube: Europa 1850 - 1914

صدر بموافقة مكتب تنظيم الإعلام- وزارة الثقافة والشباب- رقم الطلب MC-03-01-6646924

.

طبع في المتحدة للطباعة والنشر- أبوظبي- 80022220



www.kalima.ae

مشروع «كلمة» للترجمة بمركز أبوظبي للغة العربية في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي غير مسؤول عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعبر وجهات النظر الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف وليس بالضرورة عن رأي المركز.

الفهرس

I. الحدود وترسيم الحدود

ما المدى الذي وَصلَت إليه أوروبا في القرن التاسع عشر؟

شَهِد القرنُ التاسع عشر جدلاً بين علماء الجغرافيا حول ما إذا كانت أوروبا قارةً مستقلة بذاتها، وشمل هذا الجدَلُ القارةَ بأكملها. كتَبَ عالِمُ الجغرافيا ألفريد هيتتنر عام 1907: «أوروبا ليسَت سوى الحافةِ الغربيَّة لمنطقة آسيا»، حتى إن كان لدى البعض «إحساسٌ بالفوقيَّة» عند «إلقاء النَّظَر من جبلِ طارق باتجاه أفريقيا، أو مِن القسطنطينيَّة باتجاه آسيا». منَحَ زملاءُ مُتخصِّصون آخَرون، أمثال ألفريد كيرشهوف، أوروبا ثقةَ «استحقاقٍ قاريٍّ كامل»، مُعتمِدِين في ذلك على العلاقةِ القوية بين الأرض والإنسان، التي بمُوجبها تَحدَّدَت المساحاتُ الطبيعية بخرائطَ ثابتةٍ، وتضاريسَ تُوفِّر مادةً غنية للثقافات الخاصة بسُكَّانها.

كان لمسألةِ استقلالِ القارة صَدَاها في النِّقاشات الدائرة حول ترسيمِ الحدود الدقيقة لأوروبا؛ فقد جاءَت حدودُها في خريطةٍ لأطلس كامبريدج للتاريخ الحديث، لعام 1912، ضبابيةً جداً في أكثرَ من موقع؛ إذ بَدَتِ البحارُ تَحدُّها من الغرب والشمال والجنوب، وبَدَتْ حدودُها واضحةً نسبياً، على عكسِ ما هو عليه الحال في الشرق والجنوب الشرقي؛ حيث كانت أقلَّ وضوحاً. في

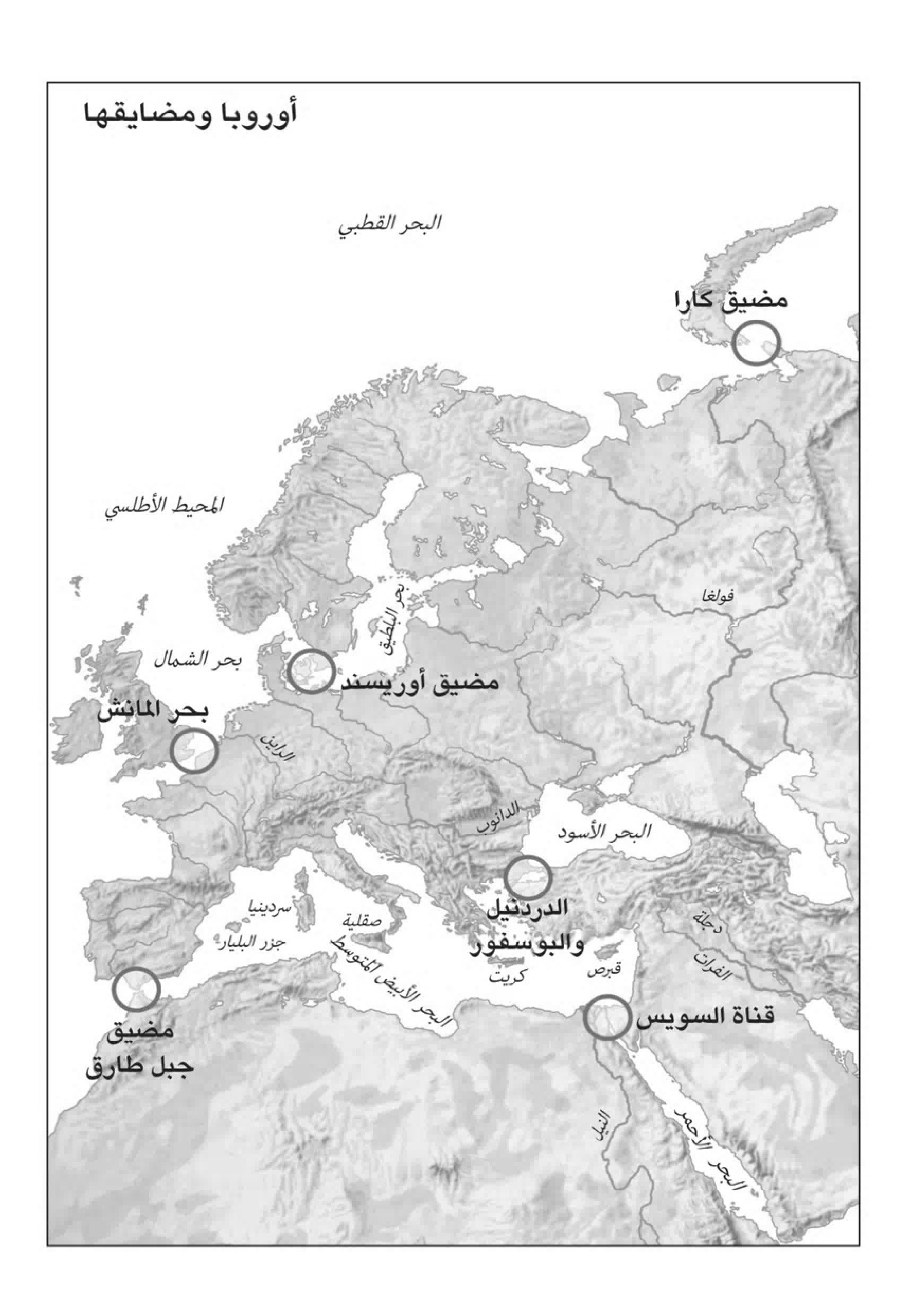
الجنوب الشرقي كانت الإمبراطوريةُ العثمانية لا تزال قويةً في شِبه جزيرة البلقان، وكانت القسطنطينيَّةُ -مركزُ حُكمِها- تقع جغرافياً في أوروبا، بينما معظمُ أراضي الدولة العثمانية تقع في آسيا، ومعظمُ أطرافِها تَمتدُّ إلى طرابلس على سواحل شمال أفريقيا؛ فكان من الطبيعي أن يُشار في مقدمةِ سلسلةِ الخرائط الحديثة إلى أن تركيا تقع ضمنَ أوروبا. لم يختلف الأمر في الشرق؛ حيث تقع روسيا القوية، فالإمبراطوريةُ القيصرية بالنسبة إلى معظمِ المُعاصِرِين واحدةٌ من القوى الأوروبية التي منَحَها وجودُ آسيا على مَقربة منها مساحاتٍ واسعةً للاستعمار. رفَض بعض الجغرافيِّين اعتبارَ جبالِ الأورال حدوداً جغرافية واضحة، ووَصَفوا روسيا غربَ جبال الأورال وشرقَها كمساحةٍ واحدة تَتميَّز بالاتِّساع والرَّتابة، بما يَتعارَض مع أوروبا الشديدةِ الوضوح والتنظيم، مُعتبِرين أن عناصرَ الطبيعة تَنعكِس على شخصيةِ البشر وعلى النظام السياسي، حسب رؤيتهم: فطبيعةُ الشعبِ نصفِ الآسيوي السلبي المُستبِد تختلف عن طبيعةِ الأوروبي النشيط والتقدُّمي ذي التفكير الحر. أمَّا على الجانب الروسي، فقد نَظَر علماءُ طبيعةٍ وقوميُّون سلافيون، أمثال نيكولاي دانيالفسكي، بإيجابيةٍ إلى اعتبار جبال الأورال حدوداً غيرَ واضحة؛ حيث آمَنوا بوجودِ وَحْدةٍ جغرافية خاصة مُمتدَّة من حدود روسيا الغربية إلى ما بعد سلسلة الجبال، وصولاً إلى سيبيريا. هذه الرؤية تَطوَّرت فيما بعدُ إلى فكرةِ القارة الثالثة (أوراسيا) التي تقع بين أوروبا وآسيا.

تَرَك أطلس كامبريدج الامتدادَ المكاني لأوروبا مُبهَماً؛ فلم يُظهِر فقط سيبيريا وآسيا الصغرى بصفتهما مناطقَ جغرافيةً خارج أوروبا، ولكنه اعتبرهما تنتميان سياسياً لها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قبرص. ومُيِّزت مصر وتونس والجزائر أيضاً بنفس الطريقة بصفتها أجزاءً من بريطانيا العظمى أو فرنسا. حتى إن ناشِري الأطلس تحدَّثوا عن «أوروبا الكبرى» التي تَمتدُّ على كاملِ

الكرة الأرضية، مُسلِّطِين الضوءَ على المؤسَّساتيَّة أو ما يُسمَّى بالانتشار العِرْقي، حتى إن شمال أمريكا وأجزاءً من جنوبها كانت بالنسبة إليهم «أوروبا ثانية»، كما أُضِيفت إليها أستراليا ونيوزيلندا. ولم تكن «أوروبا الكبرى» تدلُّ على هيمنةٍ سياسية، بل على نوعٍ من الانتشار والتكاثُر للأوروبيِّين الذين ظهَرَ تأثيرُهم واضحاً في الاضطرابِ البيئي للمناطق التي استوطَنوها؛ حيث جرى توطينُ الشعوب، والحيوانات والنباتات الأوروبية. في المقابل، غالباً ما كانت تُباد الشعوبُ والحيواناتُ والنباتاتُ الأصلية في تلك المناطق. وقام المُستوطِنون الأوروبيُّون (البِيض) بالتوسُّع في الزراعة وَفْقَ المعايير الأوروبية، وأصبحوا مع مرورِ الزمن أكثرَ ارتباطاً بالأسواق العالَميَّة.

لَعِب الاستيطانُ الجغرافي (أوروبا الكبرى) دوراً في الجغرافيا الاقتصادية. أوضَحَ جورج ج. تشيشولم في كتابه «دليل الجغرافيا التجارية»، عام 1889، التقسيمَ الناشئ بين أوروبا الصناعية والدولِ والمُستعمَرات ومناطقِ الاستيطان، التي كانت تُورِّد الموادَّ الخام والموادَّ الغذائية، وتأخذ في المُقابِل الموادَّ المُصنَّعة. لم يَتبع المؤلِّفُ الحتميةَ التي كانت سائدةً، والتي بمُوجبها تَتحدَّد القُدْرات الاقتصادية حسب الظروفِ البيئية الطبيعية، وهكذا بُرِّر الاستعمار بحجةِ أن السُّكَّان المحليِّين غيرُ قادِرين جسدياً وعقلياً على الاستفادةِ الكاملة من الموارد المتاحة، بدلاً من ذلك أدرَكَ المؤلِّف أن التحسيناتِ في النقل وشروط الاتصال في القرن التاسع عشر كانت شرطاً أساسياً لإعادةِ هيكلةِ النُّظُم المكانية الطبيعية، واستخدامِها بشكلٍ مُختلِف عن ذي قبلُ؛ حيث مكَّنَت الإنجازاتُ التقنية، مثل سكك الحديد والبواخر والتلغراف، وإن كان ذلك جزئياً، من التغلُّب على محدوديةِ القُدْرات الجسدية.

لا يُمكِن أن يعتمد التاريخُ الأوروبي على الجغرافيا الطبيعية وحْدَها عند تحديدِ موقع أوروبا الراهن، ولكن أيضاً بفَهْمها كفكرةٍ تَطوَّرت تاريخياً وشكَّلَت بِنيتَها الثقافية. الجغرافيُّون الذين أثبتوا جدارتَهم أكاديمياً، خاصةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتَمايَزوا باختصاصاتهم، وضَعوا كما تُبيِّن الأمثلة، مَعاييرَ مُتفاوِتةً لتحديدِ موقع أوروبا، ومع ذلك اتَّفَق الجميع على أن لأوروبا جغرافيَّتَها الخاصة؛ وهذا ما يُفسِّر تَحوُّلَ أوروبا إلى «مِشعَل الحضارة» كما قال دو لا بلاش عامَ 1981، ويُبرِّر سببَ مكانتها المتميِّزة في العالَم. بكل الأحوال لقد امتدَّت أوروبا إلى ما وراء القارة الأوروبية المتعارَف عليها.


أوروبا ومضايقها
البحر القطبي
مضيق كارا
المحيط الأطلسي
فولغا
بحر البلطيق
بحر الشمال
مضيق أوريسند
بحر المانش
الراين
الدانوب
البحر الأسود
الدردنيل
والبوسفور
سردينيا
صقلية
جزر البليار
دجلة
الفرات
البحر الأبيض المتوسط
كريت
قبرص
قناة السويس
مضيق
جبل طارق
النيل
البحر الأحمر

مضائق أوروبا في القرن التاسع عشر

عَزَا إميل ديكيرت، الذي درَّس في فرانكفورت / ماين، السماتِ الخاصةَ لأوروبا إلى «العديد من البِحار والخلجان المحيطيَّة والقاريَّة التي تَتوغَّل في أعماق سطحها»، وكذلك «العديد من أَشْباه الجُزُر والجُزُر الساحلية». في عام 1883 خَلَص إلى أن المحيطَ الأطلسي «بمضايقه وبِحاره الجُزئيَّة شكَّلَ الكثيرَ من الصعوبات البَحْرية، لدرجةِ أنه ليس من المُستغرَب نشوءُ السباق البَحْري الأكثرِ جُرأةً وقُدرةً في العالَم على الساحل الأوروبي الشاسع.» وهناك تَطوَّرَت «الثقافةُ والقوةُ التجاريَّة للجزء الأوروبي من العالَم». إذا نَظَرنا إلى المضايق البَحْرية التي تحيط بأوروبا، والتي شكَّلَت من النواحي البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تَقاطُعاتٍ ومَعابِرَ ربَطَت الأوروبيِّين بعضَهم ببعضٍ، وربطتهم أيضاً بمجتمعات غير أوروبية، فستَجِد أنها في الوقت نفسه كانت تُشكِّل فاصلاً فيما بينَهم. وبحسب الظروف ومجال الاختصاص نَتَج عن ذلك تعاوُنٌ أو تنافُسٌ أو مُقاوَمةٌ فيما بين هذه الجهات. تُظهِر هذه المناطقُ (الهامشية) الجهودَ الهائلة المبذولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتطويرِ أنظمةٍ معرفية وتنظيمية مُعقَّدة، مُصمَّمة لاستغلالِ الموارد الاقتصادية، ومُمارَسة القوة السياسية والعسكرية، لترتيب المجتمعات وفَهْمها. في النص التالي، سوف نُحدِّد موضوعَ الكتابِ بشكلٍ أكثرَ دقةً، عن طريقِ المضايق كما لو أننا نقترب، إنْ جازَ التعبيرُ، من الحافة. وبهذه الطريقةِ يُمكِن أيضاً وصْفُ العلاقة المُتغيِّرة بين الجغرافيا والتاريخ؛ لأنه هنا، كما سنرى، تَبلورَت اللحظاتُ التاريخية المركزية لحِقبةِ ما قبل الحرب العالمية الأولى.

مضيق كارا: لنَبدأْ بمَضِيقِ كارا في أقصى شمال شرق أوروبا، هذا المضيق يَربط بحرَ بارنتس ببحرِ كارا؛ وهو بحرٌ هامشي من البحرِ القُطْبي، تَبدأ منه جبالُ الأورال وتَمتدُّ على ساحله الجنوبي. وهو معروفٌ اليومَ؛ حيث كانت المُفاعِلاتُ النووية تُفرَّغ فيه من الغوَّاصات السوفيتية.

يَبلغ عَرضُ المضيق 56 كم، وهو يَفصل بين أرخبيل نوفايا زيمليا وجزيرة وايغاتش في الجنوب. اكتَسَب الممرُّ المائي منذ خمسينيات القرن التاسع عشر أهميةً مُتزايِدة لربْطِه طرقَ السُّفن بين الموانئ الأوروبية وسيبيريا. في البداية كان التجَّارُ وأصحابُ مَناجِم الذهب في سيبيريا هم الذين يَبْحثون عن إمكانيةِ اختصارِ الطريق البري الطويل والمُكلِّف، من خلالِ طريقٍ بَحْري مُباشِر من نهرَيْ سيبيريا أوب وينيسي اللذَيْن يَصُبَّان في بحر كارا في الغرب. وقد بُنِيت السككُ الحديدية العابرة لسيبيريا في عام 1891، وبدأت تَعملُ بشكلٍ مُتواصِل منذ عام 1904، غير أن أجزاءً كبيرةً منها كانت ذاتَ مسارٍ واحد فقط. ومع بدْءِ الإصلاحاتِ الزراعية التي أَعقبَتْ هزيمةَ روسيا في حرب القرم، زاد عددُ المُستوطِنين وإنتاجُ الحبوب في غرب سيبيريا. وكان هؤلاء المُستعمِرون الجُدُد يَأمُلون أيضاً في إمكانيةِ طرْحِ مُنتَجاتهم في السوق عن طريق السفن، بالإضافة إلى صيَّادِي الحِيتان النرويجيّين الذين اخترقوا بحرَ كارا لاصطيادِ الفُقْمات وحيوانات الفظ والحِيتان، بعدَ إفراطٍ في الصيد في بحر بارنتس قُبالةَ أرخبيل سبيسبرغن. سعى التجَّارُ السيبيريُّون الذين كوَّنوا ثَرواتِهم من الذهب إلى كسْبِ تأييدِ الجمعيةِ الجغرافية الروسية القيصرية والجمعيةِ الجغرافية الملكية وقباطنةِ النرويج، لرسْمِ خريطةِ الطريق القُطْبي ومُراقَبةِ الرياح والظروف الجوية. كان نَجاحُهم في ذلك محدوداً، وفي النهاية وجدوا اهتماماً لدى الجمعيةِ الألمانية لرحلاتِ القطب الشمالي (منذ عام 1877 الجمعية الجغرافية في بريمين). ابتداءً من عام 1877 موَّلَ مالِكُ مناجمِ الذهب ميخائيل سيدوروف، ثم تاجِرُ الجملة ورجلُ الأعمال في بريمين لودفيغ بارون كنوب، سلسلةَ رحلاتٍ قام بها القبطان إدوارد دالمان عبرَ مَضِيق كارا إلى مَصبِّ نهر ينسي. بسبب الظروف الجليدية على بحر كارا، وبالإضافة إلى الملاحة غير الآمِنة في أنهار سيبيريا، تَوقَّفَت مشاريعُ بناءِ القناة الأولى في عام 1893، ولم يُسمَح بأيِّ نشاطٍ دائم للتجارة بين الموانئِ الأوروبية والداخلِ السيبيري حتى فترةٍ قليلة قبل الحرب العالمية الأولى.

من ناحيةٍ أخرى، تكلَّلَت جهودُ بعثةِ الجيولوجي والمستكشِف القُطْبي السويدي الفنلندي أدولف إريك نوردنسكيولد (1832-1901) بالنجاح؛ حيث تَمكَّنَ في رحلةٍ استمرت عامَيْن تقريباً من عبورِ الممر الشمالي الشرقي من المحيط الأطلسي على طول الساحل السيبيري، وصولاً إلى المحيط الهادي، ومُوِّلت رحلتُه من قِبَل رجلِ أعمالٍ من غوتنبرغ؛ القطب أوسكار ديكسون، بالإضافة إلى مالِكِ منجمِ الذهب السيبيري ألكسندر سبيرياكوف. في تموز/ يوليو من عام 1878 أبحَرَ نوردنسكيولد من غوتنبرغ، وعبَرَ خلال بحر كارا في الأول من آب/ أغسطس المنطقةَ ما بين البر الروسي وجزيرة فايغاش، وفي

يوم 20 آب تَمكَّنَ من اجتيازِ أقصى نقطةٍ شمالية في أوراسيا، رأس تشيليوسكن. غير أن سفينتَه فيغا التي بُنِيت في بريمرهافن باعتبارها سفينةً لصيد الحِيتان، قد تَجمَّدَت في أيلول/ سبتمبر قبلَ مَضيقِ بيرنغ، واضطرَّت لقضاءِ الشتاء هناك لمدة 294 يوماً حتى شهر حزيران/ يونيو 1879. تابَعَت السفينةُ رحلتَها عبر اليابان، مروراً بمضيقِ مالقا القريب من سنغافورة، ثم قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق، إلى قناة المانش، وأخيراً عبر قناة أوريسند باتجاه بحر البلطيق؛ حيث دخلَت الفيغا في نيسان/ أبريل 1880 ميناءَ مدينة ستوكهولم التي كانت مُضاءةً بشكلٍ احتفالي. في عام 1882 نشَرَ نوردنسكيولد تقريراً مُفصَّلاً بعدةِ لغاتٍ عن «الإبحار بسفينةِ الفيغا حول آسيا وأوروبا»، ونشَرَ اكتشافاتِه الجغرافيةَ واكتشافاتِه في عِلم الطبيعة في المنشوراتِ العلمية والشعبية كذلك. لقد كانت رحلتُه جزءاً من رحلاتِ الاستكشاف القُطْبي، التي كانت قد ازدهرَت في أواخر القرن التاسع عشر، وقد وضَعَ تقييمُها العِلمي المعاييرَ، وحدَّدَ ما كان يُعتبر أوروبياً؛ وهو الحضارةُ المُناقِضة لصورةِ الطبيعة الجليدية للبحار القُطبية وسيبيريا غير المتطوِّرة من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى الجُرْأة في التغلُّب على صعوبة الظروف وجمع الحقائق من خلال «اكتشافِ» بحارٍ وقارات بأكملها. كان اكتشافُ البحار القطبية مهمةً تُدِيرُها مَصالحُ اقتصاديةٌ وعلماءُ من دول مختلفة؛ حيث إن طاقم الفيغا على سبيل المثال، كان مُؤلَّفاً من ضباطٍ سويديِّين وفنلنديِّين ودنماركيِّين وإيطاليِّين، بالإضافة إلى طاقمٍ سويدي-نرويجي. شكَّلَ مضيقُ كارا لأسبابٍ عديدة مَضِيقاً أوروبياً للعبورِ إلى آسيا، ظلَّت أهميتُه الاقتصادية محدودةً بسببِ ظروفِ الجليد قبل عام 1914، على الرغم من الاستيطان الروسي لسيبيريا. في فترةِ ما بين الحربَيْن العالميَّتَيْن شقَّتْ كاسحاتُ الجليد السوفيتية طريقَها عبرَ الممر الشمالي الشرقي إلى المحيط الهادئ دونَ انقطاعٍ في الشتاء. تسبَّبَت العمليةُ المنتظِمة التي أُدخِلت بعد الحرب العالمية

الثانية في ارتفاعِ التكاليف، التي بالكاد يُمكِن تغطيتها منذ عام 1990. غير أن التغيُّرات المناخية الناجمة عن الاحتباس الحراري يُمكِنها أن تجعل الممرَّ البَحْريَّ جذَّاباً مرةً أخرى كما في خمسينياتِ القرنِ التاسع عشر.

مضيق أوريسند وقناة كيل (قناة القيصر فيلهلم سابقاً): لفترةٍ طويلة كان مَضِيقُ أوريسند مُربِحاً مادياً، وبالتحديد للدولة الدنماركية. يُشكِّل المضيقُ جزءاً من صِلة الوصلِ بين بحرِ الشمال وبحرِ البلطيق، يَتخلَّل البحرَ الضَّحْل بين الدنمارك والسويد مئاتُ الجُزُر، الصغيرة منها والكبيرة. هناك ثلاثةُ طرقٍ رئيسية تَسمح بالمرور: في الغرب مَضيقُ الحزام الصغير ومضيقُ الحزام الكبير -مع وجودِ العديد من المياه الضَّحْلة وطريقٍ مُتعرِّج غير آمِن تماماً- وفي الشرق بين جزيرة سيلاند الدنماركية ومُقاطَعة سكونا السويدية الجنوبية، والثالثُ هو مَضِيقُ أوريسند، وهو مَضِيقٌ يبلغ طوله 67 كيلومتراً، ويبلغ عرضُه حوالي 4 كيلومترات في أضيقِ نقطةٍ بين هيلسنغور الدنماركية وهلسينغبورغ السويدية، حيث تطلُّ قلعةُ كرونبورغ. عبْرَ مَضِيقِ أوريسند الذي تقع عليه مَدِينتا كوبنهاغن ومالمو، والذي عادةً ما يَكُون صالحاً للمِلَاحة في فصل الشتاء، كان يُصدَّر إنتاجُ الحبوب الاسكندنافية في القرن التاسع عشر. منذ عام 1429، فرَض التاجُ الدنماركي ضريبةً على السُّفُن والبضائع الأجنبية، سُمِّيت «المُستحقَّات السِّلْميَّة». سمَحَت هذه الإيراداتُ للملِك بدرجةٍ مُعيَّنة من الاستقلالية، وكانت مصدرَ دخْلٍ مهماً للمَمْلكة حتى القرن التاسع عشر. في عام 1853 مرَّ ما يَقرب من 25000 سفينة خضَعَت للرسومِ الجُمركية عبر محطةِ الجمارك في السينور، وحقَّقَت إيراداتٍ قَدْرُها 2.5 مليون رايش تالر دنماركي. عبر هذا المضيق كانت تُنقَل من روسيا بَضائعُ مثل الجلود وقماش الأَشْرعة والقَطران والقُنَّب وحِبَال الأشرعة وخَشَب الصَّوَاري، وتُستورَد السلعُ الفاخرة والنبيذُ والفواكهُ والمنسوجاتُ العالية الجودة، وكذلك السلعُ الاستعمارية مثل التوابل والقهوة وقصب السكر والتَّبْغ والأُرز والقطن الخام -المنتجاتُ الأخيرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

استنَد جمْعُ الرسوم الجُمركيَّة إلى اتفاقياتٍ ثنائيةٍ مع القُوَى البَحْرية الأخرى، أدَّت مِراراً إلى توتُّراتٍ دبلوماسية وعسكرية. عندما كانت المعاهدةُ مع الولايات المتحدة على وشْكِ التجديدِ في عام 1856، أصَرَّت حكومتُها على إلغاءِ الرسومِ الجُمركية لأنها تُعِيق الحركةَ التجارية، واعتبرَتْها تقييداً غيرَ قانوني فيما يَتعلَّق بحُرِّية النقل البَحْري. هدَّد الدبلوماسيُّون الأمريكيُّون باتِّخاذِ إجراءاتٍ ضدَّ جُزرِ الهند الغربية الدنماركية. لكنَّ الدنمارك فضَّلَت الاحتفاظَ

بمُمْتلكاتها الاستعمارية في جُزُر الأنتيل الصغرى حتى عام 1917، عندما اشترَت الولاياتُ المتحدة الجُزرَ العَذْراء؛ ومن ثَم استسلمَت للضغط الدولي من أجلِ إلغاءِ التعريفة الجُمركية في مُعاهَدة كوبنهاغن في عام 1857. بعد أكثر من 400 عام تَنازَلَت الدنمارك عن تحصيلِ الرسوم الجُمركية مقابلَ تعويضٍ قَدْرُه 30.5 مليون رايشستالر دنماركي، وأصبحَتِ المضايق الدنماركية التي تَربطُ بحرَ البلطيق ببحرِ الشمال، مياهاً دوليَّة. دُفِع التعويض المالي من قِبَل الدُّوَل التي كان أصحابُ السفن والتجَّار فيها مُهتمِّين بالمرور الحر عبر المضيق؛ حيث دفَعَ ثُلثَ المبلغ كلٌّ من بريطانيا العظمى وروسيا، كما ساهَمَت الولايات المتحدة بمبلغٍ كبير بصفتها البادئَ بالإصلاح. أظهَرَ إلغاءُ التعريفة الجُمركية أن الدنمارك، من ناحيةٍ، فقَدَت مركزَها السابق بصفتها قوةً عُظْمى في أوروبا الشمالية في منتصف القرن التاسع عشر، وأنها تَحوَّلَت إلى دولةٍ صغيرة من ناحيةٍ أخرى. وكان على التاج الدنماركي التنازُل عن النرويج للسويد في عام 1814، ومن عام 1864 إلى 1866 خسرت دوقات شليسفيغ وهولشتاين ولاونبورغ لصالح بروسيا. يُعَد إلغاءُ الرسوم الجُمركية مِثالاً للتحرير الدولي للتجارة في القرن التاسع عشر، ويُوضِّح الترابُطَ العالَمي والاستعماري الذي تَجلَّى في أوريسند.

لم يَكُن للمضيقِ بين بحرِ البلطيق وبحرِ الشمال تأثيرٌ فاصلٌ، بل شكَّلَ حلقةَ وصلٍ. وعندما دخلَت أولُ عَبَّارةٍ للقطارات عبر أوريسند عام 1892 حيِّزَ التشغيل، شكَّلَت الباخرةُ إلى جانب القطار مُحرِّكَين من مُحرِّكات التقدُّم في القرن التاسع عشر، يُكمِل أحدُهما الآخَر، وعزَّزَ هذا في الواقع من وظيفةِ الجُزُر والممرَّات المائية بصفتها جِسراً جغرافياً بين الدنمارك والسويد، وكان لقناة الإمبراطور فيلهلم، المُسمَّاة اليومَ قناةَ كيل، التي بَنَتْها الإمبراطوريةُ الألمانية بين عامَي 1887 و1895، تأثيرٌ أكثرُ أهميةً، وحلَّت محلَّ قناةِ شليسفيغ

هولشتاين، التي دخلَتْ حيِّزَ التشغيل عام 1784، والتي أمَرَ بحفْرِها الملِكُ الدنماركي. تَصبُّ القناةُ في نهر آيدر عند رندسبورغ، الذي يَصبُّ بدوره في بحر وادن على الساحل الغربي. كان عبورُ القناة يَستغرِق عادةً من ثلاثة إلى أربعة أيام. منذ ستينيات القرن التاسع عشر، ولأسبابٍ بَحْرية استراتيجية بشكلٍ أساسي، بدَأَ بسمارك في التخطيط لممرٍّ مائي جديد يَمتدُّ من كيل هولتيناو إلى برونسبوتيل في الإلبه، بدعمٍ من مَالِكي السُّفُن في هامبورغ، لمُواجَهةِ التحدِّيات العسكرية. خلال فترةِ البناءِ التي استمرَّت ثَمانيَ سنواتٍ، من عام 1887 حتى عام 1895، جرى تشغيلُ 9000 عاملٍ تقريباً في هذا المجال، العديدُ منهم من الدنمارك وبولندا وروسيا والنمسا وإيطاليا. بلَغَ طولُ قناةِ الإمبراطور فيلهلم مائةَ كيلومتر تقريباً؛ وكانت مُضاءةً كهربائياً للتشغيل الليلي، ويَستغرِق عبورُها 13 ساعة. بحلول عام 1907 كان لا بد من توسيعِ عَرضِها من 67 متراً إلى 102 متر، وزيادة عُمْقها من 9 أمتار إلى 11 متراً. وكان الدافعُ إلى ذلك هو البوارجَ الجديدة الكبيرة من فئةِ دريدنوت، التي اشتُرِيتْ من أجل الأسطول الإمبراطوري. خلافاً للمضيق الطبيعي للأوريسوند، لم يكن الممرُّ المائي الاصطناعي يَتعلَّق بالحُرية الدولية للمِلَاحة البَحْرية، وإنما على العكس من ذلك؛ فقد شكَّلَت المنافَسةُ بين الأسطولِ المحلي وبريطانيا العُظمى والسياسة العالمية سببَ الاستثمارِ الهندسي في الجغرافيا. وفي النهاية تَبيَّنَ أن القناةَ ذاتُ فائدةٍ استراتيجية محدودة، وقد أدَّت فكرةُ إمكانيةِ نقْلِ السُّفن الحربيَّة من الشرق إلى بحرِ الشمال في أي وقتٍ، إلى استمرارِ حصارِ أسطولِ أعالي البحار الألماني في كيل ومَوانئَ أخرى خلال الحرب العالمية الأولى، بعد معركةِ سكاجيراك عام 1916. في عام 1904/1905، مرت 23000 سفينةٍ تجارية عبْرَ القناة، لكن الرسومَ لم تُغطِّ تكاليفَ البناءِ والتشغيلِ بشكلٍ كافٍ. خُصِّص جزءٌ من ضريبةِ النبيذ التي فُرِضت في عام 1902 لبناءِ الأسطول واستخدامِه لدعْمِ الإمبراطور فيلهلم. في عام 1919 قام الحلفاءُ

بتدويلِ الممراتِ المائية بموجبِ مُعاهَدة فرساي. تُعَد القناةُ اليومَ من أكثرِ الممراتِ المائية الاصطناعية ازدحاماً؛ حيث تَجاوَزَت قناةَ السويس عامَ 1869، وقناةَ بنما عامَ 1914.

بحر المانش: في حينِ أن مواردَ الرايخ الألماني التنظيمية والتقنية والمالية غيَّرَت الظروفَ الجغرافية بين بحرِ البلطيق وبحرِ الشمال بشكلٍ جَذْري؛ بَقِيت قناةُ المانش -المضيقُ البَحْري الشمالي الشرقي لأوروبا- إلى حدٍّ كبير دونَ تغيير. يَبلغ طولُ قناة المانش حوالي 350 كيلومتراً، وعرضها 160 كيلومتراً عند المدخل الغربي بين جزيرة أوشا وجُزُر سيلي البريطانية، وفقط 34 كيلومتراً شرقاً بين دوفر وكاب جريس نيز؛ أيْ ما يُسمَّى بمَضِيق دوفر أو با دو كاليه. كانت القناةُ في الماضي، وما زالت، من أكثرِ الطُّرُق البَحْرية ازدحاماً في العالَم. وهي تَربط بحرَ الشمال وبحر البلطيق على نهر أوريسند مع المحيط الأطلسي، وتُوجِّه حركةَ المرور من شمالِ غرب أوروبا عبْرَ مَضِيقِ جبل طارق إلى البحر الأبيض المتوسط، ومنذ عام 1869 عبْرَ قناة السويس إلى الهند. تَتسبَّب جغرافيةُ سواحلِها في حدوثِ مدٍّ غيرِ مُنتظِم في الجزء الشرقي، ومدٍّ مُزدوِج في أماكنَ أخرى، كما أن الظروف المناخية تُؤدِّي إلى تَكوُّنِ ضبابٍ مُتكرِّر وطقسٍ غائم على مدار السنة. يُغذِّي نهر السين -وهو أكبرُ نهرٍ على الجانبِ الفرنسي- القناةَ بالمياه العَذْبة. تقع على ساحلِ قناة المانش مدنٌ مثل لوهافر (أهمِّ ميناءٍ لاستيرادِ القهوة في أوروبا عشية الحرب العالمية الأولى)، وبورتسموث (الميناء البَحْري للبحرية الملكية) وساوثامبتون، حيث انطلقَت السفينةُ تيتانيك في رحلتها الوحيدة إلى نيويورك عام 1912. التسميةُ الإنجليزية لها، والشائعة عالمياً، هي «القناة الإنجليزية»؛ للدلالة على مَن يَحكُم هذا الممرَّ المائي. في بورتسموث التي كانت مَحْميةً بحزامٍ مُحكَم ومُعقَّد من الحصون منذ عام 1859 من أجل صدِّ الهجمات الفرنسية المحتمَلة، انطلقَت في عام 1906 البارجةُ البَحْرية البريطانية دريدنوت لتُدشَّن من بعدها سُفُن من فئتها باسم دريدنوت.

كان لقناةِ المانش دورٌ مركزيٌّ للغاية؛ فهي تَربط أجزاءً مختلِفة من أوروبا والعالَم، وتوجد على سواحلِها مَوانئُ مهمةٌ لحركةِ التجارة العالمية، وفي نفس الوقت شكَّلَت قاعدةً لبَحْريةِ الإمبراطوريَّةِ، ومنطقةً حامية للغاية لأَمْنها القومي. وُضِعت في القرن التاسع عشر مُخطَّطاتٌ عديدة لتعزيزِ وظيفةِ الربط بين الجُزُر البريطانية والقارة الأوروبية. ومنذ خمسينيات القرن

التاسع عشر أُضِيف إلى المُقترَحات بناءُ جسرٍ فوقَ القناة، أو حفْرُ نفقٍ تحتها، أو أن تُجهَّز بعبَّارةٍ للقطارات. كانت هناك أطرافٌ مهتمة على جانبَي القناة، فبينما أيَّدَ الجانبُ الفرنسي الخططَ باستمرار، عرقَلَ أعضاءٌ من الحكومة والبرلمان في بريطانيا التنفيذَ في اللحظات الحاسمة. في عامَي 1875 و1876 اجتمعَت لجنةٌ مُشترَكة من البلدَيْن لإعدادِ اتفاقيةٍ حكومية دولية تُنظِّم حقوقَ الانتفاع وتَرسم الحدودَ الدولية في النفق. وأُسِّست شركاتُ البناء والتشغيل التي أجرَت عملياتِ حفرٍ تجريبيَّةً بين عامَيْ 1881 و1882 في منطقة مُنحدَرات شكسبير، قُربَ دوفر وسانجات غير البعيدة عن كاليه، واستطاعوا التقدُّمَ ميلاً واحداً على كِلَا الجانبَيْن، كان من المقرَّر أن يَسبق الموافَقةَ القانونية على البناء الفعلي، مُوافَقةٌ أساسية من مجلسَي البرلمان البريطاني في لندن، وقد استُشِير المهندسون ومُمثِّلو التجارة والصناعة ومُقاوِلو السكك الحديدية وضُباطُ البَحْرية وقيادة الجيش على مدارِ شهرَيْن من عام 1883. لم تَتمكَّن اللجنةُ البرلمانية فيما بعدُ من الاتفاق على تقريرٍ نهائي مُشترَك. كان مُؤيِّدو مشروعِ النَّفَق أقلية.

جاءت الحُجة الرئيسية ضد مشروعِ النفق من وزارةِ الحرب؛ ففي السيناريوهات التي بَدَت غيرَ واقعيةٍ حتى بالنسبة إلى المُعاصِرين في ذلك الوقت، أن قيادةَ الجيش تَخْشى استخدامَ النفق تحت الأرض من قِبَل قوةٍ أجنبية -حتى قبل وقتٍ قصير من الحرب العالمية الأولى، والمقصودُ دائماً فرنسا- لاحتلالِ الجُزُر البريطانية، وبالرغم من كل الحجج، التي أكَّدَت على ارتباطِ بريطانيا ارتباطاً وَثِيقاً بالقارة، جرى تبسيطُ موقعِ الجزيرة على أنه القوة الحقيقة للبلاد؛ ليُؤدِّي ذلك إلى تأخيرِ تقدُّمِ المشروع، غير أن النقاشَ حول بناءِ نفقٍ تحت قناة المانش استمرَّ حتى الحرب العالمية. العلاقة التي تَحسَّنَت مع فرنسا منذ الاتفاق الودي عام 1904، وكذلك القدرةُ على إرسالِ

قوةٍ استكشافية إلى القارة، وتأمين إمدادِ الجزيرة بالطعام والموادِّ في حالِ نُشوبِ حربٍ أوروبية؛ أظهرَت الآن -حتى لبعض العسكريين- فوائدَ هذا النفق. مع ذلك بقيَت الآراءُ في الحكومة البريطانية مُنقسِمةً، وسادَت فكرةُ أن موقع الجزيرة كان عاملاً أساسياً في إنشاءِ الإمبراطورية وحمايتها، وجزءاً من الهُوِيَّة الوطنية. اعتُبِر النفقُ بمثابةِ حدودٍ برية تستدعي الحماية؛ وهو ما يَستوجب فرضَ الخدمة العسكرية الإلزامية، وهذا بدوره كان من المُحرَّمات التي لم تَكُن الحكومةُ البريطانية عامَ 1914 تريد الخوضَ فيها.

أرادَت الحكومةُ البريطانية بالأغلبية الحفاظَ على قناةِ المانش كحدودٍ فاصلة، على الرغم من أن الجزيرةَ أصبحَت في القرن التاسع عشر في نَواحٍ مختلفة أكثرَ ارتباطاً بالقارة. وتَمنَّى الفرنسيون حصولَ تحسُّنٍ إضافي في العلاقات التجارية مع بريطانيا؛ لأن المنتَجات الحسَّاسة والقابلة للتَّلَف من فرنسا (مُنتَجات الألبان والفواكه والسِّلَع الفاخرة) يُمكِن نقْلُها بسرعةٍ أكبر ومن دونِ إعادةِ الشحن، ولأن مُمثِّلي الشركات سيَتمكَّنون من السَّفَر بسهولةٍ أكبرَ؛ ومن ثَم نَسْج المزيد من الاتصالات التجارية. قبل كل شيء، كان المُدافِعون عن المشروع يَعتمدون على السياحة. وقفت وراء الحملة العامة لبناءِ النَّفَق عشية الحرب العالمية الجهاتُ ذاتُ المَصالِح التي كانت موجودةً منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهي شركاتُ السكك الحديدية ومُموِّلوها من التجار وبعض الصناعات التصديرية، لكن لم يَتمكَّن هؤلاء من فرْضِ موقفِهم على خصومِهم، الذين شغلوا مَناصبَ حكوميةً مركزية؛ ومن ثَم امتلكوا سلطةَ الاعتراض على الجانب الإنجليزي. كثَّفَت شركاتُ النقل البريطانية والفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر حركةَ مرورِ البواخر عبر القناة، وفي عام 1909 تَمكَّنَ مهندسُ الطيران الفرنسي لويس بلايريو (1872-1936)، لأول مرة، من الطيران فوق القناة من كاليه إلى دوفر في 37 دقيقة؛ يبدو أن الممرَّ

المائي الآن أصبَحَ أقلَّ اتِّساعاً، على الرغم من أن النتائجَ كانت مُستمَدة فقط من تخفيفِ إجراءاتِ الحماية العسكرية للقناة الإنجليزية ضد الطائرات بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يُفتَح النفقُ على الإطلاق حتى عام 1994.

لا ينبغي النظرُ إلى قصةِ مشاريعِ النفق على أنها قصصُ إخفاقاتٍ، بل باعتبارها توضيحاً للدور المركزي للمَضِيق الشمالي الغربي. إلى جانبِ وظيفة النفق في صراعِ القوة السياسية والْتِقاءِ خطوطِ الاتصال المختلفة من أوروبا وبقية العالَم، أوضحَت المشاريعُ أيضاً إرادةَ المهندسين وثِقَتَهم بأنفسهم وقُدْرتهم على إعادةِ تشكيلِ الجغرافيا الطبيعية. في أماكنَ أخرى استطاعَ الفنيُّون تحقيقَ أهدافهم؛ على سبيل المثال، تَمكَّنَت القطاراتُ منذ عام 1906 من عبورِ نفق سيمبلون الذي يبلغ طوله 20 كيلومتراً تقريباً، ويمر عبرَ جبالِ الألب السويسرية والإيطالية. شارَكَ في تمويل هذا النفقِ الجبلي إيميل بارون دارلانغر (1832-1911)، وهو مَصرِفيٌّ باريسيٌّ مهم، وُلِد في فرانكفورت/ماين وأصبح الرئيسَ التنفيذيَّ لشركة «نفق القناة» عامَ 1901، وقد شغل المنصبَ نفسَه في شركة السكك الحديدية الشمالية، المهتمةِ بنفق القناة. لم يَستثمِر بنكُ دارلانغر الأموالَ فقط في السكك الحديدية داخل أوروبا، ولكن أيضاً في النقل بالقطارات في مُستعمَرات أفريقيا والأمريكيتَيْن، واستثمر أيضاً (مع يوليوس رويتر) في كابلات الهاتفِ عبر المحيط الأطلسي. ولم يَكُن مشروعُ النفقِ غير المُنجَز سوى واحدٍ من المشاريع الكبيرة العديدة لإعادة الهيكلة في القرن التاسع عشر، وتلك المشاريعُ التي أُنجِزت بالفعل، ما هي إلا دليلٌ مثير للإعجاب على القدرة والإرادة للتغلُّب على الطبيعة المادية من خلال التكنولوجيا. لقد غيَّرَت الجغرافيا البِنْيةَ التحتيَّة لأوروبا ومناطقَ أخرى من العالَم، ودفعَت بشكلٍ حاسم إلى تكامُلِها.

مضيق جبل طارق: يُعَد مضيقُ جبل طارق مكاناً استراتيجياً بالنسبة إلى أوروبا. وهو يربط البحرَ الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، وأوروبا بشمالِ أفريقيا؛ حيث يُمكِن اعتبارُه جسراً واصلاً وخندقاً فاصلاً، يَبلغ عرْضُ المدخل الغربي للمضيق 44 كيلومتراً بين رأسِ الطرف جنوب شرق قادش ورأسِ سبارطيل في الطرف الشمالي الغربي لشمال أفريقيا قُربَ طنجة. إلى الشرق من المضيق تبلغ المسافةُ بين الطرفِ الجنوبي لجبل طارق (يوروب بوينت) وصخرةِ سبتة على الجانب الأفريقي حوالي 20 كيلومتراً. تَخلق التياراتُ البحرية ظروفَ مِلَاحةٍ صعبةً؛ لأن تياراً سطحياً قوياً يَتدفَّق من المحيط الأطلسي باتجاه البحر الأبيض المتوسط، والرياح القوية تجعل الرحلةَ أكثرَ صعوبةً. غير أن المنطقةَ في البحر الأبيض المتوسط عند جبال الريف منطقةُ سكونٍ للرياح؛ بحيث تُضطر السُّفنُ الشراعية في كثيرٍ من الأحيان إلى المكوثِ هناك لفترةٍ طويلة. يوجد في الجزء الشمالي من المضيق، أكثر الموانئ أماناً في العالَم، خليجُ الجزيرة الخضراء وجبل طارق.

يَخضع جبل طارق للسيطرة البريطانية منذ عام 1704، وعلى الصخرة التي تتَّصِلُ بشبه الجزيرة الإيبيرية بواسطة رأس رملي توجد قلعةٌ ومدينة بريطانية، لم تُشكِّل في القرن التاسع عشر جيباً كما كان الحال لاحقاً زمنَ الدكتاتور الإسباني فرانكو، أو كما كان في الحرب العالمية الثانية؛ لأن المُستعمَرة كانت مُغلَقةً جزئياً، وكان لها حدودٌ مفتوحةٌ. بالنسبة إلى الحكومة البريطانية كان الدورُ الأساسي لجبل طارق دوراً عسكرياً؛ حيث كان ميناء آمِناً وحوضاً لبناء السُّفُن للبَحْرية الملكية، وحصناً مُهيمِناً على ممرٍّ مائي مهم أكسَبَته قناةُ السويس أهميةً أكبرَ بعد عام 1869، ونقطةً مركزية للسُّفن البخارية التابعة للشبكة العالمية لمحطات الفحم، ومع ذلك اتَّخَذت القلعةُ

الأصلية تدريجياً طابعَ مُستوطَنةٍ استعمارية، تضم حاميتُها ما بين 3000 و5000 جندي. في عام 1800 بلغ عددُ السكان المدنيِّين 5000، وفي عام 1831 وصل إلى 17000، وفي عام 1871 كان العددُ قد وصل إلى أكثر من 18500، وفي عام 1901 إلى أكثر من 20000، جزءٌ منهم فقط كان من الرعايا البريطانيِّين، والجزءُ الآخَر كان يُسمَّى «أجانب»، حتى إن أصول البريطانيِّين كانت مُتفاوِتة؛ القِلَّةُ كانوا من الجُزُر البريطانية، أمَّا الغالبية فكانوا من إسبانيا والبرتغال وجنوة ومالطا وشمال أفريقيا، غالبيتهم يتبعون المذهبَ الكاثوليكي، إلى جانبِ أقليةٍ يهودية. في عام 1816 مُنِح مَن عاش ما لا يقل عن 10 سنوات في جبل طارق حقَّ المواطَنة ليُصبِح من الرعايا البريطانيين. كان لهذه المجموعةِ من الناس حقوقُ إقامةٍ دائمة، في حين أن العديدَ من «الغرباء» (وصَلَ عددُهم في عام 1831 إلى حوالي 7000) لم يُسمَح لهم بالبقاء دونَ مُوافَقةٍ رسمية «تصريح إقامة»، كان التصريح يَصدُر ليومٍ واحد أو لعدةِ أيام. العديدُ من التجار استخدموا الميناءَ الحر لأعمالهم، وقدَّمَ العمَّالُ خدمات مختلفة. ولأن القلعةَ والمدينة كانتا تعتمدان على الإمداداتِ بالماء والطعام، كان أولئك الذين لم يُصبِحوا رعايا بريطانيِّين، من الإسبان و«الغرباء الأجانب» الآخَرين، يدخلون ويخرجون يومياً عبر البوَّابات.

خضَعَ نظامُ الإقامة الذي بموجبه يُمنَح «تصريح الإقامة»، لأكثر من عمليةِ إصلاحٍ في القرن التاسع عشر؛ حيث كان على السلطات إيجادُ تَوازُنٍ بين الانفتاح اللازم والرقابة المنشودة، دونَ الإضرارِ بالأمن العسكري أو الاقتصاد التجاري. من وجهةِ نظرها، الهدفُ الأساسي من ذلك لم يَكُن مُراقَبةَ السكان، وإنما الحدُّ من النمو السكاني؛ حيث سبَّبَ ذلك اكتظاظاً سكانياً أدَّى إلى انتشارِ الأوبئة المختلِفة، واتُّهِم «الغرباء» غالباً بحَمْلهم تلك الأمراضَ. تَسبَّـبَت الحُمى الصفراء وَحْدَها في وفاةِ الآلاف في الأعوام من 1804 إلى

1813/1814، وفي 1828. وفي عامَيْ 1860 و1864 انتشرَت الكوليرا. بالإضافة إلى تطبيقِ إجراءاتِ النظافة، حاوَلَ المُحافِظُ وقائدُ الشرطة وقْفَ النمو السكاني، من خلال الحدِّ من إصدار «تصاريح الإقامة» وتقصيرِ مُدَّتها من جهة، وجعْلِ قوانين وإجراءات الحصول على الجنسية صعبةً، من جهةٍ أخرى. فمَن وُلِد في جبل طارق يحصل على الجنسية البريطانية على أساسِ حقِّ المُواطَنة بالولادة. اعتباراً من عام 1822 أصبحَت تصاريحُ الزواجِ للرجالِ غيرِ البريطانيِّين تَتضمَّن شرطَ مُغادَرةِ جبل طارق في غضونِ ثلاثةِ أشهر، مع الافتراض أنهم سيَأْخذون زوجاتهم معهم؛ وبذلك يُولَد الأطفالُ في مكانٍ آخَر؛ ومن ثَم لا يحصلون على الجنسية البريطانية. في ثلاثينيات القرن التاسع عشر فُرِض على النساء غير البريطانيات أو البريطانيات المُتزوِّجات من أجانبَ في فترةِ حمْلِهن؛ مُغادَرةُ جبل طارق للولادة وفقاً لقانون الجنسية البريطاني لعام 1844، الذي بموجبه تَفقِد المرأةُ جنسيتَها عند الزواج وتحصل على جنسيةِ زوجها (ظلَّ هذا القرارُ ساريَ المفعول حتى عام 1948)، لم يُطبَّق إلا في جبل طارق وباقي المُستعمَرات حتى عام 1847، لمنعِ المرأة «الأجنبية» من الحصول على الجنسية البريطانية بالزواج من بريطاني، كان التركيزُ في المقام الأول على البغايا اللواتي «أَغوَيْنَ» المسافرين البريطانيِّين وتَزوَّجْنَ منهم. ابتداءً من عام 1889 صار حقُّ الإقامة الدائمة فقط لمَن وُلِد في جبل طارق، حتى المُواطِنون البريطانيون الآخَرون كانوا منذ ذلك الحين يحصلون فقط على إقامةٍ مؤقتة. وهكذا، ظهرَت الهُوِيَّة الخاصة لـ «جبل طارق» من خلال مختلِفِ الأحكام القانونية والممارَسات الرسمية بين عامَي 1816 و1889.

وتُعَد السياسةُ السكانية والصحية في مُستعمَرة التاج مثالاً على كيفيةِ تكوينِ الشعور بالهُوِيَّة في أوروبا من خلال الترسيم الداخلي على أساس العِرْق، والإدماج والاستبعاد الاجتماعي والجنس والفيزيولوجي؛ حيث اختلطَتِ

المصالحُ الاقتصادية والأمنية بالأحكامِ الأخلاقية، وصُنِّفت النساءُ «الأجنبيات» على وجهِ الخصوص على أنهن «عاهرات». ومع ذلك أدَّت المشارَكةُ الضرورية للسكان في تدابيرِ الصحة والنظافة أيضاً إلى المشارَكة السياسية للأعيانِ الذكور في حكومةِ مُستعمَرةِ التاج. في البداية عُيِّنت لجنةٌ صحية من قِبَل الحاكم في عام 1865، تَحوَّلَت بعدَها إلى مجلسِ مدينةٍ مُنتخَب جزئياً عام 1921. أمَّا التجار، فقد شكَّلوا بالفعل لجنةَ الصَّرْف بعد وقتٍ قصير من عام 1800، وأنشؤوا مكتبةً في عام 1817، تَلَتْها لاحقاً غرفةُ التجارة. قام مُمثِّلو الكنيسة الكاثوليكية والجالية اليهودية والكشَّافة والنِّقَابات العمالية -في العشرينيات من القرن الماضي- بتنظيمِ أنفُسِهم. في هذه الأشكال، طوَّرَ المجتمَعُ المدني الميسور في جبل طارق وَلاءً خاصاً للتاج البريطاني على مدى العقود التي سبقَت الحربَ العُظمى؛ ففي الزيارات العَرَضية لأفراد العائلة المالِكة، وفي يوبيل المَلِكة فيكتوريا في عامَيْ 1887 و1897، أكَّدَ مُمثِّلُوهم ذلك علناً؛ وبهذا دعموا مَطالِبَهم بالمشارَكة مع الحاكم أو تَجاوُزه. حتى عام 1937 كان الممثِّلون الرسميُّون من إسبانيا حاضِرِين دوماً في المناسَبات الاحتفالية. في القرن التاسع عشر جرى ترسيم الحدود داخل المجتمع أكثرَ من ترسيمها بين الدول القومية. وعلى الرغم من أن جبل طارق كان جغرافياً على حافة أوروبا، فإنه يُمكِن اعتبارُه في كثيرٍ من النواحي نموذجاً مِثالياً للمَشاكل الأوروبية والحلول المُمكِنة لسياسةِ الصحة والسكان، وقانون المُواطَنة وسياسة الأجانب، من أجل ترسيمِ الحدود الاجتماعية والعِرْقية والجنسية، ولكن ليس باعتباره نموذجاً لسيطرة الدولة الشاملة، التي قُوِّضت مراراً وتكراراً، ولإنشاء الهُوِية والمشارَكة السياسية. كانت المدينة المُحصَّنة بالصخر عند المضيق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي أكثرَ من مجردِ نقطةٍ استراتيجية عسكرية في أوروبا.

أمَّا على الجهة المقابِلة، في حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وعلى الساحل الشمالي لأفريقيا في الخليج المتشكِّل من جبالِ الريف على البحر الأبيض المتوسط، انتشرَ العديدُ من القواعد الإسبانية من سبتة في الغرب إلى مليلة في الشرق، التي احتُلَّت في فترةِ سقوط الأندلس، وفي عام 1848 تم الاستيلاء على الجُزر الجعفريَّة. ونتيجةً للاحتلال الأوروبي تَحوَّلَت التجارةُ المغربيَّة من ساحلِ البحر الأبيض المتوسط إلى ساحلِ المحيط الأطلسي. ولم يَعُد السلطان قادراً على فرْضِ سيطرةٍ فعَّالة على منطقةِ الريف، التي أصبحَت منطقةً فقيرةً نائية على سواحل المتوسط. لم تَسمَح الظروفُ المحلية إلا بالقليلِ من الأعمال الزراعية وصيدِ السمك والقَرْصنة. مع بداية القرن التاسع عشر تَمكَّنَت القُوى البَحْرية من قمْعِ القَرْصنة بالسُّفن الكبيرة في البحر الأبيض المتوسط، ولكنها لم تَستطِع أن تسيطر بشكلٍ كامل على القَرْصنة التي كانت تُنفِّذُها مجموعاتٌ صغيرة من سكان الجبال؛ حيث استخدَمَ القَراصِنةُ المحليون قواربَ صغيرةً للسَّطْو على السُّفن، التي أُجبِرت على الرسو في الخليج بسبب سكون الرياح. طبيعةُ الشواطئ المليئة بالخلجان الصغيرة والمخابئ الصخرية، بالإضافة إلى أشكال التجمُّعات السكانية بلا مدنٍ أو قُرى واضحة؛ جعلت قَصْفَها من قِبَل البَحْرية الأوروبية غيرَ مُمكِن؛ وهو ما جعل القضاءَ على هذه المجموعات أمراً صعباً للغاية.

الظروفُ المعيشية الاقتصادية للمنطقة كانت سيئة، وزادَتها سُوءاً الحصونُ الإسبانية التي عطَّلَت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر التجارةَ مع المُستعمَرة الفرنسية في الجزائر؛ حيث اعتَبَر الإسبانُ تبادُلَ البضائع تهريباً، والتجَّارَ قَراصِنةً، دون التمييز بين القَراصِنةِ والقبائلِ الأمازيغية المختلفة، وبشكلٍ غيرِ مُباشِر جعلوا القَرْصنةَ أكثر جاذبيةً وضرورةً لكسْبِ العيش.

اشتكَتْ حكوماتُ إسبانيا وفرنسا وبريطانيا العُظْمى من الوَضْع، لكنها لم تَتمكَّن من الاتفاقِ على عملٍ مشترك؛ لأن أياً منها لم تَرغَب في خدمةِ المصالح الاستراتيجية للأخرى. في النهاية قامَت الحكومةُ البريطانية ابتداءً من عام 1855 بالضغط على السلطانِ المغربي ليُسيطِرَ بشكلٍ فعَّال على المنطقة التي كانت أيضاً خارجَ اهتماماتِه لفقْرِها. نجَحَ مولاي عبد الرحمن من خلالِ عدةِ حملاتٍ عسكرية في تأديبِ سكانِ جبالِ الريف؛ وهو ما أدَّى مؤقتاً إلى توقُّف القَرْصنة. غير أنه في نهاية القرن التاسع عشر، عندما ضَعُفت الحكومةُ المغربية بشكلٍ ملحوظ بسببِ الأزمات الداخلية والتدخُّلات الأوروبية التنافُسيَّة، عادَت القَرْصنةُ للاتِّقاد في محيطِ ساحل الريف. في عام 1893/1894 شنَّتْ إسبانيا حروباً ضدَّ قبائلَ أمازيغيةٍ مختلفة، تلا ذلك في وقتٍ لاحق عامَ 1909 نِزاعاتٌ عسكرية مع السلطان حول قلعةِ مليلة. أدَّى التنافُسُ الإمبرياليُّ للقُوى الأوروبية في مَطلع القرن إلى أزمتَيْن دبلوماسيَّتَيْن حول المغرب عامَيْ 1905/1906 و1911، أَفْضتا إلى إبرامِ مُعاهَدة فاس بين فرنسا وإسبانيا عام 1912، واضِعةً المغربَ تحت حمايةٍ استمرَّت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى عام 1956. في حين استولَت فرنسا على الجزءِ الأكبر من الجنوب، حصلَتْ إسبانيا على الجزءِ الشمالي على ساحل البحر الأبيض المتوسط مُتضمِّناً جبال الريف بالإضافة إلى جزءٍ على المحيط الأطلسي، أمَّا طنجة الواقعةُ في الجزء الجنوبي من مضيق جبل طارق على المحيط الأطلسي فأصبحَت رسمياً عامَ 1923 منطقةً دولية. من المغرب الإسبانية بدَأَ الجنرال فرانكو -الذي خدَمَ هناك في حربِ الريف ضدَّ الأمازيغ من عام 1921 حتى عام 1926 بصفته نائباً لقائدِ الفيلق الإسباني- بدعمٍ من الجيش الاستعماري في تموز من عام 1936؛ إعلانَ تمرُّدِه ضد الحكومة الجمهورية الإسبانية، وبهذا بدأت الحربُ الأهلية التي استمرَّت حتى عام 1939.

في القرن التاسع عشر كان مضيقُ جبل طارق منطقةَ حدودٍ غير واضحة بين أوروبا وأفريقيا؛ حيث شُكِّلت على الطرفَيْن مواقعُ مختلفة حدَّدَتها قُوى محلية وإقليمية، كانت مُغلَقة بشكلٍ جزئي فقط، مثل: جبل طارق وطنجة وسبتة وأماكن أخرى. ازدادَت سيطرةُ الدولة عليها وعلى المناطق المُجاوِرة بشكلٍ ملحوظ، ولكنها لم تَكُن شاملة، سواء فيما يَتعلَّق بالسياسة السكانية في جبل طارق، أو ما يَتعلَّق بالقَرْصنة في جبال الريف. جرى تشكيلُ الهُوِية وترسيمُ الحدود الاجتماعية على طولِ المضيق على أساسِ مَعاييرَ مختلفةٍ؛ الشرقي والأوروبي، بالإضافة إلى الإدماج والاستبعاد الديني والإثني والاجتماعي والجندري. بشكلٍ عام، ظهَرَ التنافُس الاستعماري الأوروبي والإمبريالي بوضوحٍ أكبرَ على الجانب الجنوبي للمضيق؛ حيث كان هناك عجْزٌ نِسْبي للدولة، أثَّرَ على الظروف السياسية والاقتصادية على المدى الطويل إلى ما بعد إنهاء الاستعمار. وتُعَد منطقةُ جبال الريف اليومَ أكبرَ منطقةٍ لزراعة القُنَّب في العالَم، ويأتي نصفُ إنتاجِ الحشيش من هناك. كان مضيق جبل طارق نقطةَ تقاطُعِ القوى السياسة، ومنطقةَ اتصالٍ وتبادُلٍ للأوروبيِّين بعضهم مع بعض، ومع الآخَرين. ومع افتتاح قناة السويس عام 1869 على الطرفِ الآخَر من البحر الأبيض المتوسط تَحوَّلَتِ القناةُ إلى ممرٍّ مائي عالَمي.

الدردنيل والبوسفور: على الطرفِ الآخَر من البحر الأبيض المتوسط، كان مضيقا الدردنيل والبوسفور من الأماكن المركزية للدبلوماسية الأوروبية والصِّراعات المُسلَّحة في القرن التاسع عشر. تَجسَّدَت أوروبا فيهما بوصفها نظاماً دولياً. في الوقت نفسه شكَّلَا واجهةً للإمبراطورية العثمانية وأراضيها الأوروبية والآسيوية شرق الأوسطية. جغرافياً يربط المضيقان البحرَ الأبيض المتوسط بالبحر الأسود. يبلغ طولُ مضيقِ الدردنيل 65 كيلومتراً، وعرضه من 2 إلى 6 كيلومترات. يَتبع بحر مرمرة، ويقع في الوسط مضيق البوسفور الذي

يندمج مع البحر الأسود بعد 31 كيلومتراً. يبلغ عرضه حوالي 700 متر عند أضيقِ نقطة. وتقع إسطنبول على كِلَا الجانِبَيْن، كان عددُ سكانها أكثر من مليون في عام 1897، وانخفض إجماليُّ عددِ السكان بشكلٍ كبير في الحرب العالمية الأولى، ولم يصل عدد السكان إلى هذا الرقم مرةً أخرى حتى خمسينيات القرن العشرين. وفقاً لتعدادِ عام 1885، فإن حوالي 15% من السكان لم يكونوا من الرعايا الأتراك، وشكَّلَ المسلمون أقلَّ من نصفِ السكان من المواطِنين العثمانيِّين بنسبة 44%، والروم الأرثوذكس أكثر من 17%، والأرمن المسيحيون 17%، واليهود 5%، بالإضافة إلى مجموعاتٍ صغيرة من الكاثوليك والبلغاريين الأرثوذكس والبروتستانت. اعتمدَت إحصائياتُ الدولة بشكلٍ أساسي على الانتماءِ الديني؛ إذ بُنِيت عليه الخدمةُ العسكرية والمسؤولية الضريبية. من الواضح أن المدينةَ شكَّلَت مَوطِناً لافتاً للنظر لمجموعاتٍ من الأديان والإثنيات والأُمَم واللغات والعادات، وكما نقلت موسوعةُ بريتانيكا في عام 1911: «لم تكن مُكوَّنةً من أمة واحدة، بل مجموعة من الأمم، وبالكاد كانت إحداها أكبر من الأخرى»، يجب كتابة فصل منفصل عن القسطنطينية بوصفها مدينةً ساحلية ومركزَ الدولة العثمانية، وعن وظيفتِها كجسرٍ يربط الجزءَ الأوروبي بالجزء غير الأوروبي للإمبراطورية. هنا يجب تقديمُ المضايق فقط بوصفها موضوعاً للسياسة الأوروبية والعالمية.

كانت المضايق سبباً للنزاعات الدبلوماسية ومعياراً للعلاقات الأوروبية، وكانت مراراً موضوعَ اتفاقاتٍ دولية. كانت السيطرةُ عليها بيدِ الحكَّام العثمانيين. لكن روسيا حاوَلَت، وعلى وجه الخصوص، منذ القرن الثامن عشر، وضْعَ نُظمٍ مُلائِمة لها. لم تُقابَل تلك السياسةُ بمُقاوَمةٍ تركية فحسب، بل واجَهَت أيضاً مُقاوَمةَ القوى الأوروبية الكبرى الأخرى. أبرزُ

اهتماماتِ روسيا كان السماحَ لسُفنها التجارية بعبور المضيق، وقد اتُّفِق على هذا مع الدولة العثمانية عام 1774 في مُعاهَدة كيتشوك كاينارجي. في القرن التاسع عشر مرَّت بشكلٍ أساسي السُّفنُ التي تَحمل الحبوبَ الأوكرانية. سَعَت لاحقاً الصناعةُ في مناطقِ الفحم والمعادن الخام في نهر الدون أيضاً إلى الاتصال بالبحر الأبيض المتوسط والتجارة العالمية. من ناحيةٍ أخرى لَعِبت المصالحُ العسكرية الاستراتيجية دوراً حاسماً في هذه المنطقة. في سياق التوسُّع الإقليمي لروسيا، الذي وصَل حتى البحر الأسود في نهاية القرن الثامن عشر، وبعد حروبٍ مختلفة، شمل أخيراً منطقةَ القوقاز حتى عام 1864، وكان مَخرجاً آمِناً للبَحْرية الروسية عبر المضيق إلى البحر الأبيض المتوسط؛ ومن ثَم بَدَا أن الوصولَ إلى المحيطات على مدار العام أمرٌ مُمكِنُ التحقُّق. خلال القرن التاسع عشر، استخدمت الحكوماتُ الروسية المتعاقِبة وسائلَ مختلفةً لتحقيقِ أهدافها؛ الحروب والتهديدات ضد الإمبراطورية العثمانية، وأيضاً التحالُفات مع السلطان، لتأمينِ أكبرِ قدرٍ ممكن من النفوذ؛ كما خاضَت حروباً مع قُوى أوروبية أخرى أو حاوَلَت الاستفادة من الحروب بين الدول الأخرى. كما شنَّت حروباً مع القوى الأوروبية الأخرى أو حاوَلَت استخدام الحروب بين الدول الأخرى لتحقيقِ مآربها الخاصة. لم تنجح جميعُ الجهود؛ فقد ظلَّت المضايقُ التركية مُغلَقةً أمام السُّفنِ الحربية الأجنبية طوال القرن التاسع عشر، حتى في وقتِ السِّلْم.

في عام 1833 وافَقَت الحكومةُ الروسية على الأقل في مُعاهَدة هونكار على أنه في حالةِ حدوثِ نزاع، سيكون المضيق مفتوحاً لأسطولها، لكنه سيظل مغلقاً أمام الآخَرِين. قبل ذلك شَنَّ القيصر حرباً على السلطان في عام 1828/1829، لكنه دعَمَه في 1831-1833 ضدَّ المتمرِّد نائبِ الملك المصري محمد علي باشا (1769-1849). وبسببِ نزاعاتِ محمد علي باشا اللاحقةِ مع

الأستانة العثمانية، تَدخَّلَت القوى الأوروبية بشكلٍ مشترك عام 1840 لصالح السلطان عبد المجيد الأول (1823-1861)، ثم نظَّمَت المرورَ عبر مَضيقَي البوسفور والدردنيل في اتفاقيتَيْ لندن لعامَيْ 1840 و1841. ظلت هذه الاتفاقيةُ من حيث المبدأ ساريةَ المفعول حتـى اندلاعِ الحرب العالمية الأولى. وقد قرَّرَت بريطانيا العُظْمى والنمسا وبروسيا وروسيا وكذلك فرنسا، في الاتفاقية الثانية مع الإمبراطورية العثمانية، وجوبَ إغلاقِ المضايق أمامَ جميعِ السُّفنِ الحربية للقوى الأجنبية، ما دامت تركيا في حالةِ سلام. أمَّا في حالةِ الحرب فيُمكِن للسلطان أن يُقرِّر لمَن يَمنَح حقَّ المرور. وهذا يَعْني أن البَحْرية الروسية لا يُمكِنها الوصولُ إلى البحر الأبيض المتوسط، لكن في الوقت نفسه تَتمتَّع روسيا بأمنٍ أساسي ضدَّ أيِّ هجومٍ من قِبَل القُوى البَحْرية الأخرى على ساحل البحر الأسود ما دامت في سلامٍ مع القسطنطينية. اختلفَت اتفاقيتا لندن عن المعاهدات السابقة من حيث إنهما نصَّتا على ضمانِ الاتفاقيات من قِبَل القُوى الأوروبية، كما لو كانتا تُدَوِّلان مسألةَ السيطرةِ على إغلاقِ المضايق في وقت السِّلْم.

فـي اتفاقياتِ لندن، أظهرَت أوروبا نفسَها بصفتها نظاماً دولياً فـي منتصف القرن التاسع عشر. ومع ذلك اندلعَت الحربُ التركية الروسية مرةً أخرى في عام 1853، على ما يبدو بسببِ مَطالبِ القيصر بحمايةِ المسيحية في الأماكن المقدَّسة في القدس. في يونيو/ حزيران، احتلَّ الجيشُ الروسي الأراضيَ التركية على نهر الدانوب. في مولدوفا والشيا، وفي نوفمبر/تشرين ثاني، دمَّرَ أسطولُ البحر الأسود السُّفنَ الحربية العثمانية الراسية في سينوب. بعدها أرسَلَت فرنسا وبريطانيا العُظمى أساطيلَهما البَحْرية إلى البحر الأسود، وفي مارس/ آذار 1854 أعلنتا الحربَ على روسيا. في وقتٍ لاحق انضمَّت سردينيا والنمسا. معظمُ المعارك حصَلَت في شِبهِ جزيرة القرم، وأيضاً في

القوقاز ودول البلطيق. أنهَتْ مُعاهَدةُ باريس للسلام 1856، التي شارَكَت فيها بروسيا بالرغم من بقائها في الحياد، حربَ القرم، وجرى فيها بموجب القانون الدولي ضمُّ الإمبراطورية العثمانية إلى «الحفل الأوروبي»، وأعادَت التأكيدَ على بنود 1841 بشأن المضايق البحرية، مُشدِّدةً في الوقت عينه القيودَ، من خلال ما يُسمَّى بشرطِ بُنْطُس، ليصبح البحر الأسود منزوعَ السلاح؛ أيْ لم يَعُد يُسمَح لروسيا بوضْعِ أسطولٍ حربي هناك. في عام 1870، استخدمَت الحكومةُ الروسية الأزمةَ الأوروبية للحرب الفرنسية البروسية لإلغاء هذا البند من جانبٍ واحد. وجرى التأكيد بشكلٍ أساسي على لوائحِ عام 1841 الخاصة بإغلاق المضايق أمام السُّفن الحربية، ولكنْ في الوقت نفسه شدَّدت القيود من خلال «شرط بُنْطُس»؛ حيث أصبح البحر الأسود بموجبه أرضاً حيادية، ولم يَعُد يُسمَح بتَمركُزِ أسطولٍ حربي روسي هناك. في عام 1870 استغلَّت الحكومةُ الروسية أزمةَ أوروبا، الحرب الألمانية الفرنسية، لتلغي هذا الشرطَ من جانبها. أكَّدَ مؤتمر برلين عام 1878 أن البنود الخاصة بإغلاق المضايق البحرية أمام السفن الحربية في اتفاقية 1841 «مبدأ أوروبي»، وبشكلٍ خاص بعد أزمةِ الشرق من 1875 إلى 1878 وتجدُّدِ الحرب الروسية التركية؛ حيث تَقدَّمَت القواتُ الروسية ووصلَت إلى بحر مرمرة، ودُوِّن ذلك في بيان المؤتمر.

تسبَّبَتْ مسألةُ مَن يُسمَح له بالإبحار في المضايق المائية بالسُّفن الحربية في العقود التالية؛ في حدوثِ توتُّراتٍ متكررة بين القوى الأوروبية. في عام 1895 قُتِل أرمن مسيحيُّون بأعدادٍ كبيرة في القسطنطينية بعد أن احتجُّوا على المَجازِر، بمُوافَقةٍ من السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) في شرق الأناضول، حينَها ناقَشَ مجلسُ الوزراء البريطاني إذا ما كان أسطولها في البحر الأبيض المتوسط سيُرسَل إلى الدردنيل، كان لدى الحكومةِ الروسية مُخطَّطاتٌ مُماثِلة، وأرادَت بكل الأحوال أن تَصِل بالتزامُن مع وصولِ السُّفن

البريطانية. على الرغم من الحَملات الإنسانية في أوروبا والولايات المتحدة، قام القَسُّ التبشيري البروتستانتي جوهانس ليبسوس بحَملاتِ تَوْعيةٍ وأعمالٍ خيرية لمساعَدةِ الأرمن، غير أن المنافَسةَ بين القُوى العُظمى حالَتْ دُونَ التدخُّل.

في عام 1905 منعَت الاتفاقياتُ الدولية القائمةُ أسطولَ البحر الأسود الروسي من الإبحار عبْرَ البحرِ الأبيض المتوسط وقناةِ السويس إلى شرق آسيا؛ حيث كان من المُمكِن أن يُعزز الأسطول الروسي في المحيط الهادئ في الحرب مع اليابان. بالنظر إلى العَدَاء الاستراتيجي بين الإمبراطوريةِ القيصرية والإمبراطوريةِ البريطانية، كان للمضايق بُعْدٌ سياسيٌّ عالَمي تقريباً. في أفغانستان، الْتَقى التوسُّعُ الروسي في آسيا الوسطى مع تُحْفةِ الإمبريالية البريطانية؛ شِبهِ القارة الهندية. نظراً لأن الاتصالَ البَحْري بالهند كان يمرُّ عبْرَ جبلِ طارق ومالطا وقبرص وقناة السويس، لم تَرغَب السياسةُ البريطانية أن تَكونَ للأسطول الروسي حريةُ حركةٍ في البحر الأبيض المتوسط؛ لذلك كان همُّهم الرئيسي إبقاءَ المضايق التركية مُغلَقةً بشكلٍ دائم أمام السُّفن الحربية.

بالرغم من الجهود الإصلاحية التي بدأت عام 1908، عاد ضَعْفُ الإمبراطورية العثمانية الداخليُّ والخارجي إلى الظهورِ في حربَي البلقان عامَيْ 1912 و1913؛ وهو الأمرُ الذي أعاق بشكلٍ مُتزايِدٍ الجهودَ المبذولة للحفاظ على «المبدأ الأوروبي» المُكرَّس في 1840/1841. في الحرب العالمية الأولى، بين عامَيْ 1915 و1916، وقَعَتْ واحدةٌ من أكثرِ المعارك تكلفةً في شِبه جزيرة غاليبولي، التي شكَّلَتِ الجانبَ الأوروبي من مدخلِ الدردنيل. حاوَلَتِ القواتُ البريطانية والفرنسية القيامَ بعمليةِ إنزالٍ للوصولِ إلى القسطنطينية وفتْحِ المضايق للانتقال من الجنوب إلى الجبهة الروسية؛ لأن البحرَ الأبيض في شمالِ القارة لم يَكُن خالياً من الجليد، وكان الأسطولُ الألماني يُعِيق حركةَ

المرور في بحر البلطيق. على الجانب البريطاني نُشِرت الجيوشُ الأسترالية والنيوزيلندية والوحداتُ الاستعمارية الأخرى المُساعِدة، مثل فوج جورخا، في الدردنيل. ضَمَّ فيلقُ الجيش الفرنسي عدةَ كتائبَ من السنغال. وعلى الجانب التركي شغَلَ مصطفى كمال (1881-1938)، الذي أصبَحَ فيما بعدُ رئيساً لتركيا، منصبَ قائدِ الفرقة. أصبحَت معركةُ غاليبولي-الدردنيل، حدَثاً لخلقِ هُوِيَّةٍ للقوَّات من المستعمَرات والدومينيون، وكذلك للجنود الأتراك، وفَصْلهم أكثرَ فأكثرَ عن أوروبا. سقَطَ أكثر من 200 ألفِ جنديٍّ في المحاوَلات اليائسة للسيطرة على المضايق، ولم تَخْضع لسيطرةِ الحُلَفاء إلا بعدَ هُدْنةِ عامِ 1918، ثم أصبحت تحتَ سيطرةِ لجنةٍ دولية للمضايق بعدَ اتفاقيةِ لوزان عامَ 1923، قبل أن يتم عام 1936 -بموجبِ اتفاقيةِ مونترو- إعادةُ منْحِ تركيا حقَّ تنظيم مرور السُّفن في المضايق. وصَفَ المؤرخُ الألماني إيغمونت زيشلين المضايقَ بين البحرِ الأسود والبحرِ الأبيض المتوسط بأنها «نقطةٌ محوريةٌ في تاريخِ العالَم».

قناة السويس: وَلْنُنهِ التعريفَ بأوروبا بممرٍّ مائي لم يَكُن موجوداً قبل منتصف القرن التاسع عشر. شُقَّت القناةُ بين عامَيْ 1859 و1869، ولأسبابٍ مُشابِهة للمضايق التركية كانت تُعَد نقطةً محورية في تاريخ العالَم، وخاصةً الإمبريالي. الحديثُ هنا عن قناة السويس؛ المشروعِ الأوروبي الكبير في تلك الحِقْبة، القناةُ بمعنى دقيقٍ عبارة عن برزخٍ وليست مَضِيقاً. تَتميَّز القناةُ بانحدارٍ طفيف من البحر الأحمر باتجاهِ البحر الأبيض المتوسط، يَربط بين العالَمَيْن البَحْرِيَّيْن، والبحيراتِ الجنوبية المرة -بحيرات الملح الجافة سابقاً- التي منَعَت في البداية من هجرةِ الكائنات البَحْرية، لكنْ بعدَ التقاءِ مياهِ البَحْرَيْن، وحتى أواخرِ العشرينيات من القرن العشرين عندما انخفضَتْ نسبةُ

الملوحة كثيراً بسبب التيار المائي؛ بدأت منذ ذلك الحين هجرةٌ ملحوظة إلى البحر الأبيض المتوسط، تُسمَّى هجرةَ لسبس؛ باسم باني القناة. ولم تَعُد بعضُ أنواعِ أسماك البحر الأحمر غريبةً في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأصبحَت جزءاً من الحيوانات المحلية، وانتشرَت بشكلٍ أكبرَ بسببِ المتغيرات البيولوجية التي أحدَثَها بناءُ سدِّ أسوان في دلتا النيل في الستينيات من القرن العشرين. كانت هجرةُ البَشَر نتيجةً طويلةَ الأمد للثورة التقنية. في القرن التاسع عشر انصبَّ اهتمامُ خبراءِ الطب بشكلٍ أساسي على تَفشِّي مُسبِّباتِ الأمراض التي يُمكِن أن تَصِل إلى أوروبا مع السُّفن والركَّاب عبرَ قناة السويس. وفي هذا الصدد نُظِّمت الاتفاقياتُ الدولية في عامَيْ 1892 و1897، وتشريعاتُ الحجرِ الصحي في السويس، التي كان من المُفترَض أن تُبقِي الكوليرا والطاعونَ بعيداً خارجَ الشرق.

التاريخُ البشري لبناءِ القناة مَلِيءٌ بالمُفارَقات: بمُبادَرةٍ من الدبلوماسيِّين والمهندسين الفرنسيين، وبتمويلٍ من رأسِ المال الفرنسي، حُفِرت القناة؛ في البداية بواسطةِ العمَّال المصريِّين دونَ استخدامِ الآلات الحديثة. وتم البناء بالرغم من مُعارَضة الحكومة البريطانية، ولكن بمجردِ اكتمالِ الأعمال، ثبَتَ أنها تَخدم المصالحَ البريطانية من نَواحٍ عديدة. كان الهدفُ من بناءِ القناة أن تكونَ أداةً لضمانِ استقلالِ مصر عن القسطنطينية، غيرَ أن المشروع ساهَمَ في إفلاسِ ماليةِ الدولة المصرية؛ ومن ثَم أدَّى إلى الحماية البريطانية على مصر عام 1882 بعد 90 عاماً تقريباً من افتتاحها، وأثناء أزمة السويس عام 1956 أُعلِنَت نهاية الإمبراطورية البريطانية. تُؤدِّي قناة السويس مُباشَرةً إلى المحيط الهندي، دونَ الحاجة إلى الالتفافِ حول جنوب القارة الأفريقية. بلغ طولُها عند الافتتاح بين بورسعيد في الشمال والسويسِ

في الجنوب 164 كيلومتراً، وعرضها 22 متراً، وكان عُمْقها ثمانيةَ أمتار. بدأت التوسيعات في القناة بعدَ فترةٍ وجيزة من تشغيلها، فلم يكن بإمكانِ السُّفن عبورُ القناة في كِلا الاتجاهَيْن إلا في أماكنَ محدودة، وأصبح ذلك مُمكِناً تقريباً على طولِ القناة عام 1911؛ وبذلك اختُصِر وقتُ الرحلة من 36 ساعة إلى 18 ساعة، وفي عام 1887 سُمِح للسُّفن المزوَّدة بالأضواءِ الكهربائية بالإبحارِ ليلاً عبْرَ القناة. لقد اختصرَت القناةُ الطريقَ من أوروبا إلى آسيا بشكلٍ كبير؛ حيث أصبح الطريقُ عبْرَ القناةِ أقصرَ تقريباً 40% من لندن إلى بومباي، وبمقدار الثُّلث إلى كالكوتا، وبمقدار الرُّبع إلى هونغ كونغ، مُقارَنةً بالطريق حول رأس الرجاء الصالح. نظراً لظروفِ الرياح المتقلِّبة في البحر الأحمر، وارتفاعِ تكاليفِ قَطْر السُّفن الشراعية التي نادراً ما استخدمت القناة، شجَّعَت القناةُ على استخدامِ السُّفن البخارية وبنائها، ومن ثَم ساهَمَت في تعجيلِ نهايةِ عصر السُّفن الشراعية في التجارة العالَمية، وسرعان ما فاقَتِ التوقُّعاتِ الحمولةُ التي تمرُّ عبْرَ السويس في طريقها من آسيا أو شرق أفريقيا وإليهما؛ حيث تَضاعَفَت في السنوات العشر الأولى سبعةَ أضعافٍ، وعادَت للزيادة ثلاثةَ أضعافٍ بين عامَيْ 1880 و1900، وزادت بنسبة 70% لتصلَ إلى أكثر من 16 مليونَ طنٍّ مسجل عامَ 1910. إن تقصيرَ الطريق، وزيادةَ إنتاجِ السفن، وزيادةَ مساحةِ الشَّحْن في السُّفن؛ كلُّ ذلك كان لصالحِ بريطانيا العُظمى، كما ساهَمَت القناةُ في تعزيزِ الارتباطِ بالأجزاء الآسيوية، وعادت بالفائدة على صناعةِ السُّفن البخارية لديها؛ حيث إن ثُلثَي البواخر التي بُنِيت في العالَم في الفترة بين عامَيْ 1890 و1914 جاءت من أحواضِ بِناء السُّفن البريطانية، وارتفعَت حصةُ بريطانيا من نقْلِ البضائع عبْرَ القناة من 66% عامَ 1870، إلى 80% تقريباً عامَ 1880، وبقيَتْ إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى عند أكثر من 60%.

أثبتَتِ القناةُ أنها دليلٌ وأداةٌ للقوة البريطانية العالمية، ومع ذلك فإن الدافعَ وراءَ بنائها جاء من طرفٍ آخَر. منذ أن أجرى نابليون مَسْحاً للأرض خلال الحملةِ الفرنسية على مصر عامَ 1798، تَلقَّى الخديويُّون مُقترَحاتٍ مختلفةً لبناء القناة، مَعظمُها فرنسيةٌ لم يُوافَق عليها حتى جاء محمد علي باشا، الألبانيُّ الأصلِ ومُؤسِّسُ السلالةِ الحاكمة، والذي نصَّبَ نفسَه نائباً للملك في مصر، ومنَحَ الامتيازَ للدبلوماسيِّ الفرنسي السابق فرديناند دي لسبس (1805-1894)، الذي أسَّسَ عامَ 1855 الشركةَ العالمية لقناةِ السويس، التي بدأت ببناءِ القناة ومَوانئ بورسعيد والسويس. كان لا بد من التغلُّب على عددٍ من العَقَبات قبل افتتاحِ القناة، وقد أوضحَتْ ناتالي مونتيل أن سنواتِ البناءِ العَشْر واجَهَت صعوباتٍ هائلةً كان يجب تسهيلها. كانت الأيدي العاملة هي المشكلةَ الأساسية؛ فقد نصَّ امتيازُ عامِ 1856 على أن يكونَ أربعةُ أخماسِ العمال من المصريين، وبسببِ ظروفِ العمل القاسية للغاية لم تَنْجح الشركة في تجنيدِ عددٍ كافٍ؛ وبذلك لم تَفِ بتعهُّداتها المتَّفَق عليها فيما يَخصُّ مُعدَّلاتِ أجورِ العمال، كما أن الكوليرا تفشَّت في إحدى الفترات. وفي نهاية المطاف قدَّمَ الخديوي عمَّالَ سُخْرةٍ بلا أجرٍ، وقد احتجَّ قِسمٌ من الشارع البريطاني ضدَّ هذا العمل القَسْري، وتَمكَّنَت الحكومةُ البريطانية من إقناعِ السلطان في القسطنطينية عامَ 1864 بمنْعِ عملِ الفلاحين، ومنذ ذلك الوقت أصبحَت الآلاتُ تُستخدَم بشكلٍ أوسع في بناء القناة، خاصةً الحفَّارات البخارية التي قام المهندسون الفرنسيون بتكييفِها وتحسينها ميكانيكياً في موقع البناء، وهكذا حقَّقَ المشروعُ تقدُّماً تقنياً. تَطلَّبَ المشروعُ جهداً لوجستياً عالياً لتزويدِ 20000 عاملٍ يعملون في نفس الوقت بمياهِ الشرب، وضمانِ توفيرِ الفحم للآلات.

عدا العَقَبات المادية والتنظيمية، كانت هناك عَقَباتٌ تمويلية وسياسية يجب مُواجَهتها. فالقِسْم الأكبر من الأَسهُم اكتُتِب عليه من قِبَل فرنسيين،

وغطَّت الحكومةُ المصرية الباقي؛ إذ لم يَتوقَّع المحلِّلون أن تكونَ أعمالُ الشركة مُربِحةً. في البداية عارَضَ المشروعَ اللوردُ بالمرستون وزيرُ الخارجية، ورئيسُ الوزراء الإنجليزي لاحقاً، إلا أنه أدرك المعنى الاستراتيجيَّ للقناة، ولكنه قيَّمَه بشكلٍ سلبي. كان من شأن التعزيزِ المتوقَّع للخديوي ضدَّ السلطان، ومن ثَمَّ الاستقلال المُحتمَل لمصر عن القسطنطينية، أن يُضعِف الإمبراطوريةَ العثمانية من جهة؛ وبناءً عليه يَسهل تقدُّمُ روسيا في البحر الأبيض المتوسط. ومن جهةٍ أخرى، ستَكون الطريقُ الاستراتيجية إلى الهند تحتَ سيطرةِ فرنسا؛ البلدِ الذي لا تَثِق به القيادةُ البريطانية ومعظمُ الحكومات الأوروبية الأخرى. أدى الضغطُ الذي مارَسَته الشركاتُ البريطانية من أجلِ مَصالِحها التجارية إلى تخفيفِ مُقاوَمةِ الحكومة للمشروع تدريجياً، كما هو الحال بالنسبةِ إلى تَجرِبةِ الانتفاضةِ الكبرى عامَ 1875، عندما استدعى الأمرُ إرسالَ قواتٍ بشكلٍ عاجل إلى الهند. بعدَ الافتتاحِ استطاعَتِ الحكومةُ البريطانية برئاسةِ رئيسِ وزرائها بنجامين دزرائلي الاستحواذَ على ما يُقارِب نصفَ الأَسهُم في شركة القناة عام 1875 من نائب المِلِك المُثقَل بالديون إسماعيل (1830-1895)، الذي أطاح به السلطانُ بضغطٍ بريطاني فرنسي عامَ 1879، وقضى بقيةَ حياتِه في قصرٍ على مضيق البوسفور. سُوِّيت مسألةُ مَن يُسمَح له باستخدامِ قناة السويس بالامتيازات الأصلية لعامَيْ 1854 و1856، التي بموجبها ستكون القناةُ متاحةً لسُفنِ جميعِ الدول. ضَمِنَ مؤتمرٌ دبلوماسي للقُوى العُظمى في القسطنطينية عامَ 1888 الحيادَ بموجبِ القانون الدولي لحرية المِلَاحة، التي نُظِّمت في عدة مُعاهَدات 1831/ 1868 لنهر الراين، و1838/1856 لنهر الدانوب، لتُطبَّق على قناة السويس.

ولكن السيطرةَ على قناة السويس منذ عام 1882 كانت في الواقع لبريطانيا العُظمى؛ حيث قامت قوَّاتُها في هذا العام باحتلالِ مصر. يُعَد

الاستيلاءُ البريطاني على مصرَ أحدَ الأحداثِ المحورية للإمبريالية في نهايات القرن التاسع عشر والتقسيم اللاحق لأفريقيا، ولطالما بقِيَت الدوافعُ والأسبابُ مَثارَ جدلٍ في الأبحاث. وَفْقاً للمُؤرِّخ أ. ج. هوبكنز، فإن القرارَ البريطاني عامَ 1882 لم يَكُن يَتعلَّق بتأمينِ قناةِ السويس والحفاظِ على النظام في مصر في مُواجَهةِ انقلابٍ عسكري ضد الخديوي، بل كان يَتعلَّق أكثرَ بالحفاظ على المَصالِح الاقتصادية والخدماتية البريطانية. لأكثرَ من ثلاثةِ عقودٍ شارَكَ مُستثمِرون بريطانيون وأوروبيون آخَرون في استغلالِ مصر والتدخُّلِ في شؤونها. أدَّى الانهيارُ المالي الوشيك لمصرَ، الذي ساهَمَ فيه مشروعُ القناة ومشاريعُ تحديثٍ أخرى مُوِّلت بسَنَداتِ دَينٍ، إلى تَدخُّلاتٍ بشكلٍ تدريجي؛ بدأت عامَ 1876 على شكلِ رقابةٍ مالية فرنسية بريطانية مشتركة، أعقبَتْها إقالةُ الخديوي إسماعيل عامَ 1879، وأخيراً التدخُّل العسكري عامَ 1882. استمرَّت الحمايةُ على مصر حتى استقلالها عامَ 1922، وانسحبَت آخِرُ القوات من السويس عامَ 1956. لم يكن احتلالُ مصرَ حافزاً للإمبريالية الجديدة في القرن التاسع عشر، بل كان خطوةً مهمة في سياقِ التدخُّلات الأوروبية المختلفة التي كانت قد بدأت في وقتٍ سابق خارجَ حدودها السياسية. منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانَت قناةُ السويس، بسبب تَدخُّلاتٍ أوروبية في جنوبِ شرقِ البحر الأبيض المتوسط، تَنتمي إلى المضايق الأوروبية من الناحية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وسرعانَ ما أصبحَت تَنتمي إليها من الناحيةِ البيئية أيضاً. كانت القناةُ «نقطةَ تَبلوُرٍ في الجغرافية الإمبريالية» (فاليسكا هوبر)؛ حيث أُسِّست روابطُ، ولكن في الوقت نفسه ظهَرَ شعورٌ بحدودٍ أوروبية جديدة، اجتازها التجَّارُ الأوروبيون والجنودُ ومُوظَّفو المُستعمَرات وعائلاتُهم، وكذلك مُبشِّرون وعمَّالٌ وسيَّاح؛ ففي بورسعيد على أبعدِ تقديرٍ كان يتم الحصول على ملابسَ مناسبةٍ «للمناطقِ الاستوائية»، وهناك في رحلةِ العودة كان يُعاد استبدالُها بالملابسِ الأوروبية، وبذلك يتم

التخلِّي عن الأدوار والمكانة الاستعمارية. وثَّقَ العديدُ من المسافرين عبورَ الحدود من أوروبا وإليها، برسائلَ وبطاقاتٍ بريدية ومُذكِّرات. كما أن الكُتَّاب يُحِبون الإشارةَ إلى قناة السويس، وقد وصَفَها المؤلِّف البريطاني المولود في الهند روديارد كبلينغ (1865-1936) في العديد من أعماله بأنها الحدودُ بين عوالمَ مختلفةٍ تُطبَّق فيها قواعدُ مختلفةٌ، ولخَّصَ في قصيدتِه مندالي 1890 شوقَ العائد إلى «الشرق» بالكلمات الآتية: «أرسلني إلى مكانٍ ما شرقَ السويس؛ حيث الأفضلُ هو الأسوأ».

«Ship me somewhere east of Suez, where the best is like the worst,/

Where there aren’t no Ten Commandments an’ a man can raise a thirst;/ For the templebells

are callin’, an’ it’s there that I would be —/ By the old Moulmein Pagoda, looking lazy at the sea».

لقد بَدَا له أن هناك قُوى أخرى تَحكُم شرقَ السويس غيرَ المسيحية: «يَعتقِد البعضُ أن العنايةَ الإلهية تَتوقَّفُ شرقَ السويس، عندما يكون الشخصُ هناك يُسلِّم على قوة آلهة آسيا وشياطينها». هذا ما كتَبَه في نفس العام في قصيدةٍ قصيرة تَحمِل اسمَ «سِمَة الوحش».

«East of Suez, some hold, the direct control of Providence ceases; Man being there handed over to the power of the Gods and Devils of Asia».

بالرغم من أن قناةَ السويس تقع جغرافياً خارجَ أوروبا، فإنها تُمثِّل حدوداً أوروبية.

الهيمنة العالمية والإيمان بالتفوُّق

تُظهِر المضايقُ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كيف كانت حدودُ أوروبا ضبابيةً مُبهَمة، وفي الوقت نفسِه قابلة للاختراق. لقد كانت -وما زالت- هناك إشكاليةُ مناطقِ اتصالٍ وواجهات من الناحية البيئية والاقتصادية والسياسية، كذلك من الناحية المَدَنية والثقافية. اجتمعت هنا اهتماماتٌ وأفكارٌ ومفاهيمُ مختلفة وأشخاصٌ وبضائعُ وحيواناتٌ ونباتاتٌ من أوروبا وأجزاءٍ أخرى من العالَم. يُوضِّح تاريخُ هذه المناطق الهامشية -على عكس الصورةِ المعتادة لدولِ القَوميَّات المنغلِقة- إلى أي حدٍّ صاغَت هذه العلاقاتُ المتنوِّعة والتفاعُلاتُ الاجتماعية أوروبا؛ فقد أصبحَت القارةُ أكثرَ اندماجاً مع العالَم ممَّا كانت عليه من قبلُ، وتَجاوَزَت الحدودَ التي حاوَلَ جغرافيُّو تلك الحِقْبة في علاقاتهم العالمية تحديدَ مدى توسُّعِها وشكلها وطابعها. تَطوَّرَت المضايقُ إلى تَقاطُعاتٍ إمبريالية؛ فثَمةَ تجَّارٌ ومُبشِّرون وراهباتُ تبشيرٍ وعلماءُ وأشخاصٌ أرادوا الاستقرارَ وتأسيسَ عائلات فيما وراء البحار، بالإضافة إلى الجنود والموظفين الذين قاموا بحمايةِ الحكم السياسي وإدارتِه، ووصلوا عبر المَضايِق إلى سيبيريا وشمال أفريقيا، وإلى منطقةِ البحر الأسود، وإلى شرق أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأقصى، وكذلك إلى أمريكا الجنوبية والشمالية. يَتوسَّع منظورنا إذا ما نظرنا من الأطراف، ويجعلنا ذلك نُدرِك أن الأماكنَ المركزية للتطوُّر التاريخي تقع في المحيط الجغرافي، وخارجَ القارة أيضاً.

شكَّلَت العلاقاتُ المتنوِّعةُ مع بقيةِ العالَم الأوسع لحظةً أساسيةً في التاريخ الأوروبي في ذلك الوقت، وتجلَّتِ الهيمنةُ العالمية لأوروبا عند المضايق. وخلافاً للتوسُّعات في بداية العصر، ميَّزَت الديناميكيةُ الإمبريالية العلاقةَ مع المناطقِ الحدودية والمناطقِ الأبعد من العالَم، وكان الحكمُ الأجنبي على الأراضي الاستعمارية فقط جزءاً من الهَيْمنة العالمية. شَهِد الاستعمارُ

الأوروبي في تلك الحِقْبة أكبرَ توسُّعٍ له، لكنَّ المراكزَ الإمبريالية المختلفة سعَتْ أيضاً إلى إنشاءِ إمبراطورياتٍ تَربطُ المستعمَراتِ بعضها ببعض. اتَّبَعَت القوى الأوروبيةُ سياسةً عالمية، ولم تَتنافَس فقط في نظامِ الدولة العالمية الناشئة، بل تَنافَسَت أيضاً في البحث لإيجادِ تَوازُنٍ بين المُتطلَّبات المُتضارِبة، وتطويرِ قواعدِ التعامُل السِّلْمي في الاتفاقيات الدولية، وبالدرجة الأولى التعاوُن الوثيق على الأرض. استمرت هيمنتُها المُطلَقة لفترةٍ قصيرة فقط؛ ففي مَطلع القرن ظهرت كلٌّ من الولايات المتحدة واليابان بصفتهما قوتَيْن إمبرياليتَيْن غير أوروبيتَيْن. غير أنه كان للهيمنة العالمية نتائجُ على المدى الطويل لاعتمادها على تعبئةِ الموارد من قِبَل الرأسمالية الصناعية ولأجلها، وقد أرسَتْ بذلك الأساسَ لهياكلِ عدمِ المساواة الاقتصادية في العالَم حتى اليوم. فضلاً عن ذلك، طوَّرَ الأوروبيون صيغةً لتسويغِ هيمنتهم التي استمرَّت في القرن العشرين مُتخفِّيةً بخُبثٍ إلى يومنا هذا. وبناءً على الأفكار الداروينيَّة الاجتماعية العِلْمية ظاهرياً، اكتسبَت الهيمنةُ الاستعمارية والإمبريالية تبريراً عنصرياً صبَغَ الأنماطَ الشرعية المختلفة، مثل الإنقاذ المسيحي للأرواح من خلال العملِ التبشيري، أو التحضُّر من خلال قُوى النظام العلمانية. انعكَسَ تأثيرُ الإمبريالية والأيديولوجيات التي دعَمَتها والتبادُل العالَمي المكثَّف، على المجتمَعات الأوروبية والثقافة والسياسة، حتى إن كانت أوروبا من الفاعِلين الأساسيِّين في العالَم، ولكنها كانت كذلك عُرْضةً لقوى وتَطوُّراتٍ نشأت خارجَ حدودها. بقِيَت مُمارَسةُ السلطة على أطرافِ المستعمَرات دوماً غيرَ مُستقِرة، بالرغم من الوجودِ العسكري، وفي حوالي عام 1900 كان هناك تصوُّرٌ للعلاقات الخارجية الأوروبية؛ كتنافُسٍ سياسي عالَمي بين الدول القومية والإمبراطوريات، والسعي إلى نشْرِ «التحضُّر» في العالَم، وفي مكانٍ آخَر على أنها التحرُّرُ من الهيمنة الأوروبية.

أظهرَت المضايقُ والممراتُ المائية الاصطناعية أيضاً الإيمانَ بالتقدُّم الذي تَغلغَل تقريباً في جميعِ مَناحي الحياة في أوروبا كلها خلال هذه الفترة. ويتَّضِح على وجهِ التحديد في إعادةِ تصميمِ الطبيعة في شِبه جزيرة سيناء، والاكتشاف العلمي-الاقتصادي للمَسار البحري في القُطب الشمالي، كما يظهر أيضاً واضحاً في تدابيرِ السياسة السكانية والصحية التي سيطرَت على التطوُّرِ الاجتماعي في جبل طارق. هذه الجهودُ التقنية والاجتماعية-السياسية التي بُذِلت في جميعِ أنحاء أوروبا، استندَت على تنميةِ الموارد الاقتصادية ومُمارَسة السلطة السياسية والإدارية والعسكرية، بالإضافة إلى تطويرِ أنظمةٍ مُعقَّدة من المعرفة والتنظيم. بشكلٍ عام، كان هذا مرتبطاً بنظرةٍ مُتفائِلة لِمَا هو مُمكِن، رأت أن التكاليفَ الواضحة للتقدُّم حتميةٌ. ضمن الجهاتِ الفاعلة في التغيير كان أيضاً أولئك الذين أرادوا الوقوفَ في وجهِ التغيير، ولكنهم شارَكوا فيه قسرياً. حتى أولئك الذين دفعوا عجلةَ التغيير في مجالاتٍ عديدة إلى الأمام -مثل البرجوازيِّين- كانوا يريدون تغييراً جزئياً ومحدوداً؛ على سبيل المثال، فيما يَتعلَّق بمشارَكةِ المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، وبمُساعَدة القوى المُثابِرة التي تَركَت بصمتَها على التغيير الملموس في المجتمع والدولة، بَدَا أن التقدُّمَ يحدث بشكلٍ مُتسارِع ومن دونِ تَوقُّفٍ؛ أيْ أن التغييرَ الذي حدَثَ يُمكِن أن يُوصَف بأنه مستمر.

بَدَا المستقبلُ لمعظم الأوروبيين والأوروبيات مفتوحاً ومُفعماً بالطاقة. وكان الاعتقاد أنه يَتعيَّن على المرء أن يَبْني تقدُّمَه بنفسه كي لا يَتفوَّق عليه المنافِسون. سعى آخَرون إلى اللَّحاق بالذين كانوا في نظَرِهم أكثرَ تقدماً؛ فأدى ذلك إلى تفاعُلٍ مُعقَّد بين التنافُسِ والجهودِ المبذولة للتميُّز وبين التعاوُن؛ هذا التفاعل الذي تَحوَّلَ إلى مُحرِّك للتغيير. حدَثَت هذه التفاعُلاتُ الديناميكية في إطارِ تَصوُّرٍ وطني، ولكنها كانت مدفوعةً بشكلٍ أساسي

بنشاطات خارج الحدود الوطنية والإقليمية، وقد حدَثَت فوق المستوى الوطني وتحتَه. كان هناك العديد من مواقع الإيمان بالتقدُّم والتطوُّر؛ في البلدان الكبيرة والصغيرة، في المُدُن والقُرى، في الشركات والمنظَّمات النقابيَّة، في الحَرَكات النسوية، وفي الأوساط العِلْمية أو الأدبية والفنية. ساهَمَت أشكالٌ عديدة من الأُمَميَّة بشكلٍ كبير في ذلك، سواء من حيث زيادةُ التشابُكاتِ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو من حيث المنظَّماتُ الدولية وإنشاء النظام، القائمان غالباً على سياسةِ الإصلاح، بشكلٍ واعٍ. وهكذا وُضِعت الأُسسُ الأولية للقرن التالي، التي لم تُدمَّر بالحرب العالمية الأولى ولا حتى بعدَها -فقط بعد مدة- وبَدَا وكأن منظورَ الدولة القومية ومُمارَساتها هما المُهيمِنان.

كان التاريخ الأوروبي يُشكِّل قبلَ كل شيءٍ تاريخَ المجتمعات الأوروبية وتاريخَ البشر، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت هذه المجتمعات مُتحرِّكة ومُعبَّأة فكرياً وجسدياً بشكلٍ شامل وجديد؛ ولذلك يبدأ الكتابُ بتاريخ التحوُّلِ الاجتماعي والاقتصادي الدَّؤُوب. بالمعنى الديموغرافي والجغرافي كان المجتمعُ في حالةِ حَرَاك، وكانت إحدى القواعدِ الأساسية للنموِّ السكاني والهجرة هي الانتقالُ إلى الفَحْم كوقودٍ أحفوري، وهو كان يَعْني تغيراً دائماً في البيئة، وبسبب زيادةِ انبعاثِ ثاني أكسيد الكربون يُمكِن اعتبارُه بدايةً لعصر الأنثروبوسين. لقد سمحت الطاقة الجديدة بحدوثِ نموٍّ اقتصادي هائل. ما ميَّزَ هذا العصرَ اقتصادياً هو الرأسماليةُ الصناعية المنتظِمة على شكلِ أسواقٍ، والتي أثَّرَت في جميع المجالات الاقتصادية، ومن بينها الاقتصادُ الزراعي وكذلك حياة الناس. وفي الوقت نفسِه شجَّعَت على تطويرِ منطقةٍ اقتصادية مُتبايِنة ومُترابِطة ذاتِ مَساراتٍ مُتفاوِتة للتقدُّم في أوروبا. لقد تَغيَّرت العلاقاتُ بين المدينة والريف بشكلٍ جذري، وفي النهاية ظهرَت مع الطَّبَقيةِ والعِرْقية تصوُّراتٌ جديدة لكيفيةِ عمل المجتمع، غطَّت على الأنماط المجتمعية

التقليدية، وفي الوقت نفسه أثَّرَت علـى شـكلِ العلاقة بين الرجل والمرأة، وعلى نظام الأُسْرة.

شكَّلَ *الشكُّ واليقين* انعكاساً للمجتمع المتغيِّر والمتحرِّك، وفي نفس الوقت كانا المحرِّكَ الأساسي للتغيير الاجتماعي. انتقلَت الثقافةُ الأوروبية في هذه الحِقْبة بين الإنجازات الفكرية والفنية، وإضفاءِ الطابع المؤسساتي عليها والسوق الجماهيرية. وأصبحت الثقافةُ شأناً عاماً، سواء في شكلِ سِجَالات بين المُثقَّفين أو الكتَّاب الفرديِّين، أو البحثِ الاجتماعي الأخلاقي عن المعنى، أو الإنتاجِ المسرحي والأوبرا المذهِلَيْن. وقد تَجلَّى العِلم بصفته إيماناً جديداً، ليحلَّ محلَّ الإيمانِ الديني بالنسبة إلى البعض، وكذلك الأمر -وبشكلٍ ملموس- في هندسة المباني الجامعية الجديدة أو في مختبراتِ العلوم الطبيعية بوصفها مكاناً للبحث العلمي. استحوَذَ التاريخُ والنظريةُ التطوُّرية على التغيير في كل مكانٍ باعتبارهما يقيناً علمياً، في حين سعى التديُّنُ المتجدِّد بين العَلْمنة والكنسيَّة إلى التبشيرِ في كلٍّ من المجتمعات الحضرية وخارجها، إلى ما وراء البحار، ومع ذلك شاعَت في مَطلع القرن شكوكٌ وانتقاداتٌ للثقافة البرجوازية. انطلقَت هذه الموجةُ من داخل الرأسمالية، وأُسقِطَت أيضاً على الثقافة الجماهيرية الشعبية في عصر الإمبريالية.

شكَّلَت التحوُّلاتُ الاجتماعية إطاراً ومَوْضعاً وشرطاً للتطويرِ وإعادةِ تشكيلِ الفضاء السياسي وتنوُّعه. لقد سعَت القوى السياسيةُ في فترةِ ما بعد الثورة منذ عام 1850، إلى إعادةِ تعديلِ العلاقة الدستورية بين الهيمنة والتشارُك كنظامٍ دستوري مُحدَّد؛ حيث إن تعبئةَ الموارد المادية -على سبيل المثال: الضرائب من أجل الجيش والإدارة والرفاهية- أثَّرَت جنباً إلى جنبٍ مع التعبئة المجتمعية السياسية في الخلافاتِ حول النظامِ السياسي. ولتطويرِ

كفاءاتِ الدولة، ومن أجلِ وَلاءِ الشعب، كان لا بد من المشارَكة المجتمعيَّة بصفتها قوةً فاعلة من خلال البرلمانات وتشكيل الأحزاب؛ وهكذا حصل الرجالُ بشكلٍ مُتزايِدٍ على حقِّ التصويت وحقوقٍ مَدنيَّة أخرى، وأصبح الرعايا مُواطِنين. ولكنْ في ذات الوقت استُبعِد النساءُ وفئاتٌ اجتماعية ومجموعاتٌ أخرى، وقد رافَقَ توسُّعَ المشارَكةِ أشكالٌ مختلفة من الانتماءِ الأيديولوجي والإقصاء، لا سيما زمن القومية والإمبريالية، بجانبِ ارتباطاتٍ أيديولوجية أخرى ذاتِ طابعٍ سياسي أو ديني. لقد شكَّلَت الإمبراطورياتُ الأوروبية ومناطقُ ما وراء البحار فضاءاتٍ أخرى نُوقِشَت فيها مسائلُ الهيمنة والمشارَكة السياسية والانتماء بشكلٍ مُكثَّف، وأُنشِئت هياكلُ الدولة الأوروبية.

الحرب والسلام شكَّلَا نظامَ الدولة والعلاقات الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتَغيَّرَ عالَمُ الدول الأوروبية في فترةِ الثورات مروراً بحربِ القرم وما يُسمَّى بحروب الوَحْدة الوطنية في إيطاليا وألمانيا، وأعقَبَ ذلك فترةٌ من السلام الهَشِّ منذ عام 1871؛ حيث لم تَقُم القُوى العُظمى بحلِّ صِراعاتها الأوروبية عسكرياً، ولكن اندلَعَت حروبٌ بشكلٍ متكرر في جنوب شرق أوروبا مع الإمبراطورية العثمانية، وبين الدول الناشئة حديثاً هناك. حيث إن الصورةَ المنتشرة عن حِقْبة السلام إلى ما قبل 1914 تُصبِح نسبيةً إذا ما أخَذْنا بعينِ الاعتبار الحروبَ الاستعمارية العديدة؛ فالإمبرياليةُ الأوروبية كانت تعتمد بشكلٍ كبير على استخدامِ القوة لتأمينِ هيمنتها وتأثيرِها على الأرض. ومن أجل السلام في أوروبا، كان من الضروري ألَّا تُؤثِّر النِّزاعاتُ القائمة بين القوى الإمبريالية في مناطقِ ما وراء البحار مُباشَرةً على السياسة الأمنية في أوروبا نفسها. ومن المُفارَقات أنَّ هذا الأمر نجح -وإنْ تَأخَّرَ حتى مَطلعِ القرن العشرين- في تكوينِ وعيٍ مُتزايِد بالنظام

العالَمي للعلاقات الدولية، وبالرغم من عدمِ وجودِ مُؤسَّساتٍ أو معاييرَ من شأنها أن تَضْمن السلامَ في أوروبا، فإن القُوى العُظْمى حافَظَت على نظامٍ مُعيَّن يَعرف فيه الجميعُ، من حكوماتِ دولٍ كبيرة أو صغيرة، كيفيةَ التصرُّف. لم تُستخدَم قواعدُ عامة للسلوك وأدواتٌ محددة ونماذجُ للتعامُل الدبلوماسي خارجَ أوروبا إلا مع عددٍ قليل من القُوى التي كانت تُعَد «مُتحضِّرة». منذ منتصفِ القرن دخلَت أوروبا في العديدِ من المنظَّمات الدولية والعلاقات عبر الحدود التي ربَطَت الحكوماتِ ومجموعاتٍ مجتمعيةً داخلَ أوروبا وخارجَها بعضها مع بعض. في هذه النماذج المطوَّرة حديثاً، والتي كانت مَبْنيةً على التواصُل المكثَّف، كان هناك زخَمٌ إصلاحي اتَّخَذَ طابعاً تبشيرياً، مُقارَنةً بالعالَم غير الأوروبي. تُفهَم العلاقات الخارجية على أنها طيْفٌ من العلاقاتِ الحكومية وشِبهِ الحكومية والاجتماعية. لقد شُكِّلت صورةُ الذات الأوروبية على أساسِ التنافُس داخلَ نظامِ القوة والكونية والتوسُّع الاستعماري الإمبريالي، ولم يُؤدِّ هذا الوضْعُ بالضرورةِ إلى حربٍ كبرى، بل على العكس كانت هناك فتراتٌ عديدة من التفاهُم والرَّخاء، ولكنها لم تَصْمد طويلاً أمامَ الرغبة في المُخاطَرة وفي الهيمنة التي أظهرَتها الحكوماتُ الأوروبية عام 1914.

II. المجتمع في حالةِ تَغيُّر

التحوُّل الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت المجتمعاتُ الأوروبية بالتغيُّر بطرقٍ متعددة؛ حيث ترَكَ عددٌ غيرُ معهودٍ من الرجال والنساء مَسقَطَ رأسِهم وانتقلوا إلى مناطقَ أو بلدانٍ أخرى، أو أداروا ظهورَهم لأوروبا بالكامل. شكَّلَ العملُ في المصانع والحياةُ الدينية القِسطَ الأكبر من الحياة الاجتماعية لعددٍ مُتزايِد من الناس. في الوقت نفسه تَغيَّرت المعاييرُ الاجتماعية؛ إذ أصبحَ وصْفُ المجتمَعِ من خلال المَعايير القائمة يَصطدِم بالتحليلات الجديدة للطبقة الاجتماعية، بينما قدَّمَ مصطلح «أمة» أو «شعب» فئاتٍ مختلفةً في تحديدِ الهُوِيَّة والتهميش. على الرغم من التغيير المُتسارِع الواضح، فإن السؤال عن العلاقة بين الحركة والمُثابَرة يَتطلَّب منظوراً مختلفاً واهتماماً خاصاً لتفكيكِ الأنظمة القديمة وإنشاءِ التسلسلات الهَرَميَّة الجديدة، ثم استكشاف الصِّلة بين «التقدُّميَّة» الاجتماعية و«التخلُّف». لقد أثَّرَت قُوى المُثابَرة والعمل بشكلٍ مُتفاوِت ضمنَ مختلِف السياقات المكانية والاجتماعية، في الأرياف أو في العائلات وعبر أوروبا، فالتغييرُ لم يُؤثِّر في جميعِ المجتمَعات في وقتٍ واحد، ولا بالطريقة نفسها؛ فبلجيكا الصناعيةُ وصقلية الزراعيةُ التي لم تَكُن أصغرَ مساحةً بكثير، فصَلَت بينهما عامَ 1900 عوالمُ اجتماعيةٌ مختلفة، بينما كان

العمَّالُ الإيطاليون موجودين بأعدادٍ كبيرة في مواقعِ البناءِ الضخمة لمدِّ السكك الحديدية وإنشاء الطرق في جميع أنحاء أوروبا، أو يعملون بشكلٍ موسمي في الأرجنتين. غالباً ما كانت التجديداتُ الاجتماعية تَصطدِم بشكلٍ مُباشِر مع السلوك التقليدي. أمَّا المجموعات التقليدية كطبقة النبلاء فكان عليها أن تُواجِهَ تحدِّياتٍ جديدة، لكنها لم تَخسَر بالضرورة مَكانتَها الاجتماعية؛ حيث استطاعَت أن تُحافِظ عليها من خلال تَكيُّفِها مع الظروف الجديدة. إن النظرَ إلى أوروبا بوصفها بنياناً واحداً -من أيرلندا إلى اليونان، ومن إسبانيا إلى روسيا، ومن النرويج إلى إيطاليا- يَحُدُّ من المُبالَغة في تقديرِ التغيير الذي أدَّى إلى الحداثةِ الاجتماعية في القرن العشرين. فالتحوُّل الاجتماعي والاقتصادي كان مُلِحاً من ناحيتَيْن: استمراره دون انقطاع، وتَشكُّله من قِبَل قوى مُثبِّطة.

1. الحركة السكانية

التحوُّلات الديموغرافية وحرية التنقُّل

دَعُونا نبدأ بالإحصاء السكاني، حيث شَهِد القرنُ التاسع عشر «صعودَ التفكير الإحصائي» (تيودور بورتر). منذ منتصفِ القرن التاسع عشر وما بعده، بالكاد كانت تُوجَد دولةٌ لم تَقُمْ بانتظامٍ بتسجيلِ أفرادِ مجتمعاتها. «الأعدادُ الكبيرة» (آلان دي روزيير) والتصنيفاتُ المختلفة خدَمَتا أغراضَ الدولة السياسية وساعَدَتا على تحديدِ الهُوِيَّة الاجتماعية والعِرْقية والدينية والقومية للفئات الاجتماعية، وشكَّلَتا في نفسِ الوقت القاعدةَ لتأسيسِ مجالٍ علمي، تبادَلَ مُمثِّلوه الأساليبَ والمعاييرَ في المؤتمرات الدولية 1853 بوصْفِهم خبـراءَ رســميِّين أو أكاديميِّين، وأنشؤوا الوصــفَ العــدديَّ للتغييرات الاجتماعية في العلوم الاقتصادية والسياسية في الجامعات.

يُعَد الإحصاءُ السكاني أهمَّ الأدوات التي استخدمتها الدولُ لتسجيلِ سـكانها، ومـن بين الدوافـعِ لجمْعِ البيانات وتحصيلِ المعـارف كانت الاحتياجاتُ العسكرية والمالية، والاهتمامُ باستكشافِ المزيد عن التكوين الدينـي أو العِرْقي أو اللُّغَوي أو الوطنـي للمجتمعات، لارتباطِ هـذه التكوينات بالنزاعات حول المشارَكة السياسية في العديد من الأماكن. تَطلَّبَ -وعلى وجه الخصوص- كلٌّ من النموِّ السكاني والهجرةِ معرفةً موثوقاً بها؛ فالتَّعْدادُ السكاني أتاح للهيئات الحكومية مُراقَبةَ التطوُّر الديناميكي ومُحاوَلةَ السيطرة عليه في حال لزَمَ الأمر. وهناك ثلاثُ ظواهرَ كانت محورَ الاهتمام: العددُ الإجمالي المتزايِد للأشخاص الذين يعيشون في البلدان الأوروبية، ثُم ما يُسمَّى بالحركةِ الطبيعية للسكان أيْ تَطوُّرِ العلاقة بين المواليد والوَفَيات، وأخيراً التحرُّكاتُ المكانية على شكلِ هجرةٍ ونُزوحٍ.

تصنيفات عددية كبيرة

النموُّ السريع لعددِ سكانِ أوروبا ميَّزَ النصفَ الثاني من القرن التاسع عشـر، أكثر من أي وقتٍ مضى أو تلا (انظر الرسم البياني رقم 1). ففي عام 1850 عاش في أوروبا ما يزيد على 267 مليونَ شخص؛ وفي عام 1913، ووَفْقاً لتقديرات ولفرام فيشر، ارتفعَ المجموعُ بمقدارِ ثلاثةِ أرباع ليصل إلى 464 مليوناً. تَسارَعَ النموُّ السكاني بالفعل في بعض الأماكن منذ منتصفِ القرن الثامن عشر، ولكن بعدَ عام 1850 كانت مُعدَّلاتُ الزيادة أعلى في كل مكان تقريباً. اللافتُ للنظر أن الزيادة في عدد السكان لم تُؤدِّ -كما في أوقات سابقة أو في أيِّ مكانٍ آخَر- إلى أزمةٍ غذائية عامة وانتشار المجاعات والأوبئة وارتفاع مُعدَّل الوَفَيات؛ حيث حَمَى النموُّ الاقتصادي المرتفعُ المسـتدام والمُتزامِن مـن هذه العواقـبِ التـي وصَفَها تومـاس روبـرت مالتوس

(1766-1834) بين عامَيْ 1789 و1826 فـي مقالٍ بعنوانEssay on the Principle of Population. يبدو الآن أنها لـم تَعُد صحيحـة، ومع ذلك فقد تَباطَأَتِ الزيادةُ «الطبيعية» لعددِ السكان في معظم البلدان الصناعية؛ أيْ أن التطوُّر الإحصائي لأعدادِ السكان من خلال المواليد والوَفَيات، تَباطَأ بعد مَطلعِ القرن العشرين، حتى دونَ أزمات المجاعة؛ حيث بدأ تغييرٌ ديموغرافي مُتجدِّد نحوَ مُعدَّلات المواليد المنخفضة، وبدأت أعدادُ المواليد في التناقُص، وشكَّلَ هذا الأمرُ مهمةً لعِلم السكان الحديث المُتعدِّد التخصُّصات وبشكلٍ مُكثَّف، قبل الحرب العالمية الأولى.

رسم بياني 1: النمو السكاني في أوروبا 1850-1910

الدولة	التعداد السكاني (مليون)		النسبة المئوية من تعداد سكان أوروبا (%)		الترتيب بحسب عدد السكان		الكثافة السكانية (نسمة لكل كم2)
	1850	1910	1850	1910	1850	1910	1910
بلجيكا	4.4	7.4	1.6	1.7			259
البوسنة والهرسك	1.2	1.9	0.4	0.4			
الدنمارك	1.4	2.8	0.5	0.6			71

ألمانيا	33.7	64.9	12.6	14.5	.3	.2	120
فنلندا	1.6	3.1	0.6	0.7			8
فرنسا	35.8	39.3	13.4	8.8	.2	.4	74
اليونان	1.5	2.6	0.6	0.6			
إيرلندا	6.7	4.4	2.5	1.0			
إيطاليا	23.9	34.7	9.0	7.7	.4	.5	120
لوكسمبورغ	0.2	0.3	0.1	0.1			
هولندا	3.1	5.9	1.2	1.3			
النروج	1.4	2.4	0.5	0.5			8
النمسا	17.8	28.6	6.7	6.4			95
البرتغال	3.5	6.0	1.3	1.3			
رومانيا	4.4	7.2	1.6	1.6			55

روسيا	57.2	130.8	21.4	29.2	.1	.1	26
بولندا	4.9	(من ضمنها بولندا)	1.8	(من ضمنها بولندا)			
السويد	3.5	5.5	1.3	1.2			12
سويسرا	2.4	3.8	0.9	0.8			91
صربيا	1.3	2.9	0.5	0.6			
إسبانيا	14.5	20.0	5.4	4.5			39
تركيا وبلغاريا	8.5	10.5	3.2	2.3			
هنغاريا	13.3	20.9	5.0	4.7			64
المملكة المتحدة	20.8	40.9	7.8	9.2	.5	.3	
	(17.9)	(36.1)	(6.7)	(8.1)			(239)
(إنكلترا وويلز)	(2.9)	(4.8)	(1.1)	(1.1)			

(إسكتلندا)				
دول صغيرة	0.4	0.8	0.1	0.2
أوروبا	267.6	447.8	100.0	100.0

ملاحظات:

- فرنسا: دون منطقة سافوا ونيس عام 1850، وابتداءً من عام 1870 دون الألزاس واللورين.

- النمسا: مع غاليسيا وبوكوفينا.

- روسيا: 50 محافظة أوروبية.

- تركيا: المدى الجغرافي غير واضح في المصدر؛ كان عدد السكان كاملاً في جميع مقاطعات الإمبراطورية العثمانية عام 1916 حوالي 20مليون نسمة (كمال ه. كاربات،«Ottoman Population 1830-1914, Madison 1985» صفحة 190) - دول صغيرة: موناكو، أندورا، سان مارينو، ليختنشتاين، جزيرة مان، جبل طارق، مالطا، كريت، إيسلندا، جزر فارو.

المصدر: ولفارم فيشر، كتيب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي، المجلد الخامس، شتوتغارت عام 1985، صفحة 14.

اختلفت نسبةُ التزايُدِ السكاني من منطقةٍ لأخرى؛ حيث لُوحِظ -بشكل تقريبي- أن أدنى مَعْدلاتِ النموِّ السكاني ما بين عامَيْ 1850 و1910 كانت في جنوبِ غربِ أوروبا. بالمقابل، كانت مَعْدلاتُ النموِّ السكاني في شرق أوروبا لا تزال بين عامَيْ 1900 و1910 أعلى بكثيرٍ من متوسطِ النموِّ الأوروبي العام. وعند دراسة البلدان مُنفرِدةً، تَلفت أيرلندا النظرَ، فهي البلدُ الأوروبي الوحيد في ذلك الوقت الذي شَهِد تَناقُصاً كبيراً في أعدادِ السكان وصَلَ إلى مليونِ شخصٍ بين عامَيْ 1845 و1849؛ وذلك بسببِ أزماتِ المجاعة الأخيرة في أوروبا وغرب روسيا. لم تَتسبَّب الهجرة في تناقُصِ عددِ السكان حتى الستينيات؛ حيث كان الانخفاض في عدد السكان بسببِ الهجرة بطيئاً بشكلٍ ملحوظ في فرنسا وإسبانيا، فقط بنسبة 0.2 و0.5% سنوياً في الفترة بين 1850 و1910، وسجَّلَت دولٌ مثل رومانيا وبلجيكا والبرتغال والنرويج نمواً متوسطاً، أمَّا أعلى مُعدَّلاتِ النمو فقد حقَّقَتها بريطانيا العُظمى وبولندا التابعة لروسيا في ذلك الحين (بنسبة نمو 1.5 و1.8% سنوياً)، كما ارتفع عددُ السكان بشكلٍ أعلى من المتوسِّط في الدنمارك وهولندا وألمانيا (حوالي 1.0% سنوياً)؛ لذلك فالصورة العامة كانت مُتفاوِتة. من الواضح أن النموَّ السكاني لم يَكُن مرتبطاً بشكلٍ مُباشِر وحصري بالتنمية الاقتصادية -يُمكِن ملاحظةُ ذلك من الاختلافات الخاصة بكل بلد- ولكن حُدِّد من خلال تَرابُطات مُعقَّدة.

في تصوُّرِ مُعاصِري ذلك الوقت -ومن أجل توضيح مفهومنا عن أوروبا- بالإضافة إلى الاختلافات في النمو، فقد لَعِبت الكثافةُ السكانية المختلفة والقوةُ السكانية النسبية للبلدان الفردية أهميةً خاصة (انظر الرسم البياني 1). بحلول عام 1910 كانت بلجيكا مثل إنكلترا وويلز أكثرَ البلدان كثافةً سكانية؛

حيث بلغ عددُ سكانها 259 و239 نسمة لكل كيلومتر مربع، وكذلك الأمرُ بالنسبة لكلٍّ من ألمانيا وإيطاليا، ومع ذلك فإن هاتَيْن الدولتَيْن كانتا أقلَّ كثافةً بشكلٍ ملحوظ؛ حيث بلغ عددُ السكان 120 نسمةً للكيلومتر المربع. ونجد أيضاً بلداناً أقلَّ كثافةً سكانية قياساً بالحجم، كما في بلدانٍ في جنوب شرق أوروبا (المجر ورومانيا وبلغاريا)، وجنوب غرب أوروبا (إسبانيا)، بالإضافة إلى روسيا والجزء الأناضولي من الإمبراطورية العثمانية، وبالدرجة الأولى دول الشمال كالسويد وفنلندا والنرويج. هذه الكثافة السكانية ليسَت سوى قِيَمٍ متوسطةٍ ذات معنى محدودٍ على مستوى الدولة؛ لأن التوزُّع السكاني كان داخلَ البلدان أيضاً غيرَ مُتساوٍ. لم يَكُن التوزُّعُ غيرُ المتكافئ في حدِّ ذاته نموذجاً لتلك الفترة من القرن التاسع عشر؛ فلقد أثَّرَت الظروفُ البيئية والموقعُ الملائم وتقاليدُ التجمُّعات السكنية على الكثافة السكانية منذ فترةٍ طويلة. وغالباً ما كانت الكثافاتُ الموجودة تزيد بسبب الصناعة، ومع ذلك ظهرَت أيضاً مناطقُ كثافةٍ جديدة نتيجةَ قيامِ تَجمُّعاتٍ صناعية جديدة، مثل: مناطق الفحم في ويلز، وشمال إنكلترا، وبلجيكا، وشمال فرنسا، وفي منطقة الرور، وإقليم السار، وسيليزيا العليا، ومنطقة الدونباس. وسهَّلَت وسائلُ النقل المُحسَّنة والأقلُّ تكلفةً في القرن التاسع عشر الهجرةَ من المناطق الأخرى.

وقَعَت مهمةُ تسجيلِ أعداد السكان على عاتقِ دوائرِ الدولة القومية المُنشأَة حديثاً والبلديات، وبهذه الطريقة وضَعَ الإحصائيون طرقاً مُحدَّدة لتقييم «سكان» كل بلد، ولمُراقَبة التغييرات بين الدول والسكان المُصنَّفِين بشكلٍ دقيق، بحيث نشأ «نظامُ تقييمٍ» ديموغرافي جديد. في النصف الثاني من القرن تغيَّرَ الحجمُ النسبي للسكان عند المقارَنةِ بين الدول، وتَبيَّن أن روسيا هي الأكثر احتساباً. ففي عام 1910، كان ما يقرب من 30% من مجموع سكان أوروبا يعيشون على أراضيها، وفي منتصف القرن تقريباً كانت فرنسا لا

تزال ثانيَ أكبرِ دولةٍ من حيث عدد السكان، ولكن بحلول القرن العشرين تَراجَعَت إلى المركز الرابع، مع ما يَقرُب من 65 مليون نسمة، وانتقلت الإمبراطوريةُ الألمانية من المركز الثالث إلى المركز الثاني بعد روسيا، حتى إن تَعْدادَ سكانِ المملكة المتحدة أصبح آنَذاك أكبرَ من تَعْدادِ فرنسا. ثمة أمرٌ قد يبدو منافَسةً قائمةً على أساسٍ سخيف، وهو سؤالٌ سياسي مهم شغل بالَ العديد من المُعاصِرين ويَتعلَّق بسباقِ التسلُّح؛ فبعدَ انحسارِ التسلُّح البَحْري قبل عام 1914، عادت مسألةُ القوة المحتمَلة للقوَّاتِ مرةً أخرى إلى محور النقاشات بشأن تَسلُّحها. منذ الحرب الخاسرة في 1870/1871 كانت الحكوماتُ الفرنسية المُتعاقِبة قَلِقةً بشأن الضَّعْف النسبي لسكانها مُقارَنةً بالخَصْم المحتمَل؛ ألمانيا. في المقابل، ما كان يُقلِق الإمبراطوريةَ الألمانية حتى وقتٍ قصير قبلَ اندلاعِ الحرب العالمية الأولى، ليس العددَ الحالي للسكان الروس، وإنما النموُّ المُتوقَّع. فبينما كان فائضُ المواليد يَتراجَع بالفعل، كما هو الحال في العديد من البلدان الصناعية الأخرى، كانت التوقُّعات تشير إلى استمرارِ ارتفاعِ مُعدَّلات النمو للإمبراطورية القيصرية.

بصرفِ النظرِ عن الاستراتيجيات العسكرية، إذا لم تُؤدِّ الزيادة، كما يَدَّعِي مالثوس، إلى أزماتِ بُؤْس، فكيف للدُّوَل أن تُؤَمِّن نموَّها الاقتصادي فيما يخصُّ السياسةَ السكانية؟ في نهاية القرن التاسع عشر، بَدَا -من وجهةِ نظرٍ اقتصادية- وكأنَّ الولايات المتحدة تفوَّقَت علـى أوروبا. ثَمةَ مُؤلِّفون من أمثال أستاذ الاقتصاد في ستراسبورغ أوغوست سارتوريوس فون فالترهاوسن (1852-1938)، وعالِم السياسة في فروتسواف، منذ عام 1913 فصاعداً، بجامعة شارلوتنبورغ التقنية، والاقتصادي يوليوس فولف (1862-1937)، والسياسي والمحامي البريطاني والمدافع عن الإمبراطورية ليو أمري (1873-1955)؛ قدَّموا جميعاً الحججَ الديموغرافية لصالح اتخاذ التدابيرِ الحمائية

والاتحادات السياسية-التجارية. وفي المحصِّلة، أثَّرَت التنميةُ السكانية بشكلٍ كبير على المناقَشات الطبية والاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر. كان علماءُ «تحسين النَّسْل» و«خبراء حماية الصحة العِرْقية» مُهتمِّين بالسلوك الإنجابي للمجموعات الاجتماعية أو العِرْقية الفردية، وبالتكوين «النوعي» للسكان. وكان السكانُ في مَطلعِ القرن قضيةً مُتفجِّرة سياسياً واجتماعياً دخلَت في بؤرةِ اهتماماتٍ وتخصُّصاتٍ مختلفة، وفي مَسارٍ لاحق من القرن العشرين، أدَّت إلى مُمارَسات غير إنسانية في «الصحة العامة»، وعِلم الوراثة، وفي التعامُل مع الأقليات.

الولادات والوَفَيات

في حين أن أعدادَ السكان المُطلَقة ومُعدَّلات نموِّها وتوزُّعها الإقليمي أنتجَت صورةً غيرَ متكافِئة لأوروبا في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، سعى العلماءُ منذ بداية القرن العشرين إلى التعرُّف على نمطٍ شامل للحركة الديموغرافية. قدَّمَ عالِمُ الاقتصاد الفرنسي أدولف لاندري (1874-1956)، والاقتصاديُّون القوميُّون الألمـــان لوجـو برينتانو (1844-1931) وبــول مومبارت (1876-1938) ويوليوس ولف (1862-1937)، وعالِمُ الاجتماع فرانز أوبينهايمر (1864-1943) -قبل الحرب العالمية الأولى- التفسيراتِ الأوليةَ للعلاقة بين النموِّ الاقتصادي والتطوُّرِ السكاني، مُعتمِدِين في ذلك على أدلةٍ مختلفة من أوروبا وشمالِ أمريكا وأستراليا. ومع نهايةِ الحرب العالمية الثانية 1944/1945، صاغَ كلٌّ من فرانك دبليو نوتشتاين وكينغسلي دايفيس من مكتبِ أبحاثِ السكان في جامعة برينستون، نموذجَ نظريةِ «التحوُّل الديموغرافي»، التي نشأَت من أجلِ السياسة الغذائية العالمية المستقبلية، وجرى إسقاطُ الملاحظات الأوروبية (الجديدة) على مستوى عالَمي. وضِمنَ عمليةِ التحديث يَتحوَّل السلوكُ الديموغرافي من سلوكٍ قبلَ صناعي إلى توازُنٍ صناعي

اجتماعي؛ حيث سيَتبدَّلُ على المدى الطويلِ الشكلُ النموذجي للمجتمعات الزراعية من حيث عددُ الولادات المرتفعة والوَفَيات المرتفعة (خاصةً مُعدَّلَ الوَفَيات المرتفع جداً لدى الرُّضَّع)، ليُصبِح عـــددُ المواليـــد أقلَّ وينخفض معـــدلُ الوَفَيات فـي المجتمعات الصناعية. أمَّا المرحلةُ الانتقالية فستَشْهَد نمواً سكانياً مرتفعاً يَعُود إلى انخفاضِ معدلاتِ الوَفَيات بشكلٍ أسرعَ وفي وقتٍ أبكرَ من انخفاضِ معدلاتِ المواليد، كما لُوحِظ بوضوحٍ خلالَ القرن التاسع عشر استمرارُ النظرية فيما يُسمَّى الدولَ النامية.

يَعتمِد مُعدَّلُ الوَفَيات المنخفضُ على زيادةِ الإنتاج الزراعي والتوسُّعِ في النقل ونموِّ إنتاجيةِ العمل في القطاع الصناعي، وفيما بعدُ أُضِيفَ إليها التقدُّمُ في النظافة والطب. في البداية بقيَت معدلاتُ الولادة مرتفعةً بشكلٍ تقليدي، حتى إنها ارتفعَت في كثيرٍ من الحالات لأن فُرَصَ بقاءِ الرُّضَّع على قيدِ الحياة أخذَت في التحسُّن؛ ومن ثَم على المدى الطويل تصبح أعدادُ مَن هم في سن الإنجاب أكبرَ، وتُؤدِّي الولاداتُ الأكثر والوَفَيات الأقل إلى فائضٍ في المواليد؛ ومن ثَم إلى نموٍّ سكاني طبيعي كبير بشكلٍ استثنائي. تدريجياً ووَفْقاً للنموذج يَضْبط الناسُ عددَ الأطفال وَفْقاً لازدهارهم المتزايد. وتَشْمل أسبابُ ذلك بحسب الديموغرافيِّين، الفُرَصَ الأفضل لبقاءِ الرُّضَّع على قيدِ الحياة، والتحضُّر، والحَرَاك الاجتماعي، وتوقُّع زيادة الاستهلاك، وتَولِّي مؤسَّساتٍ عامة دورَ الأسرة (مدارس، ... إلخ.). كلُّ هذه العوامل تَدْفع الأزواجَ إلى إنجابٍ أقلَّ، ويَتحقَّق التوازنُ الديموغرافي عندما تصل معدلاتُ المواليد إلى مستوى منخفضٍ مُماثِل للوَفَيات؛ عندئذٍ ينتهي النموُّ السكاني الطبيعي.

أثَّرَ التفكيرُ الكامن وراء نموذجِ «التحوُّل الديموغرافي» على العمل السكاني السياسي والاجتماعي السياسي بعد عام 1945، وذلك على مستوى

العالَم. وإذا اتَّخذناه معياراً لتفسيرِ الحركات الديموغرافية الملموسة في أوروبا في القرن التاسع عشر، يُصبِح من الواضح أن الانتقالَ من مُعدَّلات المواليد والوَفَيات المرتفعة إلى مُعدَّلات وَفَيات منخفضة وتناقُص في عدد المواليد ضمن أوروبا، لم يَحدُث في وقتٍ واحد ولا بنفس الوتيرة، فإن التغيير في الحركة السكانية حدَث بفوارقَ زمنية؛ إذ لم تَتطابق أوضاعُ السكان في كامل أوروبا في الفترة من 1850 حتى 1910، بل تَبايَنَت بشكل كبير؛ حيث أدى هذا التمايُز داخل أوروبا إلى نقاشاتٍ صحية سياسية واجتماعية، مهَّدَت للنقاشات والتدابير التي جرت بعدَ الحرب العالمية الأولى. في المجتمعات قبل الصناعية كانت مُعدَّلاتُ المواليد مثل مُعدَّلات الوَفَيات تقريباً؛ 40 ولادة-وفاة لكل 1000 نسمة سنوياً؛ ما يَعْني أنه في مقابل مُعدَّل ولادات مرتفع كان مُعدَّلُ وفاةِ الرُّضَّع مرتفعاً كذلك، وكان عمرُ الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة قصيراً نسبياً. في حوالي عام 1850 كانت معدلاتُ المواليد قريبةً من هذا المستوى المرتفع، خاصةً في جنوب وشرق أوروبا بالإضافة إلى النمسا والمجر، في حين أنه في بلدان أوروبا الغربية وشمال أوروبا وصلت معدلاتُ المواليد في حوالي منتصف القرن إلى 32-35 لكل ألف نسمة. أمَّا في فرنسا، ذات الحالة الديموغرافية الخاصة، فوُلِد في منتصف القرن 26 طفلاً لكل ألف نسمة. وظل معدل المواليد هنا (بالإضافة إلى أيرلندا) الأدنى في أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى. أمَّا في إنكلترا وويلز كما في ألمانيا بقيَت هذه المستوياتُ مرتفعةً حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، لتعود بعد ذلك للانخفاضِ بشكلٍ ملحوظ. في روسيا كانت معدلاتُ المواليد في نهاية القرن عامَ 1890 تُقارِب 50 طفلاً لكل ألف نسمة، وهو معدلُ أعلى بكثيرٍ ممَّا لاحَظَه مؤرِّخون في المجتمعات قبل الصناعية.

من ناحيةٍ أخرى، كانت مُعدَّلاتُ الوَفَيات حوالي منتصف القرن في بعض البلدان في جنوب وشرق أوروبا (روسيا، والنمسا-المجر، وإيطاليا، وإسبانيا) ما زالت قريبةً من مستوياتِ المجتمعات قبل الصناعية بمعدلٍ يزيد على 30 لكل ألف نسمة، بينما كانت قد انخفضَت في أغلبِ بلدان غرب وشمال أوروبا إلى مستوياتٍ بين 22 و24 لكل ألف نسمة. في حوالي عام 1850 سُجِّل في الولايات الألمانية مُعدَّلُ وَفَياتٍ أعلى قليلاً، بنحو 27 لكل ألف نسمة، وقد ارتفع تدريجياً حتى سبعينيات القرن. بعد ذلك أصبح التحسُّنُ في الظروف المعيشية واضحاً من خلالِ انخفاضِ معدلِ الوَفَيات. أظهرَت إحصاءاتُ الرايخ الألماني لمتوسِّط الأعوام 1909-1913معدلاً يبلغ 16.3 حالة وفاة لكل ألف نسمة. عشية الحرب العالمية الأولى كانت فرصُ البقاء على قيدِ الحياة في بلجيكا والدنمارك وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة أفضلَ ممَّا كانت عليه في غيرها من الدول. مع نهاية القرن التاسع عشر شَهِدت كلٌّ من المجر (24 لكل ألف)، وبلغاريا (24.1 لكل ألف)، وصربيا (24.5 لكل ألف)، ورومانيا (25.3 لكل ألف)، وروسيا (28.5 لكل ألف) ظروفاً سيئة للغاية، وذلك حسب نسبة الوَفَيات. شَهِدت فنلندا من عامِ 1866 حتى عام 1868، وروسيا في عامِ 1891/1892، مجاعاتٍ في منطقةِ الفولغا بسببِ تراجُعِ المحاصيل الزراعية، وتُوفِّي في فنلندا ما يُقارِب 150000 نسمة (من 8% إلى 20% من تَعْداد السكان بحسب المنطقة)، وفي روسيا حوالي 800000 نسمة. أكَّدَ كلٌّ ذلك الصورةَ المُعاصِرة لتَخلُّف البلاد، وعمل مُحفِّزاً للاضطرابات الاجتماعية والتعبئة السياسية التي أدَّت في النهاية إلى ثورة عام 1905، ولكن يجب عدمُ نسيانِ أن معدلَ الوَفَيات في روسيا كان لمدة أربعةِ عقودٍ قبل 1865-1869 لا يزال عند 38 لكل ألف نسمة؛ أيْ أن فُرَص البقاء على قيدِ الحياة تَحسَّنَت كما في باقي أوروبا.

لنُلقِ نظرةً فاحصة على التحوُّل الديموغرافي مـن خلال أربعةِ أمثلةٍ بهدفِ توضيحِ الاختلاف الزمني والمساري للعملية والتبايُن الأوروبي الداخلي. في إنكلترا وويلز بدأَت التحوُّلاتُ في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فقد انخفض معدلُ الوَفَيات وارتفع معدلُ المواليد نتيجةَ زيادةٍ كبيرة في فُرَص العمل، وهو ما أدَّى إلى انخفاضِ سنِّ الزواج بحيث تَضاعَفَ عددُ السكان إلى حوالي 12 مليون نسمة. من عام 1770 حتى عام 1820، وفي منتصفِ الفترة الانتقالية، استقرَّ معدلُ الوَفَيات في مستوى منخفض، بينما بَقِي معدلُ المواليد مرتفعاً، كانت النتيجةُ تَضاعُفاً آخَر للسكان حتى عام 1870. وُلِد في إنكلترا وويلز بعد عام 1870 عددٌ أقلُّ من الأطفال، إلا أن معدلَ الوَفَيات استمرَّ في الانخفاض منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. فقط في أربعينيات القرن التاسع عشر وصَلَ كِلا المعدَّلَيْن إلى مستوى منخفض بشكلٍ مستمر، بحيث لم يَعُد ممكناً ملاحظةُ نموٍّ طبيعي للسكان.

وبينما استمرَّ التحوُّل الديموغرافي فـي إنكلترا وويلز لِمَا يقارب 200 عام، بدأ في ألمانيا بعدَ ذلك بكثيرٍ وعلى شكل «انفجار» ديموغرافي خلال 70 عاماً فقط. ولم يَتراجَع خطرُ الموت هنا حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، ليتراجع بعدَها بشكلٍ كبير. وبما أن معدَّلاتِ المواليد حتى عام 1900 بقيت مرتفعةً، فقد تَضاعَف عددُ السكان الألمان بشكلٍ كبير خلالَ وقتٍ قصير جداً. كانت الهجرةُ من الريف ومن شرق أوروبا في فترةِ التحوُّل الصناعي، سبباً أساسياً في ارتفاعِ معدلِ المواليد. هذه المجموعاتُ السكانية ذاتُ الخلفية الزراعية لم تَكُن قد كيَّفَت أسلوبَها الإنجابي بعدُ. فقط بعدَ عام 1900 انخفضَت معدلاتُ المواليد في ألمانيا بشكلٍ كبير؛ وذلك خلال عَقدٍ واحد من الزمن فقط. كما في إنكلترا وويلز، يُمكِن تسجيلُ نهاية التحوُّل الديموغرافي في فترةِ ما بين الحربَيْن؛ وهنا يُلاحِظ المرءُ بشكلٍ واضح اختلافَ المراحل في كِلا

البلدَيْن الصناعيَّيْن مع تَغيُّرٍ ملحوظٍ فيما بين 1870/1880 و1930. أمَّا في السويد مِثالنا الثالث، فقد كانت حركةُ السكان الطبيعية مستمرةً إلى حدٍّ ما وغيرَ دراماتيكية. وبدأ معدلُ الوَفَيات في الانخفاض في أوائل القرن التاسع عشر حتى وصل في منتصفِ القرن إلى مستوى منخفضٍ نسبياً مُقارَنة بأوروبا، واستمرَّ في الانخفاض بشكلٍ مُطَّرد من عَقدٍ إلى آخَر حتى عام 1913. بينما معدل المواليد لم يَرتفع على العكس من إنكلترا وويلز بسببِ عدمِ وجودِ زيادةٍ ملحوظة في فُرَص العمل في الوظائف الصناعية؛ وبذلك بَقِيت سنُّ الزواج مرتفعةً وعددُ الأطفال أقلَّ. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر انخفض معدلُ المواليد في السويد بشكلٍ ثابت ليصبح مُتماشِياً مع معدل الوَفَيات حتى أواخر القرن العشرين.

في فرنسا لُوحِظ وجودُ مسارٍ مستمر مُماثِل، وإن كان معدلُ المواليد منذ البداية منخفضاً، ومعدلُ الوَفَيات أعلى ممَّا هو عليه في السويد. بعبارة أخرى: لم يَشهَد الشعبُ الفرنسي فائضاً في المواليد يُمكِن مُقارَنتُه بباقي البلدان الأوروبية؛ ومن ثَم لم يحدث نموٌّ طبيعي مرتفع، فضلاً عن زيادةٍ سريعة كالتي حدثت في الرايخ الألماني منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. كان معدلُ النموِّ السكاني الطبيعي منخفضاً نسبياً على مدارِ عَقْدٍ ونصف منذ عام 1850؛ حيث زاد عددُ السكان الفرنسيِّين بشكلٍ طفيف في الفترة ما بين 1900 و1913، في حين كانت معدلاتُ المواليد في ألمانيا أعلى من معدلات الوَفَيات، وكان تَعْداد السكان لا يزال في نموٍّ في إنكلترا وويلز أيضاً وحتى في السويد حيث كان التحوُّل الديموغرافي متقدماً، وكانت معدلاتُ المواليد قد بدأت بالانخفاض.

كان لفرنسا ميزتَان خاصَّتان في تطوُّرِها الديموغرافي، فمعدلُ الوَفَيات شَهِد بالفعل في نهاية القرن الثامن عشر انخفاضاً نسبياً، ولم ينخفض

في القرن التاسع عشر إلا قليلاً. ومن عام 1900 فصاعداً كان لدى فرنسا بالفعل منذ نهاية القرن الثامن عشر معدلُ خصوبةٍ منخفضٌ للغاية، لم يُلاحَظ في أي مكانٍ آخَر في أوروبا حتى مائة عام بعد ذلك بين 1890 و1920. وتَكمُن أسبابُ هذه الخصوصية الديموغرافية في التقييدِ الطوعي غيرِ المعتاد للولادات من قِبَل الفرنسيِّين، والذي أثَّر على دوائرَ أوسعَ في القرن التاسع عشر، ووصَل إلى المزيد من الفئات الاجتماعية. أولُ مَن بدأ بتحديدِ النَّسْل أفرادٌ من الطبقة الوسطى، من الموظَّفين الذين أرادوا تأمينَ تقدُّمِهم وتقدُّمِ أولادهم الاجتماعي، ثم انتهج العمَّالُ والبرجوازيةُ الاقتصادية نفسَ نمطِ السلوك. كان متوسطُ عددِ الأطفال في العائلات الفرنسية عامَ 1911 أقلَّ من اثنين. أدَّت التحسيناتُ الصحية والطبية إلى خفضِ معدلِ وَفَيات الأطفال الرُّضَّع منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر فصاعداً؛ لذلك قدَّمَ الآباءُ مزيداً من الرعاية والدعم للأطفال الباقين على قيدِ الحياة. كان الجانبُ الآخَر من الأبوة الأكثرُ مسؤوليةً هو تقييد الولادة. يَفترض المؤرخون أنه في المراحل المبكرة بين عامَي 1780 و1850، تَقارَبَت الآثارُ الطويلةُ المدى للثورة الفرنسية وبِنْية الاقتصاد. وقد أدَّت القطيعةُ الثورية مع القيودِ الكنسية، وكذلك العلاقات الاجتماعية الجديدة، والحَرَاك الاجتماعي، وتكثيف الاتصالات؛ إلى تسهيلِ تطوير وسائل منع الحمل، وهو ما سهَّلَ التعريفَ بها وانتشارها. بالإضافة إلى ذلك لم تُوفِّر هيكليةُ العقاراتِ الريفية فُرَصاً إضافية للدَّخْل لعددٍ أكبر من الناس دون مزيدٍ من التقسيم في ملكية الأراضي. كانت سِنُّ الزواج وعددُ الأشخاص غيرِ المتزوِّجين قبل الثورة الفرنسية مرتفعَيْن للغاية، لدرجةِ أن تحديدَ النسل -بحسب جان بيير بارديت- لا يُمكِن أن يتم إلا من خلال وسائل منع الحمل. وكانت نتيجةُ الانخفاضِ المبكر للخصوبة هي إبطاء الزيادة الطبيعية في عدد السكان؛ وقد أدَّى ذلك في أواخر القرن التاسع عشر بشكلٍ خاص، إلى إطلاقِ نداءاتٍ عامة مُتشنِّجةٍ أثارَت القلق؛ حيث كتَبَ مديرُ المكتب

الإحصائي في باريس، الطبيبُ وعالِمُ الديموغرافيا جاك برتيون عامَ 1897: «إنه لَأمرٌ مُهلِك أن يَكون لدى ألمانيا في غضونِ أربعةَ عشرَ عاماً ضِعفُ عددِ المُجنَّدِين (مُقارَنةً بما لدى فرنسا)، عندها سيَبْتلعنا الشعبُ الذي يكرهنا».

سيناريوهات التدهور والتدخُّلات التدريجية

الانخفاضُ في التكاثرِ الذي كان قد بدأ منذ وقتٍ طويل في فرنسا، بَدَا محسوساً في نهايةِ القرن التاسع عشر في مناطقَ مُتطوِّرةٍ أخرى في أوروبا، مثل: إنكلترا وبلجيكا وألمانيا وأجزاء من الدول الاسكندنافية وكتالونيا وبيد مونت وليغوريا وتوسكانا، فـي حين ظلَّتِ الخصوبةُ مرتفعةً فـي جنوب إيطاليا، وباقي المناطق في إسبانيا، وفي البرتغال وأيرلندا، وكذلك في البلقان وروسيا ومناطق جبال الألب. في منتصف القرن العشرين، وَفْقاً لنموذج علماء السكان الأمريكيين، يبدو أن عددَ المواليد المنخفض لم يُعتبَر من قِبَل بعض المُعاصِرين في مطلع القرن مسألةً تَقدُّمية. في عام 1896 أسَّس برتيون «التحالُف الوطني الفرنسي للنمو السكاني» Alliance nationale pour l’accroissement de la population française، الذي نظَّمَ دعايةً وحشَدَ التأييدَ من أجل اتِّخاذ التدابير لزيادةِ معدلِ المواليد في فرنسا. بينما واصَلَ برتيون المنافَسةَ الوطنية مع الرايخ الألماني، كان آخَرون قَلِقِين بشأن الأبعاد الاجتماعية لانخفاضِ معدلِ المواليد في المناطق الأكثر تقدُّماً صناعياً. الأعدادُ المنخفضة للأطفال في الطبقات المقتدرة، وكذلك الأعدادُ المرتفعة في الطبقات ذات الدَّخْل المحدود؛ أثارَت قلَقَ أولئك الذين رأوا في ذلك «تراجُعاً» في «الجسم الوطني»، وتَزامَن كلُّ ذلك مع توجيهِ النقد للمدن الكبرى بسببِ أعدادِ مواليدها المنخفضة مُقارَنةً بـ «ينبوع الشباب» لسكان الريف. وجَدَ الفكرُ

الاجتماعي الداروِيني -الذي يَعتقد أن «الدولة الصناعية» الحديثة هـي اختيارٌ خطأ- طريقَه إلـى النقاش حول السياسـة السكانية، واستند أصحابُ هذا التفكير إلى مُبرِّراتٍ اجتماعية-جينية من جهة، وإلى مُبرِّرات أنثروبولوجية عنصرية من جهةٍ أخرى.

تَبنَّى المهتمون بالسياسة الاجتماعية فـي العديد من البلدان الحججَ الديموغرافية لتبريرِ مَطالِبهم بتحسينِ وسـائلِ الرعاية العامـة، خاصةً للنسـاء والأمهـات والأطفال. شارَكَ الأطباءُ وعلمـاءُ الأحياء وعلمـاءُ الأنثروبولوجيا بصفتهم خبراءَ في هذه النقاشات المتعلِّقة بالجسم الأنثوي والتكاثُر؛ حيث أشاروا إلى النتائج التي تَوصَّلَت إليها العلومُ الجديدة للنظافة أو عِلم الوراثة عندما بَرَّروا التدابيرَ الصحية فـي حقِّ جزءٍ من السكان، وأرادوا التأثيرَ على السلوكِ الجنسي، أو تبريرَ التدخُّلات فـي جسم الأفراد. غَدَا المجتمع فـي نهاية القرن التاسع عشر من حيث كَوْنه «شعباً» تحتَ سيطرةِ الحكومة أكثرَ من ذي قبل. بَدَا أن احتمالاتٍ جديدةً للتخطيط السكاني ظهرَت ووُسِّعت السياسة الاجتماعية باتجاهِ تحسينِ النسل والاصطفاء العِرْقي. لم يكن مُمثِّلو هذه السياسة من المعسكر المحافِظ فقط، الذي كان يُسمَّى في ألمانيا بـ völkisch أيْ «قومي»، بل أيضاً من المعسكر اليَساري والديمقراطي الاجتماعي والحركات النسائية. كانت السياسة السكانية مشروعاً تقدُّمياً بالنسبة إلى جميع الأطراف، شارَكَ فيه علماءُ من مُختلِف التخصُّصات وتدخُّلُ الدولة القسري والرأيُ العام؛ كان المشارِكون مَعْنيِّين بتشكيل «تقدُّمي».

مَكَّنت طبيعةُ الحَرَاك السكاني الطبيعي الآنِفةُ الذِّكْر من التعرُّف على حِقْبةٍ طويلة امتدَّتْ من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية

الأولى؛ حيث حصلت تَمايُزاتٌ ديموغرافية كبيرة، في أوروبا وفي المجتمعات الأوروبية، وأُشعِل فتيلُ نزاعٍ سياسي أرسى الأساسَ لتدخُّلات الدولة في حياة الأفراد. ارتبط السلوكُ الإنجابي بشكلٍ عام بالتغيير في الهياكل الاقتصادية، إلا أنه لم يَأخُذ مساراً سَلِساً في الانتقال من الدولة الزراعية إلى الدولة الصناعية، فسقوطُ قَتْلى في الحربَيْن العالميتَيْن وامتدادُ فترةِ التحوُّل الديموغرافي طويلاً؛ تَركا بصماتٍ واضحةً في التاريخ السكاني للمجتمعات الأوروبية في أواخر القرن العشرين. قبل عام 1914 أدَّى بِناءُ «السكان» من قِبَل العلماء والدولة إلى تَصوُّرِ أنماطٍ سكانية مُتبايِنة على المستوى الوطني، بالرغم من أن بعض المعاصِرين سجَّلوا تَمايُزاً عبر الحدود الوطنية والاجتماعية، وبحثوا لاحقاً التدابيرَ الاجتماعية والصحية المرتبطة بذلك. إن سيناريوهاتِ الانحدارِ الوطني الوشيك، والأفكارَ حول كيفيةِ تأمين التقدُّم في المستقبَل من الجانب الدفاعي بشكلٍ خاص، سارَتا جنباً إلى جنب -وهو نمطٌ لا يزال يُميِّز حالاتِ الجدل الشعبوية حول موضوع «السكان» اليومَ.

حركات الهجرة الأوروبية والعالمية

لم يَرتكِز التطوُّرُ السكاني الأوروبي المُتمايِز على التطوُّر «الطبيعي» فقط -أيْ على أساسِ التغيُّرات في معدلات المواليد والوَفَيات، ولكن ارتكز أيضاً على الهجرة المكانية «بجميع الاتجاهات» لكثير من السكان. حتى قُبَيل منتصفِ القرن التاسع عشر وصَلَت حركاتُ الهجرة الأوروبية بين عام 1850 وعشرينيات القرن العشرين إلى حدٍّ غيرِ مسبوق تاريخياً، فقد تَميَّزت بأنها كانت حركةً جماهيرية للطبقات الدُّنيا في المجتمع. كانت الفوارقُ الاقتصادية الدافعَ الأساسي وراء ذلك، على الرغم من أن الاضطهادَ السياسي والحروبَ والهروبَ والنزوحَ والتحرُّرَ من القيود القائمة؛ لعبَت جميعُها دوراً في ذلك أيضاً. من الناحية المكانية، تُميِّز أبحاثُ الهجرة التاريخية بين أكثرَ من نمطٍ للهجرة

العابرة للحدود، التي امتدَّت عبر حدودِ البلدان ضمن العديد من أنظمةِ الهجرة العابرة لحدود الدولة الواحدة، وجغرافياً إلى خارج القارة. تَشكَّلت داخلَ أوروبا مناطقُ هُوجِرَ إليها ومناطقُ أخرى فقدَت الكثيرَ من السكان. أمَّا خارج القارة فقد شَهِد القرنُ التاسع عشر استيطاناً أوروبياً لمناطقَ معينةٍ في العالَم -شمال أمريكا وأجزاء من جنوبها، وأستراليا ونيوزيلندا وسيبيريا- بالإضافة إلى تشكيلِ مجتمعاتٍ استعمارية في أجزاء من أفريقيا، وتكوينِ مجتمعاتٍ يهيمن عليها الأوروبيُّون في أجزاءٍ أخرى من القارة الأفريقية. لم يَكُن مستوى حريةِ التنقُّل بالنسبة إلى الفرد الأوروبي بهذا الحجم في أي وقتٍ مضى، ولم يَتكرَّر مرةً أخرى لفترةٍ طويلة بعدَ عام 1914. لعبت الهجرةُ أيضاً دوراً مهماً في التوسُّع المعاصِر لأنظمة الدولة القومية؛ وهو ما ساهَمَ في نهاية المطاف في تطوُّرِ التصوُّرِ الذاتي ورؤيةِ الآخَر في أوروبا.

كانت حركةُ التنقُّل في أوروبا في أوائل العصر الحديث عالية، ومع ذلك فقد ارتفعَت بشكلٍ كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وَفْقاً لليزلي بيج موخ، كانت العواملُ الأساسية هي التوسُّعَ في عرْضِ الوظائف الجديدة في التجارة والصناعة وقِطاع الخدمات، والتطوُّرات الديموغرافية وتوزيع الاستثمارات الرأسمالية، في حين ظلَّ توزيعُ الممتلَكات الزراعية دونَ تغييرٍ أو إصلاحٍ يُذكَر. يُضاف إلى ذلك خياراتُ النقل المُحسَّنة والأرخص على وجه الخصوص. لم تكن حركاتُ الهجرة قائمةً على أساسِ القرارات الاقتصادية الفردية فقط، ولكن أيضاً على الروابطِ الثقافية، وهياكلِ الاتصال والمعلومات والشبكات الاجتماعية في أماكن المنشأ. أظهَرَ السلوكُ أنماطاً جندرية؛ فكان الانتقالُ إلى الخارج وبقاءُ النساء في المنازل (في الوطن) قد أدَّى إلى أن تَحْذو النساء حذْوَ الرجال في وقتٍ لاحق بحثاً عن فُرَصِ عملٍ قريبة من مسقط الرأس، كخادماتٍ أو عاملاتِ نسيج أو في جمْعِ المحاصيل أو

ما شابَهَ ذلك. وكانت مواقعُ العمل تَتغيَّر بشكلٍ شِبه دائم. وفي أغلب الأحيان تكون الهجراتُ هجراتِ عملٍ موسميةً أو مُؤقَّتة، حتى إن جزءاً ليس بالقليل ممَّن هاجروا سابقاً إلى ما وراء البحار، عادوا إلى أوروبا.

في أوروبا القرن التاسع عشر أُكمِلت أنظمةُ هجرةِ العمال الإقليمية التقليدية وأُعِيد تشكيلُها؛ حيث ظهرت إلى النور «طبوغرافيا الهجرة العابرة للحدود» (كلاوس باده). يُميِّز المؤرِّخُ ديرك هوردر من منظورٍ تاريخي عالَمي أربعةَ أنظمةِ هجرةٍ أثَّرت -وما زالت تُؤثِّر- بشكلٍ مُباشِر على أوروبا؛ وهي: حركةُ الهجرة داخل أوروبا، ونظامُ الهجرة الروسي السيبيري، والهجرةُ الجماعية البروليتارية عبر المحيط الأطلسي، والهجرةُ الاستعمارية الإمبراطورية. لا ينبغي النظرُ هنا إلى نظامِ العمل التعاقُدي الآسيوي، الذي كان بمثابةِ النظام الخامس بين الاستعمار وبين المَحْميات الأوروبية في الخارج ومناطق النفوذ الإمبريالي، ولكنه كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأوروبية.

الهجرة العابرة للحدود في أوروبا: حركاتُ الهجرة داخل أوروبا شكَّلَت الجزءَ الأكبر من الهجرة، لكننا لا نستطيع الاعتمادَ على الأرقام المُعطاة للقياس عليها بحسب ولفرام فيشر، فيما تشير التقديراتُ المتعلِّقة بالهجرة الداخلية غير العابرة للحدود الداخلية، من القرية إلى المدينة المجاورة، أو من مُقاطَعةٍ إلى أخرى؛ إلى أن ثُلثَ السكان إلى نصفهم في عام 1900 بدَّلوا أماكنَ إقامتهم مرةً واحدة خلال حياتهم على الأقل، وغالباً ضمنَ محيطهم. كان اتجاهُ الحركة العام من الأراضي المنبسطة باتجاه المناطق الصناعية وإلى المدن والعواصم. أمَّا الهجرةُ العابرة للحدود داخل أوروبا فقد اتَّجَهت بشكلٍ أساسي باتجاهِ مراكزِ الصناعات الثقيلة المتطورة. هاجَرَ العمَّال الذكور من

مناطقَ بعيدةٍ باتجاهِ مناطقِ الفحم والحديد والصُّلْب ومواقعِ بناء السكك الحديدية وبناء القنوات، ومواقع البناء والإنشاء الحضرية. كما أن المدن الأوروبية الكبرى كانت جذَّابةً نظراً لحاجتها إلى مجموعةٍ من الخدمات. كذلك مناطق المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي، حيث الحاجةُ إلى عاملات وعمَّال جَنْي المحاصيل الموسمية، ليس فقط ضمنَ الحدود الإقليمية، بل أيضاً داخلَ الحدودِ الوطنية للبلد.

نشأَت على نطاقٍ واسع وبشكلٍ متزايد منذ سبعينيات القرن التاسع عشر نواةٌ من مَناطقَ مُستقبِلةٍ للمهاجرين مُحاطة بمناطقَ مُصدرةٍ لهم. المناطقُ التالي ذِكْرها جذَبَت المهاجرين عبر الحدود: شمال إنكلترا، وجنوب غرب اسكتلندا مع غلاسكو، ومنطقة لندن، والجزء الوالوني لبلجيكا، وشمال غرب فرنسا، ووسط ألمانيا، وأجزاء من النمسا (منطقة فيينا وأعلى ستيريا)، وكذلك بوهيميا ومورافيا والسويد والدنمارك. استقبَلَ البلدُ الأخير الكثيرَ من عمَّال المزارع البولنديِّين في مراكز الإنتاج الموجَّهة للتصدير من حليبٍ وتربيةِ مَوَاشٍ. استندَت موجاتُ الهجرة إلى التفاوُتات الإقليمية، لا القومية؛ ولهذا السبب وبالرغم من كونها بلداناً مُستقبِلة للهجرة -بريطانيا العظمى وألمانيا وبلجيكا والنمسا والمجر- فقد خسرت الكثيرَ من السكان بسببِ الهجرة. كانت حدودُ البلد بالنسبة إلى مَن يبحث عن عملٍ أقلَّ أهميةً من إيجادِ دخْلٍ في منطقةٍ مُزدهِرة في مناطقَ أخرى من أوروبا. وكان التركيزُ الأساسي للهجرة عبر الحدود على «الأطراف»؛ فيجد المرء الحَرَاك من أيرلندا والمرتفعات الاسكتلندية إلى المناطق الصناعية في جنوب غرب اسكتلندا وشمال ويلز، ومن إيطاليا وبولندا أي هابسبورغ غاليسيا الريف البولندي وبروسيا وروسيا إلى المراكز الصناعية في أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الهجرات العابرة للبحار، كانت النرويج والسويد، وفي نهاية القرن البرتغال وإسبانيا

واليونان وصربيا وأجزاء من النصف الهنغاري لإمبراطورية هابسبورغ، من بين البلدان الواقعة على الأطرافِ التي هاجَرَت منها أعدادٌ كبيرة من البشر.

من الأمثلة البارزة على هجرة الأيدي العاملة إلى مراكز الصناعات الثقيلة: الهجرة من بولندا باتجاه منطقة الرور في ألمانيا. بدأت الإمبراطورية الألمانية بعد نُشوئها بتجنيدِ عمَّال المناجم من سيليزيا العليا لكسْرِ الإضراب، وتوسَّعَت بشكلٍ كبير منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر من خلال المزيد من التوظيف، بالإضافة إلى سلسلةِ الهجرات وإشراكِ عمَّال الزراعة البولنديين من شرق وغرب بروسيا. قبل الحرب العالمية بفترةٍ وجيزة عاش في منطقة الرور حوالي 500000 شخصٍ من الناطقين بالبولندية؛ شكَّلوا في أوبرهاوسين 10 بالمائة، وفي غيلسن كيرشين 9 بالمائة من عدد السكان، وسكنوا غالباً في شققٍ مُنفصِلة منحَتْها لهم شركاتُ المناجم. هؤلاء كانت لهم جمعياتُهم وصحافتهم الخاصة باللغة البولندية، ونِقاباتٌ عُمَّالية مستقلة. مع إعادةِ إنشاءِ دولة بولندية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عاد ما يَقْرب من ثُلثَي البولنديين من منطقة الرور إلى مناطقهم الأصلية، وأكَّدوا ارتباطهم الدائم بها، أمَّا البقيةُ فقد ظلوا في منطقة الرور؛ حيث اندمجوا في المجتمع المحلي على المدى الطويل. شكَّلَت الهجرةُ البولندية إلى صناعةِ الفحم والحديد والصُّلْب في فستفاليا جزءاً من الحركات الأوروبية بين الشرق والغرب في النصف الثاني من ذلك القرن. كان مركزُ إنتاجِ الحديد والصُّلْب لونغوي، في لورين، مثالاً على حركة الانتقال «جنوب-شمال» خاصةً من إيطاليا. يُمكِن وصْفُ هذه التيارات الأساسية، بحسب كلاوس باده، على أنها تحوُّلٌ جماعي لطبقات الفلَّاحين الأدنى إلى بروليتاريا صناعية. عنَتِ الهجرةُ للكثيرين جزءاً متغيراً ضمن التاريخ الاجتماعي وعقلية التفكير. بدأ القادمون الجُدُد من أسفلِ التسلسُل الهرمي بالعمل في مجال التعدين الذي كان يُعتبر -من حيث كَوْنه

مهنةً- في أسفل طبقات العمل في المناجم، وارتقَت هذه العمالةُ تدريجياً لتصبح ضمنَ رؤساء عمَّال أو مُشرِفين. أظهرَت الهجرةُ العابرة للحدود العديدَ من الخصائص المُشابِهة للهجرة إلى ما وراء البحار؛ فاختيارُ المهنة أو الوظيفة في المدينة الجديدة كثيراً ما تأثَّرَ بالمكان أو إقليم المنشأ، وبذلك كان المهاجرون الجُدُد يسكنون معاً في أجزاءٍ مُعيَّنة من المدينة «نيو ماسورين»، وكانت مناطقُ متفرِّقة مثل غيلسن كيرشين أو على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي (نيويورك) بمثابةِ نقاطٍ ينطلق منها التوزُّع. لم يَتحرَّك الرجال والنساء بشكلٍ منفصل، بل اندمجوا في شبكةِ هجرةٍ مُعقَّدة تربط مناطقَ مختلفة من أوروبا بعضها ببعض.

من الأمثلة على الهجرة عَبْر الوطنية باتجاهِ المدن الكبرى خلافاً للهجرة إلى المراكز الصناعية الجديدة، كانت مهنة «عمَّال تنظيف الشوارع» من دارمشتات-هيسن[1] في مدينة باريس. بعد الثورة الفرنسية عام 1848/1849 شَهِدت العاصمةُ الفرنسية بشكلٍ متزايد هجرةً ألمانية من الطبقات الدنيا إليها، من بينهم عددٌ كبير من النساء والرجال من حوالي ثلاثين قريةً في منطقة هيسن العليا. وفضَّلَت بلديةُ مدينةِ باريس توظيفَهم في تنظيف الشوارع، التي أصبحَت بهذه الطريقة بشكلٍ كامل تقريباً في أيدي المهاجرين من ولاية هيسن الألمانية. في الكثير من المدن الأوروبية الكبرى كانت تُوجد مثل هذه الفروع الخدماتية المُهيمَن عليها عِرْقياً، والتي جاءت قُوَّتها العاملة عن طريقِ شبكات الهجرة وبمعلوماتٍ موثوق فيها، أحياناً من أماكنَ محدودةٍ فقط من منطقة المنشأ. في لندن كان بائِعو مَصائدِ الفئران إيطاليِّين، و«فِرَق الأوبا» ألمانيةً، وقد كانت تُسمَّى الفِرَق النُّحاسية الألمانية المتجوِّلة في الشوارع. لم يَكُن في نِيَّة مُهاجِري العِمَالة هؤلاء الانفصالُ بشكلٍ دائم عن

وطنهم، بل هاجَروا مؤقتاً لبضعِ سنوات هرباً من الظروف المادية الصعبة في أوطانهم، ولادِّخارِ مبلغٍ صغير أمَلاً في حياةٍ أفضلَ بعد عودتهم. استفاد عمَّالُ النظافة «الكنَّاسون الهسنيُّون» من ميزةٍ أخرى؛ حيث سُمِح لهم بالزواج من النساء المُصاحِبات لهم في فرنسا، بينما لم يُسمَح لهم بالزواج في وطنهم دونَ إثباتِ ملكيةٍ مُعيَّنة. وعلى مَقربةٍ من أماكنِ إقامتهم في باريس، ازدهَرَت المطاعمُ والفنادق والمحلات التجارية التي كانت تُدار من قِبَل مُواطِنِيهم. جاء إلى العاصمة الفرنسية المزيدُ من الألمان من مناطقَ أخرى، كما جاء المهاجرون من راينلاند بفالتز، وكانوا يعملون بالمُياوَمة في بناء السكك الحديدية والأنفاق والمنازل، أو في جمْعِ الملابس القديمة، وانضمَّتْ إليهم الخادماتُ الألمانيات وكذلك الألزاسيات[2].

في ضاحية لا فيليت بشمال باريس، التي أشار إليها العمَّالُ الفرنسيون باسم «ألمانيا الصغيرة»، عاش حوالي 20 ألفاً من الألمان قبل عام 1870، وتذهب التقديرات إلى أن عددَهم بلَغَ من 80000 إلى 100000 في باريس إجمالاً. لم تُقدِّم الكنائسُ الكاثوليكية والإنجيلية للمهاجرين رعايةً رَعَوية من قِبَل قساوسة ألمان فحسب، بل أدارَت مدارسَ لأطفالهم أيضاً. ويُمكِن في هذا الخصوص الاطِّلاع على ما كتبه فريدريش بودينفينغ (1831-1910) الذي تَولَّى فيما بعدُ مسؤوليةَ «مصحة راينيش فيستفالين لأمراض الصَّرَع» في بيتيل قُربَ بيلفيلد. لقد عمل في شبابه كاهناً واعظاً مساعداً لمدة 6 سنوات منذ عام 1858 في «الإرسالية الإنجيلية للألمان في باريس»، وأعرَبَ عن أسفِه لمصير الأطفال، الذين كانوا «يَرَون ويَسْمعون أشياءَ سيئةً ونَجِسة بشكلٍ رهيب منذ الصِّغَر»، حسب قوله، في مَعامِل الكبريت وأثناء عملهم في جمْعِ الملابس البالية القديمة.

في عام 1870/1871 تَدخَّلت السياسةُ في حياة الطبقات الأدنى المتنقِّلة، فبعدَ معركةِ سيدان قامت الحكومةُ الفرنسية بطرْدِ جميعِ الرجال الألمان. فيما بعدُ عاد عمَّالُ تنظيفِ الشوارع من هيسن إلى باريس، ولكن ابتداءً من منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، صار الفرنسيون هم فقط مَن يعملون في الخدمات الحضرية، وكثيراً ما كانت تدابيرُ السياسة العمَّالية والاجتماعية -التي أُدخِلت هنا كما في أماكنَ أخرى لمُواجَهةِ أوجُهِ عدم الثقة والتوجُّس من الأجنبي التي تَكتنِف المجتمعَ الصناعي الحضري- حصريةً على الصعيد الوطني، وتَستبعِد العمَّالَ المهاجرين «الأجانب». وكان للتوسُّع في نُظُم الأمن العام في مَطلع القرن أثَرُه الإيجابي بالنسبة إلى مُواطِني الدولة المَعْنيَّة، ولكنه لم يُسهِّل الهجرةَ عبر الوطنية. ومع ذلك فإن الهسنيِّين الفقراء قد واتَتْهم الآن فُرصُ عملٍ جديدة في المراكز الصناعية في ألمانيا، وحلَّت الهجرةُ عبر الوطنية والهجراتُ الداخلية بعضُها محلَّ بعض، أو أكمَلَتها وتداخَلَت فيها.

الاستيطان القاري الروسي- السيبيري وهروب اليهود: شَهِد نظامُ الهجرة الروسي-السيبيري الكبيرُ الثاني -الذي يُميِّزه المؤرِّخُ ديرك هوردير عن حركةِ الهجرة الأوروبية إلى المراكز الصناعية والحضرية- منذ ستينيات القرن التاسع عشر موجاتٍ مختلفة. وفي وقتٍ متأخر قليلاً عن غرب ووسط أوروبا، انتقل عددٌ كبير من الرجال داخلياً في نهاية القرن باتجاه المراكز إلى موسكو وسانت بطرسبورغ، تارِكِين النساءَ في القرية؛ وهو ما أدَّى إلى نُشوءِ عائلاتٍ تعيش مُنفصِلةً فعلياً وُصِفت بـ «بروليتاريا الفلاحين» بحسب «روبرت ي. جونسون»، وتَميَّزَت بتجاربِ الهجرة الجندرية. عام 1897 شكَّلَ المهاجرون ثلاثةَ أرباعِ سكانِ موسكو البالغِ تَعدادُهم المليونَ تقريباً، وفي سانت

بطرسبورغ كانت النسبة 70 بالمائة من 1.25 مليون فرد يعيشون هناك (بربارة أ. أندرسون). في المقابل هاجَرَ الرجال والنساء في العادة معاً إلى المناطقِ الصناعية الروسية الناشئة حديثاً لمراكز التعدين وإنتاج الحديد والصُّلْب في منطقة الأورال الوسطى وفي جنوب الدون.

هناك فرعٌ ثانٍ لحركة الهجرة الكبيرة في شرق أوروبا كان ذا طبيعةٍ استعمارية، وقاد المستوطنين والتجَّارَ وموظَّفي الخدمة المدنية نحوَ الشرق؛ فبين عامَيْ 1851 و1914 هاجَرَ ما مجموعه حوالي ستة ملايين شخصٍ من روسيا وأوكرانيا إلى سيبيريا، هاجَرَ أكثر من أربعة ملايين منهم بعدَ عام 1891. على عكس العقود السابقة، كانت هجرةُ الغالبية العظمى منهم طوعيةً، فبعدَ عام 1900 شكَّلَت نسبةُ الأشخاص الذين أُرسِلوا عَنْوةً إلى المنفى 1.7 بالمائة فقط من المهاجرين الجُدُد. أصبح السكان السيبيريون الأصليون أقليةً نتيجةً لحركةِ الاستعمار؛ ففي حين كانوا حوالي عام 1800 يُمثِّلون نصفَ العدد الإجمالي للسكان، مثَّلوا عام 1911 العُشْر فقط من إجمالي عدد سكان سيبيريا، الذي ارتفع إلى 9.4 ملايين نسمة. التقت روسيا مُباشَرةً مع الصين في الشرق الأقصى؛ ونتيجةً لذلك سكن العديدُ من المهاجرين الصينيِّين مُدناً مثل بلاغوفيشتشينسك التي تأسَّسَت عام 1858 على الضفة اليسرى لنهر آمور، التي بلغ عددُ سكانها حوالي 70000 نسمة عام 1913. وُظِّف العمَّال الصينيُّون المتعاقدون في حقول الذهب في منطقة آمور، وعملوا جنباً إلى جنب في بناءِ خطِّ السكك الحديدية العابرة لسيبيريا.

في القرن التاسع عشر أصبحَت سيبيريا بجانب أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واحدةً من أكبر المُستعمَرات الأوروبية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تركستان الغربية؛ أي المنطقة الواقعة بين بحر قزوين وبلاد فارس

وأفغانستان والإمبراطورية الصينية، حيث انتقل إليها أربعةُ ملايين آخَرون. كان الشرطُ الأول لانطلاقِ الاستعمار الاستيطاني الروسي، تحريرَ الفلاحين، الذي بدأ في عام 1861، وإن لم يَكُن هذا هو الهدفَ الفعلي في ذلك الحين، لكنه جرى تطبيق حرية التنقُّل من حيث المبدأ على «الأقنان» السابقين، دون أن يُصبِحوا مستقلين تماماً. لقد حصلوا على ملكيةٍ محدودة من الأرض، لكنهم اضطروا إلى دفْعِ خوات لأصحاب العقارات. وظل الرجال أيضاً جزءاً من المجتمع الضريبي حتى عام 1903، بالرغم من أنهم ظلوا يُطالِبون بحقوق ملكية الأرض واستغلالها؛ لذلك كان عليهم الحصول على تصريحِ هجرةٍ حين المغادرة. إن الزيادة في عدد السكان، وهي الشرط الثاني لحركة المستوطنين، قلَّلَت من حجم الحقول في مناطقِ المنشأ بالنسبة إلى عددِ أفراد الأسرة، بحيث نما الحافزُ للبحث عن أرضٍ أو العمل في مكانٍ آخَر في الشرق.

أخيراً، بدأت حركةُ هجرةٍ عكسية أخرى عام 1860من الإمبراطورية الروسية باتجاه الغرب، ربطت بين نظامِ الهجرة الروسية-السيبيرية ونظامِ الهجرة الأطلسي. شكَّلَ المَنْفيُّون السياسيون من بولندا وروسيا، وكذلك الطالبات من ثمانينيات القرن التاسع عشر اللواتي لم يُقْبَلنَ في جامعات بُلْدانهن، نسبةً بارزة -وإن كانت صغيرة نسبياً- من الحركة الغربية في سويسرا وألمانيا وباريس. وتنتمي روزا لوكسمبورغ (1871-1919) إلى هذه المجموعة؛ فقد وُلِدت في زاموس في بولندا الروسية ابنةً لتاجرِ أخشابٍ يهودي ثَرِي، وأنهت دراستَها عامَ 1888، وبسبب عضويتها في حزب العمَّال البولندي المحظور «بروليتاريا» هُدِّدت بالاعتقال، فانتقلت للدراسة في زيوريخ؛ تلك المدينة العالمية حيث يعيش فيها إلى جانبِ المَنْفيِّين عددٌ كبير من الطلبة الأجانب، وخاصةً الإناث؛ حيث كانت نسبة نساءِ روسيا اللواتي

يَدْرسنَ فيها، وبشكلٍ خاص الطب بين عامَيْ 1882 و1913، ما بين الثُّلث والنصف من مجموع الطلاب الأجانب المسجَّلين. مع وجودِ نسبةٍ من الطلبة الأجانب تزيد عن 50% من مجموع الطلاب، كان لدى سويسرا أعلى نسبةِ نساءٍ بين طلبة الجامعات في أوروبا عام 1910 بأكثر من الخُمْس، دونَ أن يجعل هذا النساءَ السويسريات أكثرَ تقدماً. درَسَت روزا لوكسمبورغ العلومَ السياسية، وحصلت عامَ 1897 على الدكتوراه بأطروحةٍ حول التنمية الصناعية في بولندا، تحت إشرافِ عالِم الاقتصاد الذي سبَقَ ذِكْره، يوليوس فولف، الذي كان لا يزال يدرس في سويسرا، وانتقل بعدها إلى جامعة شارلوتنبورغ. في عام 1898 حصلت على الجنسية البروسية من خلال زواجٍ شكلي، وتَمكَّنت من الانتقال إلى برلين حيث أصبحَت ناشطةً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا.

لم تكن الهجرةُ الأكاديمية والسياسية هي الأكثرَ شيوعاً، وإنما هجرة العِمالة، وكان أغلبها من المزارعين البولنديين منذ عام 1880، وفي المقدمة كانت الهجرةُ اليهودية من شرق أوروبا؛ حيث كان يعيش في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر أكثرُ من خمسةِ ملايين يهودي مُعظمُهم من ليتوانيا وبولندا الروسية وروسيا البيضاء ومن أوكرانيا، وكانوا يَتعرَّضون للاضطهاد والتمييز بشكلٍ متزايد؛ فقد قيَّدَت الحكومةُ القيصرية منذ عام 1835 حقوقَهم الاستيطانية على المناطق المذكورة. في أعقاب المذابح عامَ 1881 وعامَ 1884 طُرِد نصف مليون من الريف إلى المدن بموجب القانون في ذلك الحين، وفي عام 1891 نُقِل قسراً أكثرُ من 22000 عائلة يهودية من سانت بطرسبورغ وموسكو، ثم تبعت ذلك سلسلةُ مَذابحَ ثانيةٌ من عامَ 1903 حتى عام 1906، بدأت في كيشينيف في بيسارابيا. وبالترابُط مع الأوضاع الاقتصادية أدَّى الاضطهادُ إلى الهجرة عبر أوروبا الغربية باتجاهِ الولايات المتحدة الأمريكية.

قدَّرَ والتر نوجنت عددَ اليهود المهاجرين قبل عام 1914 من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 1.5 مليون شخص، وقد بلغت الهجرة ذُروتَها بعد عام 1905. عبَرَ المحيطَ الأطلسي أكثرُ من مليونَيْ يهودي من جميع أنحاء أوروبا الشرقية، ومن بينها النمسا-الهنغارية ورومانيا، وعلى العكس من مجموعات المهاجرين الأخرى، بالكاد عادت قِلَّةٌ منهم. وجزءٌ صغير فقط من الذين غادروا روسيا استقروا في طريقهم إلى موانئ الهجرة في الإمبراطورية الألمانية وإنكلترا، بشكلٍ دائم في غرب أوروبا؛ عاشوا بمَظْهرهم ونمَطِ حياتهم غير المألوفَيْن وتَمركَز سكنُهم في مناطقَ معينةٍ مثل شوينين فيرتل في برلين (حي في برلين)، أو إيست إند في لندن. لفَتَ هؤلاء المهاجرون اليهودُ الانتباهَ؛ وهو الأمر الذي أدَّى من بين أمورٍ أخرى إلى نقاشاتٍ مُعادِية للغُرباء ومُعادِية لليهود بشكلٍ عَلَني. كانت التقاريرُ حول الاضطهاد في روسيا أيضاً مُبرِّراً أساسياً في تشكُّل الحركة الصهيونية بصفتها حركةً تنادي بقوميةٍ يهودية وحركة استيطانية؛ وبهذا أدَّت إلى نشوءِ فكرةِ استعمارٍ استيطاني مختلِف خارج أوروبا.

موجات الهجرة عبر الأطلسي: تَميَّزَ نظامُ الهجرة عبر الأطلسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدرجةٍ غيرِ اعتيادية من القُدْرة العالية على التنقُّل؛ حيث ساد فَهْمٌ شائع اعتبر هذه الهجرةَ «كلاسيكيةً»، على الرغم من كونها شكلاً من أشكالِ الظواهر المتنوعة المستجدة. ويُمكِن التمييزُ بسهولةٍ بين موجاتٍ مختلفة من الهجرة عبر الأطلسية. يُقدَّر عددُ المهاجرين في الفترة ما بين 1815 و1930 بحوالي 60 مليون شخص، من ضمنهم العائدون؛ حوالي 72% منهم كانوا في كندا والولايات المتحدة، و21% في جنوب أمريكا (بشكلٍ رئيسي الأرجنتين والبرازيل)، و7% في أستراليا ونيوزيلندا.

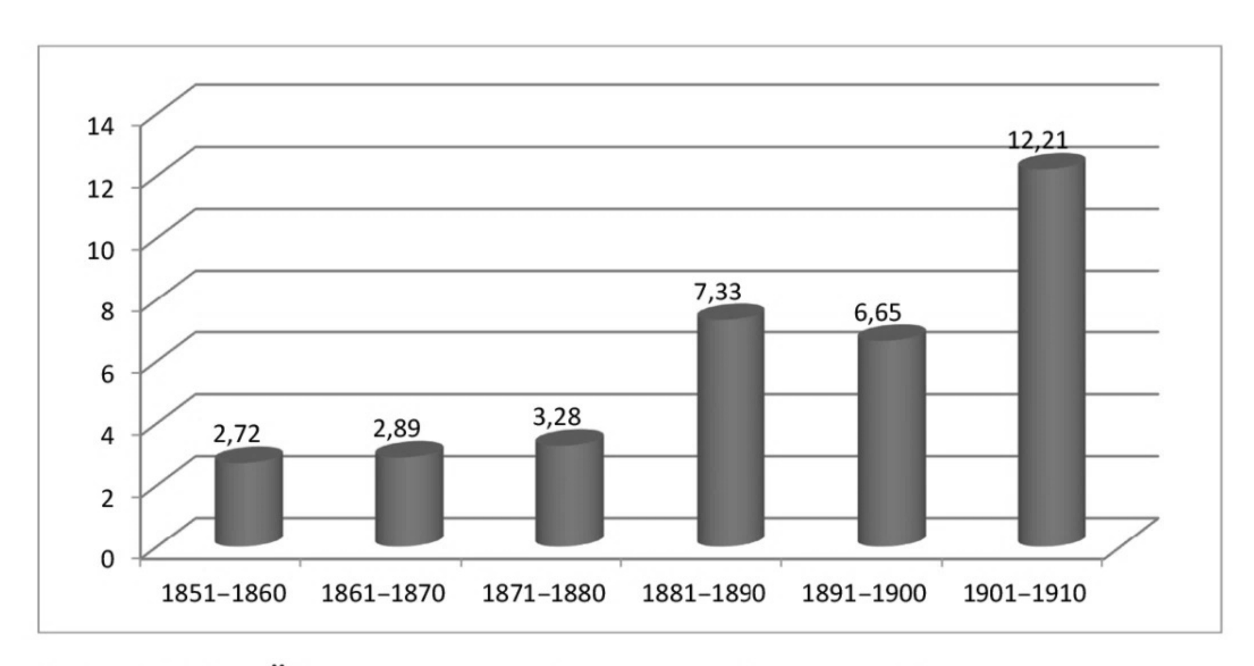


Schaubild 2: Überseeauswanderung aus Europa 1850–1910
Quelle: Wolfram Fischer u. a. (Hg.), Handbuch der Europäischen Wirtschafts- und Sozialgeschichte, Bd. 5, Stuttgart 1985, S. 29.

منذ موجةِ الهجرة الأولى من عام 1846 حتى عام 1850، استمرَّت حركةُ الهجرة الجماعية في الازديادِ حتى الحرب العالمية الأولى، تَبِع ذلك موجةٌ ثانية بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية عام 1866 حتى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم بدأت الموجةُ الثالثة عامَ 1880 واستمرت حتى 1890. وعادت الهجرة الجماعية إلى الازدياد بين عامَيْ 1900 و1915. عبَرَ ما مُعدَّله أكثرُ من 1.3 مليون أوروبي المحيطَ الأطلسي سنوياً. بعد الانقطاع الذي سبَّبَته الحربُ العالمية الأولى، بدأت في عام 1920 موجةٌ رابعة وأخيرة استمرَّت حتى الأزمة الاقتصادية العالمية؛ حيث وصلت الهجرةُ مرةً أخرى إلى ذُرْوتها في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

من الواضح أن أسبابَ موجات الهجرة تأثَّرت بالدورات الاقتصادية الأطلسية، وتَكمُن أساساً في الظروف والتطوُّرات الأوروبية. من المُمكِن

ملاحظةُ ذلك في الأصول المتغيِّرة للمهاجرين على مدى ما يَقرب من سبعةِ عقودٍ قبل الحرب العالمية الأولى. في البداية جاء معظمُ المهاجرين من الجُزر البريطانية وألمانيا، ولكن منذ عام 1880 بدأت الهجرة من جنوبِ أوروبا وجنوبِ شرقها وشرقِها؛ حيث جاء منها ثُلثا المهاجرين بين عامَيْ 1901 و1910، ويُمكِن توضيح هذا التحوُّل من خلالِ بلدانٍ مُعيَّنة؛ حيث الأرقامُ المتعلِّقة بالجُزر البريطانية (عدا أيرلندا) مرتفعةٌ قليلاً لأنه أُحصِيَ جميعُ المسافرين وليس فقط مَن عرَّفَ عن نفسه بصفته مُهاجِراً، ولكن الإحصائيات تُظهِر بشكلٍ مستمر مستوى مرتفعاً من الهجرة. في ثمانينيات القرن التاسع عشر غادَرَ الجُزرَ سنوياً أكثرُ من ربع مليون شخص، وفي الفترة الزمنية ذاتها كان لدى الولايات الألمانية ثاني أعلى رقم ويُقدَّر بـ 134000 سنوياً. فرنسا التي كان مُعدَّلُ نموِّها الاقتصادي منخفضاً في القرن التاسع عشر مثَّلَت على وجهِ الدوام الاستثناءَ الأوروبي، بينما احتلَّت إيطاليا الصَّدارةَ الأوروبية بعدَ عام 1900 بمُعدَّل أكثر من 360000 مهاجر سنوياً.

وليكون في المُستطاع تقييمُ أهميةِ الهجرة إلى ما وراء البحار بالنسبة إلى أوروبا، لا بدَّ من النظر إلى عددِ المهاجرين بالنسبة إلى الحجم السكاني؛ لأن الأعدادَ المطلَقة تَتسبَّب في إهمالِ بعضِ البلدان الصغيرة، التي كان للهجرة فيها تأثيرٌ كمي قوي نسبياً. حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر تَجاوَز المتوسطُ السنوي نسبة 1% من السكان فقط؛ ففي أيرلندا كانت النسبة 1.4%، وفي النرويج في الفترة الزمنية ذاتها تقريباً وصلت النسبة إلى 0.95 بالمائة. في عام 1913 تجاوَزَت البلدان التالية عتبة >1%: إسبانيا (1.05%)، والبرتغال (1.3%)، وإيطاليا (1.6%). وللمقارنة، ففي بريطانيا وألمانيا، البلدَين اللذَين امتلكا أعلى الأرقام في العقود الأولى بعد عام 1850، كانت نسبةُ

المهاجرين في بريطانيا 0.5%، وفي ألمانيا في ثمانينيات القرن التاسع كانت الذروة 0.28% فقط.

من أجل تقييمِ الهجرة الخارجية عبر الأطلسي في أوروبا لا بدَّ من مُقارَنةِ النِّسَب السابقة مع الهجرة ضمن أوروبا والهجرة الداخلية؛ فالأخيرة أثَّرت على ما بين ثُلث السكان ونصفهم؛ ومن ثَم أثَّرت على تجرِبةِ حياةِ عددٍ أكبر من الأشخاص مُقارَنةً بالهجرة عبر البحار. ولكن يجب أن يُؤخَذ بعين الاعتبار أن المهاجرين عبر الأطلسي كانوا في الغالب يهاجرون وحْدَهم تارِكِين ذَوِيهم وراءَهم، واكتسبَت الهجرةُ الأطلسية أهميةً غيرَ مُباشِرة بالنسبة إليهم، إمَّا لأنه كان يَتعيَّن تمويلُ عددٍ أقل من الأشخاص، وإمَّا بسببِ وصولِ مَدْفوعات التحويل في وقتٍ لاحق ووصولِ أخبارٍ عن مصير المهاجرين وعن البلاد وشعبها على الطرف الآخَر من المحيط الأطلسي. شجَّعَ ذلك البعضَ على الالتحاق بهم. إن توصيفَ مُجمَل تجرِبةِ الهجرة الأوروبية بالمُعَوْلمة يعني عدمَ إدراكِ أن التنقُّلَ داخل أوروبا وضمن الأقاليم كان أكثرَ أهميةً -من حيث الكم والتأثير على أوروبا- من الهجرة إلى ما وراء البحار.

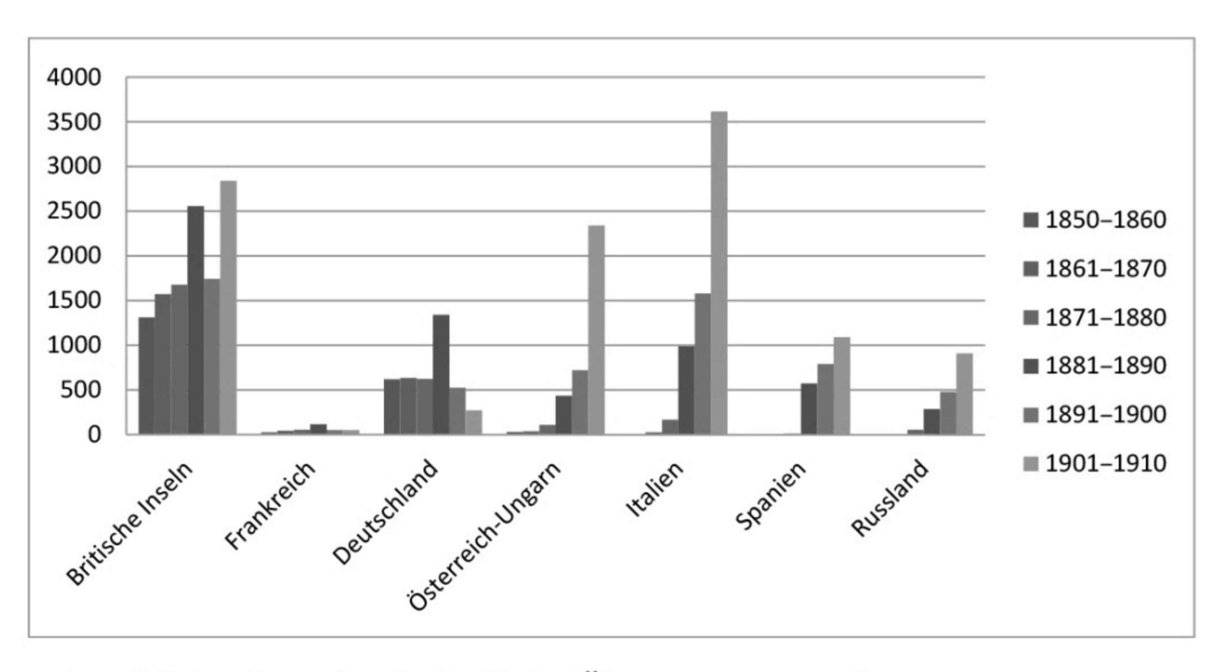


Schaubild 3: Durchschnittliche Überseeauswanderung aus ausgewählten Ländern
Quelle: Wolfram Fischer u. a. (Hg.), Handbuch der Europäischen Wirtschafts- und Sozialgeschichte, Bd. 5, Stuttgart 1985, S. 29.

يُعتبَر التمايُز الاجتماعي ضرورياً أيضاً، فالهجرةُ إلى ما وراء البحار كانت تجرِبةً خاضَها في أغلب الأحيان الرجالُ الشباب، خاصةً في الهجرة من جنوب أوروبا؛ حيث تَراوَحت نسبةُ الرجال من المهاجرين الإيطاليين بين 70% و85%، وبلغت بين البرتغاليين 90%، وعلى ما يبدو فإن الأمرَ بنسبةٍ كبيرة يَتعلَّق أيضاً بعمَّال الزراعة الموسمية عبر المحيط الأطلسي -على سبيل المثال زراعة الحبوب والقهوة في أمريكا الجنوبية- الذين كانوا يَعُودون إلى أوطانهم في جنوب أوروبا. في أغلب البلدان الأخرى وصلَت نسبةُ الرجال بين المهاجرين إلى الثُّلثَين؛ أيْ أن عدداً كبيراً من الشابات قَطَعْنَ روابطَهن الأسرية وهاجَرْنَ، وذلك بشكلٍ مُتدرِّج بحيث كُنَّ يَعْملنَ في المدن خادماتٍ، ولاحقاً قُمْنَ بالرحلة عبر المحيط بمساعدة مُدَّخراتهن. في الدوائر المدنية البرجوازية التي كانت تهتم بأوضاع الطبقات الأدنى، أثار العملُ النسائي

المستقل شكوكاً ومخاوفَ أخلاقيةً، وتَطلَّبَ الأمرُ اتِّخاذَ إجراءاتٍ وتدابيرَ ووضع التمويل للمُساعَدة والسيطرة على الأمر، وأُنتِجت الوسائلُ التثقيفية التي تتناول المخاطر، كما أُنشِئت مكاتبُ دعمٍ في المدن. وقد أثارت الدَّعارةُ المُنظَّمةُ على وجه الخصوص اهتماماً لدى العامة؛ حيث قادت النساءَ بشكلٍ رئيسي من هابسبورغ غاليسيا وبولندا الروسية ورومانيا وفرنسا، ومن إسبانيا وإيطاليا، إلى نفس المناطق التي هاجَرَ إليها الرجــال «البِيض»؛ حيث كــان «الطلب» على النســاء «غير المواطِنات»، وأفضى طريقٌ غربي إلى باهيا وريو دي جانيرو وبوينس آيرس، في حين أفضى الطريق الشرقي -عبر بورسعيد- إلى بومباي وكالكوتا ورانغون وشنغهاي وهونغ كونغ وتينسين. كانت تُسمَّى شبكةُ الدَّعارة العالمية في ذلك الوقت «تجارة الفتيات» و«الرِّق الأبيض» كما أوضح المؤرخ هارالد فيشر تينيه، فإن هذه التسميات أخفَت وراءَها أشكالاً مختلفة من استغلال نساء من المناطق الفقيرة في أوروبا، وفي بعض الأحيان أوجدَت فرصةً لاستقلالِ المرأة في مهنةٍ صعبة.

مُكافَحةُ هذا الشكلِ من الهجرة «غير الحرة» إلى حدٍّ كبير والشر الأخلاقي للبِغَاء؛ بدأت في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر في بريطانيا. جاء المعارِضون المدنيُّون من حركة الإصلاح الاجتماعي المسيحية، المُدافِعة عن حقوق المرأة المعروفة باسم «إلغاء»، منذ ستينيات القرن التاسع عشر، في سياق حركة إلغاء الرِّق، التي كانت مُوجَّهةً ضدَّ تَسامُح الدولة مع الدَّعارة والتفتيش القسري للشرطة وازدواجية المعايير. بعد النجاح في إجراءِ إصلاحاتٍ محلية، تَحوَّل الناشطون -ومعظمهم من النساء- إلى مهمةٍ دولية جديدة هي مُكافَحة الاتِّجار بالفتيات، وعقدوا علاقاتٍ مع دول أوروبية أخرى؛ حيث أُسِّست في ألمانيا عام 1899 اللجنةُ الوطنية الألمانية لمُكافَحة الاتِّجار الدولي بالفتيات، التي جمعَت جمعياتٍ ناشطةً في مجالات القضايا الأخلاقية

والعمل الشبابي ومساعدة المرأة، وبذلك كانت على وعْيٍ بمشكلة الاتِّجار بالفتيات. بالإضافة إلى «كاريتاس» و«إينيرير ميسيون» شاركَت لجنةٌ يهودية في مُكافَحة الاتِّجار بالفتيات. منذ عام 1899 تَعاوَنت مختلِف الجمعيات الوطنية وأنشأت من خلال سلسلةٍ من المؤتمرات الدولية خدمةً للبحث عن المفقودين، وحثَّتْ حكوماتِها على الاتِّفاق على تدابيرَ مُضادةٍ في الاتفاقيات الحكومية الدولية عام 1904 و1910. الهجرة الجماعية للطبقات الأدنى في أوروبا كانت كذلك بنفس الشكل دافعاً لتشكيلِ الجمعيات والمنظَّمات المدنية في الخارج، وساهَمَت في الإنشاء التدريجي للسياسات الاجتماعية والسياسية على المستوى الدولي، التي تَوسَّعَت بعد الحرب العالمية ضمنَ عُصْبة الأمم.

في الجدل العام حول الاتِّجار بالفتيات، تَجلَّى في الوقت نفسه الادِّعاءُ (غير المحقق) بالصورة الذاتية «المتحضِّرة» للرجل الأوروبي المتجوِّل حول العالَم، والذي لم يُحقِّق توقُّعاتِ تلك الفترة حول التصرُّف الحضاري تجاه المرأة، بدلاً من ذلك تَصرَّفَ الرجل الأوروبي بمعاييرَ أخلاقيةٍ مُزدوِجة.

غَدَت الهجرةُ تجارةً، وقد تَبيَّن هذا في تجارةِ الفتيات التي كانت من حيث الأرقام قليلةً نسبياً، ولكنها حصلت على اهتمامٍ عام كبير. استفادَت شركاتُ السكك الحديدية ومُدنُ الموانئ وشركاتُ بناء السُّفن من الهجرة العابرة للبحار. كما ساهَمَت الهجرةُ من ألمانيا في صعودِ ميناء هامبورغ، وكذلك ميناء بريمين الذي ساهَمَ في توسُّعه المستمر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر عبورُ المهاجرين من أوروبا الشرقية من خلاله. في الجُزر البريطانية، كان ميناءُ ليفربول يضم أكبرَ عددٍ من المهاجرين، مُتقدِّماً على غلاسكو وساوثامبتون. وفي إيطاليا لعبت نابولي الدورَ الرائد، ويليها كلٌّ من جنوة وباليرمو اللتين كانت بيوت الضيافة فيهما، وكذلك الأنزال والفنادق الرخيصة، تعيش على إيراداتٍ تُحصِّلها من المهاجرين. وقد زادت الهجرةُ من

أرباحِ شركاتِ المِلاحة البَحْرية، كونارد ووايت ستار لاين وهاباغ لويد ولويد شمال ألمانيا، وشركة المِلاحة العامة الإيطالية. تَنافَسَت شركاتُ المِلاحة في شمال أوروبا بالأسعار المنخفضة لجذْبِ المهاجرين من شرق أوروبا؛ لأن الأمرَ في مطلع القرن العشرين كان يَتعلَّق بنشاطٍ تجاري كبير يستحق أن يتم الاستثمار في بواخرَ أسرع وأكبر وأكثر تميزاً، كما حاوَلَ الوكلاء التجاريون -الذين جنَّدوا المهاجرين في مناطقهم الأصلية بوسائل عديدة، من بينها وسائل غير عادلة- الاستفادةَ من حركة المرور.

تنظيم الحريات:

استندَت الهجرةُ إلى حريةِ تَنقُّلٍ واسعة للأشخاص، غيرَ أنه في نهاية القرن التاسع عشر، وفي سياقِ موجاتِ الهجرة من شرق أوروبا وجنوبها، وُضِعت لوائحُ وضوابطُ جديدةٌ. في بعض الأماكن قُيِّدت «حدود الحريات» (كريستيانة راينيكه) للمهاجرين والعمَّال المهاجرين لأسبابٍ عديدة، أولها مَخاوفُ طبية، ففي آب/ أغسطس عام 1892 تَفشَّت الكوليرا في هامبورج، ولم تَكُن المدينة في حينها قد استثمرَت في إمداداتِ مياه الشرب والصرف الصحي. ورُبِطت أسبابُ تَفشِّي المرض في المدينة بالمهاجرين القادمين من مناطقَ تَفشَّى فيها الوباءُ في وقتٍ سابق من العام في روسيا، والذين وصلوا إلى نهر الألبة من أجلِ العبور إلى ما وراء البحار. وفيما تلا من السنين أُنشِئ نظامٌ للكشف الصحي والتعقيم على الحدود البروسية مع روسيا والنمسا-المجر. كانت مدينة أشفنشم -أوشفيتز بالألماني- في غاليسيا في النمسا أحدَ تَقاطُعات السكك الحديدية التي افتُتِحت فيها مكاتبُ للهجرة؛ حيث عملت الدولةُ مع شركاتِ السكك الحديدية وشركاتِ المِلاحة البَحْرية الخاصة، بشكلٍ وثيق، حتى إن الأخيرة مَوَّلت إجراءاتِ الفحص الطبي على الحدود الشرقية، لكونها الْتَزمَت منذ عام 1891 أمامَ الجانب الأمريكي بتحمُّلِ أعباء ونفقات نقل

المرضى مرةً أخرى، وتقديمِ الرعاية الاجتماعية المُحتمَلة في حالِ لم يُسمَح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان المهاجرون يُنقَلون من شرق أوروبا، بعدَ التأكُّد من تذاكر السفر، في مقطوراتٍ منفصلة مُتَّجهة إلى بريمين وهامبورغ، وهناك تُجرَى الفُحوصاتُ الطبية مرةً أخرى ليُنقَلوا بعدها بحراً إلى ما وراء البحار أو إلى إنكلترا. وفي إنكلترا كانت تَنْتظرهم إجراءاتُ فحصٍ وتعقيم مُماثِلةٌ للمُسافِرين العابرين (الترانزيت). في عام 1905 أُصدِر قانونٌ يَمْنح صلاحياتٍ قانونيةً، وفي سابقةٍ يُمنَع بموجبها المرضى من دخول البلاد بشكلٍ نهائي، وكان ذلك مُوجَّهاً بشكلٍ أساسي ضدَّ المهاجرين غير المرغوب فيهم اجتماعياً؛ أيْ مَن قد يُشكِّلون عِبْئاً على نظام الرعاية الإنجليزي. كان الإبعادُ الاجتماعي السياسي في إنكلترا وبلدانٍ أخرى، السببَ الرئيسيَّ الثاني، علاوةً على المَخاوِف الصحية. وهرباً من تَحمُّل التَّبِعات المالية، وحمايةً للسِّلْم الاجتماعي، جعَلَ النظامُ من الهجرة الانتقائية -وإذا لزم الأمر، عمليات الطرد- أمراً مرغوباً فيه. على مستوى الدول القومية كان -ولا يزال- الاعتقادُ السائد أن الموطن الأصلي (المجتمع المحلي) هو المسؤولُ دائماً عن المحتاجين. وثالثاً، لعب المزاجُ المُعادِي للأجانب دوراً؛ حيث كثيراً ما دُمِج خطابُ النظافة مع الصور النمطية الاجتماعية العِرْقية ليصبح -على سبيل المثال- صورةً مُهدِّدةً للأيرلنديين «القَذِرين» و«الفقراء»، ولاحقاً اليهود الرُّوس.

الجهودُ التنظيمية التي بُذِلت بالتعاوُن بين الدولةِ والقطاعِ الخاص نهايةَ القرن التاسع عشر، والهادفة إلى السيطرة على حرية الحركة، تمثَّلَت فاعليتُها في الممارَسةِ العملية جزئياً فقط؛ حيث إن سيطرةَ الدولة على الأفراد لم تَكُن في أي مكانٍ مُتحقِّقةً بشكلٍ كامل، لا على الحدود المفتوحة ولا في داخل البلاد؛ وبذلك استطاع المتضرِّرون التحايُلَ عليها. في الوقت نفسه

كانت هناك مَصالحُ قويةٌ تُؤيِّد استمرارَ حركةِ الهجرة العابرة للحدود، إلى الولاياتِ المتحدة ومناطقِ الهجرة الأخرى، وتشجِّع الاستمرارَ في استقبال الأشخاص، لكن بعد تصنيفهم واختيارهم وَفْقَ معاييرَ اجتماعيةٍ، وأحياناً عِرْقية. كما أن شركات المِلاحة كانت مَعْنيَّةً باستمرار جَنْيها للأرباح؛ لذلك بقيت أعدادُ الذين رُفِضوا في الموانئ على طرفَي المحيط الأطلسي منخفضةً جداً. كان أربابُ العمل في أوروبا، وفي قِطاعاتٍ مُعيَّنة، يُوظِّفون المهاجرين بأجرٍ أقلَّ، أو كانوا لا يستطيعون الاستغناءَ عنهم. من الأمثلة الواضحة على الاهتمامات المتضارِبة للسيطرة على الهجرة، توظيفُ المزارعين البولنديين في مزارع شرق بروسيا. في المناطق التي كان فيها البولنديُّون أقليةً، قامت الدولةُ بتطبيقِ «الألمنة» عن طريقِ التوطين واللغة والكنيسة. أدَّت هجرةُ المزارعين الألمان من مُقاطَعات الألبة الشرقية باتجاه المناطق الغربية الصناعية، إلى نقْصٍ متزايدٍ في القوى العاملة لدى الإقطاعيِّين في بروسيا، فعوَّضوا ذلك بالعمَّال المهاجرين البولنديين عن طريق الحدود الروسية؛ ومن ثَم واجَهوا جزئياً سياسةَ الألمنة. بين عامَيْ 1885 و1890، حَظِيت سياسةُ التجنيس في الدولة بالأولويَّة، ولم يَعُد يُسمَح بدخولِ العمَّال المهاجرين، لكنَّ المزارعين البروسيِّين أعادوا تثبيتَ مَصالحهم. من عام 1890 فصاعداً، سُمِح للبولنديين بالدخول مرةً أخرى، ونُظِّم عملهم بشكلٍ أكثرَ إحكاماً؛ من خلال إلزامِ مالِكي العقاراتِ بالتقدُّم للحصول على عملٍ وفرضِ عائدٍ إلزامي سنوي. هذه الإجراءات كانت مُحدَّدةً عِرْقياً وقومياً لأنها كانت تخصُّ العمَّالَ البولنديين دونَ غيرهم من العمال. هنا أيضاً جرى التحايُل عملياً على الإجراءات بأكثر من شكلٍ، سواء كان ذلك من جهة العمَّال والعامِلات البولنديين، أو من جهةِ مُدِيري المصالح البروسية، ولم تُنفَّذ بشكلٍ حازم من قِبَل الشرطة المحلية.

بشكل عام، يُبيِّن مثال بروسيا-بولندا أن الهجرةَ العابرة للحدود في أوروبا، سواء كانت هجرةَ عملٍ مؤقتةً أو هجرةً إلى ما وراء البحار، سارَت دونَ عوائقَ إلى حدٍّ كبير بسبب تدخُّلِ الدولة بهدف السيطرةِ عليها أو منْعِها حتى عام 1914، بالرغم من إدخال الضوابط والتدابير. غير أن التوطينَ في بلدٍ آخَر أصبح أكثرَ صعوبةً في بعض الحالات، وهنا لعبت حججُ السياسات الاجتماعية والصحية دوراً مهماً؛ ومن ثَم عكسَت وبشكلٍ غيرِ مُباشِر قلقَ القادة السياسيين والاجتماعيين بشأنِ تحسين ظروف المعيشة السيئة بشكلٍ خاص، خاصةً في المناطق الحضرية السريعة النمو. من خلال التحكُّمِ في الغُرباء غير المرغوب فيهم أو استبعادِهم، اعتقد البعضُ أن بالإمكانِ التقليلَ من المشاكل. وقد بُذِلت الجهودُ العملية إلى حدٍّ كبير من قِبَل خبراءِ الصحة الجُدد ومُوظَّفي الخدمة المدنية الذين تَعاوَنوا بشكلٍ وثيق مع الإصلاحيين الاجتماعيين وشركاتِ القطاع الخاص لتحقيق ذلك. تَأثَّرت المعلوماتُ التقنية والتنظيمية التي جمعوها وطبَّقوها بالقِيَم البرجوازية، التي ترى ضرورةَ النهوض بالطبقاتِ الأدنى مادياً وجسدياً ومعنوياً وروحياً. وقد دُعِم الرجالُ والنساء المتنقِّلون وفقاً لمعاييرَ مناسبةٍ في الأغلب من قِبَل جمعيات المساعدة الدينية والمؤسسات العامة، أو استُبعِدوا من «التمتُّع» بهذا النظام الاجتماعي.

كانت الإثنية معياراً جديداً للإقصاء في أواخر القرن التاسع عشر؛ وهو الأمر الذي أدَّى إلى تطرُّفِ البنى الوطنية القائمة للمجتمع، من خلالِ إضافةِ أنسابٍ مُتخيَّلة إلى السمات الثقافية. في النقاشات العامة، كان يُمكِن أن تُلصَق كلُّ المخاوف الاجتماعية أو الصحية أو المذهبية أو الأخلاقية في صورة الأجنبي -مثل «اليهودي» أو «البولندي» أو «الروسي» أو «السكِّير الأيرلندي»- أو يُمكِن «اختلاقُ أيِّ هُوِيةٍ جديدة» ومَخاوِف تَكمُن وراءها، دونَ إعطائها أسماء.

يُعتبَر تنظيمُ أوضاعِ العمَّال الزراعيِّين البولنديين في بروسيا، المتأثِّرين بسياساتِ الجنسية، مثالاً على التنفيذ البدائي لفكرة السكان المُتجانِسِين عِرْقياً في الدولة، وتَجلَّى هذا المفهومُ في شكلِ اضطهادٍ، كما في المذابح ضد اليهود في الإمبراطورية الروسية. وكانت عملياتُ الطَّرْد الجماعي الدينية والعِرْقية معروفةً في البلقان خلال هذه الفترة، وفي الحرب الروسية التركية عامَ 1877 كانت مُوجَّهة ضد المسلمين، وكذلك في الدولة اللاحقة، وبعد ذلك في حروب البلقان عامَ 1912/1913، ومرةً أخرى ضد المسلمين من خلفياتٍ عِرْقية مختلفة، ولكن أيضاً ضدَّ أفرادِ الشعوب المسيحية المجاورة -اليونانيِّين والبلغار وغيرهما- الذين أصبحوا بسببِ تبدُّلِ الحدود أقليَّاتٍ في بلادهم السابقة. ففي الإمبراطورية العثمانية، نُفِّذت مذابحُ واسعةُ النطاق ضدَّ الأرمن من عام 1894 إلى عام 1896، أدَّت خلال الحرب العالمية الأولى -التي غذَّتها القوميةُ التركية الشابة- إلى الترحيل والإبادة الجماعية. إذا رأينا في عملياتِ الطَّرْد والنُّزوح الجماعي مجردَ بَوادرَ للقرن العشرين التعصُّبي، فإن تجرِبةَ الهجرة قبل الحرب العالمية الأولى في أجزاءٍ كبيرة من أوروبا ككل، تبدو بسيطةً للغاية. ومع ذلك من الواضح أنها لم تَكُن مُتيسِّرةً لجميع الأوروبيين، وليس بشكلٍ دائم. اعتمَدَ الأمرُ على متى ينطلق الشخص، ومن أين، وما الوسائل المالية المتاحة، وإذا ما كان ذكراً أو أنثى؛ حيث تُحدِّد هذه العواملُ مِقدارَ حريةِ التنقُّل ومدى إحكامِ الحدود بين الدول على أرض الواقع، والمثالُ على ذلك هو قانونُ الأجانب والطرد.

الهجرات الاستعمارية- الإمبريالية:

شكَّلَ المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأساسَ لتوسُّعِ البلاد باتجاه الغرب في قارة أمريكا الشمالية. كانت المستعمَراتُ الاستيطانية التي سيطَرَ فيها المهاجِرون الأوروبيون على مجتمعاتٍ تَشكَّلت بهياكلَ عنصريةٍ ذاتِ

أنظمةٍ قانونية مزدوجة؛ هـي: كنـدا البريطانية، وأستراليا، ونيوزيلندا، وسيبيريا الروسية؛ وفـي أفريقيا: الجزائر «الفرنسية»، وكينيا «البريطانية»، وروديسيا الجنوبية، وأنغـولا «البرتغالية»، وموزمبيق. أمَّا فـي الولايات المتحدة ودول الدومينيون البريطانية (دول السيادة البريطانية) وسيبيريا، فقد تسبَّبَ المهاجرون الذين من أصلٍ أوروبي في تشريدِ السكان الأصليين بالكامل تقريباً. يُميِّز يورغن أوسترهاميل بين استعمارِ «نيو إنجلاند» الذي لبَّى احتياجاتِها العمَّاليةَ من الخارج من خلال الهجرة المستمرة، وبين الاستعمارِ «الأفريقي» الذي عرف أيضاً هجرةً كبيرة، لكنه ظلَّ مُعتمداً على الأيدي العاملة المحلية من السكان الأصليين. كِلا الاستعمارَيْن وظَّفَ عمَّالاً مُتعاقِدين آسيويين بأعدادٍ كبيرة، وقد اتَّسَم التطوُّر في المستعمَرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالاستيطان الطوعي للمهاجرين الأوروبيين، بالاعتماد على الاقتصادِ المحلي والتصدير الذي تُحرِّكه السوق؛ أيْ لم يَكُن الأمر يَتعلَّق بمُستوطِنين أُرسِلوا من الخارج.

كانـت هنــاك صِـراعاتٌ متكـررة بين المسـتوطنين الجُـدد والمراكـز الإمبراطوريـة والحكَّام المحليِّين، فـي المقام الأول بشأنِ حقـوقِ السكان المحليِّين فـي الأرض. كانت نطاقاتُ الاستقلال السياسي للمُستعمَرات متنوعةً. إذا أخذنا الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية بعين الاعتبار، فسنجد أنها نالَت استقلالَها كاملاً منذ القرن الثامن عشر. وفي أفريقيا أعلنَت جمهورياتُ البوير استقلالَها 1852-1854، وبعدَ خسارةِ الحرب عامَ 1902 دُمِجت في الإمبراطورية البريطانية، وشكَّلَت عام 1910 جزءاً من دومينيون اتحاد جنوب أفريقيا، أما كندا فقد كان لها وضع دومينيون في الإمبراطورية البريطانية منذ عام 1867، وحصلت عليه أستراليا ونيوزيلندا عامَ 1907؛ وبذلك استلم وتولـى المستوطنون الأوروبيون الدولَ الاستعمارية، وظلوا فقط شكلياً تحتَ المظلةِ

الإمبراطورية. في حين اختلَفَ الوضْعُ في الجزائر؛ حيث كانت الدوائرُ التي تأسَّسَت عامَ 1848 مُمثَّلة في الجمعية الوطنية في باريس، وكانت الهيمنةُ الأوروبية فيها أكثرَ خطورةً ممَّا هي عليه في الدومينيون البريطانية، فكما في المستعمَرات الأفريقية الأخرى المذكورة، ظلت في ضوءِ الظروف السكانية مُعتمِدةً على الوجودِ العسكري للدولة المستعمرة. في غرب سيبيريا وآسيا لم يَتمتَّع المستوطنون الروس -الذين يُمكِن وصْفُ توسُّعهم باستعمارٍ حدودي- بأي رأيٍ سياسي أو حتى شِبه استقلال.

كان الحُلم ببدايةٍ جديدة أو حياةٍ أفضلَ أوروبياً، قائماً أيضاً في القرن التاسع عشر؛ حيث استقرت قومياتٌ مختلفة واجتمعت في المستعمَرات؛ كما في أستراليا ونيوزيلندا التي انتقل إليها الكثير من الأيرلنديين، وبطبيعة الحال كان هناك تاريخياً تنوُّعٌ كبير في الأصول داخلَ الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كندا وجنوب أفريقيا. أما في الجزائر الفرنسية، فقد استوطَنَ لفترةٍ طويلة إسبانٌ وإيطاليون ومالطيون أكثر من الفرنسيين، لكن فيما بعدُ، نتيجةً لقانون عام 1889 الذي منَحَ جميعَ الأطفال المولودين في الجزائر -بغضِّ النظر عن أصولهم الأوروبية- الجنسيةَ الفرنسية؛ صار الفرنسيون يُشكِّلون الأغلبيةَ الدائمة بين الأوروبيين. في عام 1911 كان يعيش هناك 200000 شخص من جنسياتٍ أوروبية أخرى، و560000 «فرنسي الأصل وفرنسي مُتجنِّس»، في حين بلغ عدد «السكان الأصليين» في شمال أفريقيا 4.7 ملايين نسمة. قبل الحرب العالمية الأولى كانت التركيبةُ المختلطة والأصولُ المختلفة للمستوطنين الأوروبيين لا تزال تُثِير مَخاوفَ بشأنِ الولاء للدولة الفرنسية، ولكن بعد عام 1922 كان فيكتور ديمونتيز الاقتصادي وأستاذ المدرسة الثانوية في الجزائر العاصمة، يُؤمِن بأن القتالَ المشترك ضدَّ القبائل الأصلية، أيْ ضد

الجزائريِّين، وضدَّ الطبيعة، بالإضافة إلى التنشئةِ المشتركة في المدارس والثكنات، ولكن قبل أي شيء من أجل «العبقرية الحضارية» في فرنسا، كما كان يَدَّعي؛ هما الضمانة من أجلِ المستقبل الاقتصادي للاستعمار الاستيطاني.

مُقارَنةً بالظروف في شرق أفريقيا «الألمانية» وجنوب غرب أفريقيا، يدلُّ مثالُ الجزائر على قوةِ استيعابٍ أكبر للمُمارَسات الاستعمارية الفرنسية وما يُسمَّى بأيديولوجية الحضارة، وبشكلٍ أساسي تُكرس «الهُوِية الإمبريالية» (باتريسيا لورسين) حيث يُمكِن ملاحظتها في كل مكان، تلك الهُوِية التي يُميِّز فيها المستعمِر نفسَه عن السكان «الأصليين» بمُبرِّراتٍ حضارية تبشيرية أو عنصرية.

كـان العمال الإمبراطوريُّون المهاجرون مُهِمين أيضاً للصورة الذاتية الأوروبيـة. والمقصـود بهؤلاء هـم المسؤولون الاستعماريون والجنـود، والمبشِّرون والمعلِّمون والتجَّار والمستكشِفون، وتُعَد أنشطتهم في مختلِف الأراضـي الاستعمارية ذاتَ أهميةٍ ثانوية فـي هـذا السياق. لكن ما يُثِير الاهتمامَ هنا هو أنهم تَنقَّلوا بين المدن والمستعمَرات طولاً وعرضاً، وأقاموا في إمبراطورياتٍ مختلفة. البعضُ منهم فقط، وخاصـة الجنود، كانوا من الطبقات الدنيا. وغالباً ما كان «الرُّسُل» الإمبراطوريون من أبناءِ الطبقة الوسطى، وأحياناً مـن الأرستقراطية أو ممَّن كان لديهـم تَطلُّعاتٌ مُماثِلة. إن تجاربَ حياتهـم الإمبراطورية، والحضورَ الإعلامي الواسع للبالغين والأطفال فـي وسائل الإعلام الترفيهية، وكذلك فـي الأشكال السياسية أو العلمية، شكَّلا مُساهَمةً كبيرة في تكوينِ الصورة الذاتية الأوروبية، في أواخر القرن التاسع عشـر، مـن خلال تمييزِ أنفُسِهم عن الآخَر الأجنبي الذي واجَهوه في العالَم؛ فقد وصفوا الأوروبي قبل كل شيء بأنه «أبيض» أو «مُتحضِّر» أو مُتمايِز عن

الحضارات القديمة مثل الصين أو الهند، وبأنه «تقدُّمي». وقد نجحوا فـي ذلك إلى حدٍّ ما، إلا أن الواقع كان مختلفاً في كثيرٍ من جوانبه، حتى إن النقاد المعاصرين في تلك المرحلة اشتكَوا من العلاقاتِ المختلطة والسُّكْر، ومن العديد من القضايا الوجودية الفاشلة، بالإضافة إلى استخدامِ العُنف الجسدي أو الجنسي، ومن الحرب الوحشية التي انتهَكَت المعاييرَ الأوروبية. وفي العقود التي سبقت الحربَ العالمية الأولى، شكَّلَ هؤلاءِ العمَّالُ المهاجرون أهميةً حاسمة لصورة ذاتية أوروبية مشتركة، بغضِّ النظر عن التسلسُلات الهرمية العِرْقية والمُنافَسة الوطنية. وقد عزَّزوا فكرةَ «التفوُّق الأوروبي»، التي بُرِّرت جزئياً على أساسٍ عنصري. ارتباطاً بهذا رسَّخ التوسُّعُ الإمبراطوري معاييرَ مختلفةً من الهيمنة شكَّلَت مُثُلاً مُتشدِّدة، منها على سبيل المثال «الذكورية» الأوروبية، التي استمرَّ تأثيرُها لزمنٍ طويل. وقد اعتبرَت هذه الهيمنةُ «الأجناسَ» الأخرى أقلَّ شأناً، وتَتوجَّب مُحاربتُها وقَمْعها. من جانبٍ آخَر، رأى أولئك الذين تشبَّثوا بقناعاتهم بفكرةِ المهمة الحضارية، أن الشعوبَ الأجنبية هي فقط في الوقتِ الراهنِ الأقلُّ شأناً، وبحاجةٍ إلى المساعَدة الأوروبية، وبَدا أن التقدُّم قابلٌ للتحقُّق ليس فقط في أوروبا، وإنما أيضاً في المستعمَرات على المدى الطويل، على الأقل من الناحية النظرية. بالقَدْر الذي شارَكَت فيه النساءُ الأوروبيات في الهجرة الاستعمارية، فإن علاقاتهن مع الرجال ومسؤولياتهن الاجتماعية ورعايتهن للأطفال، فرضَت في الممارَسة العملية واقعاً للتعاطي مع مسائلِ التربية الجنسية الجندرية وقضايا الأبوة والأمومة والهُوِيات الشخصية والاجتماعية. على سبيل المثال، طوَّرَت «العائلات الإمبراطورية» (إليزابيث بوتنر) قِيَماً وأفكاراً وأنماطَ عملٍ مُحدَّدة تشكَّلَت من خلال الحركة بين أوروبا والمستعمَرات في سياق التعليم المدرسي.

حرَّكت فكرةُ الاستيطان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر العديدَ من المفاهيم، من بينها الفَهْمُ المشترك للعصر الإمبريالي. كما حفَّزَت خيالَ الراغبين فـي الهجرةِ والبحثِ عن النماذج البديلة للمجتمع، أو البحثِ عن دولة لأمة «قديمة-جديدة». نشَرَ المحرِّرُ الاقتصادي النمساوي المجري ثيودور هيرتسكا (1845-1924) Hertzka في عام 1890 تحت عنوان: «الأرض الحرة: الطريق إلى المجتمع» بناءً ليوتوبيا اجتماعية في شكلٍ جديد، وأسَّسَ «مجتمعاً حراً دولياً» في شرق أفريقيا، وُصِف بأنه «خصب ولا يَمْلكه أحد»، وطبَّقَ أعضاءُ المستعمَرة التعاونية هناك تقريباً جميعَ مشاريع إصلاح الحياة المعروفة لأوروبا في مطلع القرن. كان تعايُشُهم قائماً على الحرية الفردية، فضلاً عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكان من المقرَّر تطويرُ الحياة الطبيعية بكل الوسـائل العلمية والتقنية، وكان من المقرَّر أيضاً أن يَتعلَّم السكانُ الأفارقة من خلالِ العمل. وصل كتاب هيرتسكا إلى عشرِ طبعاتٍ في بضعِ سنواتٍ، وتُرجِم إلى الإنجليزية والهولندية والتشيكية والهنغارية والفرنسية، وشُكِّلت «جمعيات فري لاند» أي الأرض الحرة، في العديدِ من المدن الأوروبية. وفي عام 1894، انطلقت رحلةٌ استكشافية من هامبورغ للمُساهَمة في مستعمَرة «جنة الإصلاح الاجتماعي التعاوني» على الأرض في شرق أفريقيا على جبل كينيا. مع ذلك، فإن 22 شاباً -بريطانياً ودنماركياً وألمانياً ونمساوياً- وصلوا إلى زنجبار، وكانوا يفتقرون إلـى رأسِ المال الكافي لتوظيف الحمَّالين الأفارقة اللازمين أو حتى شراء الطعام، حتى إنه بعد أسابيع قليلة من «العيش الجامح وغير المُقيَّد»، كما أفاد ضابطٌ بريطاني، عادوا إلى أوروبا دونَ تحقيقِ أي شيء. إن أوجُهَ القصور العملية للمشروع البديل (فري لاند)، الذي كان مُلتزماً تماماً بالأفكار الأوروبية للتقدُّم، تُوضِّح من بين أمورٍ أخرى ما يُميِّز الاستعمار

الاستيطاني: عدد كافٍ من روَّاد الأعمال الصغار الموجَّهين نحو السوق، مع الحد الأدنى من الموارد المالية، والرغبة على الأقل في استغلال عمَّالهم وغيرهم من عمَّال الأجرة الأوروبيين أو من القوى المحلية.

كانت «فري لاند» تفتقر أيضاً إلـى دعمِ سلطةِ الدولة الإمبريالية، بينما أظهرَت بعد سنواتٍ قليلة التزاماً أكثرَ تجاهَ نوعٍ آخَر من الاستعمار الاستيطاني الأوروبي؛ ففي عام 1903، عرض الوزيرُ الاستعماري جوزيف تشامبرلين (1836-1914) على مُؤسِّس الصهيونية تيودور هرتزل (1860-1904)، منطقةً في شرق أفريقيا بحجمِ أيرلندا لإنشاءِ مستوطنةٍ استعمارية يهودية. في ضوء النزعات المُعادِية للسامية في فرنسا خلال قضية درايفوس، التي كتب عنها بصفته صحفياً في فيينا عام 1894؛ حدَّدَ هرتزل أُسسَ الدولة القومية اليهودية، في كتابه «الدولة اليهودية». وكان الهدفُ الأساسي بالطبع فلسطين، لكن المُفاوَضات مع الإمبراطورية العثمانية كانت صعبة. نُوقِشت أماكنُ أخرى في بدايات الحركة الصهيونية، منها: الأرجنتين، وقبرص، والعريش، وشبه جزيرة سيناء. يُمكِن العثور على العديد من الأنماط الشائعة للحجج حول الاستعمار الأوروبي في المُناقَشات، مثل: الحديث عن «المكان تحت الشمس»، وخيال الأرض المهجورة التي تَتعطَّش للمستعمرين فقط، والشعور بالرسالة الحضارية المهمة، بالإضافة إلى خطاب العِرْقية أو الدينية مثل «اللون الأبيض»، وفي هذه الحالة اليهودية. وفي ضوء تنامي مُعاداة السامية في المجتمعات الأوروبية، سعى قادةُ الصهاينة على طولِ هذا الطريق إلى تصنيفِ اليهودية ثقافياً وعِرْقياً على أنها «أوروبية» و«متحضِّرة». كتب هرتزل نفسُه في عام 1896 عن الدور المستقبلي لليهود في فلسطين: «سنُشكِّل بالنسبة إلى أوروبا قطعةً من الجدار ضدَّ آسيا هناك، وسنُقدِّم خدمةَ الثقافة والحضارة ضد

البربرية». لقد كانت فكرة القيام بهذا الدور في أفريقيا، إذا لزم الأمر، في إطارِ الأفكار المُتداوَلة في تلك المرحلة.

بالنسبة إلى مُمثِّلي الهيئات الاجتماعية اليهودية الإنجليز على وجه الخصوص -كما يشير ديفيد فيلدمان- كانت إمكانيةُ ربطِ أنفُسِهم بشكلٍ أوثقَ بالإمبراطورية البريطانية، من خلالِ دعمِ مُستعمَرة مستوطنة، أمراً جذَّاباً. إن الاتهامات المُعادِية للسامية التي أدان بها المُعارِضون الإنجليز حربَ البوير من 1899 إلى 1902، باعتبارها حرباً إمبرياليةً لصالح رأس المال اليهودي، جعلت الربطَ الإيجابي يبدو مرغوباً فيه. في الوقت نفسه واجَهَ المجتمعُ الأنجلو-يهودي هجرةَ إخوانِه في الدِّين الفقراءِ من أوروبا الشرقية وما صاحَبَ ذلك من عَدَاءٍ لهم. في عام 1903 خلال المرحلة التحضيرية لقانون الأجانب، أصبح من الواضح أن ثَمةَ قيوداً ستُفرَض على هجرة الأشخاص غير المرغوب فيهم اجتماعياً. بدا أن التسامُحَ الليبرالي الذي تَمتَّعَ به اليهودُ في بريطانيا العظمى، على عكسِ ما هو في بعض الدول الأوروبية الأخرى، أصبح مُهدَّداً بالخطر. على الرغم من الأصوات داخل الحركة الصهيونية التي لا تريد الابتعادَ عن هدفِ فلسطين بوصفها وطناً قومياً لليهود، فإن البعض كان يرى أن الحلَّ مُتمثِّلٌ في منْحِ يهود أوروبا الشرقية المضطهَدين، وطناً جديداً في أفريقيا؛ ومن ثَم إظهار ليبرالية الإمبراطورية في الوقت نفسه، وقد رُوِّج لذلك بجديةٍ قبلَ هرتزل وليوبولد غرينبيرغ، وأعلن مُحرِّرُ الجريدة اليهودية «الوقائع اليهودية»، الكاتبُ المعروف إسرائيل زانغويل، عن الإيمان المُصاحَب بالتقدُّم، قائلاً: «ما تحتاجه الدولة هو تَدفُّقُ اليهود لجعْلِ منطقةِ شرقِ أفريقيا مزدهرةً ومُربِحة». كان المشروع جذَّاباً للحكومة البريطانية على وجه التحديد؛ لأن تنميةَ شرقِ أفريقيا، التي استثمرَت فيها الدولةُ بكثافةٍ في بناءِ سكة حديد أوغندا من 1896 إلى 1901، كانت مُهدَّدةً بالتوقُّف بسببِ قلةِ عدد المستوطنين الذين أرادوا

بالفعل الحصول على أرض. ومع ذلك، قُوبِلت فكرةُ مُستعمَرة يهودية بمُعارَضة محلية شديدة. تَحدَّثَ صائدُ الطرائد الكبيرة والمالِك المؤثِّر لمزرعة اللورد ديلامير (1870-1931) بشكلٍ لا لبْسَ فيه، ضدَّ إدخالِ «يهودٍ أجانب»، أولئك الذين وصفهم بأنهم «أجانبُ غيرُ مرغوبٍ فيهم»، كما هو الحال في الجدل حول الهجرة الداخلية. وفي وزارة الخارجية بلندن كان هناك حديثٌ عن المستوى الحضاري المتدني لـ «يهود» أوروبا الشرقية، الذين لا ينبغي لأحدٍ أن يَبِيع لهم أرضاً جيدة. في وقتٍ مبكر من نهاية عام 1903، أصبحَت الاحتمالاتُ أسوأَ؛ حيث إن الحكومة البريطانية أرادَت فقط عرْضَ مناطقَ غيرِ جيدة بعيدة عن خط السكة الحديد، وكانت لجنةٌ صهيونية قد زارت تلك الأراضي في عام 1904 وقدَّمَت تقريراً سلبياً؛ وهو ما جعل الحركةَ تَتخلَّى عن فكرةِ إرسال المستوطنين اليهود إلى أفريقيا.

إذا كان مشروع هرتسكا الاستيطاني البديل يَفتقر إلى المستوطنين النَّشِطين والموارد المالية، فإن المشاريعَ الصهيونية أظهرَت عيباً آخَر؛ أَلَا وهو عدمُ وجودِ دولة قوية. يُمكِن للمرء أن يَتحدَّث هنا عن الاستعمار الأوروبي من دون وطن، الذي ميَّزَ أيضاً الحركاتِ التبشيرية المسيحية -وإن كانت أكثرَ نجاحاً. لم تحصل الحركةُ الصهيونية على الدعمِ الدائم لدولةٍ إمبريالية قبل الحرب العالمية الأولى. بسببِ أوجُهِ القصور في الحالتَين المحددتَين الموصوفتَين، تظهر بشكلٍ خاص عناصرُ أساسية للهجرة الإمبراطورية الاستعمارية الناجحة في نهاية القرن التاسع عشر، اعتمدَت على البنية التحتية السياسية والعسكرية والتنظيمية التقنية للدول الإمبريالية. كما أنها شكَّلَت نقاطَ بلورةٍ للصورة الذاتية التقدُّمية للأوروبيين -حتى في شكلِ أفكارٍ بديلة مثل «فري لاند». عاشت هذه الصورة الذاتية بسبب عدة عوامل، من بينها حقيقةُ أن الرعايا الاستعماريين جرى تشخيصهم عنصرياً أو مدنياً على أنهم

مختلفون، وجرى التعامُل معهم وفقاً لذلك. استخدم الأوروبيون موجاتِ المستوطنين لتحديدِ مستوياتٍ مختلفة من الحضارة بين سكان القارة. كانت المعاييرُ اجتماعية أو عِرْقية، ويُمكِن إضافة مجموعة أخرى مُهمَّشة هي البغايا «البِيض»، معاييرَ تحتكم إلى الجنس. يُمكِن أيضاً تحديدُ هذه العناصر في الهجرات الاستعمارية الإمبريالية للحركات الأكثر أهميةً من ناحية الكم إلى أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، ومع ذلك فإن الحالات الهامشية نسبياً لها ميزتُها الخاصة، وكذلك عيوبُها الواضحة، ومنها أنها تَنقل أوجُهَ عدمِ الاتساق وحدودَ حريةِ الحركة الكبيرة، وفي نفس الوقت النقد الذاتي الأوروبي المعاصر. في المثال الأخير للمشروع الصهيوني في شرق أفريقيا، جرى ذلك بين الهجرةِ الروسية وأنظمةِ الهجرة الإنجليزية ومشاريعِ الاستيطان الاستعماري..

التنقُّل والوعي بالتقدُّم

شكَّلَ الحَرَاك المكاني مُجملَ التجارب والتصوُّرات الاجتماعية لأوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في الجانب العددي، كانت الهجرةُ داخلَ أوروبا هي السائدة. كانت حركاتُ الهجرة ذاتَ توجُّهٍ إقليمي داخل البلدان، ولم تَعُد حدودُ الدولة تلعب نفسَ الدور الذي لعبته بعد الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، كَثُرت التشريعاتُ الرسمية المتعلِّقة بحُرِّية التنقُّل في نهاية القرن، ووَجَدت المعاييرُ الاجتماعية والطبية والاجتماعية والتنظيمية وكذلك العِرقية، تطبيقاً عملياً لها، وانتعشَت القِيَمُ والمفاهيم الأخلاقية البرجوازية والحججُ الداروينية، وتَطوَّرَ تصوُّرٌ مُتبايِن للفئات الاجتماعية والجنسيات. ومن الأمثلة على ذلك: «الريفيون»، و«البروليتاريون»، و«الأيرلنديون»، و«البولاك». ونُسِبت السلوكياتُ «الحديثة» و«التقليدية» إلى البعض، وأُنكِرت على البعض الآخَر، وظهرَت في العديد من الأماكن السامية مُعادَاةُ السامية مُعلِنةً عن نفسها

بوحشيةٍ أو في الخَفاء. ومع ذلك، اقتصر الطَّرْد والنُّزوح على مناطقَ مُعيَّنةٍ، وأدى ارتفاعُ مُعدَّلِ التنقُّل والجدل العام إلى حدوثِ تَفاوُتات جديدة تَرتَّبت عليها تَداعِياتٌ عملية. هكذا كان الحال أيضاً حين غادَرَ الناس أوروبا. وبالرغم من ذلك ظهَرَ وعيٌ مشترك بالانتماء إلى مجتمع أوروبي، خاصةً في الفضاء الإمبراطوري الاستعماري، الذي مُيِّز عن النظائر المستعمرة بتحديده عن طريق التسلسُل الهرمي الداخلي وبالنَّأْي عن السلوك المنحرِف. وقد تَضمَّنت الصورةُ الذاتية توجُّهاتٍ معياريةً، فيما يَتعلَّق بالذكورية، والعلاقاتِ بين الجنسَيْن، والبِيض، والتقدُّمِ الحضاري ... إلخ.

تَستنِد حركاتُ الهجرة بشكلٍ أساسي إلى الاختلافاتِ الاقتصادية؛ لذلك يُمكِن اعتبارُ الهجرة مؤشراً على التقدُّم في مجالٍ ما. تَعكسُ التياراتُ الرئيسية التطوُّراتِ الإقليميةَ والزمنية المختلفة في أوروبا. وقياساً بمؤشر الهجرة الإقليمية الداخلية وعبر الوطنية، فإن جميعَ البلدان الأوروبية تقريباً «مُتخلِّفةٌ عن الرَّكْب»، ولو جزئياً. إذا نظرنا فقط إلى الهجرة عبر الوطنية، فسيبدو أن فرنسا وسويسرا كانتا دائماً، وكذلك الإمبراطورية الألمانية من التسعينيات فصاعداً، أكثرَ البلدان تقدُّماً؛ حيث يوجد بها أعلى هجرة للمواطنين الأجانب مع هجرةٍ عكسية صغيرة نسبياً أو مُتناقِصة. مع توسُّعِ شبكةِ النقل، وتوفُّرِ وسائلِ نقلٍ أرخص، والتأسيسِ الواسع لحرية الحركة، خاصةً بالنسبة إلى طبقات الفلاحين الهامشية، حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر بفترة وجيزة؛ صار الأفرادُ قادرين على تحديدِ المكان الذي يَرَون فيه إمكانيةَ تحقيقِ حياةٍ أفضلَ. الاتجاهات التقريبية للهجرة من الشرق إلى الغرب، ومن الجنوب إلى الشمال، تعكس الاختلافاتِ الهيكليةَ بالنسبة إلى فُرَص العمل التي من الواضح أنها كانت في ازديادٍ بين عامَيْ 1850 و1914. إن أفقرَ منطقتَيْن في أوروبا قياساً بعددِ الذين هاجَروا منها، حيث كان ثَمة عددٌ كبير لا يرغب في

البقاء فيها، هما أيرلندا وهاسبورغ غاليسيا. جلبت حركةُ الهجرة الأوروبية «مرونةً» كبيرة في سوق العمل، وأدَّت إلى عمليةِ التحوُّل الصناعي والتحضُّر الإقليمي، وقد غطى الحاجةَ الكبيرة للعِمالة إلى حدٍّ كبير عمالٌ مُهاجِرون غيرُ مختصِّين. في كثير من الأحيان كانوا يَقْبلون العملَ بأجورٍ زهيدة في أعمالٍ لم يَكُن يَقْبل بها المحليُّون؛ رأى المهاجرون في ذلك فرصةً للتقدُّم فاغتنموها. كان تطوُّرُ المجتمع الصناعي القائم على تقسيم العمل يَعتمد على الحَرَاك المكاني العالي للطبقات الدنيا في أوروبا.

كانت أوروبا في القرن التاسع عشر، على عكس العصور السابقة واليوم، قارةَ هجرةٍ جماعية. من المُمكِن قراءةُ هذا على أنه تعبيرٌ عن «تخلُّفٍ» جزئي ذي طبيعةٍ اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. من الواضح أن مناطقَ أخرى من العالَم تُوفِّر فُرصاً لسُبلِ عيشٍ أفضل، والمزيد من الحُريات. وفي مناطقَ أخرى عملت الهجرةُ كصمامِ أمان، ولكن بسبب النموِّ الاقتصادي المرتفع في أوروبا، بعد منتصف القرن التاسع عشر، لم تكن هناك حاجةٌ وجودية إلى الهجرة من أوروبا. لم يَكُن مُنتقِدو الهجرة الأجنبية ينظرون إليها دائماً على هذا النحو في نهاية القرن التاسع عشر؛ خوفاً من تَفشِّي الهجرة وبقاء الضعفاء، وربما الأشخاص «الأدنى» اجتماعياً، والهجرة من «الشرق» أو «الجنوب» بشكلٍ عكسي، ويُمكِن تكرارُ هذه المخاوف من قِبَل أولئك السكان الذين كانوا أقليةً في مناطق الاستيطان الأوروبي الجديدة. كان المهاجرون من روَّاد الأعمال وعمَّال الأجور، يُمثِّلون القوةَ التي هناك حاجةٌ إليها لتطويرِ سوقٍ عالمية مُوجَّهةٍ نحو أوروبا، خاصةً في الإنتاج الزراعي.

2. السوق والقوة والبيئة:

العلاقات الاقتصادية الأوروبية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر صار بالإمكان الحديثُ عن اقتصادٍ أوروبي؛ حيث وصَلَ التكامُلُ الاقتصادي عامَ 1914 في العديدِ من القطاعات إلى درجةٍ لم تَتكرَّر في أوروبا الغربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث أظهرَت أوروبا بشكلٍ عام مُقارَنةً ببقيةِ أنحاء العالَم نمواً استثنائياً في الإنتاجية، وكان كثيرٌ من مناطق ما وراء البحار، مرتبطاً بأوروبا من الناحية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً، وإن كان بشكل غير متساوٍ. سمحت هذه الخصائصُ بالتحدُّث عن أولِ عولمةٍ أوروبية. في توازُنٍ كامل إلى جانب النمو الكبير غير العادي والتفاعُلات العالمية الجديدة، يجب تضمينُ التأثيرِ البيئي الطويل الأمد الذي ارتبط بالتوسُّعِ العالَمي والانتقالِ الرأسمالي العالَمي من استخدامِ الطاقة الشمسية إلى استخدامِ الطاقة الأحفورية. حدَثَ النمو الاقتصادي داخلَ البلدان الأوروبية بمعدلاتٍ مختلفة، وكان له آثارٌ عميقة مُتفاوِتة، وبالرغم من أن الدول القومية أنشأَت مناطقَ اقتصاديةً مُوحَّدة داخلَ أراضيها، ونظَّمَت علاقاتها التجارية الخارجية، فإن الظروفَ الوطنية الخاصة في كلِّ حالة لا تُفسِّر التنميةَ الاقتصادية بشكلٍ كافٍ. لا يُمكِن فَهْم ذلك إلا من خلال التفاعُل المتبادل، فالديناميكياتُ المختلفة لم تُؤدِّ إلى التناغُم، بل على العكس من ذلك أدَّت إلى التمايُز الاقتصادي المترابِط لأوروبا.

نمو اقتصادي وتحوُّل بيئي

اتَّسَم الاقتصادُ الأوروبي بالنموِّ الطويل الأجل في القرن التاسع عشر: من عام 1830 إلى عام 1910، نما متوسطُ الناتج القومي الإجمالي بقدر 1.7% سنوياً. ومُقارَنةً بمعدلات النمو في أوروبا الغربية في «العقود الذهبية» بعد الحرب العالمية الثانية، قد يبدو هذا منخفضاً، ولكن ينبغي النظرُ إليها من حيث علاقتُها بالمعدلات المنخفضة للقرون السابقة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه فترةً طويلة جداً من النمو، خاصةً في النصف الثاني من القرن؛ حيث

المعدلاتُ أعلى بنسبة 2.0% من المتوسط في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، و2.4% منذ أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، و2.4% من بداية تسعينيات القرن التاسع عشر حتى عام 1913؛ أيْ أن الاقتصاد مرَّ بمرحلتَيْن من النمو السريع بينهما فترةٌ فاصلةٌ من النموِّ الضئيل مدتُها 20 عاماً تقريباً؛ حيث كانت معدلاتُ النمو 1.0% فقط. غير أن الأرقامَ الأوروبية تُخفِي اختلافاتٍ كبيرةً بين الاقتصادات؛ إذ كان متوسطُ نصيبِ الفرد من نمو الناتج القومي بين عام 1860 وعام 1910 يبلغ 1.9% في السويد، و1.86% في الدنمارك، وفي ألمانيا 1.39%، أما في إيطاليا فبلغ 0.39%، وفي إسبانيا 0.13%، وأقل نسبة كانت في البرتغال 0.11%. نشأت الاختلافاتُ من عدم المساواة في الاقتصادات الوطنية؛ حيث كانت درجةُ التحوُّل الصناعي هي العاملَ الرئيسي، فالاقتصاد الصناعي كان القوةَ الدافعة. وقد بلغ النموُّ السنوي للإنتاج الصناعي في أوروبا ما بين عام 1830 وعام 1910 نسبة 2.6%، أمَّا نمو الإنتاج الزراعي فكان 1.0% فقط. وتُوضِّح هذه البيانات التي جُمِعت بعناية أن النموَّ لم يُؤثِّر على التطوُّر الاقتصادي في أوروبا فقط، بل إن نِسَبَ النموِّ تَميَّزت بتفاوُتاتٍ كبيرة أيضاً.

لطالما سُجِّلَ التطوُّرُ الاقتصادي لأوروبا بوصفه تاريخاً لاقتصادياتٍ وطنية منفصلة، بحيث إن التطورات المختلفة في القرن التاسع عشر كانت تُعزى إلى المواردِ الطبيعية والجغرافيا، وإلى الظروفِ الاجتماعية والمؤسساتية الطويلة الأمد، وأحياناً أيضاً إلى وجودِ قِيَمٍ ثقافية مُعيَّنة أو عدمِ وجودها، أو إلى القرارات السياسية للحكومات، أو إلى توفر رأس المال والأيدي العاملة. ومنذ ذلك الحين، قام المؤرخون الاقتصاديون بتصحيحِ هذا الرأي بشكلٍ كبير، وهو الذي يستند إلى تحليلِ الاقتصاد الكلي والإحصاءات التي تَجْمعها الحكومة. في البداية أشاروا إلى اختلافاتٍ إقليمية كبيرة داخل

الاقتصاديات كل على حدة، إذ كانت البياناتُ الوطنية محدودةَ الأهمية، على سبيل المثال: يبدو أن بروسيا الشرقية الزراعية لديها القليلُ من القواسم المشتركة مع أعالي سيليزيا ذات الصناعة الثقيلة، ولم تَكُن بوهيميا الصناعية في النصفِ النمساوي من ملكية هابسبورغ قابلةً للمقارنة مع سلوفاكيا الزراعية التي تنتمي إلى المجر، أمَّا ميلانو أو تورين فهي بعيدةٌ اقتصادياً عن صقلية. وكذلك جرى التمييز بين المناطق الشاملة والأوسع نطاقاً في أوروبا. في التصنيف المكاني الزمني، ميَّزَ المؤرخ الاقتصادي سيدني بولارد بين بريطانيا العظمى «الصناعية» الأولى، والمناطقِ التالية مُباشَرةً في أوروبا الغربية، والموجةِ الثالثة للتصنيع في أوروبا الوسطى، وأخيراً الأطراف البعيدة في الدول الاسكندنافية، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأجزاء كبيرة من إمبراطورية هابسبورغ والبلقان وروسيا.

من باب الاهتمام بخصائصِ مناطقِ الشمال والجنوب وأطراف شرق أوروبا ووسطها، بدلاً من البلدان الصناعية الأولى، التي كانت لفترةٍ طويلة في المقدمة، طوَّرَ مؤخراً المؤرخُ الاقتصادي المجري، إيفان بيريند، تاريخاً اقتصادياً أوروبياً إقليمياً يُميِّز أربعةَ مساراتٍ مختلفة للتطوُّر الاقتصادي في القرن التاسع عشر.

لا يتَّجِه تصوُّرُه إلى ما تحقَّقَ من أهداف الاقتصاد الصناعي الحديث، بل إلى العلاقة بين المركز والأطراف والاعتماد المتبادل غير المتكافئ. وعلى أساس ذلك، فقد ساد المسار الأول للتطوُّر الاقتصادي والتحوُّل للصناعة فقط في غرب أوروبا دونَ إضافةِ أيرلندا والمناطق الشرقية من ألمانيا، ولكن من المُمكِن إضافة شمال إيطاليا والمناطق الغربية من إمبراطورية هابسبورغ. ونجحت الدولُ الاسكندنافية في الانضمامِ إلى الاقتصاد الصناعي في الثُّلث الأخير من القرن التاسع عشر بسببِ الظروف الاجتماعية السياسية المناسبة.

في حين أنه في مناطقَ كبيرةٍ أخرى لم يَحدُث تحوُّلٌ إلى الصناعة على نطاقٍ واسع، ولكن ظهرَت هياكلُ صناعاتٍ زراعية بحيث كان بالإمكان بحسب المقياس الأوروبي تحقيقُ مستوى دخلٍ متوسط. اعتُبِر المسارُ الثاني نموذجياً لشرق أوروبا ووسطها ودول البلطيق، وسارت فنلندا وأيرلندا في نفس الاتجاه. أمَّا روسيا وشِبه الجزيرة الإيبيرية وجنوب إيطاليا فقد اتَّبعوا مساراً ثالثاً، حدَثَ فيه تحوُّلٌ جزئي في مطلع القرن العشرين؛ حيث تَشكَّلَت جُزر الاقتصاد الحديث، إلا أن نمطَ الإنتاج الزراعي ما قبل الصناعي ظلَّ مسيطراً في كثيرٍ من المناطق، واستمرَّ النظام الاجتماعي المؤسساتي التقليدي على حاله. أمَّا المسارُ الرابع فقد كان يُؤدِّي إلى «طريق مسدود»؛ حيث إن دول البلقان والأطراف الشرقية والجنوبية الشرقية للنمسا-المجر بالكاد تطوَّرَت اقتصادياً؛ وبذلك بقي دخْلُ الاقتصاد القومي منخفضاً، وظلَّ الاتجاه الديموغرافي دونَ تغيير وانتشرَت الأُمِّية. بشكلٍ عام، تَتكوَّن صورةٌ للتمايُز التدريجي في أوروبا الذي لا يُمكِن تفسيره بعاملٍ أو عامِلَين أساسيَّين أو بالظروف الخاصة في المناطق، بل إن الاتفاقيات والروابط داخلَ المناطق الأوروبية الكبيرة وبينها أثَّرَت بشكلٍ أكبر على الوضْعِ النسبي وفُرَص التطوُّر الاقتصادي. شكَّلَت تبعيةُ المسار، وانتشارُ المعرفة والأنماط الثقافية، بالإضافة إلى خصائص المؤسسات السياسية الاجتماعية؛ شبكةً متعدِّدةَ المستويات.

تَرافَق النموُّ العام المرتفع والمتفاوِت والمترابِط، مع تغييرٍ جوهري في مصدر الطاقة، للانتقال من نظام الطاقة الشمسية إلى نظام الطاقة الأحفورية. لم يُستخدَم الفحم الحجري منذ بداية المرحلة الصناعية التي اتَّسَمت بالاستفادة القصوى الممكنة من الموارد المتجدِّدة كالخشب والماء والقوة البشرية والحيوانية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حدَث الانتقالُ الفعلي إلى الفحم باعتباره المصدرَ الرئيسي للطاقة، التي من دونها لم يكن

النموُّ الاقتصادي الهائل حتى الحرب العالمية الأولى مُمكِناً. مع بداية القرن العشرين أُضِيف إليه النفطُ الخام، وبهذا بدأت على النطاق العالَمي «النقطةُ المحورية»؛ حيث كان من المقرَّر أن يحلَّ النفطُ حوالي عامَ 1930 محلَّ الفحم بوصفه مصدراً رئيسياً للطاقة في وسائل النقل عالمياً، ويحل حوالي عام 1950 في الإنتاج الصناعي، غير أن بلاد شرق أوروبا وغربها أجرَت الانتقالَ في وقتٍ لاحق لأسبابٍ سياسية، وبقيت من حيث استخدام الطاقة لفترةٍ أطول كما كانت عليه في القرن التاسع عشر.

ترتَّبَ على التحوُّل إلى الطاقة الأحفورية نتائجُ بعيدة المدى؛ حيث أدَّت القيمة الحرارية الأعلى للفحم الحجري إلى زيادةِ الطاقة، ومن ثَم الإنتاج، وبذلك فإن استخدامه أدى إلى رفعِ القيود الطبيعية لإمدادات الطاقة؛ لأنه لم يَعُد من الضروري أن يُعاوِد النموَّ سنوياً كالخشب مثلاً. وكذلك فقد تَغيَّرت المناطق الاقتصادية لأن أهميةَ عواملِ الموقع كالتربة والماء والهواء بدأت تَتراجَع، بمجرد أن يُنقَل الفحم عن طريق السكك الحديدية إلى أي مكان بثمنٍ بخس نسبياً. ونتيجةً لذلك، فإن المساحةَ المتاحة للغابات والزراعة لم تَعُد تُشكِّل قيداً حاسماً للنمو، كما يُوضِّح مثالُ بلجيكا الصغيرة جغرافياً والسبَّاقة بصفتها موقعاً صناعياً في القارة. بالإشارة إلى الظروف الطبيعية، من المحتمَل أن تُوضَّح إمكانياتُ الطاقة الجديدة الثورية بشكلٍ أفضلَ من خلال الحساب العكسي، الذي وفقاً له كان لا بد من تشجير إنجلترا بالكامل، لإنتاجِ نفسِ كمية الطاقة التي أُنتِجت بالفعل في عام 1800 من الفحم الحجري، وذلك بحسب «رودلف بيتر سيفيرل» في كتابه «الغابة الجوفية».

كان لتحوُّل الطاقة الذي أطلق عِنان الاقتصاد في منتصف القرن التاسع عشر بالتأكيد أثَرُه على البيئة؛ حيث بدأت الجهودُ الرامية إلى تحقيقِ أقصى قدرٍ من الاستخدام المكثَّف للمواد الخام المتجدِّدة منذ القرن الثامن

عشر في تغييرِ الغابات والمجاري المائية واستصلاح الأراضي للزراعة، وظهرت مشاكلُ كانت في معظمها حولَ التنظيم وتَنازُع الحقوق، وليست تلك المتعلِّقة بالتحوُّل البيئي الأوسع. وبدأ هذا التغييرُ مع عصرِ الفحم الحجري وكيمياء الفحم، فقد انخفض ضغطُ استخدامِ الغابات على المستوى الإقليمي، لكنَّ الانبعاثاتِ في الهواء والماء أصبحت «المشكلةَ البيئية الأكثر إزعاجاً» (يوأخيم رادكاو)، وقد تجلَّتْ بشكل أساسي في التجمعات الصناعية، ومن ثَم تجلَّتْ سياسياً على أنها تَحدٍّ مجتمعي. وغالباً ما ناقش المعاصرون التلوثَ من وجهةِ نظرٍ جمالية عند وصْفِهم الدقيقِ للدخان المنبعِث من مداخن المصانع، والبنايات المتَّشِحة بالسواد في مدن الطبقة العاملة، والأنهار القَذِرة. غير أن الحججَ ذات الصبغة الثقافية، التي كانت في كثيرٍ من الحالات مُصاغةً بشكلٍ قانوني، لا تُعبِّر عن الوعي بتأثير التنمية الاقتصادية على البيئة وحسب، بل إنها تُعتبر بطريقةٍ معاصرة رأياً صحيحاً مُدافِعاً عن المَصالِح وعن الطبيعة والناس من أضرارِ التلوث البيئي.

يؤدي احتراقُ الفحم إلى انبعاثِ موادَّ ضارةٍ أكثرَ ومختلفةٍ عن احتراق الخشب، وهذا مع توسُّعِ الصَّهْر والإنتاج الصناعي بكميات أكبر. في البداية كانت التداعياتُ واضحةً على الطبيعة والزراعة في المحيط المباشِر لمواقع الإنتاج، ولكن بشكلٍ متزايد أيضاً في التجمُّعات الصناعية. كان الحلُّ المعتمَدُ هو بِناء مداخنَ عاليةٍ لتوزيع الانبعاثات على نطاقٍ أوسع، وكانت تقنياتٌ مثل المرشحات ومُحاوَلات إعادةِ تدوير المواد المُجمَّعة خياراً آخَر، بشكلٍ عام فإن تكاليفَ الأعمال المتوقَّعة -ضمنَ إطارٍ حكومي وقانوني داعمٍ للصناعة بشكل عام- أدَّت إلى الحدِّ من الإمكانيات المتاحة لمنعِ تلوُّث الهواء.

كان المبدأُ السائد ليس فقط فيما يَتعلَّق بالهواء، ولكن فيما يَتعلَّق أيضاً بالماء للتغلُّب على المشاكل الناتجة عن تقدُّم التحوُّل الصناعي؛ هو تخفيفَ

الكثافة وتوزيعها. كانت النقاشاتُ العامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تَتمحوَر هنا بشكلٍ أساسي حول النتائج غير المباشِرة؛ فَضَلات الإنسان والحيوان في المدن التي زاد عددُ سكانها بشكلٍ كبير، بحيث لم تَعُد كافيةً تلك الطريقةُ السابقة المتمثِّلة في جمْعِ مُخلَّفات الحيوانات في حُفَر كبيرة وإفراغِها بانتظام لاستخدامها سماداً. كان الحلُّ الأبسط والأرخص للتعامُل مع الكميات والروائح الكريهة، هو أن تبدأ المدن بإقامةِ محطاتٍ مائية -ومن ثَم مصادر مياه مستقلة عن الآبار- وبناءِ نظامِ صرفٍ صحي، تُصرَّف فيه مياهُ الصرف الصحي ومياه الأمطار والفضلات معاً في أقرب نهر، وكانت النتيجة تلوثاً شديداً للأنهار؛ فحين لا تُعالَج مياهُ الصرف الصحي مسبقاً، تنبعث منها روائحُ كريهة لا تُطاق في بعض الأحيان. وقد عانت لندن من «الرائحة الكريهة» في عام 1858، عندما فشل نهر التايمز البطيء في التخلُّص من البراز غير المُصفَّى الذي تَدفَّق فيه خلالَ فصل الصيف الحار بشكلٍ خاص، وبسبب الرائحة الكريهة نفسِها تَعطَّل عمل البرلمان والمحاكم. وفقط في أعقاب هذا الحادث، وخوفاً من أوبئة الكوليرا، التي كان يُعتقَد في ذلك الوقت أنها تنتشر عبر المستنقَعات، أي العمليات الفاسدة في الهواء، كان لدى مجلسِ العاصمة للأعمال نظامُ صرفٍ صحي فعَّال مُخطَّط له. لم يكتمل البناءُ فيه حتى عام 1875، ولم يُنشَأ نظامُ الصرف الصحي مع محطاتِ المعالَجة لفترةٍ طويلة في العديد من الأماكن، أو أُنشِئ لكن ببطءٍ شديد؛ لأن المهندسين كانوا في البداية يختبرون طرقاً مختلفة قبل أن يُقدِموا على شيءٍ، ومع ذلك فإن الخلاف حول مَن يجب أن يَتحمَّلَ التكاليفَ في أي مدينةٍ على طول النهر، غالباً ما كان يَمْنع التنقيةَ الفعَّالة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك رأيٌ أخَذَ العلماء به، مُفادُه أن الأنهارَ تَتمتَّع بقدرةِ تَنْقيةٍ ذاتية، بحيث تصبح محطةُ مُعالَجةِ مياه الصرف الصحي غيرَ ضرورية، شرطَ أن تُصرَّف المياه الملوَّثة بشكلٍ مُخفَّف بدرجةٍ كافية. ونتيجةً لذلك، كان هناك نزاعٌ حول القِيَم الحدية، التي كانت عادةً عاليةً

جداً بحيث لا يُتَّخذ إجراء علاجي إلا عندما تَتسرَّب الرائحة الكريهة من المياه. وقد كان لسَحْبِ مياه الشرب من أحدِ الأنهار والتصريفِ المتزامن لمياهِ الصرف الصحي غيرِ المُعالَجة تأثيرٌ مُمِيت، على سبيل المثال، ما حدث في عام 1892 أثناءَ تَفشِّي وباء الكوليرا في هامبورغ، ودفع السكانُ ثمناً باهظاً بسبب تقتير «مجلس أمناء المدينة»، الذي بنى نظامَ الصرف الصحي دون وجودِ محطاتٍ لمُعالَجةِ الصرف الصحي؛ فمات أكثر من 8000 شخص في غضونِ ثلاثة أشهر. أدى توفيرُ المياهِ الجارية ومياهِ الصرف الصحي إلى خلقِ وسائلِ راحةٍ حديثة وبِنْيةٍ تحتية مُتطوِّرة في المدن الأوروبية الكبرى حوالي عام 1900، ومع ذلك يُمكِن أن تَتعرَّض حياةُ الناس والطبيعة للخطر بطرقٍ جديدة من خلال الآثارِ الجانبية غير المرغوب فيها، والتي تَتطلَّب مرةً أخرى الكثيرَ من الوقت والمال لإدارتها، بالإضافة إلى التلوُّث العضوي، كانت هناك مياهُ الصرف الصحي التجارية، خاصةً من مصانع سُكر الشمندر، ومياهُ الصرف الصناعي من الصناعات الثقيلة والمصانع الكيماوية، التي حَظِيت باهتمامٍ أقل في ذلك الوقت؛ لأن التكاليف المترتِّبة على ذلك بَدَت أكثرَ قابليةً للحساب بشكلٍ مُباشِر من خلال الاقتصاد والربح الاجتماعي. بشكل عام، تَغيَّرت وظيفة الأنهار بشكلٍ كبير من القرن التاسع عشر فصاعداً؛ إذ اختفت الأنهار لفتراتٍ طويلة، إن لم يكن بشكلٍ نهائي، واختفى صيدُ الأسماك واستُخدِمت الأنهار لسَقْي الماشية والاستحمام بحلول القرن العشرين، وكان لا بد من جلبِ مياه الشرب من أماكنَ بعيدةٍ، أو ضخِّها من الأعماق ومُعالَجتها بالكلور. وأصبحت الأنهارُ، مثل نهر إمشر في منطقة الرور، تعمل على نحوٍ متزايد كمَجارٍ مُوسَّعة، تُغطِّي الطلب المتزايد على مياهِ المرافق الصناعية؛ حيث جرى توسيعُها وتعميقُها ومدُّ قنواتٍ اصطناعية لتوفيرِ طرقِ نقلٍ مهمة للموادِّ الخام والبضائع.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر استُخدِمت الأرض كأساسٍ للإنتاج الاقتصادي بشكلٍ مُكثَّف وأوسع من أي وقتٍ مضى، من الواضح أن هذا كان في الأماكن التي تَوسَّعت فيها المدنُ، وشُيِّدت في المناطق المحيطة المنشآتُ التجارية والمساكن لمُواكَبة التزايُد السكاني. استخرجَت صناعةُ التعدين بشكلٍ كبير الخاماتِ والفحمَ الموجود في التربة، التي هي في معظمها تحت الأرض ولا يُمكِن رؤيتها إلا جزئياً في أكوامٍ مُتراكِمة، في الزراعة، حيث تَغيَّر استخدامُ الأراضي وشكلُ المناظر الطبيعية نتيجةً للانتقال إلى الزراعة المُكثَّفة. وحيثما نُفِّذت الإصلاحات الزراعية بموجب القانون السياسي ورُفِعت الأعباء، أصبحت الأرض أحدَ الأصول الاقتصادية التي كان الملَّاك الأفراد على استعدادٍ لزيادة الاستثمار فيها. أدَّى تصريفُ المستنقَعات مثل مستنقع إردينغ بين عامَي 1850 و1920، وريُّ المروج الذي سُهِّل في بروسيا بموجب القانون؛ إلى اتساعِ مساحة المناطق الزراعية. فيما بعدُ أدَّى بناءُ الحظائر للماشية إلى تحسينِ تغذيةِ الماشية، واستخدامِ المراعي والرَّوْث، وساهَمَت زراعةُ النباتات الأخرى مثل البرسيم في الحفاظ على العناصر الغذائية في التربة. وقد أدت المعرفةُ العلمية حول النسبة اللازمة من معادن التربة إلى انتشارِ طرقٍ جديدة للتسميد. لم يكن يُمكِن الحصولُ على كمية المواد بسهولة؛ على سبيل المثال، غوانو سمادٌ غني بالفوسفات يَنتج من تفاعُلِ فَضَلات الطيور البَحْرية في أمريكا الجنوبية مع الأحجار الكلسية، وكان يُستورَد من البيرو وتشيلي وبوليفيا ومن جزر المحيط الهادي؛ هذا السمادُ مثالٌ مركزي يشير إلى أهمية الشبكات الاقتصادية للتنمية الأوروبية في القرن التاسع عشر. لقد استخدَم ربعُ المزارعين الإنجليز بين عام 1840 و1850 سمادَ غوانو. من ناحيةٍ أخرى، فإن استخراجَ الفوسفات من المُخلَّفات التي تَنتُج عن صهْرِ الخامات، ربَطَ الصناعةَ بالزراعة الاقتصادية بعد عام 1870، وقد سمح بتطبيقٍ منهجي للتسميد؛ وهو ما مكَّنَ من زيادةِ عوائدِ استخدام الأراضي،

ومن ثَم تلبية احتياجات السكانِ المتزايدةِ أعدادُهم. يَتعيَّن علينا القولُ إن استخدامَ الغابات في القرن التاسع عشر اتَّصفَ بالتنظيم الإداري في بعض المناطق من حيث إدارة الأعمال، فقد جرى وبشكلٍ متزايدٍ منْعُ الاستخدام المختلط للغابات، كمراعٍ للماشية أو لجمْعِ الحطب للوقود من قِبَل السكان المُجاوِرين، لصالح اقتصاد الأخشاب؛ حيث حدث ذلك بشكل جزئي عن طريق تجريم الاستخدام «الغريب». زرع المُلَّاك غاباتٍ جديدةً على نطاقٍ واسع، وفضَّلوا أن تكون من أشجار الصنوبر والتنوب السريعة النمو. في تخطيطها المباشِر والمخطَّط، عكست هذه الغاباتُ التطوُّرَ في المنطقة الزراعية؛ حيث جرَت تسويةُ مسارات الطرق والجداول، وإزالة الشجيرات والأشجار، وفَصْل المراعي والحقول والغابات بعضها عن بعضٍ بشكل واضح في المناطق الأوروبية؛ حيث تطوَّرَت الهياكل الصناعية الزراعية، وأدى ذلك إلى تغييرِ شكلِ المناظر الطبيعية بطريقةٍ مألوفة لنا اليوم.

وبصيغة الخطاب المعاصر، وصَفَ المؤرخ ديفيد بلاك بورن تاريخَ المناظر الطبيعية في ألمانيا من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين بأنه «غزو الطبيعة». في إشارةٍ إلى مُعالَجة المياه، فإن هذا المصطلح يُمكِن أن يمتدَّ ليَشمل جميعَ القطاعات البيئية. يعود تكثيفُ هذه العمليةِ وتسريعُها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان ذلك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتحوُّل إلى الطاقة الأحفورية. كان المسار التدريجي هو السمةَ المميزة لهذا الغزو، الذي كان يعتمد في كثيرٍ من الأحيان على تحسينِ الأساليب والطرق التقليدية، وفي جوانبَ أخرى على الابتكارات التقنية أيضاً. وقد اعتمد النموُّ الاستثنائي الناتج على العلاقات الاقتصادية المُتنامِية بين المناطق الأوروبية والقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى تكثيفِ التواصُل المعرفي وعِلم الإدارة البيئية. علاوةً على ذلك، كان هناك استخدامٌ إضافي للأراضي الصالحة للزراعة في

مُستعمَرات ما وراء البحار؛ وتَرتَّب على ذلك كنتيجةٍ زيادةُ تلوث الهواء والماء، والاستخدامُ المكثَّف للأراضي، وهو ما لاحَظَه المراقِبون في ذلك الوقت، وشعروا به بدرجاتٍ متفاوتة. ومع ذلك، شعر العديدُ من المعاصرين أن العواقبَ البيئية للتقدُّم الاقتصادي كانت ذاتَ تأثيرٍ ضئيل، خاصةً في المناطق الصناعية أو بعض المناطق الحضرية؛ لذلك وجب قبولها في ضوء المزايا الاقتصادية. في ذات الوقت، سعَت مناطقُ البرجوازية إلى حمايةِ بعض المناظر والمَعالِم الطبيعية، ما دام هناك دُعاةٌ أقوياء يدافعون عن الطبيعة ويقفون ضدَّ التلوث الحضري، ولم يجادلوا من الناحية البيئية، بل من الناحية الجمالية، وكانوا في الغالب يُطبِّقون المعاييرَ الجمالية. في ألمانيا، على سبيل المثال، نجد أولئك الذين جرى تنظيمهم في مُنظَّمات «حماية الأرض»، فغرسوا الأفكارَ المحافظة والرومانسية الزراعية، التي حَدَت بهم إلى نقدٍ أساسي للاقتصاد الأحادي الجانب للعالَم الحديث. ولم يكن محورُ التركيز الرئيسي هنا بالضرورة حمايةَ الطبيعة في حد ذاتها، بل كان محورُ التركيز هو مسائلَ الملكية والممتلكات والتعويض عن الأضرار. وبعيداً عن الحالة الفردية كان هناك «إجماع واسع» (فرانز جوزيف بروجماير) على أن النموَّ الاقتصادي وتعزيزَ الصناعة يجب أن تكون لهما الأولويةُ على الطبيعة. كان لتحوُّلِ الطاقة في نهاية المطاف تأثيرٌ على الحياة اليومية؛ حيث كانت المنازل المُدفأة بالفحم مع المياهِ الجارية والمنازلِ والشوارع المضاءة بالغاز، ذاتَ فوائدَ ملموسةٍ لأولئك الذين يستطيعون تحمُّلَ تكاليفها. حتى لو لم تكن المرافق منتشرة اجتماعياً، أو لم تكن منتشرةً في الريف، قبل عام 1914، فإنها كانت تُمثِّل طموحاً يُمكِن تحقيقُه بشكلٍ كامل على أساسِ وقودِ الطاقة الباطنية في وقتٍ لاحق من القرن العشرين في أوروبا.

كانت المكاسبُ الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد لفترة النمو الطويلة في أوروبا مثيرةً للإعجاب، ولكنها أيضاً مُوزَّعةٌ بشكلٍ غير متساوٍ، ومرتبطةٌ بالخسائر بالنسبة إلى البعض الآخر. وأصبحت العواقبُ الأولى على البيئة مرئيةً وملموسةً في العديد من الأماكن. لم تَشهَد تلك الحِقْبةُ أزمةً بيئية شاملة، لكن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شَهِد مع ذلك بدايةَ تحوُّلٍ بيئي. ويُمكِن اعتبار الانتقال إلى الطاقة الأحفورية في أوروبا عاملاً في الدخول في عصر الأرض الجديد «الأنثروبوسين». استخدم بول كروتزن الكيميائيُّ وعالِمُ الغِلاف الجوي الهولندي هذا المصطلحَ في عام 2000 لِلَفْت الانتباه إلى حقيقةِ أن الأنشطةَ البشرية لها الآن تأثيرٌ كبير على الأرض بحيث ستَشعُر بالعواقبِ جيولوجياً لآلافِ السنين. وهكذا بدأ عصرٌ جيولوجي جديد، تمثَّلَت خصائصُه المناخية و«مُحرِّكُه» في انبعاثِ ثاني أكسيد الكربون الذي يُسبِّبه الإنسان. قبل أكثر من مائة عام، في عام 1873، اقترح الكاهنُ الكاثوليكي والجيولوجي أنطونيو ستوباني (1824-1891) تسميةً جديدة للعصر الجيولوجي، وهي «عصر الأنثروبوزويك»؛ لأن الإنسان كان يُغيِّر بشكلٍ كبير شكلَ الأرض. فيما يَتعلَّق بالعلاقات المناخية، أيْ تأثيرِ ثاني أكسيد الكربون في الهواء على درجةِ الحرارة على سطح الأرض، فإن عالِمَ الطبيعة السويدي الحائزَ جائزة نوبل في الكيمياء سفانتي أرينيوس (1859-1927)، في بحثه عن تفسيرٍ للعصر الجليدي، قدَّمَ حساباً نموذجياً حدَّدَ قفزاتٍ معينةً في درجات الحرارة اعتماداً على النقصِ أو الزيادة في تركيزِ ثاني أكسيد الكربون، غير أنه تَوقَّعَ تأثيراً للاحتباس الحراري المستقبلي على المناخ سببُه الانفجاراتُ البركانية وليس استخدام الفحم كوقود. وفقاً لحساباته، فإن الاستهلاكَ في تلك الفترة لن يُؤدِّي إلى مُضاعَفة تركيز ثاني أكسيد الكربون، ومن ثَم ارتفاع كبير بدرجات الحرارة، قبل ثلاثة آلاف عام. تشير الأبحاثُ الحالية حول تغييرات الأرض في الأنثروبوسين إلى تسارُعٍ كبير في المؤشرات العالمية المختلفة في منتصف

القرن العشرين، غير أن الشروطَ الاقتصادية والحيوية لذلك بدأت في أوروبا في وقتٍ مبكر من القرن التاسع عشر؛ حيث إن مجتمعات القارة كانت رائدةً ضمن التطوُّر العالَمي، الذي يبدو أنه لم يصل إلى النهاية بعدُ. من المنظور الاقتصادي البيئي، فإن القرن التاسع عشر لم يَكتمل حتى يومنا هذا.

شبكات النقل والاتصالات الأوروبية

من أجل تحقيقِ التكامُل الاقتصادي لأوروبا وربْطِها بالعالَم الأوسع، كان لا بد من تطويرِ شبكةِ نقلٍ كثيفة، ونظامِ اتصالاتٍ غيرِ مُكلِّف نسبياً. وكانت القطاراتُ قد أضحَت وسيلةَ النقل الأوروبية الأقلَّ كُلْفةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والعاملَ الحاسم في تَكامُل أوروبا الاقتصادي وتعزيز ارتباطها ببقية بلدان العالَم. وكان نموُّ شبكةِ السكك الحديدية مثيراً للإعجاب في جميع أنحاء العالَم؛ فقد بلغ إجمالي طول شبكة السكك الحديدية في أوروبا عام 1840 حوالي 3000 كيلومتر، وفي عام 1850 فقط بلغ 23000 كيلومتر، حيث تضاعف ذلك كلَّ عشر سنوات، ليصل إجمالي طول السكك الحديدية عامَ 1870 إلى 105000 كيلومتر، بعدها تَباطَأ النمو قليلاً، ولكن الأرقام المُطلَقة تَضاعَفَت على مدار العشرين عاماً التالية لتصل في عام 1890 إلى 225000 كيلومتر. غطت الشبكة الأوروبية عامَ 1913 حوالي 350000 كيلومتر، وبهذا تَكون وصلت إلى أقصى طول لها في تاريخها؛ حيث لم يَتغيَّر شيءٌ في طول الشبكة (باستثناء الاتحاد السوفيتي) حتى مرحلةِ تفكيكِ خطوط السكة الحديدية بعد الحرب العالمية الثانية.

بُنِيت خطوطُ السكك الحديدية بدرجاتٍ متفاوتة من الكثافة، ولم يُسجِّل «أرشيفُ السكك الحديدية» الذي نشَرَته وزارةُ الأشغال العامة البروسية تَطوُّرَ الطول الإجمالي فحسب، بل سجَّلَ أيضاً الطولَ المرتبِطَ

بنطاقِ كل ولاية. من حيث مساحة الأرض، كان لدى بلجيكا شبكةُ سكك حديدية هي الأكثر كثافةً وفقاً للمساحة: 24.6 لكل 100 كيلومتر مربع، يليها من حيث كثافةُ شبكاتِ السكك الحديدية: بريطانيا العظمى (11.6)، وألمانيا (10.4)، وسويسرا (10.4)، وهولندا (9.3)، وفرنسا (8.7)، والدنمارك (8.5). مُقارَنةً بتَعْداد السكان كان لدى السويد ذاتِ الكثافة السكانية المنخفضة 24.6 كيلومتراً من السكك الحديدية لكل 10000 نسمة، تلتها الدنمارك (13.4)، وسويسرا (12.9)، وفرنسا (11.9)، والنرويج (11.3)، وبلجيكا (10.5)، وألمانيا (10.0). من ناحية أخرى، كانت كلٌّ من صربيا وبلغاريا، بالإضافة إلى تركيا الأوروبية واليونان ورومانيا والبرتغال وإسبانيا، موصولةً بشكلٍ ضعيف بالسكك الحديدية، لوقوعها على أطرافِ أوروبا التي بالكاد تَطوَّرَت اقتصادياً.

لم تَعكِس شبكةُ السكك الحديدية الأوروبية التمايُزَ الاقتصادي في القرن التاسع عشر فحسب، بل كان بِناؤها السببَ في التطوُّر غير المتكافئ. وذلك على عكس ما حدث في إنجلترا؛ حيث نَمَت صناعةُ النسيج في البداية. أما في أوروبا الغربية والوسطى، فقد عزَّزَ إنتاجُ القضبان والقاطرات الصناعةَ الثقيلة باعتبارها القطاعَ الرائد في التصنيع من منتصف القرن إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر. أدَّى بناءُ السكك الحديدية إلى تكثيفِ حركةِ المرور المحلية والعابرة للحدود، وفي الوقت نفسه جذَبَت العمالَ المهاجرين لأعمالِ الحَفْر الثقيلة ووَضْع العوارض والقضبان، وما إلى ذلك من أعمال. بالرغم من أن بناء السكك الحديدية في المناطق النائية على أطراف أوروبا لم يُؤدِّ إلى تطوُّرٍ صناعي، فإنه مع ذلك كان يحتاج إلى المال، ولم تكن المشكلة نقصاً في رأس المال بالنسبة إلى الاستثمارات الأخرى بقدرِ ما هي التزامات الموازنة العامة، من ناحية أخرى، تمثَّلَت المشكلة في سهولةِ استيراد المنتجات، وهو ما أدَّى إلى تراجُع الحِرَف اليدوية المحلية. ولم تَستطِع الرسومُ المنخفضة

التي فرضَتها الدول القوية اقتصادياً وفْقَ هذا التراجُع في مناطق الأطراف النائية، وخاصةً في البلقان، وكذلك في ذلك الجزء من أوروبا حيث توجد فقط جُزر الاقتصاد الصناعي، وتم بناء الخطوط الرئيسية فقط، لتخدم المدن الكبرى وتربط البلاد بها وببقية بلدان العالَم. من ناحية أخرى، في البلدان العالية التصنيع، تَطوَّرَت شبكةٌ متداخلة بدقة، تُغطِّي حتى المدن الصغيرة والمصانع الفردية.

كانت السككُ الحديدية في المستعمرات والإمبراطوريات الأوروبية قد بُنِيت على غرارِ تلك الموجودة في الأطراف الأوروبية. فقد كانت هناك مناطقُ ترتبط فيها المدن الكبرى بعضها ببعض، وبالموانئ، كما هو الحال في كندا وجنوب أفريقيا والهند وأجزاء من أستراليا، والبلدان التي استقلَّت سياسياً في بداية القرن التاسع عشر مثل دول أمريكا اللاتينية، ولكنها لا تزال مرتبطةً بالاستثمار الأجنبي الأوروبي بشكلٍ وثيق. كما قام حكَّامُ المستعمرات في أفريقيا بمدِّ خطوطِ سكك حديدية تربط الداخلَ بالموانئ فقط، من أجل نقلِ المواد الخام (الفول السوداني وزيت النخيل من غرب أفريقيا، والنحاس من كاتانغا وروديسيا، والقطن من السودان وأوغندا) دونَ إنشاءِ شبكةٍ داخلية. وقد جنَّدوا عمَّالاً من أنحاء العالَم؛ حيث شغَّلوا عمَّالاً مُتعاقِدين من مناطق استعمارية أخرى. وقمعوا مُقاوَمةَ السكان المحليين للسكك الحديدية بوحشية، كما حصل عام 1905/1906، حين قمع الجيش البريطاني شعبَ الناندي في منطقة التلال غرب بحيرة فيكتوريا. أما في شمال أفريقيا الفرنسية وفي الهند الصينية، فكانت هناك خطوط سكة حديد طويلة تمتد على طول الساحل مع خطوطٍ فرعية قليلة وقصيرة تمتدُّ للداخل. جعلَت السككُ الحديدية تكلفةَ النقل أرخصَ وأسرع؛ فمُقارَنةً بقوافل الحمَّالين، كانت تكلفةُ الطن لكل كيلومتر 10 جنيهات فقط عوضاً عن 130 جنيهاً لنقلها من مومباسا

على الساحل الشرقي لأفريقيا إلى أوغندا على بحيرة فيكتوريا. وكانت سكة حديد أوغندا التي بُنِيت من عام 1896 حتى عام 1901 تَقْطع هذه المسافةَ في ثلاثة أيام، بينما كانت القافلةُ تستغرق 75 يوماً على الأقل. وكما كان الحال في روسيا وأمريكا الشمالية، روَّجَت المَصالِحُ الاستعمارية أيضاً لمشاريعَ عابرةٍ للقارات واسعة النطاق؛ مثل سكة حديد فرنسية عابرة للصحراء وخط بريطاني من كيب إلى القاهرة، في الوقت الذي أُنجِزَت فيه مشاريعُ في وسط المحيط الهادئ واتحاد المحيط الهادئ (1869)، والمحيط الهادئ الكندي (1885)، والسكك الحديدية العابرة لسيبيريا (1903)، وقد فشلت هذه المشاريع الإمبريالية. بالرغم من مدى تأثير خطوط السكك الحديدية على الاقتصاد الإقليمي والمحلي في المناطق التي كانت تمر عبرها، مثلاً في شرق أفريقيا، من خلال توطين الأوروبيين والمهاجرين من الهند وإدارة مزارع القهوة والشاي والسيزال، وكذلك من خلال سياحة صيَّادي الطرائد البرية الكبيرة؛ وبالرغم من أنها حدَّدت مساراتٍ اقتصاديةً معينة على المدى الطويل؛ فإنه لا ينبغي المبالَغة في تقدير تأثيرها على «أفريقيا». قبل الحرب العالمية عام 1905، كان هناك أكثر من 26000 كيلومتر من السكك الحديدية قيد التشغيل في الصين القارية، وما لا يقل عن 20000 في مصر والجزائر وتونس وجنوب أفريقيا البريطانية، والباقي في مستعمرات بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال. في الوقت نفسه، تمتلك بروسيا أكثر من 34000 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية في بروسيا، وما يَقرب من 350 ألف كيلومتر في أوروبا. ولعدم وجود مراكز حضرية، وبسببِ قلةِ عدد السكان، لم يَرَ الحكَّام الاستعماريون لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حاجةً مُلِحة لبناءِ نظامِ نقلٍ جديد، كما لم تكن لديهم الإرادة السياسية لذلك.

في الهند كان الوَضْع مختلفاً؛ حيث بُنِيت هناك شبكةٌ شاملة قبل الحرب العالمية، يَزيد طولها على 52000 كيلومتر من السكك الحديدية؛ أيْ أطول من خطوط السكك الحديدية في فرنسا. منذ أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر فصاعداً الْتَقَت اهتماماتٌ مختلفة تدعمها الصحافة، دفَعَت باتجاه بناء السكك الحديدية، مثل: تجَّار القطن الإنجليز، ورجال أعمال الصناعات النسيجية، وشركة «بي آند أو» للمِلاحة البَحْرية، وصيارفة مدينة لندن، وصناعة أدوات الطعام، والصناعات الحديدية في ميدلاندز البريطانية. لم تكن الدوافعُ تجاريةً فحسب، بل كانت عسكريةً أيضاً، حفَّزَتها الانتفاضةُ الهندية عامَ 1857، وقد وصَفَ الحاكمُ العام للهند البريطانية، مركيز دالهوزي، السككَ الحديدية في عام 1856 بأنها واحدةٌ من «المحرِّكات الثلاثة العظيمة للتقدُّم الاجتماعي»، جنباً إلى جنب مع إدخالِ التَّعْرفة البريدية الموحدة والتلغراف الكهربائي، الذي دافَعَ عنه خلال فترةِ ولايته. يُمكِننا بحسب المؤرخ دانيال هيدريك، تسميةُ أدواتِ الاتصال هذه بـ «أَذرُع التقدُّم» وأدوات الإمبريالية. وقد استطاعت مع بداية القرن العشرين أن تُؤمِّن للهند بِنيةً تحتية تقنية وتنظيمية واسعةَ النطاق؛ وهو ما أتاح للناس التنقُّلَ بشكلٍ كبير، وسمح بالتداخُل والتواصُل البعيد المدى، وفي النهاية دعمَ وسهَّلَ مواسمَ الحج الديني بدرجةٍ كبيرة. لم يُعزِّز نظامُ النقل الحكمَ البريطاني لشِبه القارة الهندية فحسب، بل تَخطَّاه إلى التأثير على أجزاءٍ من الاقتصاد الهندي، وشجَّعَ على التصدير الهائل للمواد الخام؛ ومن ثَم تحسين الميزان التجاري، وفي الوقت نفسه حفَّزَ الإنتاجَ الصناعي. لكن ما لم يُروِّج له بناءُ السكك الحديدية -على عكس البلدان الأوروبية- كان التنميةَ الصناعية في الهند نفسها. بحلول الاستقلال عام 1947، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر لم يَتغيَّر توزيعُ العمل بين الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات، على الرغم من أنه في وقتٍ مبكر من عام 1865، كانت الهند قد صنَّعَت بالفعل أولَ قاطرة، وكان القرارُ السياسي للدول المستعمرة

يعني أن ما يَقرُب من 80% من الجرارات المستخدَمة قبل الحرب العالمية الأولى جاءت من بريطانيا، و15% من ألمانيا والولايات المتحدة. حتى القرن العشرين أحكَمَ المركزُ الإمبريالي قبضتَه التقنية على مسارِ التقدُّم خدمةً لمَصالِحِه في حالات النِّزاع.

فيما يَتعلَّق بالتنمية الاقتصادية، كانت السككُ الحديدية مُحرِّكاً قوياً في أوروبا الغربية؛ فقد أدى بِناؤها في مناطقَ أخرى وخارجَ القارة إلى تعزيزِ التميُّز الاقتصادي. لم تُفْضِ السككُ الحديدية التي بُنِيت قبل التحديث الاقتصادي إلى تعزيز التنمية الصناعية، لكنها سمحَت بجعلِ التحوُّل الزراعي اللاحق والجزئي ممكناً، كما مكَّنَت من نقلِ المواد الغذائية والمواد الخام إلى المناطق الصناعية الأوروبية. حدث هذا في رومانيا من خلال ربط المناطق الزراعية بنهر الدانوب، وتوسيع موانئ الدانوب في برايل وغالاتا، التي من خلالها نُقِلت الحبوب عبر البحر الأسود إلى موانئ أوروبا الغربية في أنتويرب وروتردام وهامبورغ. وفي الجانب السياسي، كانت السكك الحديدية بمثابةِ استمرارٍ لمَصالِح أوروبا الغربية؛ على سبيل المثال، في صربيا وبلغاريا حتى عام 1914 لم يُربَط سوى عددٍ قليل من الفروع الإقليمية بالخطوط الرئيسية، التي هي جزءٌ من سكة حديد بغداد؛ وهي رابطٌ دائم بين برلين وبغداد تُدِيره الإمبراطوريةُ الألمانية، ويُموِّلها تحالُفٌ تجاري قريب من البنك الألماني دويتشه بنك. أما في روسيا، من ناحيةٍ أخرى، جرى تسريع بناء السكك الحديدية لأسبابٍ عسكرية بعد حرب القرم؛ حيث كان هناك نقصٌ واضح في خطوط السكك الحديدية لنقل الجيش، ولكن من عام 1880 فصاعداً كان الهدف من بناء خط السكة الحديد هو رَبْط مراكزِ تعدين الخام في كريفوي روج ودرزات الفحم في حوض دونيتسك، وكذلك صناعة المعادن في منطقة الأورال. قدَّمَت فرنسا الحصةَ الأكبر من التمويل، وكان شائعاً في القرن

التاسع عشر أن يكونَ بناءُ السكك الحديدية مدعوماً على نطاقٍ واسع من قِبَل الاستثمار الأجنبي في كل مكان؛ ومن ثَم كان أيضاً ظاهرةً أوروبية من الناحية المالية.

هكذا بُنِيت السكك الحديدية وتَعدَّدت أغراضُ استخدامها؛ حيث استُخدِمت لنقل البضائع والمواد الخام، ونقل الناس، ولأغراضٍ استراتيجية عسكرية لحركة الجيش، وللتمثيل الرمزي للحضارة والدولة الحديثة. كانت وسيلةَ النقل المُثْلى، واستُخدِمت بشكلٍ مختلف في القرن التاسع عشر وفي نهاية القرن العشرين، وغيَّرَت الفضاءَ الاجتماعي في تصوُّرات الناس ومُمارَساتهم. من وجهةِ نظرٍ اقتصادية، أدَّى النقلُ المنخفضُ التكلفة بواسطة السكك الحديدية إلى دَمْج الأسواق الصناعية والتجارية والزراعية الأوروبية. زادَت السككُ الحديدية أيضاً من الطلبِ على المواد الخام والسِّلَع في قِطاعات تعدين الفحم الرئيسية والحديد والآلات، والهندسة الميكانيكية، وسهَّلَت الهجرةَ ووفَّرت فُرَصَ عملٍ مُباشِرة وغير مَباشِرة للمهاجرين في المراكز الصناعية، وكذلك في المستعمرات؛ على سبيل المثال: للإيطاليين في جنوب غرب أفريقيا الألمانية، أو للهنود في شرق أفريقيا البريطانية. لقد أدى تنقُّلُ الناس إلى تغيير الصورة الاجتماعية للعواصم والمراكز الأوروبية، حين جاء العمَّال المهاجرون من الأطراف، على سبيل المثال، في عام 1896. في محطات السكك الحديدية في موسكو، رأى الوطني الروسي، الداعية والسياسي المُعادِي للسامية، بافيل كروسيفان، وهو نفسه من مواليد مولدوفا، «مَعْرضاً إثنوغرافياً» حقيقياً لوجوهٍ من الإمبراطورية الروسية الشاسعة المتعدِّدة الجنسيات الممتدة إلى آسيا. مع بدءِ خط السكة الحديد، وحيثما وُضِعت المسارات، فإن بداية «الرحلة إلى الحداثة» قد انطلقت (فريتجوف بنيامين شينك)، ومع ذلك فهي لم تُوحد التجرِبة والإدراك، أو تُوحد

المجتمعات بنفس الطريقة، بل سلَّطَت الضوءَ على الاختلافات القديمة، وفي الوقت نفسه خلقَت منها اختلافاتٍ جديدةً. بدأت السككُ الحديدية في تطبيقِ المعايير التقنية، على سبيل المثال، وبسبب الجداول الزمنية لرحلاتها، تَطلَّب الأمرُ توحيداً وطنياً للتوقيت المحلي، الذي طُبِّق للمرة الأولى في بريطانيا، في منتصف عام 1850، وبعدَ ذلك في عام 1890. ومع إدخالِ مواعيدِ رحلات السكك الحديدية في أوروبا الوسطى من خلال الدوريات الدولية وكراسات المواعيد؛ أصبح الزمنُ دولياً. ومن وجهة النظر الاقتصادية، كانت السكك الحديدية عاملاً حاسماً، بتأثيراتها الكبيرة البعيدة المدى على التكامُل الاقتصادي المُتمايِز للمراكز والأطراف الأوروبية الجديدة في القارة وخارجها.

يختلف التلغراف -وهو وسيلةُ اتصالاتٍ تكنولوجية جديدة في القرن التاسع عشر- عن السكك الحديدية من حيث إنه «يُزِيل الطابعَ المادي» من نقل المعلومات (رولاند-فينزلر-هويمر)؛ أيْ إنه مختلف عن سرعة البشر أو الحيوانات أو السكة الحديدية. وبخلاف الشائع، فإن هذا لا يعني اختزالاً أو حتى إلغاء للزمان والمكان، بل هو إعادةُ تقييمٍ وتنظيم لهما. لقد ازدادَت أهميةُ الوقت؛ لأن التدفُّقَ المتسارِع للأخبار يعني أن الاختلافاتِ الصغيرة في الوقت يُمكِن أن تُحدِّد مستوى الرِّبح الاقتصادي للمستثمرين. أصبح الوقت من السِّلَع النادرة، والطلبُ على توفيره والتحكُّم فيه وتنظيمه آخِذٌ في الازدياد في الإطار الوطني والدولي. أثَّرَ التلغراف أيضاً على الهياكل الاقتصادية الوطنية والأوروبية والعالمية والاتصالات، وجرى تحديد القُرْب والمسافة الآن من خلال الاتصال بشبكة التلغراف. حتى داخل البلدان الفردية، هناك اختلافاتٌ أصبحت ملحوظة. على سبيل المثال: كانت مناطقُ الجنوبِ الغربي أو ويلز أو اسكتلندا في المملكة المتحدة، مُتأخِّرةً تلغرافياً تماماً مثل مناطق شرق أوروبا أو بعض المناطق في أفريقيا. في أوروبا أيضاً، كان تشكيلُ المراكز

والأطراف، التي سبَقَ وصْفُها مراراً وتكراراً، واضحاً مرةً أخرى؛ فقد طُوِّرت الشبكات الأكثر كثافةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا، وكذلك في بلجيكا وهولندا وسويسرا، وتلتها الدول الاسكندنافية. في المقابل، ظلت شبه الجزيرة الإيبيرية وجنوب أوروبا وشرقها معزولةً إلى حد كبير. وعلى نطاقٍ عالَمي، رُبِطت مُستعمَراتُ المستوطنين البِيض بشبكات التلغراف، وكذلك الهند، وفي مطلع القرن انضمَّت إليهما اليابان. بشكلٍ عام، أدَّى هذا إلى إنشاءِ العديد من الشبكات المُتقارِبة والمُتداخِلة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والعالَمي، لكنه لم يُؤدِّ إلى إنشاءِ مساحةِ اتصالٍ أوروبية أو عالمية مُوحَّدة.

بالإضافة إلى الكثافات المختلفة، تَتميَّز شبكةُ التلغراف الجديدة بأجزائها المختلفة التي تؤدي وظائفَ مختلفة. لقد وُجِدت الشبكاتُ والتقاطُعات الأكثر كثافةً بشكلٍ رئيسي في مناطقِ التجمُّعات الحضرية؛ حيث شكَّلَت لندن وباريس وبرلين، وبعد ذلك فيينا، مراكزَ تُمارَس فيها سلطةُ السيطرة، لكنها لم تَكُن بالضرورة مراكزَ الإنتاج الاقتصادي. استخدمت البلدانُ الصغيرة في أوروبا الغربية تقنياتٍ جديدةً لتعزيزِ الانفتاح الدولي لاقتصادها، وقد أتاحَت هيكلية وسرعة التلغراف «غير المادي» تحسينَ التنسيق بين أنظمة الاتصال والنقل الأخرى على الصعيدَيْن الوطني والدولي، مثل: الجداول الزمنية للسكك الحديدية، وتَحرُّكات القوَّات، والبَحْرية التجارية، والمُعامَلات المالية المتعلِّقة بأسواق الأوراق المالية. غير أن مهارات التنسيق المتزايدة واجَهَت معوِّقاتٍ وزيادةً في ضَعْف الأنظمة المختلفة؛ ظهر ذلك واضحاً ليس فقط في الإجراءات البيروقراطية، أو الفَهْم والإرسال الخاطئ، أو التداخُلات في إدارات الشركات المختلفة، وإنما أيضاً في تدميرِ خطوطِ التلغراف خلالَ انتفاضاتِ المُستعمَرات أو الإضرابِ العام لعمَّال التلغراف في الهند، الذين

جعلوا أغلبَ البرقيات سنة 1908 فقط غيرَ صالحة، من خلال عدم تسجيل التاريخ والموقع. ويشير هذا الفعل الأخير أيضاً إلى دورِ الشبكة الهندية بوصفها مركزاً يربط بين الإمبراطورية البريطانية الرسمية وغير الرسمية، من الهند إلى الشرق الأقصى وأستراليا.

وبشكل عام، فإن تطويرَ بِنية شبكات التلغراف واستخدامَها عالمياً عكَسا إلى حدٍّ كبير الديناميكيةَ الإمبريالية والاقتصادية للإمبراطورية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لَعِبت مُراقَبةُ الاتصالات والمتطلَّبات العسكرية والهيبة القومية بجانب الدوافع الاقتصادية، دوراً أساسياً في بناء شبكة التلغراف الوطنية، ومد وتشغيل الخطوط/الكابلات العالمية عبر البحار، وأول خط تم مدُّه عبر المحيط الأطلسي كان بين عامَيْ 1854 و1858، وبدأ تشغيل خطٍّ يَعمل بشكلٍ مستمر عامَ 1965/1966، أُنشِئ وشُغِّل بشكلٍ أساسي من قِبَل الشركات البريطانية في القطاع الخاص. وقد حاوَلَت إمبراطورياتٌ أوروبية أخرى مُنافَستَها أو التعاوُن معها، حسب الظروف، دونَ أن تَتمكَّن من الحد من الهيمنة البريطانية. إن تكنولوجيا التلغراف بحد ذاتها لم يكن لها نفس التأثير الاقتصادي الذي كان لبناءِ السكك الحديدية، غير أن التلغرافَ شكَّلَ عاملاً اقتصادياً ساعَدَ على النشرِ السريع للمعلومات، ومع انتشار معيار الذهب بصفته مقياساً للعُملة، عملا معاً على تعزيزِ تكامُلِ أسواق رأس المال. بالإضافة إلى المصالح العسكرية، كان الأمر يَتعلَّق في المقام الأول بالأرباح التي كان رجالُ الأعمال يَطْمحون في الحصول عليها، بالأخص حين أصبحوا على درايةٍ بالأسعار والعروض في الأسواق البعيدة؛ وهذا ما يُفسِّر سببَ التكلفة العالية نسبياً لإرسال البرقيات. كانت الشبكةُ الموجودة في بداية الحرب العالمية الأولى تَملك بِنيةً أكثر تَطوراً؛ ومن ثَم إمكانيات أكبر ممَّا وُضِعت لأدائه عملياً. في هذ الجانب كان التلغراف مُشابِهاً للسكك

الحديدية مرةً أخرى؛ فقد كان تشغيلُ العديد من الخطوط في المناطق النائية بالكاد مربحاً، إلا أنها عملت على استعراضِ وجودِ الدولة أو الإمبراطورية، وكانت رمزاً للإيمان الأوروبي بالتقدُّم وجزءاً من «الفائض» المميز للقرن التاسع عشر.

في المنظور التاريخي من المهم التأكيدُ على أن التلغراف لم يُشكِّل فقط رابطاً ملموساً بين الناس، وناقلاً أسرعَ للرسائل من مكانٍ إلى آخَر، بل أقام أيضاً شبكةَ علاقاتٍ عامة شاملة. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أنشأَت الشبكةُ غير المتكافئة، مع توزيعها للمعلومات على المناطق والمجموعات الاجتماعية ذات الصلة الجيدة جداً أو الأقل جودةً أو غير المترابِطة؛ نظامَ اتصالٍ شجَّعَ التمايُزَ الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي والتواصُل المنظَّم على المستوى الوطني والمستويات الأوروبية والعالمية. من المُدهِش أن شبكةَ التلغراف والكابلات، التي طُوِّرت في القرن التاسع عشر، مُشابِهةٌ للشبكة الضوئية الحالية في التركيب والاستخدام غير المتكافئ. **باستثناء مناطقِ النمو الاقتصادي الحالية في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا، فإن صورةَ العالَم ظلت كما هي. بحلول أوائل القرن العشرين، بَدَا أن التقسيمَ والتمايُزَ «التلغرافي» قد مهَّدَا الطريق لـ «الفجوة الرقمية» (بنجامين م. كومبين) في أيامنا هذه.**

الـتجارة العالمية تحت تأثير أوروبا

شكَّلَ التلغراف، بالإضافة إلى وسائلِ النقل الحديثة الرخيصة والسُّفن البخارية، أحدَ المُتطلَّبات الأساسية لتطوير التجارة الأوروبية والعالمية أواخرَ القرن التاسع وبدايات القرن العشرين، وتَعزَّزَ هذا الأمرُ بزيادةِ إنتاج السِّلَع في

سياق التحوُّل إلى الصناعة وما يرتبط به من تخصُّصٍ وزيادةٍ في دخْلِ الفرد. كان نموُّ التجارة الخارجية بالفعل غيرَ مسبوق؛ فقد زاد حجمُ التجارة العالمية 43 ضِعْفاً بين عامَيْ 1800 و1913، حتى إن صادرات البلدان الأوروبية ووارداتها زادت بمقدار 47 ضِعْفاً. حدَثَ هذا «التوسُّعُ الديناميكي للتشابُكات الاقتصادية» (سيدني بولارد) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخاصةً في العقود التي سبقَت اندلاعَ الحرب العالمية الأولى؛ حيث تَضاعَفَت قيمةُ التجارة العالمية بين عامَيْ 1904 و1913، كما تَغيَّرَت طبيعةُ البضائع المُتداوَلة بعد منتصف القرن. حتى ذلك الحين، جرى على مستوى العالَم وبشكلٍ أساسي تَداوُلُ السِّلع الكمالية ومُنتَجاتِ المستعمَرات، مثل الشاي والقهوة والسُّكر والتَّبْغ، التي تَطلَّبَ إنتاجُها ظروفاً مناخية معينة، وجرى كذلك الاعتمادُ على عملِ العبد الأفريقي. أمَّا الآن، فقد تَطوَّرَت التجارةُ الخارجية أيضاً في بضائع الكميات الكبيرة: خام الحديد والفحم والألياف والأغذية، وكذلك المنسوجات والسِّلع الحديدية والآلات.

سارت موجاتُ التجارة العالمية بشكلٍ مُتفاوِت للغاية من حيث الهيكل الجغرافي؛ فكانت الموجاتُ الأقوى في المناطق الأوروبية المتأثِّرة بالتحوُّل الصناعي أو المناطق الصناعية بالفعل. لم يَطْرأ أيُّ تغيُّر تقريباً على هذا الوضع من منتصفِ القرن التاسع عشر حتى أواخره: 81 أو 82% من صادرات العالَم (بالأسعار الحالية) جاءت من أوروبا أو أمريكا الشمالية، في حين أن حصةَ الهند من الصادرات العالمية عامَ 1913 كانت 4.5%، واليابان 1.7%، والصين 1.6%. ما يقرب من 80% من الحصة الصغيرة للصادرات العالمية انتقلَت من المستعمرات والشرق الأقصى إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. إذا أضَفْنا الدولَ الأوروبية الأخرى، فلن يَتبقَّى شيءٌ للتجارة بين المناطق الأخرى من العالَم خلال هذه الفترة. تَستنِد هذه الأرقامُ إلى

إحصاءات أوروبية تُثبِت وجودَ اعتمادٍ اقتصادي مُتبادل وديناميكي بين الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية. أمَّا العلاقات الاقتصادية مع أقاليم ما وراء البحار، فكانت ضعيفةً بشكلٍ عام على الجانب الأوروبي في النصف الثاني من القرن؛ وقد استخدمت الدعايةُ الاستعمارية المعاصرة هذا الخلَلَ كحجةٍ لصالحِ مَطالِبها بالتوسُّع الاستعماري. من ناحيةٍ أخرى، ومن منظورٍ غير أوروبي، كانت التجارةُ الخارجية مع أوروبا تاريخياً ذاتَ أهميةٍ أكبر من الناحيتَيْن الاقتصادية والبيئية.

قبل الحرب العالمية الأولى كان رأسُ المال يَتدفَّق عبر الحدود باتجاهٍ واحد، من مراكزِ زيادةِ رؤوس الأموال -في البداية، وبشكل كامل تقريباً، من لندن ثُم باريس وبرلين- إلى المناطق الهامشية للتنمية الاقتصادية. وتَحوَّلَ تركيزُ الاستثمارات الخارجية منذ أوائل القرن التاسع عشر، من أوروبا الغربية والوسطى إلى جنوب وشرق أوروبا، ثم إلى المُستعمَرات الأوروبية السابقة التي استقلَّت إلى أن وصلَت إلى مُستعمَرات ما وراء البحار. لا يُمكِن تحديدُ الأرقام، وفي بعض الحالات لا يُمكِن حتى تحديد نِسَب الاستثمارات الخارجية بدقةٍ، بَيْدَ أن رأس المال النقدي كان قبل عام 1914 في تحرُّكٍ دائم بشكلٍ عام، وهيمنَت استثماراتُ الحافظة في السندات الصادرة عن الحكومات الأجنبية والمدن وسلطات الموانئ، وخاصة سندات السكك الحديدية؛ على الاستثمار المباشِر في الشركات الفردية أو المناجم والمصاهر أو إنشاء المزارع. وَفقاً للمؤرخ الاقتصادي ولفرام فيشر، يَعُود ذلك إلى رأس المال الكبير اللازم لمشاريع البِنية التحتية، التي جذَبَت أموالَ المستثمرين. بين عامَيْ 1865 و1914، تَركَّزَ ما يَقرب من 70% من الأصول الأجنبية المُدرجة في بورصة لندن على السكك الحديدية والترام والتلغراف والهواتف والغاز والكهرباء ومحطات المياه ومَرافِق الموانئ، وشكَّلَت السكك الحديدية وحْدَها

41%. في البداية، تَركَّزَ الاستثمارُ الأجنبي البريطاني على القارة الأوروبية، ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر تَحوَّلَ التركيزُ الخارجي إلى الولايات المتحدة والأرجنتين ودول أمريكا اللاتينية الأخرى، وكذلك الهند على سبيل المقارنة، بينما كانت تَمِيل الاستثماراتُ الأجنبية الفرنسية والألمانية أكثرَ إلى داخل أوروبا. استثمر الفرنسيون لأول مرة في البحر الأبيض المتوسط وفي بلجيكا، لكن بحلول عام 1914 تَغيَّرَ هذا الوضع؛ لأن الاستثمار -المدعوم والمطلوب سياسياً- نُقِل منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى روسيا وبعض دول جنوب شرق أوروبا. أمَّا في خارج أوروبا، فكان الشرق الأوسط قضيةَ استثمارٍ فرنسية، ليس فقط فيما يَتعلَّق ببناء قناة السويس؛ فقد وصلَت حركةُ رأس المال ودرجةُ تكامُلِ سوق رأس المال، التي من المُمكِن ملاحظتُها في تَقارُب أسعار الفائدة، إلى مستوى قبل الحرب العالمية الأولى، ولم يَتحقَّق مرةً أخرى حتى نهاية القرن العشرين، ولم يُتجاوَز حتى اليوم. إن الترابُط بين رأسِ المال وتَكامُلِ أسواق السِّلع، كما يتَّضِح من تطوُّرات التجارة الخارجية والأسعار، يَدفَع بعضَ المؤرخين إلى الحديث عن بداية «العصر الذي لا يزال مستمراً»؛ العولمة (كورنيليوس تورب) بالمعنى الاقتصادي الضيِّق. لا يُقصَد بهذا المصطلح تَجاهُل الهياكل المحدَّدة وخصائص الروابط العالمية في القرن التاسع عشر، كما لا يُمكِن بسهولة ربْطُ المنظور الأوروبي بالمنظور «العالَمي».

بالرغم من أن الأهمية النسبية للأَسهُم الإمبراطورية في التجارة العالمية، لم تَكُن كبيرة جداً في التنمية الاقتصادية لأوروبا، فإنها حَظِيت باهتمامٍ كبير بسببِ غرابةِ بعض السِّلع والصِّلات الأكثر أماناً وانتظاماً بأماكن التجارة البعيدة، وبشكلٍ أساسي بسبب التوقُّعات المُبالَغ فيها للدول المتنافِسة بشأن الفوائد الفردية والاقتصادية التي تَوقَّعوها من تجارتهم

الخارجية وراء البحار. ومع ذلك، وبشكلٍ أكثر تحديداً، يرجع اهتمامُ العلوم السياسية بالتجارة مع المناطق الإمبراطورية البعيدة، إلى حقيقةِ أن الجهات الفاعلة النَّشِطة عالمياً من «الغرب» كانت غالباً ما تُلام في الماضي على التنمية الاقتصادية الضعيفة في مناطقَ أخرى من العالَم قبل الحرب العالمية الأولى. من المعروف أيضاً في هذه الأيام أن التغييرَ البيئي كان له تأثيرٌ عميق، على الرغم من أنه في ذلك الوقت لم تَكُن له أهميةٌ اقتصادية عالمية تُذكَر. يشير المؤرخ الاقتصادي ر. بن وونغ إلى أنه على الرغم من الجَمْع بين القوة العسكرية الأوروبية والرأسمالية الصناعية، الذي أدى إلى تطوُّرِ التجارة على نطاقٍ عالَمي في أواخر القرن التاسع عشر، كان التغيُّر البيئي حاسماً للتطوُّر المستمر للاقتصاد العالَمي، وقدَّمَ إجابةً دقيقة على السؤال المتعلِّق بكيفيةِ قيامِ الأطراف الأوروبية الفاعلة بتعزيزِ التنمية الاقتصادية أو إعاقتِها خارجَ قارتهم الأصلية؛ فيشير إلى أن أسبابَ غيابِ التنمية الاقتصادية الصناعية حتى بداية القرن العشرين، تَعُود إلى حدٍّ كبير إلى عدمِ توفُّرِ شروطها اللازمة. وهذه تشمل من ناحيةٍ المؤسساتِ الاجتماعيةَ مثل البنوك وشركات التأمين والنظام القانوني والتعليم، التي تُعزِّز مَكاسِبَ التجارة ونموَّ الإنتاجية؛ ومن ناحيةٍ أخرى، وجود السياسات الحكومية التي تدعم الاقتصاد. إلا أنه في كلتا الحالتَين، لم يَتوفَّر أيٌّ من هذَين الشرطَين، في العديد من مناطق العالَم، أو أن الظروف المُواتِية لشكلٍ من أشكال التصنيع لم تَكُن قائمةً.

في جنوب شرق آسيا ذات الكثافة السكانية المنخفضة، على سبيل المثال، كان هناك قطاعٌ تجاري وزراعي نَشِط يَعتمِد إلى حدٍّ كبير على زراعة الأرز الرطب، وكان الاقتصاد يعتمد على رأس المال والأيدي العاملة من الصين، وهي المستهلِك الأكبر، كما كان يعتمد على الطلبِ الأوروبي والاستثمارِ في استخراجِ المواد الخام. تَمكَّنَت الزراعةُ التجارية الموجَّهةُ

للتصدير من التطوُّر، ولكن من دونِ مَكاسِبَ إنتاجيةٍ ملحوظة. نشأ من ناحية أخرى نظامُ زراعة في الغابات الاستوائية الماطرة، في ماليزيا وإندونيسيا وسيلان والهند الصينية، بدأ مع الطلب الأوروبي على المطاط، وخاصةً إطارات الدراجات. وذلك على عكس الأمازون والكونغو، حيث استُخرِج المطاط منذ ثمانينيات القرن الماضي من خلال الاستغلال المفرط للطبيعة. ومن خلال استغلالِ قُوى عاملة بشكل قسري وباستخدام العنف، وبالتوازي، جرى تطويرُ مزرعةٍ أوروبية واقتصاد محلي صغير الحجم. لقد استند كلاهما إلى الزراعةِ الناجحة والجودةِ العالية من شجرة المطاط من البرازيل؛ حيث زُرِعت في مناطق جنوب شرق آسيا، ومن ثَم كانت مثالاً -جنباً إلى جنب مع البن والكاكاو- على «نقل الأنواع النباتية على نطاقٍ واسع في مسار التجارة العالمية» (كوري روس). تَجاوَز إنتاجُ هذه المزارع اقتصادياً بين عامَي 1910 و1914 الإنتاجَ البري، فحتى نهايةِ عشرينيات القرن العشرين كان أربعةُ أخماسِ الصادرات العالمية من مناطق السيطرة البريطانية، فيما يُعرَف الآن بماليزيا، ومن الهند الهولندية. في حين أن أشجارَ المطاط كانت غالباً تُستغَل في منطقة الأمازون والكونغو بشكلٍ جائر؛ وهو ما يُؤدِّي إلى موتها. كانت الزراعة في جنوب شرق آسيا مُصمَّمة للانتفاع الطويل المدى، وأُزِيلت الغابات الاستوائية بشكل واسع، وأُنشِئت المزارع على «شكل حدائق» مع القضاء على النباتات الأخرى والحدِّ من المراعي والحظائر الطبيعية للحيوانات. وفي نفس الوقت، تَغيَّرت بيئةُ المناطق من خلالِ توطينِ أعدادٍ كبيرة من العمَّال الهنود والصينيين والجاويين الذين كانوا يعملون في المزارع تحت ظروفٍ قاسية وتحتَ التهديد بعقوباتٍ شديدة. كانت المزارعُ الكبيرة تُعَد مُنشآتِ الإنتاج الصناعي من حيث الهيكل والخدمة، وكذلك خطوات العمل والعمليات، ولكنها كانت عُرضةً للتأثيرات والاضطرابات البيئية التي كان من الصعب السيطرة عليها. في المقابل أثبتَت المزارعُ الصغيرة التي تُدِيرها عائلاتٌ آسيوية مُهاجِرة أنها ليست أقلَّ ضرراً

من الناحية البيئية فحسب، بل هي قادرةٌ أيضاً على المنافَسة اقتصادياً في السوق العالمية على المدى الطويل.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تَكُن الظروفُ البيئية وقلةُ عددِ السكان هما فقط ما حدَّ من التوسُّع في التجارة والإنتاج، بل يُضاف إليهما أيضاً تأثيراتُ الاقتصاد الكلي الأوسع. في غرب أفريقيا، على سبيل المثال، قام المزارعون الصغار بزراعة حبوب الكاكاو أو الفول السوداني للتصدير إلى أوروبا؛ وهو ما أدى إلى تحسينِ أوضاعهم المعيشية، بالرغم من تحكُّم الكارتلات الأوروبية في الأسعار. وذلك على عكس الأرجنتين أو البرازيل؛ حيث حقَّقَت النُّخبة الزراعية أرباحاً من الصادرات إلى أوروبا والولايات المتحدة في المشاريع الصناعية؛ ومن ثَم فتحت مساراً جديداً للتنمية الاقتصادية في أجزاءٍ من أمريكا اللاتينية.

يُمكِن تحديدُ العواقب السلبية للتصنيع الأوروبي في جنوب آسيا؛ حيث إن منتجاتِ مَعاملِ النسيج الإنجليزية دمَّرَت الإنتاجَ الحِرَفي المنظَّم في الهند، بدايةً من خلال إقصاءِ الأقمشة القطنية الهندية من أسواق التصدير البريطانية وغرب أفريقيا، ثم من خلال الاستحواذ على الأسواق الهندية المحلية. هذه حالة من التدهور التجاري كانت في مُستعمَرة دُمِّرت تماماً من قبل التصنيع والسيطرة الأوروبية. كما انخفض إنتاجُ النيلي والملح، وبناء السُّفن بشكل رئيسي، بسببِ القرارات السياسية. ومع ذلك، فقد عاد للنموِّ إنتاجُ الأقمشة الحريرية، وإنتاجُ القنب، وزراعةُ الشاي، واستخراجُ الفَحْم. ومع بدايات القرن العشرين، عادت صناعةُ النسيج الهندية، التي تَفوَّقت حتى على الشركات البريطانية على المدى الطويل، لكنها لم تَكُن قادرةً على تحقيقِ نفسِ الدافع الاجتماعي العام في بلدها مثلما كان إنتاجُ المنسوجات قبل مائة عام في الجزر البريطانية. مدفوعةً بطلبِ المستهلكين في شرق أفريقيا، وبمُساعَدة

سلطنة زنجبار، التي ظلت مستقلة حتى عام 1890؛ تَطوَّرت بومباي -في أعقاب صعوباتِ توريدِ أقمشة أمريكا الشمالية الناجمة عن الحرب الأهلية الأمريكية- منذ ستينيات القرن التاسع عشر، إلى مركزِ إنتاجِ الأقمشة وتجهيزها. وصلت الأقمشة إلى المناطق النائية في شرق أفريقيا عبر المحيط الهندي، ثم استمرت حتى نهاية القرن، جنباً إلى جنب مع سلع أخرى مثل الأرز والقمح والسكر والأثاث والخشب. يُوضِّح المثالُ أنه في إطارِ ما قبل الاستعمار والإطار الاستعماري، كان لزيادة إقبال المستهلِك على مُنتَجات ما يُسمَّى بالحدود النائية، تأثيرُها على الإنتاج في أماكن أخرى، وأُنشِئت روابطُ تجارية وأسواقٌ على مسافات كبيرة لم تُستوعَب في علاقاتِ القوة غير المتكافِئة للاستعمار. يتشارك العديدُ من اللاعبين الأوروبيين والأفارقة والهنود في سلسلةِ السِّلَع المُعقَّدة هذه، وكلٌّ منهم يَسعى إلى الربح، وكان عليهم مُراقَبة قوى السوق عن كثب. وهكذا، في القرن التاسع عشر، لم تَضمَن الروابطُ العالمية بين الأسواق المصالحَ الأوروبية فحسـب، بل ساهَمَ فـي ذلك أيضاً المستهلكون «المحيطـون» والجهاتُ الفاعلة غير الغربية.

في الإمبراطورية العثمانية كان يُمكِن ملاحظةُ تَراجُعٍ مُماثِل لتجارة النسيج في الأسواق المحلية بسبب المنتَجات الصناعية الإنجليزية كما حصل في الهند، وكان على مركز الحُكم في القسطنطينية أن يَتعامَل ليس فقط مع النُّخب التي كانت تسعى إلى الحُكم الذاتي والاستقلال في مناطقَ متعددةٍ من الإمبراطورية كما في مصر، ولكن أيضاً مع المَصالِح السياسية للقُوى العظمى الأوروبية، وخاصة في البلقان، من اليونان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى بلغاريا في سبعينيات القرن نفسِه. مَنحت الدولةُ العثمانية التجارَ الأوروبيين ظروفاً جيدة، ولم تُغلِق البلادَ بالإجراءات الجمركية. ولم يكن ذلك فقط سببَ صعوبةِ إنشاءِ صناعةٍ قادرة على المنافَسة، وإنما أيضاً، وعلى

عكس بلدان أمريكا اللاتينية، لم يكن هناك سوى القليل من رأس المال، وبالكاد تَتدفَّق العِمالة من أوروبا إلى الإمبراطورية العثمانية. على الرغم من جهودِ الإصلاح التي دامت عقوداً لتغييرِ الهيكل الإداري والعسكري للدولة والمجتمع، فإن الوضع السياسي والاقتصادي في الداخل والخارج لم يَسمح بحدوثِ تغييراتٍ اقتصادية كبيرة.

بشكلٍ عام، يُمكِن أن نستنتج مع أر. بن. ونغ أن الديناميكية الاقتصادية والسياسية في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر خلقت رأسماليةً صناعية نَشِطة عالمياً «دونَ منعٍ أو ضمانٍ» استفادةِ بقية العالَم منها مادياً، بطريقةٍ مُماثِلة للمجتمَعات الأوروبية. وفقاً لذلك، ليس من الواضح معرفةُ إذا ما كانت مناطقُ العالَم المختلفة ستَتطوَّر وكيف ستَتطوَّر، إذا لم يَكُن التصنيعُ الغربي والتجارةُ الدولية والسيطرةُ العسكرية السياسية موجودةً. لا تهدف هذه الفرضياتُ إلى إنكارِ الهيمنة الأوروبية على الأسواق الدولية، ولكنها تشير إلى الإمكانيات الاقتصادية المحدودة إلى حدٍّ ما في المناطق المختلفة من العالَم، مثل فقر أوروبا بالمواد الخام وغنى أفريقيا بها. ولا ينبغي التغاضي عن حقيقةِ أن الحُكم الاستعماري جلَبَ أشكالاً مختلفة من القَمْع والاستغلال، وقد يكون النظام في الكونغو البلجيكية مثالاً على ذلك؛ حيث كان الكاوتشوك الطبيعي يُستخرَج تحت ظروفٍ وحشية بواسطةِ عمَّالِ العمل الجبري. كان التجار وأصحاب الشركات يهتمون طبعاً بأرباحهم الشخصية في كل مكان، ويَسْعون وراءَها بجشع؛ ولذلك كانوا يَتعاملون مع كافة الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية المختلفة التي كانت تواجههم، ومارَسوا الانتهازيةَ الرأسمالية والاستثمارية. بشكلٍ عام، كانوا يستطيعون الاعتمادَ على كلٍّ من الدعم السياسي والدعم العسكري للقوى الأوروبية، والبنى التحتية التقنية والإدارية والقانونية والاجتماعية التي أُنشِئت حديثاً في الإمبراطوريات. دفع

البعض مثل سيسيل رودس (1853-1902) الأنجلو-جنوب أفريقي -مالِك مَناجِم الألماس والذهب في الجنوب الأفريقي- توسُّعَ التفوُّق الأوروبي بشكلٍ منهجي من خلالِ مزيجٍ من المصالح التجارية والأيديولوجية الإمبريالية. وبالرغم من عدمِ وجودِ تَناسُق في العلاقات العالمية حوالي عام 1900، فإنها أثبتَت بقدرٍ صغير أنها عالمياً مُوحَّدةٌ أو مُنحازة بشكلٍ مستمر لصالح الأوروبيين.

كانت التجارة الحُرة والحمائية محلَّ نقاشٍ ساخن في ذلك الوقت. بصفةٍ عامة، يُمكِننا التمييزُ بين ثلاثِ مراحلَ في عملِ المؤرخ الاقتصادي بول بيروش؛ المرحلة الأولى كانت التعريفات فيها مرتفعةً حتى عام 1860، تلتها فترةٌ وجيزة من التجارة الحُرة في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وقد بلغَت ذُروتَها في المرحلة الثالثة حتى الحرب العالمية الأولى، مصحوبةً بزيادةٍ في الرسوم الجمركية. من الواضح أن تَأرجُح البندول نحوَ تعريفات جمركية أعلى مرةً أخرى لم يَكُن له تأثيرٌ كبير على النموِّ الهائل في التجارة العالمية الموصوفِ أعلاه، والذي كان سريعاً، بشكلٍ خاص خلالَ فترةِ زيادةِ الرسوم الجمركية قبل الحرب العُظمى. لعبت بريطانيا، بسياستها التجارية الحُرة منذ منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر، دوراً مهماً في هذا. وتجدر الإشارة إلى أن التعريفات الجمركية لها وظيفتان، هما: حمايةُ الإنتاج المحلي، وتوليدُ الدَّخْل للدولة؛ اللتان تتناقض إحداهما مع الأخرى نظرياً، ولكن في الممارسة العملية، كانت هناك دوماً تسوية سياسية بينهما، بحيث استمرت التجارةُ في العمل؛ ومن ثَم لم تَجفَّ عائداتُ الدولة. ويعتمد الشكلُ الدقيق للتعريفات الجمركية وإلغائها المؤقَّت أو الجزئي على عواملَ مختلفةٍ، ويشمل ذلك مستوى تنمية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية الفردية للبلد، والتنظيمَ السياسي وتأكيد مَصالِح الدولة، فضلاً عن تكوينِ التقاليد السياسية. أظهر المؤرِّخ فرانك ترينتمان كيف أصبحت التجارةُ الحرة جزءاً لا يَتجزَّأ من الوطنية

البريطانية، بينما اتَّجَهت دولٌ أخرى، مثل روسيا أو الولايات المتحدة، نحوَ الحمائية. أخيراً، لعبت المنافَسةُ العامة بين الدول الأوروبية -التي جرى تفسيرُ الإجراءات الحمائية في سياقها على أنها «حروب» جمركية- أيضاً دوراً في انتشار «التعريفات الوقائية». كان من الواضح أن الاستعمارَ كان أيضاً حمائيَّ اللون؛ حيث روَّجَ أتباعُه للمَثل الأعلى، أو الحاجة إلى ضمانِ أن تكون الموادُّ الخام الاستعمارية مستقلةً قدْرَ الإمكان عن الأسواق الخارجية، من خلال مُستعمَراتهم. بشكل عام، كانت التعريفات الجمركية على الواردات في النصف الثاني من القرن أكثرَ صِلةً بالنِّزاعات السياسية المحلية وعلاقاتِ القوة -على سبيل المثال، بين المَصالِح الزراعية والصناعية، وبين الصادرات وقطاعات الاقتصاد الموجَّهة محلياً، وبين العمَّال بأجر ورجال الأعمال- وهكذا بالنسبة إلى أفكار النظام الاجتماعي (الدولة الزراعية أو الدولة الصناعية) أكثر من التنمية الاقتصادية. لم يَتأثَّر الترابُط الاقتصادي العالَمي، كما يتَّضِح من حجم التجارة العالمية، بشكلٍ كبير بالسياسة الجمركية. ربما جرى تسهيل ذلك حتى من خلال الحمائية في نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث إنها استقرت في الوَضْع السياسي الداخلي في البلدان الأوروبية؛ ومن ثَم جعلت من المُمكِن سياسياً زيادة التبادُل الاقتصادي الدولي.

الرأسمالية الصناعية والعمل والاستهلاك

لا يُمكِن الحديثُ عن «الرأسمالية في عصرها» (يورغن كوكا) إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على الرغم من أن السلوكَ الاقتصاديَّ والاجتماعي الذي وصفه هذا المصطلحُ يُمكِن ملاحظتُه بالفعل في بعض المناطق في وقتٍ سابق، وليس في أوروبا فقط. فقد ظهر المصطلحُ خلال هذه الفترة عندما فهمه الاقتصاديون مثل فيرنر سيمبارت، بشكلٍ تحليلي. أثار المصطلحُ جدلاً في نقاشاتٍ شَرِسة سياسياً، وفي الواقع لم يَظهر إلا بعد نهايةِ

الحرب الباردة في مناقَشات العلوم الاجتماعية والثقافية، وبدرجةٍ أقل، في الاقتصاد. يعتمد استخدامُه على الخصائص التالية: أولاً: التنسيق السائد للوكلاء الاقتصاديين من خلال الأسواق والأسعار؛ ومن ثَم تَحوُّل الموارد والمنتجات والوظائف والميزات إلى سلع نقدية. ثانياً: حقوق الملكية الفردية للأفراد أو الجماعات أو الشركات، واتخاذ القرارات الاقتصادية اللامركزية. ثالثاً: الوظيفة الأساسية لرأس المال في النشاط الاقتصادي، أي الاقتراض لتحقيقِ أرباحٍ مستقبلية وتَراكُم رأس المال لغرضِ النمو والتوسُّع. بالإضافة إلى ذلك، هناك مُؤسَّسات أُنشِئت كوحدات لاتخاذ القرار والعمل والتملُّك، مع الملكية الخاصة وحقوق التصرُّف. هنا -وكان هذا هو الأهم في هذا العصر- يَتفاعل رأسُ المال والعِمالةُ ورجالُ الأعمال والعمَّالُ التابعون، الذين ليس لديهم رأسُ مال ولا يملكون وسائلَ الإنتاج، على أساسٍ تَعاقُدي. مع الشركات فيما يَتعلَّق بالخاصية الأخيرة، نحن في الفترة التاريخية للقرن التاسع عشر، حيث لم تَنتشر هذه الظاهرةُ على نطاقٍ واسع فحسب، بل بدأ النشاطُ الاقتصادي الرأسمالي أيضاً بالهيمنة على نطاقٍ واسع -وما زال يهيمن حتى يومنا هذا- ليصبح المعيارَ العملي السائد، وأخذ يمارس تأثيراً يومياً وأيديولوجياً يَتجاوز النشاطَ الاقتصادي بمعنى أضيق. في الوقت نفسه، ظلَّ النظامُ الرأسمالي المتطوِّر دائماً مُتناقِضاً؛ انتقد البعضُ عواقبَ معينةً للإجراءات الاقتصادية المتغيِّرة، أو حاوَلَ التخفيفَ منها من خلال الإصلاحات، وطوَّرَ آخَرون نماذجَ اقتصاديةً بديلة، أحياناً بالإشارة إلى الماضي المثالي، من أجل التغلُّب على عدم اليقين ومَخاطر الرأسمالية.

أصبحت «الرأسمالية الصناعية» مَظهراً مُحدداً لهذه الفترة؛ حيث أدى التصنيع، مع ابتكاراتِه التكنولوجية والوقود الأحفوري، إلى تغييرٍ عميق في طبيعة الاقتصاد. تَطوَّر التصنيع في أنواعٍ جديدة من مَرافِق الإنتاج التجاري

(المصانع)، ولكنه أثَّر لعقودٍ حتى أوائل القرن العشرين على النقل والاتصالات، وكذلك الزراعة، ومن خلال مَظاهِره التنظيمية، حتى في الإدارة العامة والخاصة. وكانت العواقبُ زيادةً غير عادية في الإنتاجية، واستمرارَ النمو الاقتصادي المرتفع، وإن كان مُتقلِّباً دورياً. على العموم، أدت الرأسمالية الصناعية إلى تحسُّنٍ ملحوظٍ في مستوى معيشة المجتمع ككلٍّ على المدى الطويل؛ حيث يُمكِن أن تُثبِت نفسها. ومع ذلك، ازدادت الفوارق أيضاً؛ فإلى جانبِ الرفاهية الكبيرة كانت هناك ظروفٌ معيشية بائسة، شغلت المجتمع والسياسة. أصبحَت الاختلافاتُ الاقتصادية الموصوفة أعلاه واضحةً بشكلٍ متزايد داخلَ أوروبا، مُقارَنةً بمناطقَ أخرى من العالَم.

يَتبع الاقتصاد الرأسمالي مبدأً تَوسعياً، ويُركِّز على المستقبل والنمو، وهذا يشمل «التدمير الخلَّاق» (جوزيف أ. شومبيتر). لقد استُبدِلت الطرقُ القديمة لممارَسة الأعمال التجارية، من خلال الابتكارات في الإنتاج والتوزيع والتنظيم، ومن خلال البحثِ عن أسواقٍ جديدة وخلْقِ احتياجاتٍ جديدة، كانت الرأسماليةُ تعني التغييرَ المستمر. وحدث «التدمير»، ولم تظهر الآثارُ الجانبية الاجتماعية بشكلٍ مفاجئ، بل تدريجياً على مدى فتراتٍ زمنية أطول؛ لأن الابتكارات غالباً ما كانت تَتكوَّن من تعديلاتٍ طفيفة، وتُطبَّق في ظل الظروف القائمة. ومع ذلك، فقد عرفت الرأسماليةُ دائماً الرابحين والخاسرين، وقسَّمَت الناس إلى مُلَّاك وغير مُلَّاك. لم يَتغير هذا بالنجاح الاقتصادي العام للعقود التي سبقت عام 1914.

بهذا المعنى كان النشاطُ الاقتصادي الرأسمالي توسُّعياً أيضاً؛ أيْ أنه امتدَّ ليَشمل مجالاتٍ مختلفةً تتجاوز المعنى الضيِّقَ للنشاط الاقتصادي، وفي أثناء ذلك اتَّخَذ أشكالاً اجتماعية وثقافية مختلفة؛ على سبيل المثال، في القرن التاسع عشر، كان للأسواق المالية تأثيرٌ كبير على المجتمع، كما في بورصة

باريس علـى سبيل المثال، بحيث أمكن الحديث عن «المضارَبة للجميع» (يورغن فنجر). ويبدو أن جاذبية الاستثمارات المالية قد تَجاوَزت كلَّ الطبقات الاجتماعية، وانخرط فيها الروائيُّون وكتَّابُ الصحف ورسَّامو الكاريكاتير. بالإضافة إلى ذلك، نُشِرت أيضاً في دليل السفر عناوينُ الأماكن التي تُجرى فيها المُضارَبات الرسمية وغير الرسمية. على وجه الخصوص، حين ذهب الإعلامُ إلى ما وراء البورصات الرسمية لمُعالَجةِ سلوك المضارِبين المحترِفين والمستثمِرين أصحابِ الثروات العالية، وتَرتَّب على ذلك تكوينُ أحكامٍ أخلاقية. وهكذا، صُوِّرت النساءُ المشتغِلات بالمُضارَبة المالية غير الرسمية، من ناحيةٍ، على أنهن ضحايا للمُضارِبين المشكوك في أمانتهم؛ ومن ناحيةٍ أخرى، كضحايا لإدمانهن القمارَ وعدمِ عقلانيَّتهن. وبناءً عليه، استُبعِدْنَ قانونياً من الأعمال المالية الذكورية. ولطالما أمكَنَ إعادةُ بناء وقائع مُضاربات «الأسواق الرمادية» خارج البورصة إلى الحد الذي لا يُثبِت فقط المشاركةَ النَّشِطة للمستثمرين الصغار من الإناث والذكور في اقتصادِ الائتمان الرأسمالي، بل يُثبِت أيضاً أن السوقَ المالية لم تَكُن متاحةً للجميع على قدمِ المساواة، ولكنها كانت مُتبايِنة حسب الثروةِ والمكانةِ والجنس. شكَّلَت محدوديةُ الأهلية القانونية للمرأة المتزوِّجة عائقاً، ولكنها لم تَمْنع من المشارَكة على هوامش الأعمال الاستثمارية. من الناحية العملية، قام العديدُ من صغار المستثمرين الأقل ثراءً بإضفاءِ الشرعية على الرأسمالية المالية من خلال مُشارَكتهم.

كان الترسيخُ العميق للفِكر والسلوك الرأسمالي في التربية حول المال واضحاً؛ فقد نقَلَ علمُ أصول «التدريس النقدي» (ساندرا ماس) المعرفةَ حول المال، وعزَّزَ مُمارَسةَ إدارةِ الأموال وما يتَّصِل بها من ضبط النفس والتقنية الذاتية. وكان هذا جزءاً من التنشئةِ البرجوازية للأطفال منذ القرن الثامن عشر، وتوسيعِ نطاقها اجتماعياً في القرن التاسع عشر. وأُدرِجت

الفتيات فـي البرنامج تحضيراً للدور المستقبلي للزوجة في مُمارَسة التدبير المنزلي؛ مثل تدبيرِ الحسابات الشخصية اليومية، والتدرُّب على التحكُّم في الاستهلاك، وتمكين الأطفال والشباب اليافعين من الطبقة الوسطى من ضبطِ مصروفِ الجيب. وقد جمَعَ التأسيسُ الجماعي لبنوك التوفير المدرسية في أوروبا منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، من قِبَل القساوسة والمعلِّمين بشـكلٍ أساسي؛ بين التعليـمِ الفـردي للاقتصـاد والخطـابِ الاقتصادي للرأسمالية والطمأنينةِ السياسية للعمَّال. على الرغم من أن تدريس المعرفة حول السوق المالية لم يَكُن (بعدُ) يَلعب دوراً كبيراً. وقد افتقَرَ دفترُ حساب التوفير المدرسي إلى أعمدةِ الكتابة التي كان من المُفترَض أن يقوم فيها الأطفالُ والشباب بتقييمِ تطوُّرِهم الأخلاقي. لقد اكتسب الحسابُ النقدي جزئياً حياةً خاصة به.

غالباً ما كان يُنظَر إلى العمل المأجور على أنه الشكلُ النهائي للعمل الرأسمالي؛ لأن الناس بذلك تبيع قوةَ عملها على أساسٍ مُتَّفق عليه بشروطِ المدفوعات النقدية. وبحكم التعريف، يتم الدخول في علاقة العمل أو إنهاؤها بشكلٍ طوعي. تاريخياً لم يَكُن العمل المأجور جديداً في القرن التاسع عشر، ولكن في بداية القرن العشرين أصبح هو علاقةَ العمل المركزية في أوروبا.

يجب أن يُفهم العملُ المأجور على أنه نموذجٌ رسَّخَ نفسَه لأول مرة في القرن التاسع عشر، وجرى تنظيمُه وإضفاءُ الطابع الرسمي عليه بشكلٍ تدريجي فقط في سياق المواجَهة العنيفة في بعض الأحيان بين أصحاب العمل والعمَّال وسُلطات الدولة كنموذج، وعلى الرغم من عدم وجوده في الممارَسة العملية، فإنه اعتُمِد كأساس للعمَّال الصناعيين الذكور أو العمَّال ذوي الياقات البيضاء -الخدم- الذين يَعملون بدوامٍ كامل مقابلَ أجرٍ تَقْتات منه أُسَرُهم. غير أن الرأسمالية في القرن التاسع عشر عرفَت أشكالاً مختلفة من علاقاتِ العمل التي كانت تُحاكِي النموذجَ بشكلٍ جزئي، أو لا تحاكيه أبداً، وغالباً ما كانت تُطبَّق على النساء شروطٌ قانونية واجتماعية واقتصادية خاصة، بعضها وُضِع فقط بعد مُشارَكتهن في العمل المأجور في المَعامِل. كما أن استخدامَ العمل المأجور بصفته معياراً للقياس الاقتصادي والاجتماعي يُقلِّل أيضاً من الأهمية الاقتصادية للأسرة، التي تَكْدح لتوفيرِ سُبلِ العيش بصفتها طبقاتٍ فقيرة؛ وهو ما أدى إلى تراكُم الثروة لدى الطبقات العليا من المجتمع. يَجْدر هنا ذِكرُ الفئة الإحصائية «المساعدين من أفراد الأسرة» في التجارة والحِرَف والمزارع التي كانت موجودةً لفترة طويلة. في الولايات الألمانية قيَّدَت «مسألةُ الخَدَم (الجيزندا)» حريةَ العمَّالِ الزراعيين وخَدَمِ المنازل وفقاً لقوانين العمل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشر العملُ المنزلي من الريف إلى المدينة؛ وبهذا لم يَتحقَّق الفصلُ بين مكان العمل والمنزل، الذي هو جزءٌ من نموذجِ العمل المأجور الصناعي، عندما كانت النساء والأطفال ينتجون بشكلٍ أساسي الملابسَ في ظلِّ ظروفٍ سيئة، وفي أماكنَ ضيِّقةٍ ضمن منازل الإيجار. يُمكِن فَهْمُ اهتمامِ الإصلاحيين الاجتماعيين في حوالي عام 1900 بهذه الظروف، بوصفه دليلاً على القوة المعيارية لنموذج العمل المأجور الصناعي المنظَّم. على المدى الطويل، بحسب يورغن كوكا، فإن الأمرَ الحاسم للهيكل المقبول اجتماعياً للعمل

الرأسمالي الصناعي يجب أن يكون المكاسبَ الإنتاجية المحققة، واهتمامَ أصحابِ العمل بها، بالإضافة إلى التدخُّلات الحكومية (سوق العمل والضمان الاجتماعي)، وكذلك تشكيل حركة عمَّالية مستقلة (نقابات وجمعيات تعاونية ورُؤى مستقبلية بديلة)؛ تلك ثلاثةُ تطوُّراتٍ بدأت وانطلقَت بشكلٍ أساسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تَجْدر الإشارة بشكلٍ عام إلى أنه قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك أشكالٌ متنوعة من العمل المختلط في أوروبا، على الرغم من حقيقةِ أن العملَ المأجور كـان واسـعَ الانتشار وقدَّمَ مُساهَمةً كبيرة في الديناميكية الرأسمالية الصناعية، وكان مُتوافِقاً مع أنواعٍ مختلفة من العمل في ذلك الحين. من المُمكِن رؤيةُ هذا بوضوحٍ من خلال النظر في العلاقات مع مناطقَ في أجزاءٍ أخرى من العالَم؛ فعلى سبيل المثال، في المزارع الأوروبية في المستعمَرات الآسيوية والأفريقية، قام عمَّالٌ غيرُ أوروبيِّين شِبهُ أحرار، مثل الصينيين والهنود، بإنتاجِ المطاط والتَّبْغ والقطن للسوق العالمية، وجرى العمل بالسُّخْرة في هذه المزارع؛ هنا جُمِع بين الأجور والعمل القسري. وقد شعر العمَّال المنظمون في ذلك الوقت بتَشوُّهاتٍ في أشكالِ العمل المختلفة. حين سافَرَ كير هاردي (1856-1915)، الزعيمُ النقابي الاسكتلندي وأحدُ مؤسِّسي حزبِ العمال وأولُ زعيمٍ له، إلى الهند وجنوب أفريقيا في 1907/1908، واجَهَ ظاهرةً تُعرَف باسم «العمل الأبيض» (جوناثان هيسلوب). يَتطرَّق هذا إلى كيفيةِ مُعامَلة العمَّال الذين من أصلٍ أوروبي في مُستعمَراتِ مُستوطني الإمبراطورية البريطانية في أستراليا ونيوزيلندا وكندا وجنوب أفريقيا، وكذلك في البَحْرية التجارية. لقد جمعوا بين النِّضَالِ النقابي ومُعاداةِ الرأسمالية والعنصرية وكراهية الأجانب؛ وكان وراءَ ذلك الخوفُ من أن يُستبدَل بهم «مُلوَّنون» من العمَّال الصينيين والهنود. عندما دافَعَ هاردي عن أسلوبِ الحُكْم

الذاتي الكندي لمستعمَرةٍ في الهند، سرعان ما أثار انتقاداتٍ شديدةً في جنوب أفريقيا. إن حزبَ العمَّال الذي شكَّلَه ناتال حديثاً، وحزبَ العمَّال المستقل في ترانسفال، المكوَّن من مُهاجِرين بريطانيين، جنباً إلى جنب مع النقابات العمَّالية؛ لم يدافعوا فقط عن تقييدِ حقوق التصويت «للبِيض»، ولكنهم أيضاً عارَضوا بشدةٍ خططَ توظيفِ عمَّال مُتعاقدين صينيين في مناجم جنوب أفريقيا، وطالَبوا بحظْرِ استخدام العِمالة الهندية في المستقبل، وأولئك الذين عُيِّنوا فعلياً سيُرحَّلون إلى الهند في نهاية مدة العقد. لم يُرحِّب أنصارُ حزبِ العمَّال البِيض باقتراحِ هاردي بخصوص إدراجِ عمَّال صينيين وهنود وأفارقة في التنظيم النقابي، حتى لا يَعُودوا لقبول الأجور الأقل؛ ومن ثَم لا يُشكِّلون مُنافَسةً في نهاية المطاف. من ناحيةٍ، تُظهِر هذه الواقعة أن الصراعَ على العمل المأجور في الرأسمالية الصناعية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، قد جرى خوْضُه عبر الحدود الوطنية وفي إطار الإمبراطورية، وركَّزت هذه الواقعة في جوهرها على قضايا الحقوق المدنية في الإمبراطورية العالمية. ومن ناحيةٍ أخرى، تُظهِر أن كراهيةَ الأجانب أو العنصرية تَطْغى على العمل المأجور والتضامُن في العمل الجماعي.

أدت الرأسمالية الصناعية إلى تحسُّنِ ظروفِ المعيشة في أجزاءٍ كثيرة من أوروبا، خاصةً في الثُّلث الأخير من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى. امتدَّ هذا إلى ما وراء المراكز الفعلية للإنتاج الصناعي للمصانع، وأثَّرَ على أجزاءٍ كبيرة من الاقتصاد والمجتمع. خدم الاتجاهُ العام -وظل يخدم- سياسياً من أجل إضفاء الشرعية على الاقتصاد الرأسمالي. ولم يكن من السهل إعطاءُ الإجابة حول الأسئلة المتعلِّقة بتوزيع الثروة والدَّخْل المتزايدَيْن بسبب البحث والمصادر، خاصةً فيما يَتعلَّق بالتطوُّرات الإقليمية. يُلخِّص المؤرخ هارتموت كيلبل النتائجَ الدالة على تطوُّر عدم المساواة

الاجتماعية من حيث الدَّخْل والثروة على النحو التالي: على الرغم من وجود بعض الأمثلة على تقليصِ الفجوة، وبعض الأمثلة الأخرى على الدفع في استمرارها، فإن هناك أدلةً أساسية على أن الاختلافات تَفاقَمَت حتى الحرب العالمية الأولى، وأصبح توزيعُ الدَّخْل والثروة بين الأفراد أو الأُسَر أكثر تفاوتاً، وهذا يَنطبِق على جميع الطبقات الاجتماعية. لقد اتَّسَعت الفجوةُ على وجه الخصوص بين البرجوازية العليا والبرجوازية الدنيا. وفيما يَتعلَّق بنسبةِ أرباح الشركات إلى أجورِ العمَّال، وهي نقطةٌ مركزية في المناقَشات المعاصِرة حينها، هناك بعضُ الأدلة على أنه بعدَ الاختلاف في مرحلة التصنيع، استقرت الفوارقُ نسبياً في نهاية القرن التاسع عشر بالتوازي مع نموِّ النقابات العمَّالية والوظائف التي تَتطلَّب مهاراتٍ مُعيَّنةً. كانت للفئات الاجتماعية المختلفة تجاربُ مختلفةٌ في سياقِ زيادةِ عدم المساواة بشكلٍ عام، اعتماداً على إذا ما كانوا نِقابيِّين أو غير مُنتسِبين إلى نِقابات، مَهَرة أو غير مَهَرة، عمالاً أو مُوظَّفين مَدنيِّين، رجالاً أو نساء، مواطنين أو أجانبَ. وفيما يَتعلَّق بالظروف الإقليمية، فقد تَفاقَمَ التفاوُت في الدخل والثروة داخلَ البلدان الأوروبية، وفيما بينها؛ وقد عكس ذلك اتجاه التمايُز الاقتصادي للاقتصادات الأوروبية وعلاقات السوق الموصوفة أعلاه.

لقد شكَّلَت ديناميكياتُ الرأسمالية الصناعية، إلى جانبِ النمو المرتفع وعدم المساواة المتزايدة، شروطَ معيشتِنا، سواء بشكل عام أو حتى في سياق العمل والحياة الأُسرية. وتشير الدراساتُ في تاريخ الاستهلاك إلى أنه في القرن التاسع عشر، كان الطلبُ والإمكانيات يَتوسَّعان. لكنَّ القيودَ الاجتماعية، هنا، أصبحَت أكثرَ وضوحاً؛ فلا ينبغي أن يَقُود الحديثُ عن «مجتمع استهلاكي» الناسَ إلى مساواةِ أشكالِ التوزيع الجديدة، مثل المَتاجِر الكبرى أو المُنتَجات العديدة التي يُروَّج لها في الطبقة الوسطى وعامة الجمهور من

سكان المدن، مع وجود «مجتمع غني». الغالبيةُ العظمى من العائلات تَخْضع لظروفِ نُدْرة الاقتصاد. أخيراً، فإن الرأسماليةَ الصناعية محفوفةٌ أيضاً بأزماتٍ نظامية؛ فعلى الرغم من جميع المُحاوَلات والنجاحات لاحتواءِ أو تخفيفِ آثار الدورات الاقتصادية والانهيارات أو حالات الركود الكبرى، اتَّسَم العمل والحياة في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى بعدم الأمان، حتى لو اعتقد بعضُ المُراقِبين، بالنظر إلى ما بعد 1918/1919، أنهم يَتذكَّرون عالماً آمِناً. لم يَكُن عبثاً أن تَطوَّرَت الأفكارُ التعاونية أو الاشتراكية أو اقتصادُ الدولة من تَجارِب ذلك الوقت لاستبدالِ الرأسمالية الصناعية بالعمل المأجور المجاني، والتي نُفِّذت بعد ذلك في القرن العشرين في بعض الأماكن بشكلٍ أو بآخَر بجهدٍ كبير ونجاحٍ محدود.

ميَّزَ الاقتصادي الألماني فيرنر سومبارت (1863-1941) بصفته شاهداً على العصر، في كتابه حول الرأسمالية الحديثة -الذي بدأه خلال الحرب العالمية الأولى، وتناوَلَ فيه مراحلَ مختلفة لتطوُّر الرأسمالية- بين الرأسماليةِ المبكرة والرأسماليةِ المتأخرة، اللتين تحقَّقَتا قبل الحرب العالمية، وتَتابَعَت أشكالٌ مختلفة من الرأسمالية: من التداوُلات النقدية إلى التداوُلات الائتمانية، ومن التجارة الخاصة إلى التجارة بالعُمولة، ومن المحلات المتخصِّصة إلى المتاجر الكبرى، ومن العروض دون إعلانات إلى الإعلانات، ومن الشركات العائلية إلى الشركات الاحتكارية التي تسيطر عليها البورصة. يُعتبَر هذا الوصف لعناصر محددة زمنياً للاقتصاد الرأسمالي منطقياً. ومع ذلك، كما يُوضِّح المؤرخ فريدريش رينجر من بعيد، فإن الاهتمام الحالي لم يأتِ على مراحل، ولكن تمدَّدَ على المستوى الجغرافي للأشكال الاقتصادية، وخاصةً ضمنَ العلاقةِ بين أوروبا والعالَم، ودخَلَ في السُّلَّم الهرمي الاجتماعي. هناك خصائصُ ينبغي التأكيدُ عليها مع انتشار الرأسمالية الصناعية في النصف الأخير

من القرن التاسع عشر، أهمُّها الديناميكية المتجذِّرة في الهيكل الزمني للرأسمالية. يستخدم عالِمُ الاجتماع جينس بيكارت، مصطلحَ «المستقبل المتخيَّل» للإشارةِ إلى اتجاهٍ بارزٍ مُتجذِّر في الهيكل الزمني للرأسمالية. النشاطُ الاقتصادي الرأسمالي له اتجاهٌ بارز نحوَ المشاريع المستقبلية التي لها تأثير على التكوين العام للمجتمع. تُعتبَر الرأسمالية الصناعية في هذا الصدد عنصراً أساسياً يُؤمِن بإمكانيةِ التقدُّم، وبقوةِ أوروبا التوسُّعية في تحقيقِ الهيمنة. ومع ذلك لا ينبغي أن نقلِّل من مدى عدمِ استقرار التنمية الاقتصادية وتعرُّضِها للأزمات، وماهيةِ القُوى الدائمة التي ساعدت في تشكيلها عبر التاريخ. أخيراً كان للرأسمالية الصناعية عواقبُ بيئيةٌ لا تزال تأثيراتها موجودةً حتى يومنا هذا.

3- المعايير المتغيِّرة:

الريف والمدينة

بدأ التحضُّر في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد ارتبطَت هذه العمليةُ بشكلٍ وثيق بحركةِ الهجرة الداخلية الأوروبية والتحوُّلِ الاقتصادي، وانتشرت على مدار القرن العشرين، مُتجاوِزةً شمالَ غرب أوروبا لتصلَ إلى جميعِ أنحاء أوروبا. غيَّرَت هذه التطوُّراتُ طابعَ المجتمعات الأوروبية: من نظامٍ اجتماعي ريفي، كان يُحدَّد فيه أسلوبُ الحياة وإيقاعُها من قِبَل القُوى الاقتصادية الزراعية البيئية والاجتماعية والثقافية، إلى مجتمعٍ حضري مع أعباءٍ بيئية، وبِنى تحتية تقنية، وهيكلٍ اجتماعي جديد غير مُتجانِس مع صورته الذاتية الخاصة. لقد وضعت المدينةُ معاييرَ مختلفة للمجتمع ككل، وقد رأى النقادُ فيها تضحياتٍ عاليةً (مولوخ)[3]، بينما رحَّبَ آخَرون بحيويتها باعتبارها ناظمة للحداثة. فيما أظهرت حركة التنقُّل بين الريف والمدينة وهدم

أسوار المدينة والتوسُّع العمراني للمدينة خارج حدودها القديمة؛ أن التبايُنَ الاجتماعي والقانوني والسياسي بين الريف والمدينة بدأ يَفقد من حِدَّته في نهاية القرن التاسع عشر، لكنَّ التناقُضَ لم يَختفِ تماماً، بل استُعِيدَ جزئياً بسببِ التقدُّم في تطويرِ البِنْية التحتية الحضرية، واستمرت الصورةُ الرومانسية للريف المثالي الذي كان لا بد من الحفاظ عليه من الضياع. وفي ظلِّ استعمار المستوطنين انتَقَل حُلمُ الأرض، التي يُفترَض أنها مِثالية، جغرافياً إلى قارات أخرى. إن الاتجاهات التي تشير إلى حدوثِ تغييرٍ جوهري في العلاقات الحضرية-الريفية لا يُمكِن تحديدُها لاحقاً فحسب، بل يُمكِن ملاحظتها أيضاً من قِبَل المُعاصِرين. من أجل فَهْم أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، يجب التأكيد أولاً على وجودِ اختلافاتٍ كبيرة في المناطق المختلفة، وثانياً يجب عدم نسيان الأهمية المستمرة لأنماط الحياة الريفية. لم يحدث النمو والتغيير في المدن فقط، ولكن أيضاً في المناطق الريفية، التي لم تكن مُستدامة فحسب، بل أظهرت أيضاً قُدْرةً عالية على التكيُّف.

سكان الريف

يُمكِن وصْفُ الأهمية المتغيِّرة والمستمرة للمجتمع الريفي في أوروبا بشكلٍ تقريبي. تعكس الأرقامُ استبدالَ التشريعات التي ميَّزَت سابقاً بين المناطق الريفية والحضرية، ولكنها تُظهِر أيضاً المعاييرَ الأخرى المطبَّقة في ذلك الوقت. في فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر، كانت «المناطق الريفية» عبارة عن مُستوطَنات يقلُّ عددُ سكَّانها عن 2000 نسمة، وفي اليونان وسويسرا توجد أماكن يقلُّ عددُ سكانها عن 10000 نسمة، وتوجد أماكن في هولندا يصل عدد سكانها إلى 20000 نسمة، تلك التي كانت لا تزال تُحسَب إحصائياً على أنها مناطقُ ريفية. إذا اتَّبَعْنا المقياسَ الحالي الموسَّع لـ 5000

نسمة، فإن حوالي أربعةِ أخماسِ السكان كانوا يعيشون في المناطق الريفية في أوروبا حوالي منتصف القرن التاسع عشر؛ أي الغالبية العظمى. وكانت البلدان التي حصلت على أعلى حصة هي السويد والنمسا وروسيا (أكثر من 90% لكلٍّ منها)، والمجر والأراضي الألمانية وفرنسا (بأكثر من 80%). كانت أقلُّ نسبة من سكان الريف في ذلك الوقت في بلجيكا وإيطاليا وإنجلترا؛ حيث كان ثلثا السكان إلى نصفهم لا يعيشون في المدن. وهكذا كانت الاختلافاتُ في أوروبا كبيرةً في بداية هذا العصر، وتُظهِر حالتا بلجيكا وإيطاليا أيضاً أن الوضعَ الأوَّلي كان مَشروطاً بعواملَ تاريخيةٍ، يعود بعضُها إلى الماضي، وعلاوة على ذلك، كان من المفترَض أن يكون لها تأثيرٌ حاسم على بدايةِ عملية التحضُّر.

من نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا ككل، انخفضَت نسبةُ سكان الريف إلى الثُّلثَين خلال العقود الستة حتى عام 1910، ولكن -وهذا يجب التأكيد عليه بشكلٍ خاص- لا يزالون يُمثِّلون الأغلبية. التغييراتُ الهيكلية الأولية نحوَ مجتمعٍ أقلَّ ريفيةً لم تُؤدِّ إلى اختفاء الفجوة في أوروبا. ظلَّت الحصصُ الريفية هي الأعلى في روسيا والسويد والنمسا والمجر (70-80%)، وكانت فرنسا، بنسبة 61%، مُتوافِقةً تقريباً مع المتوسط الأوروبي، بينما في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، كان 51% فقط يعيشون في المناطق الريفية، وأقل من تلك النسبة في بلجيكا وإيطاليا، وربع السكان فقط في إنجلترا. لم ينعكس تراجُع أهمية الحياة الريفية في أشكال التجمُّعات السكنية، بل انعكس أيضاً في تشغيل السكان. في حوالي عام 1910، حتى في بلدانٍ مثل النمسا-المجر والسويد، كان نصف القوة العاملة فقط ما زالت تعمل في الزراعة والغابات وصيد الأسماك. أمَّا في ألمانيا والدنمارك، حيث كان حوالي 56% من السكان يَكسبون رزقَهم في هذا القطاع في حدود عام 1850، فقد انخفضت النسبة

حتى عام 1911 إلى أكثر بنسبةٍ بسيطة من الثُّلث. أما في الحالة الاستثنائية، بريطانيا العظمى، فكان يعمل في هذا القطاع 9% فقط من القوى العاملة قبل الحرب العالمية الأولى. وبالتزامن مع انخفاضِ عددِ سكان الريف ونسبة القوى العاملة في القطاع الرئيسي، اكتسب الإنتاجُ الزراعي واستيرادُ المواد الغذائية من الدول الأوروبية ومن خارج القارة أهميةً في تلبيةِ حاجةِ العددِ المتزايد من السكان إلى الغذاء.

فقدَت طريقةُ الحياة الريفية من أولوياتها بشكلٍ واضح، وقد كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر نقطةَ تحوُّلٍ أساسيةً للمجتمعات الأوروبية، بينما ظلَّ الريف يلعب دوراً مهماً لعددٍ كبير من الأوروبيين، خاصةً في مناطق شرق القارة وجنوب شرقها وجنوبها؛ حيث وتيرةُ التحضُّر أقلُّ، أو أنها تحدث بشكلٍ أبطأ مما هي عليه في غرب أوروبا أو أجزاء من الدول الاسكندنافية. تتَّضح أيضاً الأهميةُ المستمرة للريف من خلال النمو السكاني الذي أدَّى بالرغم من الهجرة، إلى زيادة العدد المطلق لسكان الريف؛ إذ لم يكن هناك قرى خالية من السكان. أدَّت هجرةُ الأيدي العاملة إلى المدن، خاصةً إذا كانت موسميةً أو لفترةٍ معينة، إلى حقيقةِ أن الكثيرَ من الناس الذين يعيشون هناك كانوا ممَّن لديهم خلفيةٌ ريفية زراعية وحافظوا على استمرار بقاء العلاقة بها. استغرق الأمر وقتاً أطولَ قبل أن تصبح الولاداتُ هي ما يُحدِّد التجاربَ المدنية بدلاً من الهجرة. بالإضافة إلى الخسارةِ النسبية لأهمية الحياة الريفية، كان التناقُص التدريجي للتبايُن بين الريف والمدينة سمةً من سمات العصر.

إصرار الريف وقُدْرته على التكيُّف

كيف كانت الظروفُ في الريف؟ ما الاختلافاتُ الاجتماعية التي تُميِّز المجتمعَ الريفي؟ وكيف تَغيَّرَ نمطُ الحياة الريفية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى؟ قدَّمَت أعمالُ الكُتَّاب في ذلك الوقت نظرةً ثاقبة على ذلك. اختار توماس هاردي (1840-1928)، الذي تدور رواياتُه في جنوب غرب إنجلترا وجنوبها، خادمةَ اللبن لتَكُون الشخصيةَ الرئيسية في رواية Tess of the d’Urbervilles ليَعرض من خلالها صورةً للظروف والعلاقات المتشابكة والمزدحمة التي سادت بين طبقاتِ المجتمع الريفي المختلفة، وتبعيةِ المرأة الريفية. أثارَت الروايةُ، التي نُشِرت عام 1891، جدلاً حول الصورة الحسَّاسة لامرأةٍ شابة تعيش قسراً على خلافٍ مع الأخلاق الجنسية البرجوازية. يصف الكتابُ صعودَ العمل الموسمي، واستبدال الآلاتِ بالعمل البشري، ومن ثَم تدمير سُبل العيش واستبدال الاقتصاد الحديث بالحياة التقليدية. بينما تدور أحداث الرواية الإنجليزية في سياقِ مجتمعٍ زراعي حديث نسبياً، شُكِّل بقوةٍ من خلال السوق والعمل المأجور، فإن مذكرات أوسكار ماريا غراف، التي كُتِبت من عام 1940 حتى عام 1946، تحت عنوان «حياة أمي» تَصِف قصةَ ريسل هايمرات، وهي ابنةُ مُزارِعٍ وُلِدت في بافاريا العليا عام 1857، وتَزوَّجت من ابنِ صانعِ عرباتٍ فقير، والد غراف. في هذا السَّرْد، تَظهَر النِّزاعاتُ على الميراث، ومن ثَم الدور المركزي لملكية الأرض في المجتمع الريفي. السلطة والعنف يُميِّزان العلاقات التي تبدو معها رغباتُ تيس العاطفية غيرُ المحقَّقة تقريباً غيرَ واقعية. لم تَدرس المؤرخةُ ريجينا شولت القيودَ الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الريفية الدنيا في نفس منطقة جنوب ألمانيا فحسب، ولكن درست أيضاً وأْدَ الأطفال، والصيد الجائر، والحرائق المُتعمَّدة، والسياقات المتنوعة التي تَصرَّفَ فيها سكانُ الريف وشعروا بها: العمل،

والقرية والأسرة والمنزل. وهكذا فإن وضْعَ الفرد في المجتمع الريفي، ومكانةَ النساء والأطفال فيه، وكذلك حدود القرية؛ شكَّلت جميعاً التجاربَ والصراعات الريفية بشكلٍ كبير، وكان من الصعب استيعابُها بشكلٍ كافٍ إلا من قِبَل النظام القانوني البرجوازي.

بعضُ العوامل التي حدَّدَت خصائصَها الحياةُ في الريف في القرن التاسع عشر، لم يَتغيَّر تأثيرُها منذ وقتٍ طويل؛ حيث كان الاعتماد على الظروف الطبيعية أمراً ضرورياً؛ فجودة التربة والمناخ أثَّرت على تنظيم العمل والتنظيم الاجتماعي. بقيت الأعمال الزراعية في كثيرٍ من المناطق، بالرغم من انتشار استخدام الآلات، عملاً يدوياً في الهواء الطَّلْق يتبع إيقاعَ الفصول. خضَعَت الزراعةُ في المناطق الجبلية، مثل وديان جبال الألب وسفوح جبال البرانس أو جبال الكاربات، لظروفٍ تختلف عن المناطق المسطحة شرق إلبة، أو في الدنمارك وهولندا اللتين تَتميَّزان بمناخ بحري. جَرَت زراعةُ الحبوب في منطقة الأرض السوداء في الإمبراطورية الروسية، وتربيةُ الأغنام في اسكتلندا، وزراعةُ الكروم في البورغندي أو البالتينات (بفالز)؛ في ظلِّ ظروفٍ بيئية-اجتماعية طبيعية خاصة لا يُمكِن السيطرةُ عليها، والجدير بالذِّكْر أنه بعد أربعينيات القرن التاسع عشر لم تُؤدِّ أزماتُ الإمداد بسبب فشلِ المحاصيل إلى مجاعةٍ إلا في منطقتَيْن كانتا مُتأخِّرتَين من حيث البِنية التحتية ونظام العمل والملكية، هما «فنلندا وروسيا».

كانت فُرصُ العمل وملكيةُ الأراضي السببَ المركزي للتبايُنات القائمة في المجتمعات المحلية والاختلافات في أوروبا، وأدى النمو السكاني في القرن التاسع عشر في كل مكان تقريباً بشكلٍ أكبر أو أقل إلى ضغوطٍ كبيرة؛ لكونه زادَ من حِدةِ المنافسة على فرص العمل، وأدَّى في النهاية إلى دفعِ

العديد إلى الهجرة. كان العاملُ الديموغرافي واضحاً جداً في المناطق التي شَهِدت زيادةً كبيرة في عدد السكان، من أيرلندا وإنكلترا إلى ألمانيا ودول شرق أوروبا الوسطى وصولاً إلى روسيا، وبشكلٍ أقلَّ في فرنسا. كانت المجتمعاتُ القروية ككلٍّ والعلاقاتُ الأسرية بها مُتوتِّرةً بشكلٍ متزايد بسببِ عدد السكان الكبير. بالإضافة إلى الجنس والعمر كانت طبيعةُ الأرض وحجمُها أكثرَ أهميةً من أي شيءٍ آخَر. وكان الحق في الميراث من الأمور الحاسمة. كما أن الظروفَ الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بعقودِ الإيجارات الوراثية أو المؤقتة الطويلة الأمد أو المحدَّدة المدة، أو الممتلَكات الكبيرة، أو الحيازات الصغيرة؛ سمَحَت بخياراتِ تصرُّفٍ مختلفة للمالكين والمستأجرين والعمَّال في إطارِ قوى السوق التي كانوا يخضعون لها، مع التنفيذ الواسع للإصلاحات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. سواء في مناطق التقسيم الحقيقي، حيث كان الإنتاجُ الريفي قادراً على تأمينِ حياةِ عددٍ أكبر من الناس إلى حدٍّ ما، أو في مناطقِ مُلَّاكِ الأراضي والقانون الوراثي، في شمال شرق أوروبا من مكلنبورغ، بوميرانيا، غرب وشرق بروسيا، إلى بولندا ودول البلطيق؛ كان المزارعون يبحثون آنذاك عن سُبلِ عيشٍ أفضلَ من خلال الهجرة.

انقطعَت الروابطُ القانونية بين سكانِ الريف ومُلَّاكِ الأراضي ومجتمعِ القرية في النصف الأول من القرن في معظم البلدان، وآخِرها في روسيا؛ حيث كان تحرير الفلاحين في عام 1861 الخطوةَ الأولى نحو إنهاء العبودية. وكما هو الحال في أي مكانٍ آخَر في أوروبا، لم يترافق ذلك مع إعادةِ توزيعٍ جذرية لملكية الأرض، التي من شأنها أن تخلق سكاناً فلاحين متوسطين مستقلين اقتصادياً، كما لم يصبح فلَّاحو الطبقاتِ الدنيا الروسية عمالاً بأجر. في الواقع، لم يكن هذا نيةَ الحكومة الروسية، التي سَعَت إلى استقرارِ

المجتمعِ الريفي وأسلوبِ الحياة بعد حربِ القرم الخاسرة. لم يَتلقَّ الأقنان السابقون سوى قطعةِ أرضٍ صغيرة، وكان عليهم دفْعُ ثمنِها على المدى الطويل. واحتفَظَ ملَّاكُ الأراضي بالجزء الأكبر من أملاكهم، إلا أن رسومَ نقلِ الملكية لم تَكُن كافيةً لسدادِ ديونهم لافتقارهم إلى رأس المال كقاعدة لاستثماراتٍ كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، كان «نظام القرية الروسي» يُشكِّل عقبةً أخرى أمام التنقُّل؛ حيث اعتَبَر القرويِّين مجتمعاً ضريبياً واحداً، وجَرَت إعادةُ التوزيع المنتظم للأرض وفقاً لحجم الأسرة. ولم يسمح بحرية الحركة الفردية إلا بعد رفعِ الحظر كجزءٍ من إصلاحات ستوليبين في عام 1906. يُفسِّر استمرارُ الارتباط بالقرية أيضاً سببَ قيامِ الصناعيين الروس في كثيرٍ من الأحيان بتأسيسِ أعمالهم في الريف؛ حيث ظلت الحدودُ الاجتماعية والاقتصادية غيرَ واضحة جزئياً، إذ لم يكن هناك حتى الآن، في روسيا، تمييزٌ قانوني بين المدينة والريف، ولم يَكُن هناك إصلاحٌ زراعي؛ وتُفسِّر المشكلة المتمثِّلة في «نقص الأراضي» التي تَراكَمت على مدى فترةٍ طويلة من الزمن، الطبيعةَ المتفجِّرة لقضية الأرض في الثورة الروسية، والسياساتِ القاسيةَ التي اتُّبِعَت في بدايات الاتحاد السوفيتي. بدأت الإصلاحاتُ الروسية مع اضطرابات الفلاحين عام 1905، وبعد ذلك بعامَيْن اندلعَت انتفاضةٌ فلاحية كبرى في رومانيا، قُمِعت بحملةٍ دموية واسعة النطاق كلَّفَت الكثيرَ من الضحايا، شارَكَ فيها ما يقرب من 150 ألف جندي. والسبب هنا أيضاً هو علاقاتُ الملكية، وعدم وجود وسائل أخرى لكسب الرزق. تحت حُكم الإمبراطورية العثمانية، كانت هذه الأرضُ مملوكةً من قِبَل النبلاء الرسميين (البويار)، وما زالت تَتمتَّع بنفوذ يوناني. أثناء الانتقال من تربية الماشية إلى الزراعة، الذي حدث في أجزاء كثيرة من البلقان في القرن التاسع عشر، طالَبَ أقاربُ النبلاء بحقوقهم من المزارعين الرومانيين، وقد تَمكَّنوا من وراثة هذه الحقوق منذ عام 1831/1832. خلال التوحيد التدريجي للدولة واستقلالها،

في عام 1863، صادَرَ الأميرُ كوزا جزءاً من أصولِ الدير. ومع ذلك، كان توزيعُ هذه الممتلكات على الفلاحين أصغرَ من أن يكون مُجْدِياً اقتصادياً؛ وهو ما أدى إلى حدوثِ فجوةٍ كبيرة في حوالي عام 1900، قادَت إلى العنفِ بين سكانِ الريف الفقراء والطبقةِ الصغيرة من مالِكي الأراضي الرومانيِّين الذين يعيشون الآن في المدينة.

لم تكن هناك صراعاتٌ مُماثِلة في بلغاريا المجاورة حتى عام 1878، ولم تَكُن حصةُ كبارِ مُلَّاك الأراضي كبيرةً -تلك التي جرى تخفيضها بعد طردِ أصحابها من المسلمين الأتراك بعد الصراعاتِ الدموية التي دارت في العامَين السابقَين، وهِجرتهم اللاحقة وبيعِ عقاراتهم للفلاحين- ولم يكن لها أهميةٌ اجتماعية تقريباً. كما هو الحال في رومانيا، التي اختفت الاختلافاتُ العِرْقية في ريفها. في الأراضي الشرقية لبروسيا، من ناحيةٍ أخرى، تَسبَّبَت هجرةُ المزارعين البولنديين بدلاً من المهاجرين الألمان، من ثمانينيات القرن التاسع عشر فصاعداً، في حدوث نِزاعاتٍ عِرْقية جديدة في المجتمع الريفي. هناك، أدَّى تَشابُك الاختلافات العِرْقية والطائفية إلى تشكيلِ سياساتِ الملكية والإيجار، ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن حتى في برلمان وستمنستر. بالإضافة إلى النزاعات العنيفة المتكررة، أثارَت الصراعاتُ المتعدِّدة الطبقات تعبئةً سياسية في شكلِ اتحادِ الأراضي الأيرلندي، الذي حارَبَ من أجل تحسينِ وضعِ مُلَّاك الأراضي الأيرلنديين والحفاظ على حقوقهم، غالباً مُقارَنةً بمُلَّاك الأراضي الإنجليز الذين لم يُدِيروا عقاراتهم الخاصة. في عام 1880، في نزاعٍ مع حاكم القصر، الكابتن تشارلز بويكوت، قُدِّم مصطلحُ المقاطَعة للإشارة إلى شكلٍ جديد من أشكالِ المُقاوَمة، من خلال ربطِ قضيةِ الأراضي بالمُطالَبة السياسية بالحكم الذاتي الأيرلندي أو الاستقلال. كان للقضايا الريفية القُدرةُ على زعزعةِ النظام السياسي

البريطاني بشكلٍ جماعي قبل اندلاعِ الحرب العالمية الأولى، وهذا في بلد كان الريف فيه قد خسر معناه من الناحية العددية البحتة.

من الممكن رؤيةُ مزيجِ الأشكال التقليدية والجديدة من الاحتجاج والصراع في المناطق الريفية بوضوحٍ في منطقة من أوروبا تُعَد مُتخلِّفة بشكلٍ خاص. في إكستريمادورا، الإسبانية، في الطرف الجنوبي الغربي من أوروبا، على الحدود مع البرتغال من الغرب، والأندلس من الجنوب، لم تقع هناك أحداثُ عنفٍ جماعي في القرن التاسع عشر، على عكس روسيا ورومانيا، وعلى الرغم من توزيع الأراضي على أساسٍ أحاديِّ الجانب. بشكل مختلف أيضاً عن الأندلس -حيث لم يقتصر الأمر على الاحتجاجات العنيفة (وهو أمرٌ فريد في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى)؛ فقد انتشرت الحركات السياسية للفوضوية والاشتراكية في المجتمع الريفي المستقطب اجتماعياً بين كبار مُلَّاك الأراضي والمستأجرين المعتمدين والعَّمال الزراعيين- ظلت منطقةُ إكستريمادورا هادئةً ظاهرياً، وتَميَّزت منطقة اللاتيفونديا بتربية الماشية بتكاليف رأسمالية منخفضة. في هذا الصدد، كانت منطقة إكستريمادورا صورةً طبقَ الأصل من الزراعة الإسبانية ككل؛ حيث أدَّت مُصادَرةُ عقاراتِ الدير، والمزادُ العلني للأراضي العامة، وإلغاءُ منعِ التصرُّف بالعقارات الأرستقراطية في الفترة بين 1837 و1895؛ إلى إعادة توزيع نصف ملكية الأراضي المزروعة. كانت العملية التي تُسمَّى بـ «المُصادَرة» مدفوعةً بالحاجة المالية للدولة؛ حيث استفادت منها طبقةٌ من المدينة يغلب عليها الطابع البرجوازي. نتيجةً لذلك، واجَهَت مجموعةٌ صغيرة من المُلَّاك الجُدد والقُدامى الذين لم يعيشوا في عقاراتهم، مُستأجِري أراضٍ صغيرة ومتوسطة، وكتلة من طبقات الفلاحين الدنيا. من وجهةِ نظرٍ اقتصادية، أدَّى التوسُّع في

الأراضي الزراعية باستخدامِ العِمالة الرخيصة إلى زيادةٍ في الإنتاج، ولكن ليس إلى إنتاجيةٍ أعلى.

في حين حقَّقَت بعض المناطق الإسبانية نجاحاً في تصدير مُنتَجاتٍ عاليةِ الجودة، كالنبيذ وزيت الزيتون والحمضيات، استطاعَت إكستريمادورا أن تَجِد مكانَها في الأسواق غير المحلية في العَقدَيْن الأخيرَيْن من القرن التاسع عشر؛ ليس من خلال التوسُّع في صناعة الفلين المحلية والتعدين، بل من خلال زيادةِ إنتاج الحبوب واللحوم؛ وبذلك لبَّتْ طلبَ المستهلكين المتزايِدَ عليها في مناطقَ أخرى من إسبانيا، وبهذا تَعزَّزَ الطابعُ الزراعي للمنطقة. تَحقَّقَ ذلك من خلالِ التوسُّع الكبير في المراعي والأراضي الزراعية، التي كانت تُدار من قِبَل العديد من المستأجرين الصغار، ويعمل بها عمَّالٌ بأجورٍ يومية رخيصة. كانت الطبقة الريفية الدنيا من بين الخاسرين من هذا التغيير؛ حيث إن السياساتِ المحليةَ التي يسيطر عليها «الرؤساء» المحليون، وعدمَ وجودِ سلطة قضائية مستقلة، والشرطةَ الريفية؛ كل هذه العوامل لم تترك للطبقة الريفية الدنيا مساحةً للمقاضاة أو حتى المقاوَمة. في هذا السياق تَداخَلَت أشكالُ الاحتجاج التقليدية مع المظاهر الحديثة، كما أوضح مارتين باومايستر. أدَّى الدخلُ الأساسي غير المستقر عند زيادةِ أسعار الخبز مراراً إلى أنشطةٍ تقليدية، مثل: السرقة كمُساعَدةٍ ذاتية فردية، أو مَسِيرات احتجاجية، أو مُقاطَعة جماعية لدفع الضرائب. هذه الأفعال التي كانت تقوم بها بشكلٍ أساسي النساءُ، ومعظمُها غير عنيف، لم تُعبِّر فقط عن الحاجةِ المُلِحة، ولكن عبَّرَت أيضاً عن الأفكار القانونية والاجتماعية للطبقات الدنيا. كان هؤلاء يريدون مصدرَ رزقٍ كافياً والمساعدةَ من قِبَل مُمثِّلي الطبقة الحاكمة المحلية. لم تكن الاحتجاجاتُ مُوجَّهةً ضد ملكيةِ الأراضي الشاسعة في حد ذاتها، ولكنها طالَبَت باحترامِ الحقوقِ المجتمعية، ومن المنظور الأبوي طالَبَت بأن يلتزم

أصحابُ الملكية بالصالح العام. لم تَنتشِر الأفكارُ الجديدة وأشكالُ العمل الملائمة، في الغالب بشكل مُتوازٍ، حتى نهاية القرن، وهي يُمكِن أن تُوصَف بأنها حلٌّ حديث للنزاعات في علاقات العمل. مُتأثِّرةً بالأفكار الجمهورية، حدثت إضراباتٌ كانت قائمةً على وَحْدةٍ عابرةٍ للأقاليم، وفَهمٍ تعاقُدي لعلاقات العمل. أدى التفاوُتُ الاجتماعي والاقتصادي الكبير، بالإضافة إلى السلطةِ الحاكمة على الأرض والتوقُّعاتِ التقليدية لسكان الريف تجاهَ السلطات؛ إلى تضييقِ مساحةِ التصرُّف والتخيُّل في منطقةٍ كانت مُتخلِّفةً اقتصادياً، وإن كانت ضمن إسبانيا، وكانت في حالة تراجُع، وفي كل الأحوال لم تَكُن تقف في طريقٍ مسدود، ولكنها طالَبَت بمراعاةِ حقوقِ المجتمع والوفاءِ بالتزام شكل الملكية، من أجل الصالح العام. لم تنتشر الأفكارُ الجديدة وأشكالُ العمل المقابِلة إلا في مطلع القرن، وغالباً ما كانت تُوصَف بالتوازي على أنها الطريقةُ الأنسب لحلِّ نزاعات العلاقات الصناعية. أدَّت الأفكارُ الجمهورية إلى الإضرابات على أساس المجتمع فوق الوطني والفَهم التعاقُدي لعلاقات العمل، وأدَّت التفاوُتاتُ الاجتماعية والاقتصادية الشديدة، جنباً إلى جنبٍ مع الحكم المحلي، والتوقُّعات التقليدية لسكان الريف للسلطات؛ إلى الحد من مساحة المناوَرة والخيال في منطقةٍ كانت مُتخلِّفة اقتصادياً، حتى إنها كانت مُتخلِّفة عن إسبانيا، ولكنها لم تَكُن راكدةً بأي حال من الأحوال.

للوهلة الأولى تبدو التغييراتُ في مناطق من أوروبا -حيث أثَّرَ التحوُّلُ الصناعي في المجتمع الريفي- أكثرَ وضوحاً. فقد تَغيَّرت الأسسُ الاقتصادية للعالَم القروي بشكلٍ كبير بالقرب من المناطق الصناعية، ولكن هذا لا يَعْني أن أسلوبَ الحياة قد تَغيَّرَ بشكلٍ جذري، وأن العمل في المصانع هو ما كان يُحدِّده، كما يُعتقَد في كثير من الأحيان. إن مزيجَ المُثابَرة والتكييف الذي من الممكِن ملاحظتُه هناك، على عكسِ اقتصاد الأملاك الشاسعة (لاتيفونديا)، ميَّزَ

السلوكَ والتفكير خاصةً لدى الشباب الريفي المتزايِد. حلَّل أندرياس جيستريش الأحداثَ في قرية أومنهاوسن القريبة من رويتلينغين، التي كان عددُ سكانها حوالي 1500 نسمة عام 1910. كان يعيش في القرية بشكلٍ رئيسي صغارُ الفلاحين وصغارُ الحرفيِّين الذين كانوا يعملون في صناعة النسيج والملابس. خلال فترة الأزمة والإضرابات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قدَّمَت المَعامِلُ في رويتلينغين وبيتسينغين التي تبعد ساعةً سيراً على الأقدام، منذ ستينيات القرن التاسع عشر، فُرصَ عملٍ بديلةً استفاد منها الكثيرون. مع ذلك، فإن العملَ في المَعامِل، الضروريَّ لدَخْل الأسرة، لم يُحوِّل سكانَ أومنهاوسن إلى بروليتاريين، بل استمروا في التوجُّه بشكلٍ أساسي إلى العمل الزراعي وإلى أملاكهم من الأراضي، وإن كانت صغيرةً بسبب التقسيم العادل (تقسيم الأراضي على الوَرَثة) وزيادة عدد السكان. ساعَدَ تقسيمُ العمل بين الرجال والشباب الذين كانوا يعملون نهاراً في المعامل، وبين النساء اللائي كُنَّ يَعْملنَ في المراعي والحقول؛ في الحفاظ على الصورة الذاتية لصغار الفلاحين، الذي انعكس أيضاً على التربية الاجتماعية للجيل الناشئ وعاداتهم.

لقد ظهرت تصدُّعاتٌ في ترتيبِ القِيَم (بحسب جيستريش) بين العمل الصناعي والأنماط العقلية في نظام الوقت القروي. بالنسبة إلى الرجال والشباب لم تَعُد «لغة الجرس» (آلان كوربين) تُشكِّل مساحة ومنطقة بيئتهم المعيشية، بل أصبح الجدولُ الزمني المنظَّم بدِقةٍ الذي تُملِيه الآلاتُ يُحدِّد نصفَ النهار، أمَّا الإيقاعُ الموسمي المتغيِّر للعمل الزراعي فإنه يُحدِّد فقط الساعاتِ المتبقيةَ من ضوء النهار، عندما كان العمَّال يعملون فيها في الحقول بعد عودتهم من المدينة الصناعية. ولكنَّ الإيقاعَ الأسبوعي والسنوي ظلَّ مرتبطاً بالأحداث الكنسيَّة والتواريخ الزراعية المحددة، وفي هذا السياق لم

يَقْضِ الشبابُ «القروي» العاملُ أوقاتِ فراغِهم مع زملاء العمل في حانات مدينة رويتلينغين، بل في أومنهاوسن في مجموعاتٍ اجتماعية مُقسَّمة حسب العمر والجنس. على النقيض من الطبقة العاملة المدنيَّة، استمرت الصداقةُ الحميمة لخريجي العامِ الدراسي نفسِه في تشكيلِ رابطةٍ قوية بين الشباب، لم يَستطِع نظامُ نادٍ كنسي أو علماني أن يبدو جذَّاباً مُقابلَها. قضى الشبابُ الفلَّاحون والحرفيُّون و«عمَّال المَعامِل» من نفس الفئة العمرية ومن كافة المِهَن والطبقات أوقاتِ الفراغ معاً. كان للاتصال بالشابات العازبات، اللائي كنَّ تحت سيطرة الأهل والكنيسة بشكل أكبر، طقوساً تخدم بدْءَ الزواج المنظَّم؛ وهو ما أدى إلى تقييدِ الاتصال المبكِّر بين الأفراد؛ ومن ثَم الزواج والحمل المبكر.

لم تَتغيَّر حياةُ الشبابِ في القرية -أولئك المرتبطين عقلياً وعملياً بملكية الأرض وهيكل العائلة، والذين كان دخْلُهم الاقتصادي يُحدِّده فعلياً العملُ في المعامل في المدينة القريبة منذ عقود- بشكلٍ جوهري إلا بعد الحرب العالمية الأولى. لقد قطعَت الحربُ أنماطَ السلوك السائد لأجيال، وجعلت طرقَ الحياة التقليدية تبدو مشكوكاً بها بالنسبة إلى الشباب الذين كانوا على الجبهة. منذ عام 1900 بدأت بالفعل التنشئةُ الاجتماعية الجديدة في الظهور بشكلٍ محدود، وأصبحت على شكلِ نظامِ نوادٍ لمختلف الطبقات والأعمار، وفي ظلِّ ظروفٍ معينة للجنسين صارت بعد عام 1918 أكثرَ حسماً لأسلوبِ حياةِ الجيل القادم.

على خلفية التغيير المنتشر، تَميَّزَت تنميةُ المجتمعات الريفية بالمُثابَرة والقُدْرة على التكيُّف في نفس الوقت، ولكن بحسب الظروف التاريخية بنِسَبٍ ونتائجَ مُتباينة. كانت السمةُ المشتركة هي أن الفروقَ الاجتماعية في الريف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تَعُد تُحدَّد من خلال الوضع

القانوني الخاص للريفيين، إلا في روسيا. مع ذلك لم تَختفِ الفروقاتُ الاجتماعية أمام المحاكم ونظام القضاء الريفي، الذي كان يسيطر عليه الحكَّامُ المحليون، مثل كنيسة القرية بشكلٍ كامل، وخاصةً في المناطق ذات المزارع وأملاك الأراضي الشاسعة. على الرغم من الحرية القانونية، استمرت القوةُ الاجتماعية لأصحاب الملك. وظلَّ الناسُ مرتبطين بالأرض؛ ملكية الكثير أو القليل من الأراضي، أو وجود فُرَصِ عملٍ أخرى هناك أو في مكان قريب، وهو ما كان يُحدِّد الدخْلَ والمكانة العائلية والاجتماعية، بالإضافة إلى أسلوب الحياة. على الرغم من إعادة توزيع ملكية الأراضي بسبب البيع أو مُصادَرة أراضٍ كنسيَّة والطرد العِرقي، فإن التوزيعَ غير المتكافئ بين السكان الريفيين بالكاد تَغيَّر. وفي البلدان التي كانت بشكلٍ أساسي زراعيةً، مثل روسيا ورومانيا وإسبانيا وأيرلندا، أدَّى «الفقر الريفي» إلى اندلاعِ أعمالِ عنف، أغرقَت مجتمعاتِها بعد الحرب العالمية الأولى في حروبٍ أهلية مفتوحة.

اعتماداً على الجندر والانتماء لجيلٍ معين، كانت هناك عقباتٌ أو فُرَص مختلفة في الريف. لعبت الاختلافاتُ العِرْقية دوراً كبيراً في أوروبا والمستوطنات الاستعمارية الأوروبية؛ هناك حيث وُزِّعت الأراضي بشكلٍ متفاوت بين المجموعات العِرْقية بسببِ معاييرِ حكمٍ تاريخية (كما في أيرلندا أو رومانيا أو بلغاريا)، أو أُعِيد توزيعها من خلال الحكم الأجنبي (كما في المستعمَرات)؛ أثَّرَ هذا على الصراعات حول الأرض والملكية. في أماكن أخرى، أدى الانتقالُ من الريف إلى المدينة، إلى تدفُّقِ المهاجرين إلى أماكن أخرى، وإلى تقسيماتٍ طبقية من قِبَل العمَّال «الأجانب» (عمَّال المزارع البولونيين في شرق إلبيا أو الدنمارك).

كانت المجتمعاتُ الريفية في أوروبا على درايةٍ بالأشكال التقليدية للاحتجاج، التي عبَّرت بها طبقاتُ الفلاحين الدنيا عن مَطالِبهم بتوفيرِ دخْلٍ آمِن

يستحقونه، في أوقات الحاجة أو ضد ضغطِ السوق للتكيُّف. غير أن العنف لم يَكُن دائماً مُوجَّهاً للخارج. أظهرت حالاتُ قتل الأطفال التي اتُّهِمت الخادماتُ وعمَّالُ المُياوَمة بارتكابها، أن الفروقاتِ الاجتماعية ومعاييرَ القوة في حالات فردية طارئة يُمكِن أن تؤدي إلى أشكالٍ مُتطرِّفة من إيذاء النفس وإيذاء الآخرين. ظهرت أشكالٌ جماعية جديدة لتحقيقِ المَطالِب في مطلع القرن العشرين، استندَت جزئياً إلى تصوُّراتٍ بديلة للنظام الاجتماعي، ولكن استندَت بشكلٍ أساسي إلى التنظيم والتواصُل بين العمَّال في مختلف المناطق. كان التسييسُ والتنظيم النقابي في الريف بشكلٍ عام ضعيفَيْن، ولكن استطاعا في بعض الأحيان أن يتطوَّرا في مناطق متخلفة مثل أيرلندا والأندلس. إن سلوكَ الصراع الريفي وأسلوبَ الحياة والعادات والتوقُّعات والتصورات عن الحياة الجيدة، كانت كلها مُتأثِّرة بالتناقُضات داخل المجتمع التي أصبحت أكثرَ حدةً في نهاية القرن التاسع عشر نتيجةَ التغيُّر الديموغرافي والاقتصادي. ومع ذلك، فإن وصْفَ المجتمع الريفي بأنه نظامٌ يتَّسِم بالأخطاء، أفضلُ من أن يُوصَف بأنه مجتمع «مُتخلِّف» أو «متناقِض». لم يكن الريف يوماً ما راكداً، بل قامت الفئات الاجتماعية بإصرارٍ بالتكيُّف؛ ولهذا السبب أيضاً يجب عدم التقليل من أهمية الريف للنظام الاجتماعي، بالرغم من أنه خسر الكثيرَ من أهميته مقابلَ المدينة.

توسُّع حضري

إن كان الانطباع، في ذلك الوقت وعند المراجَعة التاريخية، أن توسُّعَ المدن في نهاية القرن التاسع عشر كان يُهيمِن على المجتمع الأوروبي، وأن التقدُّم كان يَتجلَّى هناك، فمَرَدُّ ذلك جزئياً إلى أن عددَ سكان المدن كان في ازديادٍ مُقارَنةً بعددِ سكان الريف، ولأن المدن كانت اقتصادياً، مثلاً من خلال بناء المساكن وسكك القطارات، وكذلك بيئياً، من خلال الاستخدام المتغيِّر

للغابات القريبة أو التعدين؛ تمتدُّ إلى المناطق الريفية المحيطة. وفي الوقت نفسه فإن أساليبَ الحياة التقليدية للسكان داخلَ المدينة تَأثَّرَت بالتغيير؛ فشَهِد مُعاصِرو ذلك الوقت إعادةَ هيكلةٍ وتَمايُزاً سريعَيْن للمُجتمَع (هورست ماتزيرات)، أمَّا ثقافياً، فلم تَتكشَّف فقط حياةٌ مدنية عامة، ولكن أيضاً ثقافةٌ جماهيرية شعبية. في هذا الصدد، نبع الاهتمامُ الكبير بالمدن بشكلٍ أساسي أيضاً من أن الصحافة كانت ظاهرةً مدنية؛ أيْ أن الطرحَ الذاتي للمجتمع نشأ بشكلٍ أساسي في المدينة.

تَغيَّرَت المدن بشكلٍ واضح، وجذبت المدنُ الصناعية الجديدة، التي ظهرت من العدم أو من تَجمُّعات سكنية صغيرة، الكثيرَ من الاهتمام، وكذلك المدن الأوروبية الكبيرة التي كان عددُها قليلاً في منتصف القرن، فعلياً كانت المدن الكبيرة هي باريس ولندن فقط، حيث لحقت بمعاييرها في وقتٍ لاحق مراكزُ إمبراطوريةٌ وطنية أخرى كفيينا أو برلين. فيها وفي العديد من المدن الكبرى الآخِذة في التزايُد، كان يَتجلَّى التقدُّم بالنسبة إلى البرجوازية الأوروبية، وكان أتـباعه فخورين بتطوُّر مدينتهم وبتحسينِ البِنية التحتية وأبنية البلديات والمسارح والمتاحف الجديدة، غير أن المدن الكبيرة كان لها سحرٌ متناقض؛ فبالنسبة إلى البعض كانت تَعِد بمستقبلٍ مثير وأصبحت عنصرَ التصاميم المثالية، ورأى آخرون فيها فوضى وشعروا بالتهديـد مـن عالَمٍ يَبدو غير إنساني؛ تلك وجهاتُ نظرٍ مُتناقِضةٌ أثارت نقاشاتٍ اجتماعيةً إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (بيتر التر). بعيداً عن هذه التصوُّرات المسبقة، فإنه لَمِن المفيد للفَهْم التاريخي للتطوير والإدراك، التمييزُ بشكلٍ تحليلي بين التمدُّن بوصفه عمليةً كَمِّيةً لنموِّ المدن، وبين التحضُّر بوصفه عمليةً نوعية، كانت تَتعلَّق في المقام الأول بالتمييز بين مجتمع المدينة وأساليب الحياة في المدن الكبيرة. سار التمدُّن والتحضُّر جنباً إلى جنب، وكانا أساسَ التكثيف

المكاني للحياة الاجتماعية والتبادُل المتسارع للمعلومات والبضائع، وكذلك النظام الديناميكي للمجتمع المدني.

لقد كان التحضُّر في أوروبا في القرن التاسع عشر بالفعل «توسُّعاً حضرياً»، شكَّل جزءاً من نظام المدن الذي اتَّسمَت به أوروبا من خلال التمايُز الهرمي بين مدن صغيرة أو متوسطة أو كبيرة (باستثناء روسيا)، وعلاقات التبادُل المكثَّفة بين المدن (جان دي فريس). بينما كان يعيش في أوروبا عامَ 1800 حوالي 20 مليون نسمة في المدن، كان يعيش في عام 1900 خمسةُ أضعافِ هذا العدد؛ أيْ أكثر من 100 مليون نسمة، وتلك زيادة هائلة! ولكن تنتج صور مختلفة بحسب المعايير المستخدَمة. بالنظر إلى جميع الأماكن التي يزيد عددُ سكانها على 5000 نسمة، فإن مُقارَنة حصصِ سكان المدن بين البلدان تعكس نسبةَ حصصِ سكان الريف الموضَّحة سابقاً؛ وبذلك فإن النمو الإجمالي الأوروبي لعددِ سكان المدن كان 1.9% سنوياً بين عام 1850 وعام 1880، وفي العقود التالية حتى عام 1910 أصبحت النسبة 1.8% سنوياً. أما في حالِ أخْذِ المدن التي يزيد عددُ سكانها على 20000 نسمة بعين الاعتبار، فإن معدلاتِ النمو ستكون هناك أعلى بنسبة 2.3% سنوياً حتى عام 1880، و2.6% سنوياً حتى عام 1910. تظهر نسبةُ التحضُّر باستخدام هذا المعيار أكثرَ انخفاضاً في كل مكان؛ وبذلك، بالإضافة إلى الأهمية المستمرة للريف، يتم التأكيد على أهمية المدن الصغيرة والمتوسطة، ومن ثَم التمايُز الهرمي. ومع ذلك، في مُقارَنة أوروبية، أصبحت الاختلافاتُ الكبيرة بين الدول المختلفة أكثر وضوحاً. كانت إنكلترا في المقدمة؛ حيث وصل عدد سكان المدن عامَ 1910 إلى 62%؛ أيْ أنَّ حوالي ثُلثَيْ عددِ السكان يعيشون في مناطقَ بها أكثر من 20000 نسمة. تَلِيها هولندا بنسبة 41% «فقط»، وألمانيا بنسبة 35%، على الرغم من أنه في هولندا، نظراً لتطوُّرها المبكِّر، وصلت النسبةُ عامَ 1850 إلى 21%، أمَّا في

الولايات الألمانية فكان 6% فقط من السكان يعيشون في المدن الكبيرة. لم يَشهد أيُّ بلدٍ آخَر زيادةً تبلغ ستةَ أضعاف في عددِ سكان المدن حتى عام 1910 كما حدث في ألمانيا. ومع ذلك ففي أماكنَ أخرى زادَت بنسبة ضعفَيْن أو ثلاثة أضعاف. يصبح الاتجاهُ العام نحوَ المدن الكبرى أكثرَ وضوحاً إذا اعتُبِرت المدنُ التي يزيد عددُ سكانها على 100000 نسمة معياراً. في حوالي منتصف القرن، كان هناك 43 من هذه المدن، وفي بداية القرن العشرين زاد عددها إلى 156. في عام 1850 كان عددُ سكان لندن وباريس فقط، أكثرَ من مليون نسمة، وفي عام 1910 شملت هذه الفئةُ أيضاً برلين وفيينا، وسانت بطرسبرغ وموسكو والقسطنطينية.

تظهر اختلافاتٌ أخرى عند النظر إلى الأماكن التي يزيد عددُ سكانها على 100 ألف نسمة، فكانت تلك البلدان تَجذب الانتباه؛ حيث يتركز جزءٌ كبير من عددِ سكانها في المدن الكبرى. بجانب إنكلترا وهولندا وألمانيا، كان هذا هو الحال في بداية القرن العشرين في كلٍّ من الدنمارك وأيرلندا وفرنسا، ولم يكن هناك نمطٌ مُوحَّد لهذا التوزُّع الداخلي غير المتكافئ. من بين العواصم -أيْ تلك التي بها مركز حُكْم- كانت كوبنهاجن ولندن تملكان وزناً خاصاً في إطارِ دولتهما القومية، بنسبة 20% من إجمالي السكان. في حين كان يعيش في مدريد 2% فقط من العدد الإجمالي للإسبان، وفي روما 1.5% من الإيطاليين (أقل من نابولي أو ميلانو)، أما في برلين فكانت النسبة 5.7%، وفي باريس 7.4%؛ ظلت الموانئ والمدن الصناعية ذاتَ تركيزٍ عالٍ؛ فمثلاً كان يعيش في غلاسكو 16.4% من إجمالي الاسكتلنديِّين، وفي أمستردام 8.4% من الشعب الهولندي. كان هناك أيضاً تركيزٌ عالٍ من السكان في مناطقِ الاستيطان الجديدة، كما منطقة الرور، التي كانت يُشار إليها بمناطقِ مساحاتٍ صناعية بدلاً من المدن المتفرِّقة.

كانت هناك عدةُ عوامل للتوسُّع الحضري المستدام؛ أولاً: تَفاعَلَت التنميةُ الحضرية بشكلٍ كبير، وإن كان ذلك بدرجاتٍ متفاوتة، مع التحوُّل الصناعي. كان هذا الارتباطُ واضحاً لمُعاصِري ذلك الوقت الذين لاحظوا التكتُّل في مراكز الصناعات الثقيلة، وبشكلٍ غير مباشر مكَّنَ التطوُّرُ الصناعي، من خلالِ توسيعِ شبكة خطوط السكك الحديدية، من توفيرِ إمداداتٍ غذائية وموادَّ أوليةٍ بشكلٍ أفضل للمدن القديمة، وفي نفس الوقت فُتِحت أسواقٌ بعيدة لتصريف المنتَجات التجارية بتكاليفَ أقل. انخفض الارتباطُ الجغرافي للمناطق الصناعية بوجودِ المواد الخام الطبيعية وموارد الطاقة، بسببِ تطويرِ الشبكات والتطوير التقني في مرحلة التصنيع الكيماوي والكهربائي اللاحقة، بحيث كان يُمكِن أن يستقرَّ الإنتاج الصناعي على أطراف المدن القائمة، وساهَمَ هذا الإنتاجُ في تحفيزِ نموها، وفي نفس الوقت استفاد من الإنتاج التجاري والخدمات التي كانت موجودة. ثانياً: فإن النمو الحضري الناتج عن التحوُّل الصناعي، مَبْنيٌّ على نظام المدينة القائم منذ بدايات العصر الحديث، والذي استمرَّ في التأثير هيكلياً على الظروف والوظائف في المنطقة. في القرن التاسع عشر، استمرت مدنُ الموانئ في التفوُّق؛ فقد استفادت من التجارة المتنامية في المواد الخام والسلع، ليس فقط للإنتاج الصناعي، بل أيضاً للمنتَجات الزراعية. لقد شكَّلت الموانئ الرابطَ المميز لتلك الفترة مع المستعمرات الأوروبية: محطة لنقل البضائع، وبوابة للعالَم يأتي من خلالها الناس ويذهبون، وعقدة في شبكة الأخبار والمعلومات العالمية. لم تكن مرافئُ البحار الخارجية، مثل لندن أو لوهافر أو هامبورغ أو مرسيليا، هي المستفيدة الوحيدة، بل استفادت أيضاً المرافئُ الداخلية مثل مانهايم، وهي مدينةٌ كان في سجل عناوينها عامَ 1911 ما مجموعه 23 تاجرَ جملةٍ لبضائع من المستعمَرات، و376 محلاً لبيعِ بضائع المستعمَرات. هناك حيث استقرت شركاتُ مُتابَعةِ التصنيع، كان للتحوُّل الصناعي تأثيرٌ أيضاً على مدن الموانئ.

كنوع آخَر تَطوَّرَ في عصور سابقة، لعبت المدنُ التجارية وكذلك العواصم والمدن السكنية دوراً مهماً في نموِّ المدن. أدى التنوُّع من خلال نشوء المصانع، وبشكلٍ أساسي من خلال توسيعِ الخدمات والوظائف الإدارية للدولة، إلى نموٍّ ديناميكي مُماثِل كما هو الحال في المراكز السكانية الأحدث. وهكذا، نَمَت المدنُ دونَ عاملِ التصنيع، كما يتَّضِح من المدن الساحلية والمنتجَعات النموذجية في القرن التاسع عشر، التي خدمت احتياجاتِ المواطنين لقضاءِ وقتِ الفراغ والاستجمام، وأصبحت متاحةً عن طريق السكك الحديدية. ثالثاً: لعبت الهجرةُ والتطوُّرات الديموغرافية دوراً مهماً في النمو الحضري، وجذبت هذه القوى قَدْراً كبيراً من الاهتمام العام -على غرار المدن والمناطق الصناعية الحديثة- لأنها كانت تحدث بشكلٍ يومي، وغيَّرَت المجتمع الحضري بشكلٍ واضح.

التنقُّل الحضري والتمايُز الاجتماعي

حدثَت الزيادة في عدد السكان بسبب التنميةِ الطبيعية للسكان، والهجرةِ وضمِّ المناطق، حيث ظهرت العواملُ الديموغرافية المتعلقة بالهجرة والإدارة القانونية بتركيباتٍ مختلفة. توضِّح لندن وسانت بطرسبرغ هذه المواقفَ المتطرِّفة؛ فبسبب العدد المفرط للمواليد، زاد عددُ السكان في المدن البريطانية بأكثر من 80%، أما على نهر نيفا، فكانت الأوضاع المعيشية سيئةً للغاية، لدرجةِ أن عددَ الوَفَيات فاقَ بكثيرٍ عددَ المواليد. لذلك، يُعزَى نمو المدينة إلى حدٍّ كبير إلى الهجرة؛ أيْ إلى حقيقةِ أنها ناتجةٌ عن الاكتظاظ السكاني في المناطق الريفية. ويرجع ذلك أساساً إلى فائضِ المواليد في القرية؛ على سبيل المثال: في المدن البروسية، حيث زاد حوالي ثُلث السكان بسبب الهجرة، ونصفهم بسبب معدلات المواليد، والباقي بسبب الاستيطان، كانت هذه العوامل أكثرَ تكافؤاً. من الناحية التاريخية، حدث النمو الطبيعي

للمدينة -لأول مرة في بعض مناطق أوروبا- لعوامل ذاتية، وليس بسبب الهجرة والتدفُّق الخارجي إليها (جان دي فريس).

فائضُ الولادات والهجرةُ والدمجُ هي فئاتٌ متوازنة؛ ومن ثَم لا تعكس بشكلٍ كافٍ التحرُّكاتِ التي حدثت في المدينة وخارجها وداخل المنطقة الحضرية، على عكس الصورة عن تيارٍ باتجاهٍ واحد من الريف إلى المدينة، أظهرت الأبحاثُ التاريخية أن البشرَ كانوا يَتحرَّكون على شكل «شبكات متداخلة» (فريدريش لينغر) أفرادها مُرتبِطون بالقرابة وأكثر اتصالاً ببيئتهم الأصلية وأهل بلدتهم (قريتهم). الظروفُ في مراحلَ معينةٍ من الحياة، والعلاقاتُ الأسرية، التقلُّباتُ الاقتصادية والموسمية، وإلى حدٍّ ما فُرصُ تأمينِ المعيشة؛ كلُّها عواملُ حدَّدَت طرقَ سكان المدينة المتنقلين وخبراتهم. في النصف الثاني من القرن، وُلِد معظم سكان المدينة خارجَ أماكن إقامتهم، وعند وصولهم إلى المدينة لم يصبحوا أيضاً «سكاناً حضريِّين» نموذجيِّين؛ حيث اختلفَت الإحصائيات السكانية بشكلٍ موسمي اعتماداً على إيقاع الزراعة. يشير هذا إلى ارتباطٍ دائم بالمدينة والعائلة، وهو ما انعكس أيضاً على حقيقةِ أن المهاجرين جاءوا في الغالب من المناطق المجاورة للمدن. كانت الهجرةُ لمسافاتٍ طويلة معروفةً بشكلٍ رئيسي في المناطق الحضرية الصناعية بأوروبا، من تينيسايد في شمال إنجلترا وبلجيكا وشمال غرب فرنسا، ومن منطقة الرور عبر سيليزيا العليا إلى دونباس. وغالباً ما كان الانتقال إلى المدينة مؤقتاً وتقوم به فئات عمرية شبابية، ومعظمهم من الرجال الشباب غير المتزوِّجين، أمَّا النساء فغالباً ما كُنَّ يَعْملنَ خادمات في المنازل إلى أن يَتزوَّجنَ ويُؤسِّسنَ أسرة. ولم تكن الإقامةُ في المدينة تؤدي بالضرورة إلى تحسُّنِ المستوى الاجتماعي، والحقيقة أن أفضلَ ما حقَّقه الكثيرون أنهم وجدوا بطريقةٍ ما وسيلةً لكسب العيش، وللعمل في المعامل والورشات

المنزلية ولدى العائلات البرجوازية. لم تكن المؤهلاتُ المهنية شرطاً أساسياً للفئات الدنيا المتنقِّلة، ولا فرصةً توفرها المدينةُ بشكلٍ طبيعي.

واجَهَت المجموعاتُ السكانية المتنقِّلة المشار إليها أعلاه مجتمعاً مغلقاً ومتجذِّراً ومتنوِّعاً بحسب المؤرخ فريدريش لينغر، ربما كان التمايُز على أساسِ الخطوط العِرْقية القومية والدينية الطائفية أكثرَ أهميةً من التمايُز الطبقي للمجتمع الحضري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ميَّزَ التنوُّعُ العِرْقي بلدان شرق أوروبا وسطها وجنوب شرقها، بشكل أساسي. ريغا، على سبيل المثال، حيث توجد نسبةٌ كبيرة من اللاتفيين، والروس، والألمان، والبولونيين، وكذلك اليهود الذين نُظِر إليهم في المقام الأول بوصفهم مجموعةً عِرْقية وليس مجموعة دينية. أمَّا في براغ فقد عاش التشيك والألمان واليهود؛ وفي تريست عاش الإيطاليون والسلوفينيون والألمان؛ وفي أوديسا عاش الروس والبيلاروسيون والأوكرانيون واليهود؛ أما في تيسالونيكي، التي كانت حتى عام 1913 تابعةً للإمبراطورية العثمانية، فقد شكَّلَ اليهود فيها أكبرَ مجموعةٍ سكانية، يَلِيهم الأتراكُ المسلمون، ثم اليونانيون والبلغار. وبعد استيلاء اليونان على المدينة تَغيَّرَت هذه النِّسَب؛ حيث انخفضت نسبةُ البلغار -الذين تَنافَسوا على المدينة في حرب البلقان الثانية مع اليونانيين- إلى أقل من 3%، بينما ارتفعت نسبةُ اليونانيين من 13% إلى الربع؛ لتغدو المدينةُ عامَ 1922 ذاتَ أغلبيةٍ عِرْقية يونانية عَقِب انتهاءِ الحرب اليونانية التركية، وبعد «تبادُل» السكان اليونانيين من آسيا الصغرى مع السكان الأتراك، ولاحقاً منذ عام 1943 من خلال ترحيلِ اليهود وقتلهم من قِبَل ألمانيا النازية.

كان هذا هو الحال في نهاية الحرب اليونانية التركية، ليس فقط في ثيسالونيكي، ولكن أيضاً في أماكن أخرى في أوروبا؛ ونتيجةً للتأميم المتزايِد

فـي أواخر القرن التاسـع عشر وأوائل القرن العشرين، ازدادَتْ حِدةُ الهُوِيات العِرْقية القائمة، وتداخَلَت بشكلٍ متكرر مع الاختلافات المذهبية والاجتماعية. ومثَّلَت بلفاست حالةً صارخة؛ حيث بدا الاختلافُ الاجتماعـي والاقتصادي بين الأيرلنديين الكاثوليك من جهةٍ، والإنجليز والاسكتلنديِّين البروتستانت من جهةٍ ثانية. في مدينة تريیستي هابسبورغ، تعمَّقَت الانقساماتُ العِرْقية القومية أيضاً فـي العقود التي سبقت الحربَ العالمية، على الرغم من أن الطبقات الوسطى، بغضِّ النظر عن خلفيتها، استفادَت بشكلٍ كبير من الازدهار الاقتصادي للميناء والمدينة الصناعية. استند التناقُضُ نوعاً ما إلى موقفِ النُّخْبة الحاكمة الألمانية النمساوية، بشكلٍ رئيسي من المُواجَهة الإيطالية السلوفينية. لقد أظهر تَعْدادُ السكان عام 1911 -لم يُنشَر قبل عام 1918- الذي صُنِّف حسب اللغة، أن الغالبيةَ العظمى من السكان، أيْ ما يَقرُب من الثُّلثَيْن، يَتحدَّثون شكلاً من أشكالِ اللغة الإيطالية (ربما من مُواطِني إمبراطورية هابسبورغ أو إيطاليا)، ولكن في نفس الوقت أظهر أن الهجرةَ زادَت من نسبة السلوفينيين إلى الربع. وقد سَعَت البرجوازيةُ الصغيرة الإيطالية، على وجه الخصوص، إلى تمييزِ نفسِها عن «السلاف» الذين يُعتبَرون أجانبَ، ومن ثَم صياغة هُوِية تُخفِي الاختلافات الاجتماعية والأصلية والثقافية المتعددة بين الإيطاليين في تريیستي. وجدت البرجوازية الإيطالية نظيراً لها في الصورة الذاتية للطبقة الوسطى السلوفينية، التي تَطوَّرَت بطريقةٍ مُماثِلة. أصبح التنوُّعُ الذي يُميِّز مدنَ الموانئ الأوروبية بشكلٍ عام قوياً جداً في تريیستي، لدرجةِ أنه استقطَبَ المجتمعَ المحلي في معسكرَيْن عِرْقيَّيْن قوميَّيْن مُتعارِضَيْن، مُتجاهِلين العديدَ من المجموعات الأخرى التي تعيش هناك. شجَّعَ هذا التطوُّرُ الوحدويةَ، ومهَّدَ الطريقَ لإضفاءِ الطابع الإيطالي القسري على السلوفينيين الذين ظلوا في المدينة، التي ضُمَّت إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى. لم يُؤدِّ التنوُّعُ القائم بالضرورة إلى خلافاتٍ في كل مكان،

حتى إن رُسِمت الخطوطُ الفاصلة بشكلٍ أكثر حِدَّةً، أو نشأت حديثاً في إطارِ توسُّعِ المدن مكانياً.

لم تنعكس تشكيلاتُ الجماعات العِرْقية القومية والطائفية الدينية -مع وجودِ استثناءاتٍ مثل: الأحياء السكنية اليهودية في شرق وسط أوروبا، أو الفصل الطائفي في بلفاست- في أحياءٍ منفصلة تماماً في القارة الأوروبية، حتى إنْ تَجمَّعَ بعضُ المهاجرين في بعض الأحيان في أحياءٍ مُعيَّنة، فإنَّ الوضعَ كان مختلفاً في بعض المستعمرات الأوروبية فيما وراء البحار. كان الانقسام الأساسي بين الغُزاةِ الاستعماريين الأوروبيين والسكانِ الأصليين، قائماً على الفصل المكاني بين الأحياء الأجنبية النموذجية والممثلة والمدينة الأصلية، التي وَفقاً ليورجن أوسترهاميل، كان من النادر مُشاهَدتها بالشكل النقي الذي في المستعمرات النموذجية الحديثة، ومن الأمثلة على التعايُش المكاني مدينتا كالكوتا ودلهي في الهند البريطانية، بينما في غرب أفريقيا الفرنسية أُنشِئت مدينةٌ جديدة مُخطَّط لها هي داكار، وفي الهند الصينية الفرنسية بُنِيت مدينةٌ صمَّمَها الفرنسيون في موقع هانوي القديمة، التي جرى هَدْمها. أقام المجتمعُ الاستعماري الأوروبي علاقةً وثيقة مع باقي مجتمع المدينة، على الرغم من كوْنِ خطوطِ التقسيم العِرْقي حادةً ومدعومةً بالعجز السياسي للبعض، وهيمنة الآخَرين، بالإضافة إلى التقسيمات الطبقية بين مختلِف الأوروبيين وداخل مجموعات السكان الأصليين.

شَهِدت أوروبا حتى بدايات القرن العشرين تَغيُّراتٍ طالت جغرافياً المدنَ من حيث الفصل الاجتماعي المكاني، وذلك في سياق التحوُّل الحضري. في حوالي عام 1850 لم تكن المدنُ مُقسَّمة بشكلٍ حاد إلى أحياء «أفضل» وأحياء «أسوأ»، بل ساد مزيجٌ اجتماعي، كان الأمرُ يَتعلَّق بمساحةِ المدن الصغيرة نسبياً، والقُربِ المكاني بين العمل والسكن، وفي كثيرٍ من

الأحيان كان كلاهما في نفس المبنى. مع التوسُّع خارج الأسوار والأحياء والفصل بين مكان العمل ومكان السكن، بالإضافة إلى تَوسُّع وسائل النقل العام؛ استطاع سكانُ المدينة الانقسامَ بشكلٍ أكبرَ في أحياء مختلفة وفقاً للانتماء الاجتماعي. أما في إنكلترا فكان الفصلُ الاجتماعي المكاني أبكرَ وأكثرَ وضوحاً، وظلَّ الأمر محدوداً في القارة، وعلى الأخص حيث سادت المدنُ الصغيرة والمتوسطة. أما خارج إنكلترا فقد رُسِم أيضاً الخطُّ الفاصل بشكلٍ عمودي في الأحياء التي بُنِيت حديثاً؛ أيْ أن الأكثرَ ثراءً كانوا يعيشون في الطابق المسمَّى بالألمانية «بيليتاج (الطابق الأفضل)»، بينما عاش الأقلُّ ثراءً في بقيةِ أجزاء المبنى. أمَّا الفصل الوظيفي في المدن فقد تَعزَّزَ مع نموِّ الصناعة، فكانت المَعاملُ الجديدة تُبنَى في أغلب الأحيان على أطراف المدن بالتوازي مع نشوءِ تجمُّعاتٍ سكنية للعمَّال وعائلاتهم، كما وَجدَت المسالخُ والمقابر والمستشفيات والثكنات مكانَها الجديد في الضواحي السابقة. أما في مراكز المدن فازدادَت مباني الإدارةِ البلدية والمباني التجارية والأسواق وأماكن الترفيه والمطاعم والفنادق.

تَمدُّن أساليب الحياة

مع استمرارِ تَقدُّم التحضُّر والتمايُز، اعتقد مُعاصِرو ذلك الوقت أنهم عرفوا الخصائصَ المميزة لسكان المدينة في نهاية القرن. تَحدَّثَ الفيلسوف وعالِم الاجتماع جورج سيميل بمناسبةِ معرضِ المدينة في درسدن عام 1903 عن «زيادة في الحياة العصبية»، التي بسبب المنبِّهات المتنوِّعة عزَّزَت نفسياً «نوعَ فردانيةِ المدينة الكبيرة». لمُواجَهة «اغتصاب المدينة الكبيرة»، وجب على الناس الذين يعيشون هناك أن يزيدوا من «تواضُعِ قُدْراتهم العقلية»، وفي نفس الوقت أن يتطوروا إلى «متعجرفين». وضَعَ سيميل الدلالاتِ السلبيةَ لهذه الخصائص جنباً إلى جنب مع الفُرَص الخاصة للتطوُّر الفردي؛ لأن طريقةَ

الحياة الحضرية تَفْتح مساحاتٍ ليست متوفرةً في الريف أو في المدن الصغيرة. أعاد والتر بنجامين في كتابه «مشروع الممرات» صياغةَ التوتُّرِ الحضري في شخصيةِ المتسكِّع في باريس: «جدلية التسكُّع: من جهةٍ، الرجلُ الذي يشعر بأنه يَحْظى باحترامِ كلِّ شيءٍ وكلِّ شخص، والمشتبَه به بامتياز؛ ومن جهةٍ أخرى، المحمي الذي لا يُمكِن إيجاده». بالإضافة إلى مثل هذه التشخيصات الفلسفية الاجتماعية، شكَّلَت الأبحاثُ الاجتماعية التي درسَت الفقرَ في المدينة وظروف السكن، أساسَ المشارَكةِ العِلْمية والعامة في مجتمع المدينة في القرن العشرين. الدراساتُ الاستقصائية التي أجراها رجلُ الأعمال الإنجليزي وفاعلُ الخير والباحثُ الاجتماعي «شارلز بووث»، رسمت خريطةً لشوارع لندن في ثمانينيات القرن التاسع عشر بحسب الطبقات الاجتماعية. تَراوَحَت التصنيفاتُ التي كانت تعتمد بشكلٍ أساسي على دخْلِ الأسرة، بين طبقةٍ عليا غنية و«طبقات دنيا» كانت تُوصَم «بالـفساد» ويُوصَف المنتمون إليها بـ «شبه مجرمين»، وذلك في الأساطير المرافِقة لمخطَّط المدينة. المجالاتُ الثلاثة التي دُرِست اجتماعياً هي: مكانُ العمل، وظروفُ السكن، والحياةُ الدينية. بالإضافة إلى الاقتباس المذكور، لا تَنعكِس فقط مَخاوِفُ البرجوازية بشأنِ النظام المهدَّد بالإجرام والإلحاد، التي حفَّزَت التحليلاتِ العلمية الاجتماعية المبكرة، بل أيضاً القلق بشأن تحسين الظروف الصحية والاقتصادية. نتيجةً لذلك، وجد «بوث» أن أكثر من 30% من سكان لندن كانوا يعيشون في فقر، كان هذا أكثر من المتوقَّع. على عكسِ اعتقادِ بعض مُعاصِري ذلك الوقت، فإن إنشاءَ قوةِ شرطةٍ حكومية وإضاءةَ الشوارع بمصابيح الغاز الجديدة لم يَحلَّ المشاكلَ.

تمثل مُحاوَلة رسم الخرائط حدوداً معينة، كانت موجودةً في الفضاء الحر الحضري الفردي، ولم تُحدَّد فقط من خلال خصائص الطبقة الاجتماعية.

كانت هناك قيودٌ صارخة تَتعلَّق بالنساء، على سبيل المثال، وكما أوضحَت المؤرِّخة ديبورا إبستين نورد، فإن نساءَ الطبقة المتوسطة في لندن لا يُمكِنهنَّ التنقُّلُ في الأماكن العامة إلا في ظلِّ ظروفٍ معينة؛ وتشمل هذه الظروفُ أن تكون المرأة برفقةِ رجالٍ أو «مُرافِقين»، وأن ترتدي ملابسَ مُلائِمة، وأن تَتجنَّب مناطقَ وأوقاتاً معينة من اليوم. كان لا بد أولاً من إيجادِ مدخلٍ للمرأة إلى الحيِّز الحضري، الذي كان يتم من جهةٍ في سياق الأعمال الخيرية والمهام الاجتماعية، التي كان يُسمِّيها مُعاصِرو ذلك الوقت أيضاً «العشوائية». ومن جهةٍ أخرى، في إطارٍ دورها المشروع والمبرَّر بوصفها مُستهلِكةً في متاجر المدينة وفي الحياة الثقافية. تُظهِر المعاركُ التي قادتها الناشطاتُ المدافِعات عن حقِّ المرأة في التصويتِ ضد الشرطة في السنوات التي سبقت الحرب العالمية مُباشَرةً، ضراوةَ المُقاوَمة التي يَتعيَّن على المرأة مُواجَهتُها والتغلُّب عليها إن أرادت استخدامَ الشارع السياسي لصالحها. لم يكن هذا بديهياً بالنسبة إلى الرجال والمجموعات المختلطة أيضاً، وفي كثير من الأحيان كان مرتبطاً بالاشتباكات العنيفة، إلا أن الرصيد الكبير من الإضرابات إلى المظاهَرات والمَسِيرات أو مَراسِم الجنازات، قد أتاح مجالاً للمُناوَرة وفقاً للإطار القانوني والظروف السياسية. بالنسبة إلى المرأة الفردية، كانت المخاوفُ الأخلاقية سيفاً مُسلَّطاً باستمرار. وسرعان ما كانت تُثار الشكوكُ حول الدعارة، خاصةً في بعض المِهَن. وشَغَلت الحدودُ الفاصلة بين «الفضيلة والدعارة» (ريجينا شولت) الخيالَ البرجوازي بشكلٍ كبير، وأيضاً لأن الدعارةَ بوصفها ظاهرةً حضرية، أثَّرت على العديد من النساء وعملائهن في أواخر القرن التاسع عشر. كانت التدابيرُ التنظيمية مثل المناطق المحظورة أو بيوت الدعارة محلَّ نقاشٍ ساخن. وتُوضِّح الدعارة، بوصفها مثالاً سلبياً، اختلاطَ سُبلِ

العيش الاقتصادية والرعاية الصحية والنظام المتخيَّل المهدد، الذي ارتبط بتطوُّرِ نمطِ الحياة الحضرية في أواخر القرن التاسع عشر.

على نطاقٍ أشمل، فإن توسيعَ البنى التحتية في المدن كان الحلَّ لمشاكلَ متعدِّدةِ الأوجه؛ فالخطر الصحي الناتج عن الأمراض المُعْدِية كان مرتفعاً في المدن الأوروبية حتى منتصف القرن التاسع عشر، والفرقُ فيما يَتعلَّق بالأمراض والوَفَيات بين المدينة والقرية، وفي داخل المدينة، لم يَستقرَّ إلى حدٍّ ما إلا في نهاية القرن، وإن كان بمُعدَّلات مختلفة. كان إنشاءُ شبكةٍ للصرف الصحي وإمداداتِ مياهِ الشرب الحكومية أمراً حاسماً لتحسين الظروف الصحية، وإن كان الهدف من إنشاء شبكةِ صرفٍ صحي ليس فقط الصحةَ، ولكن أيضاً من أجل استنزافِ أراضٍ جديدة للبناء. كما أن التخلُّصَ من النفايات والمسالخ المركزية كان له تأثيرٌ مفيد للصحة. تَدخَّلَت المدنُ في بيئةِ محيطِها الريفي من خلال التخلُّص من النفايات، وبشكلٍ أساسي من خلال صرف المياه الآسِنة الملوَّثة في الأنهار وحقولِ الصرف الصحي. فيما يَتعلَّق بالعلاقة بين الإنسان والحيوان، ثَمة سمةٌ تُميِّز هذه العلاقة حتى يومنا هذا، وهي إزاحةُ حيواناتِ الذبح عن الفضاء المرئي العام، ونقْلُ تربيةِ الحيوانات في إطار صناعة الألبان إلى المناطق المحيطة، و«تَحضُّر» الحيواناتِ المنزلية -إن صح التعبير- كالكلاب والقطط والعصافير. حتى بدايةِ القرن العشرين بقيَتِ الخيولُ بشكلٍ أساسي حاضرةً في مشهدِ المدينة كحيوانات جر، تنتج كمياتٍ هائلةً من السماد العضوي. كذلك تَمركَزت المقابرُ في كثير من الأماكن ونُقِلت إلى أطراف المدينة. كان أيضاً إنشاءُ حدائقَ عامةٍ داخل المدينة لأسبابٍ صحية بشكلٍ جزئي، ولكنه أيضاً لأسبابٍ تربويةٍ كان الغرضُ منها في نفس الوقت الاستخدامَ الترفيهي المنظم للسكان في مساحةٍ خاضعة للمُراقَبة العامة؛ المتعة في الهواء الطَّلْق بدلاً من الحانات المُظلِمة.

بجانبِ البِنْية التحتية التقنية تَطوَّرَت في المدن في نهاية القرن التاسع عشر أنشطةُ دولةِ الرفاهية، التي كان يُمكِن وصفها «مختبر القرن الجديد» (كريستيان توبالوف)؛ لأن أنماطاً معينةً ظهرت لبعض المشاكل الاجتماعية، وجُرِّبت النماذجُ التي أثَّرَت في التطوُّر المستقبلي لدول الرفاهية على المستوى الوطني. وقد اتَّسَمت جهودُ الإصلاح هذه بالكثير من التوترات. بالنظر إلى سكان المدينة المتنقِّلين، كان الأمرُ الحاسم في القضيةِ الرئيسية -مُكافَحةِ الفقر- هو معرفة إذا كان ينبغي تقديمُ الدعم من قِبَل البلدية الأصلية، أو إذا كان ينبغي لمدينةِ الإقامة أن تساعد. لم يكن تَحمُّلُ التكاليفِ من قِبَل البلديات أمراً طبيعياً بأي حال من الأحوال؛ لذلك استغرق الأمرُ فترةً امتدَّت حتى الحرب العالمية الأولى لينتقل الالتزامُ تقريباً في كامل أوروبا، من مكانِ المنشأ إلى مكانِ الإقامة. خفَّفَت المشاركةُ الواسعة لإغاثة الفقراء، الخاصةُ والكنسية، الخلافاتِ حول التوازُن المالي بين القرية والمدينة، ولعبت الرعايةُ الخاصة دوراً غيرَ اعتيادي، سواء أكان من الناحية المادية أم الشخصية. كان من السمات في العديد من المجالات التعاوُنُ وتقسيمُ العمل بين المبادَرات البلدية من جهةٍ، والخاصة من جهةٍ أخرى، في مزيج يعتمد على الظروف المحلية. كان ضرورياً للصورة الذاتية لأعضاء مجلس المدينة البرجوازيين والمتطوعين، التمييزُ بين زبائنهم؛ بأن يُميِّزوا بين «المحتاجين حقاً» الذين يستحقون الدعمَ، وبين أولئك الذين برأيهم يجب أن يُساعِدوا أنفسَهم. بشكلٍ عام كانت الميولُ باتجاه تفضيل النساء والأطفال وكبار السن، على الرجال الذين كانوا يُعامَلون بقسوةٍ أكبر. أدَّى ذلك بشكلٍ عام إلى أن المساعدة كانت مصحوبةً بتدابيرَ رادعةٍ وتعليمية. لم تكن هناك حقوقٌ ثابتة ومضمونة بالقانون للفقراء، إلا في حالاتٍ نادرة.

في مجالِ الصحة، عُزِّزت الجهودُ العامة للبلديات بشكلٍ رئيسي في مجال الرعاية الصحية العامة من خلال مُجابَهة وَفَيات الرُّضَّع والسل، وبشكلٍ أقلَّ من خلال مُجابَهة الظواهر الخلافية الأخلاقية مثل إدمان الكحول أو الأمراض المنقولة جنسياً، ولمُحارَبة انتشارها شُكِّلت مُنظَّماتٌ خاصة. كان العمَّال الشباب في المدن محورَ الاهتمام كمجموعةٍ محددة؛ حيث بدا أفرادُ هذه المجموعة ضعفاءَ وخطيرين بشكلٍ خاص، فهُم يَملِكون دخلاً مادياً والقليلَ من الالتزامات العائلية، وهم أقوياءُ جسدياً وناضجون جنسياً، كما أنهم كانوا في مرحلةِ تكوينِ الشخصية؛ وبذلك كانوا غيرَ مُكتمِلين ويمكن التأثير عليهم. سعَت المؤسساتُ البلدية، بالإضافةِ إلى الجمعيات ذات التوجُّهات المختلفة، لتعليمهم الانضباطَ ودمْجِهم في المجتمع. في مجال العمل، لم تتَّخِذ المدنُ سوى القليل من الإجراءات، باستثناء غينت (بلجيكا) حيث دعمَت البلديةُ إعاناتِ البطالة النقابية، وباستثناء المدنِ الألمانية أيضاً حيث لم تتَّخِذ محاكمُ العمل سوى القليلِ من الإجراءات، أو لم تتَّخِذ أيَّ إجراء.

مع تطوُّر البِنية التحتية في مجالاتِ إدارة النفايات والمرافق والنقل، وكذلك الرفاهية في مجالات الفقر والصحة، تبع ذلك نقاشٌ دولي حول العلاقة بين المسؤوليةِ العامة والمسؤوليةِ الخاصة. استُخدِمت كلمة «اشتراكية بلدية» لوصفِ الملكية الجماعية لشركات المياه والغاز والكهرباء والنقل، التي كانت شائعةً في العديد من المدن. كان السؤال: أهي مجردُ مهمةٍ لا يُمكِن حلها بأي طريقةٍ أخرى، وهي تحسينُ الظروف المعيشية للجميع، ومن ثَم المساعدة في الحفاظ على النظام الاجتماعي؟ في هذا، فهم ممثِّلو الطبقات الوسطى الثَّرِية، الذين سيطروا على السياسة المحلية في العديد من الأماكن، أفعالَهم بهذا المعنى. من ناحيةٍ أخرى، يُمكِن أيضاً تفسيرُ الشركات المملوكة للدولة والمزايا الاجتماعية على أنها الخطوةُ الأولى نحو التغيير الاجتماعي.

بهذه الطريقة كانت تود أن تفهمها الحركةُ العمالية الاشتراكية، التي نادراً ما كانت مُمثَّلة بشكلٍ كافٍ في اجتماعاتِ مجلس المدينة بحيث يُمكِنها التأثير على التطوُّرات.

من الناحية العملية، ظل التوسُّع العام للبِنْية التحتية المجتمعية مشروعاً إصلاحياً بعيداً عن البرامج التي تبدو راديكاليةً لبعض الممثِّلين، الذين ملأ تقدُّمُهم السريع مَندوبي البرجوازية بالفخر. يقتبس فريدريش لينغر عن ألفريد مولينار الليبرالي من كريفيلد، ما قاله في بدايات ثمانينيات القرن التاسع عشر: «يُمكِننا أن نشعر بالرضا عن التطوُّر الخارجي الذي حدث في مدينتنا في العقود الماضية. تَعْدادُ السكان في نموٍّ مستمر، وتَمتدُّ شوارعُ عريضةٌ في حلقاتٍ أوسعَ باستمرار، وتُبنى أبنيةٌ فخمة باتجاهِ السماء باستمرار. وتَخرج من الصنابير مياهٌ نظيفة خالية من البكتيريا، وقريباً سيُسلَّم للمتحف الوطني آخِرُ مضخَّة وآخِرُ وعاء سقاية. لم تَعُد الفيضاناتُ السوداء التي تُنتِجها صناعاتُنا تَصبُّ بشكلٍ عشوائي في المناطق المحيطة، بل تَتدفَّق اليومَ بهدوءٍ في المسارات التي خُصِّصت لها من قِبَل مجلس أُمناء المدينة والسلطة العليا باتجاه نهر الراين، ولن يمر وقتٌ طويل حتى يَعْبر الترام الذي تَجرُّه الخيول مدينتَنا، ويُقرِّب السكانَ بعضهم من بعض، ومن الضواحي».

كان هناك الكثيرُ من الإيمان والمشاريع المستقبلية في خطابِ التقدُّم هذا. ومع ذلك، فهو يعكس أيضاً الإرادةَ الحقيقية لتشكيل المدينة والبيئة لتحسينِ ظروفِ المعيشة بشكلٍ عام، ولتنمو وتزدهر الملكيةُ البرجوازية. تَدفَّقَت استثماراتٌ عامة وخاصة كبيرة في التطوير الأساسي للبنية التحتية، التي ما زلنا نعيش مع بعضها إلى يومنا هذا. الفخرُ بالمدينة الخاصة الذي هنا يُعَد ضمنياً فقط ذكورياً، وكان له نظيرٌ في الرعاية الأنثوية، وكان يعيش أيضاً على التنافُس التعاوني بين المدن الأوروبية. نُوقِشت التجاربُ الإصلاحية في

العديد من المؤتمرات الدولية العامة والخاصة، ونُشِرت في المجلات. وهكذا فإن المدن الأوروبية كأماكنَ لتكثيفِ المعرفة، كانت أيضاً مرتبطةً بعضها ببعض بشكلٍ وثيق من خلال الانشغال بتطوُّرها. وُضِعت معاييرُ عالية، يتَّضِح ذلك من خلال بطاقة بريدية من مانهايم بمناسبةِ بدء تشغيل الترام الكهربائي عام 1900، حيث كُتِبت قصيدةٌ بلهجة المنطقة:

أساليب الحياة

«نعم، أيها الناس، الأمرُ يستحق العناء /

ها نحن نسافر بالكهرباء! /

كما يعتقد بالتأكيد الغرباء /

مانهايم الآن باريس صغرى».

على الرغم من المسافة التي لا يُمكِن إنكارُها بين باريس ومانهايم، هناك تصوُّرٌ مُشترَك عن التحضُّر، يجد تعبيره الساخر المتغير في القصيدة أعلاه.

تتسارع وتيرةُ الحياة ويَتغيَّر الوعي الذاتي لسكان المدينة، سواء أكانوا عصبيِّين أم أحراراً: هذه التصوُّرات شكَّلَت أحدَ جوانبِ نمطِ الحياة الحضرية. يُضاف إلى ذلك المؤسساتُ الثقافية البرجوازية، مثل المتاحف والمسارح التي كانت من حيث المبدأ في مُتناوَل الجميع -وإن كانت في الواقع غيرَ ذلك- بالإضافة إلى الثقافة الجماهيرية الشعبية. أخيراً، شكَّلَ الجانبُ المادي التحضُّرَ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث حوَّلَت البنى التحتيةُ للمدن ومشاريعُ الرعاية المجتمعية نموَّ المدنِ الكبيرة إلى مساحةِ عيشٍ حضرية تَضَع

المعايير. لقد قامت هذه الأوجهُ المختلفة للتحضُّر بربط المدن بعضها مع بعضٍ داخل أوروبا، وكذلك خارج القارة. ولكن في الوقت نفسه فصَلَتها عن الريف، وإن كان ذلك بطريقةٍ مختلفة عن الاختلافات القانونية السابقة، على سبيل المثال. لأنه مع زيادة الانتقال إلى المدينة، وحركة التنقُّل المكوكية للأفراد، بالإضافة إلى التوسُّع العمراني والبنيوي والاقتصادي والبيئي للمدن باتجاه المناطق المحيطة؛ جَرَت تسويةُ الحدود وتكثيفُ التفاعُل الذي لم يَكُن دائماً مرئياً أو واعياً بين المدينة والريف منذ نهاية القرن التاسع عشر. غير أن أنماطَ الحياة الحضرية التي تضع المعاييرَ لم يُمكِن تحقيقُها في الريف حتى نهاية القرن العشرين، وفي ظل مُعطياتٍ مختلفة. حتى خارج أوروبا، في المراكز المدنية للإمبراطوريات الاستعمارية وبلدان أخرى، كان إشراقُ المدينة الأوروبية الحديثة ملحوظاً في بداية القرن العشرين.

4. إعادة تنظيم المجتمع

المكانة، والطبقة، والعائلة، والشعب

تَغيَّرت بِنيةُ المجتمع في القرن التاسع عشر بالتزامُن مع تغيُّر التصوُّرات حول الكيفية التي يجب أن يكون عليها. بدأت عمليةُ التغيير هذه في القرن الثامن عشر على أبعد تقدير، وحدثت في مختلِف المجتمعات الأوروبية في فتراتٍ زمنية متفاوتة. بدايةً من منتصف القرن كان الاتجاهُ واضحاً في كل مكان تقريباً؛ احتلت الطبقةُ الصدارةَ محلَّ المكانةِ بصفتها مبدأً للتقسيم المجتمعي. حلَّت المعاييرُ الاجتماعية والاقتصادية، مثل القابلية للتسويق والملكية والتعليم، محلَّ العواملِ الحاسمة سابقاً مثل الولادةِ والحقوقِ الخاصة بالطبقة وأنماطِ الحياة التقليدية من حيث أهميتها بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها الناس، وأي فُرَص لهم في الحياة. ومع ذلك، مع تفكُّكِ التصنيفات المتعددة وتشكيلِ طبقات أو شرائح -فئات اجتماعية- طبقية،

لم تَختفِ التفاوُتاتُ الاجتماعية بأي حالٍ من الأحوال. ظهرت تقسيماتٌ جذرية جديدة، مثل فُرَص السوق والانتماء والملكية الصغيرة أو الكبيرة، والتعليم المُربِح أو التعليم غير الكافي، أدَّت إلى تفاوُت كبير وصارخ في كثير من الأحيان. بالإضافةِ إلى أن هذه المعاييرَ الاجتماعيةَ والاقتصادية كانت لها خصائصُ مختلفة حسب الحالة، ويُمكِن للسلوك المتعمد أن يتجاوز الانتماءَ الطبقي والمكانةَ الطبقية في فعاليته وتعبيره. وكانت خطوطُ التمايُز هذه في القرن التاسع عشر تَتمحوَر أيضاً حول الجنس والديانة، والأصول المكانية، وفيما بعدُ الخصائص الإثنية. علاوةً على ذلك لاحَظَ ماكس فيبر دخول: «الاختلافات بين الفئات [....] في أكثر الفروق الطبقية تنوُّعاً». لم يَحلَّ المجتمعُ الطبقي محلَّ مجتمعِ الملكية، لكن الوضعَ الطبقي ووضعَ الملكية دخلا في علاقةِ توتُّرٍ تأسيسية. وهكذا، تَميَّزَ النظامُ الاجتماعي بشِدةٍ بعدمِ المساواة الاجتماعية والتنوُّع، حتى لو كان تقليصُها أحدَ المطالب البرامجية لمُمثِّلي إحدى الطبقات الجديدة؛ العمال، فقد تَميَّز النظامُ الاجتماعي بعدمِ المساواة والتنوُّع، على الرغم من أن المساواة القانونية قد تَحقَّقَت إلى حدٍّ كبير للمواطنين الذكور وَفقاً لمَطالب المواطنين الليبراليين، ووُسِّعت الفُرصُ السياسية للمُشارَكة.

استُبدِل نظامُ الملكية بمفاهيمَ أخرى للنظام الاجتماعي والسلوكيات ذات الصلة؛ من ناحيةٍ أدَّى التحرُّرُ إلى إضفاءِ الطابع الشخصي على المجتمع، ومن ناحيةٍ أخرى نُشِر كتاب «المساعدة الذاتية» عامَ 1850 للكاتب صاموئيل سمايلز (1812-1904)، وقد بِيعَ منه حتى وفاة كاتبه أكثرُ من 250 ألف نسخة، وكان الكتاب مثالاً على تجسيدِ هذا التوجُّه. كان الناشرُ الاسكتلندي ناشطاً منذ البداية من أجل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، غير أنه بعدَ خمسينيات القرن التاسع عشر أكَّدَ أنه لا يُمكِن تغييرُ الوضع المجتمعي إلا من خلال الجهود

الفردية والتطوُّر الشخصي. يظهر هنا نظامٌ اجتماعي مثالي يُنتِج تقدُّماً عاماً على أساسِ الجهود الفردية لأشخاصٍ أحرار ومتساوين. ولإنجاز هذه الفكرة ظهرت أشكالٌ جديدة من التواصُل الاجتماعي في النوادي والجمعيات المتنوعة. على العكس من المراتبيَّة، كان الأمرُ يَتعلَّق بجمعياتٍ تَطوُّعيَّة، كانت من حيث المبدأ متاحةً للجميع، ونشأت في جميعِ مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية، وكذلك في الحياة العملية والاقتصادية، وحتى السياسية على شكلِ نقاباتٍ واتحاداتٍ وأحزابٍ سياسية، ولكن في الواقع لم تكن الجمعياتُ المذكورة متاحةً للجميع، بل شكَّلَت حلقاتٍ مُتبايِنةً وَفقاً للمكانة المهنية والاجتماعية والجنس والدين، وأَقصَت مجموعاتٍ معينةً، خاصةً النساءَ واليهود. ومع ذلك انتشرَت خلال القرن التاسع عشر بوصفها شكلاً من أشكال النظام الاجتماعي عبر الطبقات والبيئات الاجتماعية.

لم يَكُن النظامُ الاجتماعي في النصف الثاني من القرن يَتعلَّق فقط بتكوينِ مجموعاتٍ كبيرة جديدة، فقد تَغيَّرَت أيضاً أشكالُ العيش معاً في مجموعةٍ صغيرة، في أسرة. كانت العواملُ الرئيسية هي النمو السكاني، وإدخال الاقتصاد الرأسمالي، وبدرجةٍ أقلَّ تَدخُّل الدولة، ولكن الأهم من ذلك هو نموذجُ الأسرة البرجوازية باعتباره النموذجَ المثالي للمجتمع ككل. ومع ذلك، لم تَظهر بِنْيةُ أسرةٍ أوروبية مُوحَّدة. أدى الميلُ إلى النظر للأسرة والزواج بوصفهما شكلاً قانونياً، إلى إنشاءِ توصيفاتٍ وظيفية اجتماعية ودولية تُكمِل الأوصافَ الدينية والكنسية أو تَحلُّ مَحلَّها، وفي نفس الوقت فَتَح إمكانيةَ ظهورِ مفاهيمَ جديدةٍ مُتناقِضة حول العلاقات داخل الأسرة والأدوار الاجتماعية والسياسية. في نهاية القرن، بدأت مفاهيمُ العِرْق، المشحونة الآن بشكلٍ متزايد بالتاريخ البيولوجي، في التأثيرِ على العلاقة بين الأسرة و«الشعب».

المجتمع البرجوازي

بعدَ التعريف التقليدي لهذه الفترة بأنها حِقبةٌ برجوازية، نبدأ بالتشكيلِ الاجتماعي للبرجوازية والطبقات الوسطى. البورجوازيةُ لا تُمثِّل جديداً، لكنها طبقةٌ مُتنامِية في القرن التاسع عشر، بغضِّ النظر عن جميع الفروق الداخلية. اعتماداً على هذا التعريف، كان ما يصل إلى 40% من السكان في هولندا (حوالي 20-25% في عام 1850)، وما يصل إلى 45% في بريطانيا العظمى (بالفعل 42% في عام 1881)، ينتمون إلى هذه الفئة قبل الحرب العالمية الأولى. بمعنى ما، جسَّدت إيطاليا التنوُّعَ في عمومِ أوروبا؛ حيث إن الإحصائيين المعاصِرين لتلك الفترة، أحصَوا في شمال إيطاليا عام 1901 حوالي 55% من الطبقة الوسطى (حوالي 46% في 1881)، وفي وسط إيطاليا وصلت النسبة إلى 61% (حوالي 55% في عام 1881)، أما في جنوب إيطاليا فكانت فقط 41% (دون تغييرٍ عن عام 1881). تَستنِد هذه الأرقامُ إلى تعريفٍ واسع للطبقة الوسطى، ولا يُمكِن مُقارَنتُها بين البلدان، بل تعكس تصنيفات مختلفة، مُظهِرةً أيضاً نموَّ الطبقات الوسطى إحصائياً على حساب الطبقات الدُّنيا، ولكن من الناحية العددية البحتة لا يُمكِن الاقترابُ من الطبقة الاجتماعية البرجوازية.

مَن هو المواطن أو المواطنة؟ يُحدِّد بعض المؤرخين البرجوازيةَ، وبشكلٍ خاص في ألمانيا، في التقاليد الحضرية، ويُؤكِّدون على أهمية الجوانب القانونية والاقتصادية. يعتمد آخَرون بشكلٍ أكبرَ على المِهَن والتعليم اللذَيْن ظهرت منهما بشكلٍ جزئي قيادةُ الرأي الفكرية وأشكالُ الحياة الثقافية، بحيث إنه بالإضافة إلى التقسيم الطبقي تَظهَر العلاقةُ بالدولة وكذلك العلاقةُ بـ «البرجوازية» -باعتبارها شبكةَ معاييرَ تكوينية، حصرية وشاملة. كانت الطبقة البرجوازية ظاهرةً حضرية، كتجَّار أو مصرفيين أو حرفيين ورجال أعمال وصناعيين، وحصلوا على دخْلٍ في مِهَن تَتطلَّب درجةً علمية أو مؤهلاً تعليمياً مشابهاً، مثل: المحامين والكَهَنة والأطباء والمعلمين في المدارس الثانوية أو

الجامعات، والكتَّاب والصحفيين. منذ الانتقال من الفترة الحديثة المبكرة إلى القرن التاسع عشر، كان العملُ الحرُّ أهمَّ معيارٍ اجتماعي للانتماء إلى الطبقة البرجوازية. ولكن في القرن التاسع عشر، صار التوسُّع في التوظيف في مؤسسات الدولة أو البلدية هو الذي يَخلق سمعةً برجوازية. مع النموِّ الاقتصادي الهائل، بحلول عام 1914، انضمَّت مجموعةٌ جديدة من كبار الموظفين والإداريين في الشركات؛ حيث كانت الحدودُ مع الموظفين المتوسطي الدرجة غيرَ واضحة، هكذا كان الدخلُ أو الملكية الجيدة نسبياً أهمَّ معيارٍ اجتماعي للانتماء إلى الطبقة البرجوازية منذ الانتقال في أوائل العصر الحديث إلى القرن التاسع عشر. من ناحيةٍ أخرى، استُبدِلت الامتيازاتُ القانونية التقليدية للمواطنين بالمساواة الجديدة في أعقاب الثورة الفرنسية؛ فمن الناحية السياسية، لم تكن مُشارَكةُ الرعايا بصفتهم مواطنين في الدولة -وأيضاً بصفتهم مواطنين في المدينة- قد تَأسَّسَت بشكلٍ دائم في القرن التاسع عشر في إطارِ الدول الملكية في القرن التاسع عشر. وهكذا كانت الطبقةُ البرجوازية المحدَّدة اجتماعياً في المقام الأول ظاهرةً لم تَظهَر إلا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

يُوضِّح التعيينُ المحدد للمِهَن البرجوازية درجةَ هيمنةِ الذكور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبرجوازية خلال هذه الفترة. نعم، يُمكِن النظرُ إلى التقسيم الجندري في مجالاتٍ منفصلة باعتباره سمةً مميزة لطريقةِ الحياة البرجوازية، التي نشأت في القرن التاسع عشر، ولم يتم تحدي هذه السمة بشكلٍ ملموس إلا من قِبَل قِلَّة في النهاية، على الرغم من عدم التغلُّب عليها لفترة طويلة. في حين أن المرأة البرجوازية المحترَمة أثبتَتْ طبيعةَ برجوازيتها، وفقاً للمعايير، من خلال تنظيم الأسرة وتربية الأطفال، في الترفيه الأدبي والفني للأصدقاء والزملاء، بشكلٍ أساسي في المحيط الخاص. بالنسبة

إليها، فإن المجالَ الوحيد للنشاط العام هو الرفاهيةُ الاجتماعية، التي عادةً ما يَكُون لها دلالاتٌ دينية، وهي خدمة الفقراء والمرضى؛ وبالإضافة إلى المساعدة والعلاج، يُمكِن أن يكون التعليم مجالَ نشاطٍ للأشخاص غير المتزوجين. ومع ذلك، في الواقع، تلعب المرأةُ دوراً مركزياً في الشبكة البرجوازية النموذجية من خلال الزواج وتنمية مهارات التواصُل التي اعتمد عليها النجاحُ المهني والاجتماعي للرجال، بالإضافة إلى الراحةِ المادية ووجودِ منزلٍ مريح لكامل الأسرة. كما أنهن في وضعٍ غيرِ متكافئ في القانون، وأدنى من الرجال من حيث الاستقلال الاقتصادي وحقوق الميراث والطلاق. في ظل النظام الأبوي، تعرف مَطالِب البرجوازية للمساواة الحدودَ الجندرية الواضحة في الأسرة والمجال العام.

كان النمطُ الموصوفُ أوروبياً، لكن يجب تمييزُه من حيث المصطلحات والصورة الذاتية الاجتماعية. لـ «المُواطَنة» والبرجوازية والطبقة الوسطى مَعانٍ مختلفة. كان مصطلح المواطن الألماني غامضاً، ويُمكِن ربطه بالعقارات والمدن أو الولايات والمناطق. كان «مُواطِن الدولة» مصطلحاً تقنياً يشير إلى الوضعِ القانوني للمواطنين في الولاية، ويعمل أيضاً على تمييزهم عن السكان غير المحليين. لم يظهر مصطلح Bürgertum بشكلٍ مستقل في القواميس الألمانية إلا بعد عام 1860. نادراً ما استُخدِم المفردُ الجماعي كمصطلحٍ وصفي اجتماعياً، ولكنه بالأحرى دلَّل على خصائصِ المواطنين وتوقُّعات مواقفهم. في النظام العام للمجتمع، أُوكِلت إلى البرجوازية وظيفةٌ وسيطة بين الطبقةِ الأرستقراطية والبروليتاريا. لم يَكُن مصطلح Bürgertum -على عكس البرجوازية الألمانية- مصطلحاً للصراع الطبقي، بل كلمة تشير إلى السعي لتحقيق الانسجام.

من ناحيةٍ أخرى، كان لمصطلح Citoyen أو مواطن صوتٌ تَجاوَزَ جميعَ الطبقات؛ لأنه منذ الثورة الفرنسية أشار إلى الحقوقِ المدنية العامة التي يجب أن يتمتع بها كلُّ فرد بغضِّ النظر عن الوضع الاجتماعي، ما دام الحقُّ في التصويت كان محدوداً اعتماداً على الملكية والدخل والجنس؛ لذا فإن المصطلح يعني مَطالِبَ سياسية. ومن ناحيةٍ أخرى، سُمِّيت البرجوازيةُ تسميةً سليمة اقتصادياً، وتَضمَّنت أيضاً تَمايُزاً داخلياً بين البرجوازية الصغيرة والكبيرة، وتضارب المصالح بوصفه صراعاً طبقياً. كانت اللغةُ السياسية-الاجتماعية في اللغة المقابِلة أقوى من اللغة البرجوازية المتوازِنة الغامضة التي كانت تدور حول الصراعات. من ناحيةٍ أخرى، في اللغة الاجتماعية الإنجليزية، سيطرَت المفرداتُ الوصفية الملموسة، التي تَصِف التقسيمَ الوظيفي للعمل (التجَّار والمُصنِّعين) بطريقةٍ واقعية، أو تلك التي تشير إلى الأدوار السياسية (عامةً لأعضاء مجلس النواب) والتي في الحالة الأخيرة بقيت مُحايِدة ومُنفتِحة طبقياً. من ناحية أخرى، أشار مصطلح جنتلمان إلى مدونة قواعد السلوك ودرجة معينة من التعليم، وهو ما جعَلَ من الممكن تمييزُ هذه الطبقةِ عن الطبقة الأدنى، لكن هذا المصطلح شمل كلاً من رجال الطبقة الوسطى والأرستقراطية. الانتماءُ إلى الطبقات الوسطى -الجمع الذي غالباً ما يُستخدَم ويشير إلى التعقيد الداخلي للمجموعة وتنقُّلها- كان مرتبطاً في العصر الحديث بمؤهلات معينة مثل الملكية والدخل والتعليم. وفي إطار النظام الاجتماعي، عبَّر عن نفاذية الفرد. الانقطاعُ اللغوي القومي واضحٌ في الدول الثلاث من فئة «المواطنين»، التي يمكن ملاحظتها أيضاً بالنسبة إلى المجتمعات الأخرى، وفقاً لرينهارت كوسليك وأولريك سبري وشتاينميتز، يُعتقَد أن عوالم برجوازية مختلفة قد تَطوَّرَت في أوروبا وعبَّرَت لغوياً عن

تجاربَ مختلفةٍ وبطرقٍ لغوية مختلفة أيضاً؛ ومن ثَم جعلتها مفيدةً اجتماعياً وسياسياً بطرق مختلفة.

بالرغم من أن العوالم اللغوية المختلفة تُظهِر تبايناً في البرجوازية في أوروبا، فمع ذلك يُمكِن ملاحظةُ اتجاهٍ مشترك حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ العِبءُ العِرْقي والقومي للمجتمع البرجوازي، أدى إلى انقسامٍ بين المجتمعات وفي داخلها، وقوَّضَ مطالبة البرجوازية الموجَّهة نحو الصالح العام. خير مثال على ذلك: ريغا؛ المدينة الساحلية على بحر البلطيق، كان عدد سكان المدينة 100 ألف نسمة في عام 1867، وفي عام 1913 ارتفع العدد ليصبح أكثر من 500 ألف نسمة؛ وبذلك أصبحت ريغا ثالثَ أكبر مدينة في الإمبراطورية الروسية، وزادت في هذه الفترة نسبةُ البرجوازيين بالنسبة إلى السكان، وكانت نسبة البرجوازيين عامَ 1900 مُشابِهة لمثيلتها في المدن الألمانية بنسبة 8% (دون المُعَالِين)، أو 36% (مع المُعَالِين). كانت سمة المجتمع البرجوازي في ريغا حتى منتصف القرن هي البنية الطبقية الصارمة التي تَجلَّت في الارتباط الوثيق بين الحدود الاجتماعية والعِرْقية: كانت البرجوازية في الغالب ألمانية، وقُسِّم الانتماءُ العِرْقي لكامل السكان عامَ 1867 بحسب اللهجة، فكان هناك 43% من الألمان، و24% من اللاتفيين، و25% من الروس، و5% من اليهود. ولكنَّ نسبة اللاتفيين ارتفعت حتى عام 1913 إلى 40% بسبب تَدفُّقِهم من المناطق الريفية المحيطة، بينما هبطت نسبةُ الألمان والروس إلى 16% و22%. انقطعت مع التحضُّر الروابطُ الوثيقة بين الوضع الاجتماعي والأصل العِرْقي، كان الألمان عام 1881 لا يزالون يُمثِّلون 65% من العاملين بالمِهَن النموذجية للبرجوازية كموظفي الحكومة والمفكِّرين، بينما كان اللاتفيون يُشكِّلون نسبة 7% فقط، وشكَّل الروس 18%. كانت المدينة تابعةً للإمبراطورية القيصرية منذ القرن الثامن عشر، ولكن لم تَحلَّ اللغةُ الروسية

محلَّ اللغة الألمانية كلغةٍ رسمية حتى عام 1891 في إطار حركة الترويس. حتى عام 1913 تَغيَّر التكوين العِرْقي للموظفين الحكوميين والمفكِّرين بشكل جذري؛ فكان منهم آنذاك 28% فقط من الألمان، وبالمقابل 25% من اللاتفيين. كان من المُمكِن ملاحظةُ نفس الشيء في المهن البرجوازية الأخرى، بحيث أتاح تفكُّكُ البنية الطبقية المصبوغة عِرْقياً، بشكلٍ خاص لسكان المدينة اللاتفيين، فرصةَ التقدُّم الاجتماعي من خلال البرجوازية. في سياق تطوُّر المجتمع لم يَعُد العِرْقُ يُحدِّد الوضعَ المهني والاجتماعي للسكان، ولكنه حدَّد خطوطَ التقسيم الاجتماعي داخل المجتمع.

لم يكن هناك مجتمعٌ برجوازي مشترك في ريغا، بل طوَّرَ المجتمعُ البرجوازي للمدينة التجارية البلطيقية «حدوداً مشتركة» حادة (أولريكة فون هيرشهاوزن). لم يكن تشكيلُ وسطٍ عِرْقي محسوساً فقط في السياسة، بل أيضاً في البناء الاجتماعي المحلي. في ستينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بُنِيت دار الأوبرا الكبيرة في المدينة «المسرح الألماني»، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت الجمعياتُ والنوادي ألمانيةً. انتشر هذا الشكل من أشكالِ التواصُل الاجتماعي البرجوازي بين اللاتفيين والروس واليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كان يوجد في المدينة 700 نادٍ عام 1914! يُمكِن تفسيرُ هذه الكثافة الكبيرة للجمعيات بالمنافَسة بين البرجوازيين المختلِفِي الأعراق. كان البرجوازيون يُميِّزون أنفُسَهم على أُسسٍ عِرْقية بخصائص اجتماعية يصعب تمييزها. ثَمةَ مثالان يُوضِّحان التفاعُلَ المتعدِّد الأوجه؛ ففي حين أن «الجمعية المدنية الأدبية العملية»، المؤسَّسة في عام 1802، كانت مُلتزِمةً بالصالح العام للمدينة، بغضِّ النظر عن الانتماء العِرْقي للمحتاجين؛ فإن الجمعية الألمانية، التي تَأسَّسَت عام 1905، ركَّزَت على تعزيزِ التعليم والتدريب الألماني، والرفاه الاقتصادي الألماني، واللغة

الألمانية، والتنشئة الاجتماعية، ويُمكِن فَهْم هذه الرابطةِ ذاتِ التوجُّه الوطني على أنها ردٌّ فعلٍ على القومية اللاتفية الناشئة وترويس الدولة. من ناحيةٍ أخرى، شُكِّلت الرابطة اللاتفية في ريغا في وقتٍ مبكر من عام 1868؛ في البداية أراد أعضاؤها من الألمان واللاتفيين ذوي التثقيف الألماني، من خلال نشر المعرفة والتنوير، إنشاءَ مجتمعٍ مدني قومي من الفلّاحين اللاتفيين، وسعى أعضاءُ الرابطة إلى تحقيقِ نوايا تحرُّرٍ اجتماعية كانت مُوجَّهة بشكلٍ غير مباشر ضد الطبقة العليا الألمانية. فيما بعدُ عندما تَطوَّرَت الطبقة الوسطى اللاتفية إلى حدٍّ كبير، عزلت الرابطةُ اللاتفية نفسَها عن الطبقات الدنيا والمواطنين اليهود الذين لم يَعُودوا يُعَدون جزءاً من الأمة، وأصبح بَرْنامجُ الرابطة القومية حصراً للنشاطات الاجتماعية البرجوازية للمحامين وأصحاب البيوت والشركات اللاتفية، وفي أحسن الأحوال ظلَّ في خطابه قومياً شاملاً، وفي الوقت نفسه وضَعَ حدوداً عِرْقية مع الجمعيات الألمانية والروسية واليهودية. أمَّا الدِّين، أحدُ الأساسيات الهيكلية الأخرى للمجتمع البرجوازي، فلم يَكُن له تأثيرٌ مُوحَّد في ريغا على المدى الطويل، فعلى الرغم من أن اللاتفيين والألمان كانوا ينتمون إلى البروتستانتية، وهذا ساعَدَ في البدايةِ على الارتقاء في الطبقة البرجوازية التي كان يهيمن عليها الألمان؛ فإن الطائفة المشتركة لم تَعُد تستطيع التغلُّبَ على الحدود العِرْقية في حوالي عام 1900. بالنسبة إلى الروس الأرثوذوكس والمواطنين اليهود عزَّزَ الدينُ خطوطَ التقسيم العِرْقي منذ البداية.

لم يَكُن العِرْق -بوصفه ميزةً هيكلية شكَّلَت بشكلٍ متزايدٍ المجتمعَ البرجوازي في القرن التاسع عشر بجانب التقسيمات الاجتماعية كالمهنة والملكية، وتقسيمات أخرى كالتعليم والدين والجنس- ظاهرةً خاصة بريغا، بل كان ظاهرةً أوروبية، وبحسب أولريكه فون هيرشهاوزن كان أحدَ الأبعاد

الأساسية لشرق وسط أوروبا. كانت براغ مدينةً مُماثِلةً لريغا بتقسيماتها العِرْقية المشابهة، وقد أدى ذلك إلى تقسيمِ جامعتها عام 1882 إلى جامعةٍ تشيكية وجامعةٍ ألمانية. كان التعامُل مع التعدُّدية العِرْقية أيضاً مهماً لتطوُّر البرجوازية في جنوب شرق أوروبا، بالإضافة إلى ذلك اتَّسَم بمجموعاتٍ عِرْقية من الإمبراطورية العثمانية والإسلام. كانت بلجيكا وأيرلندا أيضاً من الحالات المتعدِّدة الأعراق. وعندما كانت البرجوازية اليهودية تُميَّز على أساسٍ عِرْقي لا ديني، كانت مسألةُ حدودِ المجتمع البرجوازي تَظهر أيضاً لأعضائها في الكثير من الأماكن في أوروبا. لقد لعبت الهُوِية العِرْقية أيضاً دوراً في نشوء المجتمع البرجوازي في المراكز التجارية والعواصم الإمبراطورية، مثل لندن.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تَحرَّرَ المجتمعُ البرجوازي من سطوةِ النظام الذي نشأ في كنفه، فازداد عدداً واكتسب ثِقَلاً اجتماعياً، ولكن لم يظهر مجتمعٌ برجوازي أوروبي واحد خارجَ التقسيم الطبقي الاجتماعي الواسع. على الرغم من وجود النماذج نفسها والتبادُلات المكثَّفة بين المجتمعات، ظهرت عوالمُ مدنيةٌ مختلفة جداً في أوروبا؛ كانت مُحدَّدةً اجتماعياً، وثقافياً، ودينياً، وعِرْقياً. هذا المزيجُ الذي كانت فيه هذه الأبعاد الهيكلية فعَّالةً في تشكيل المجموعة وسلوكها، اعتمد على العلاقات في البيئة الاجتماعية المحددة. لم يُؤدِّ الانتماءُ الاجتماعي للطبقة البرجوازية وأسلوبُ الحياة وفقاً لذلك، إلى موقفٍ اجتماعي سياسي أو حزبي سياسي مُعيَّن. كذلك لم يَستطِع التنظيمُ الذاتي في المنظَّمات الاجتماعية في المجال العام الذي يَعتبره الكثيرون الآن سمةً من سمات المجتمع المدني؛ أن يَنزعَ فتيلَ الصراعات. بل كما يُوضِّح مثالُ ريغا وغيرُه من الأمثلة، يُمكِن أن يؤدي التنظيم الذاتي في سياق التنوُّع إلى تَفاقُم الصراع. في نصف القرن الذي سبق

الحربَ العالمية، عرف وطوَّرَ المجتمعُ البرجوازي (المدني) في أوروبا الكثيرَ من الحدود التي حدَّتْ بشكلٍ كبير من القواسم المشتركة.

الطبقة العاملة والطبقة الدنيا

العملُ المأجور والتوظيفُ وانعدامُ الملكية والعملُ المستقل والتعليمُ العالي؛ ميَّزت جميعُها مجموعةً سريعةَ النمو من الناس في جميع البلدان الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تكن هذه الحِقْبةُ بأي حالٍ عصراً برجوازياً. نشأت فئةٌ من العمَّال اليدويين الصناعيين من الطبقات الدنيا. كانت هذه الفئة مرتبطةً رمزياً بالصورة الرائدة للعامل في المناجم، في مصانع الصلب أو معامل الآلات؛ هذا الرجل الذي يعيش في إحدى المدن الصناعية التي أُنشِئت حديثاً، وتَلقَّى تدريباً مهنياً وأصبح عضواً نقابياً واثقاً من نفسه، وانتخب أحدَ الأحزاب العمَّالية التي ناضَلَت في البرلمان، وخارِجَه أيضاً إن لزم الأمر، من أجل التحرُّر السياسي والاجتماعي. خلف صورة «بطل» الصناعة هذه كانت الفكرةُ التي صاغها مُعاصِرو ذلك الوقت وبعضُ المؤرِّخين الماركسيين؛ وهي أن الوضعَ المهني والاجتماعي المتغيِّر سيُنتِج وعياً طبقياً سيؤدي إلى عملٍ سياسي مشترك، وتضامُنٍ عبر الحدود الوطنية. مع ذلك فإن إمكانيات التطوُّر التاريخية كانت أقلَّ تحديداً مما تفترضه مثل هذه النظرة للتاريخ، والتي لا تَتغاضى فقط عن نساء الطبقة العاملة والطبقات الدنيا، ولكن أيضاً عن الفروقاتِ الاجتماعية، وأساليبِ الحياة المتنوِّعة، ودرجاتِ التنظيم المختلفة. شكَّلَ العملُ المأجور وتبعيةُ الرجال والنساء العمَّال، وكذلك الصراعاتُ مع مُمارَسة سلطة الدولة؛ النظامَ الاجتماعي في أوروبا في العقود التي سبقت الحرب العالمية، والتي لم تُؤدِّ إلى الصراع الطبقي المتوقَّع.

قبل منتصف القرن، نما عددُ الوظائف الصناعية بقوة، خاصةً في بريطانيا العظمى؛ حيث كانت في عام 1851 الدولةَ الوحيدة التي يعمل فيها أكثرُ من نصفِ القوى العاملة في المصانع والتجارة. في فرنسا تَرسَّخَ الإنتاجُ وأسلوبُ العمل الرأسمالي بشكلٍ تدريجي في المِهَن، وتَغيَّرَت ظروفُ العمل والمعيشة التقليدية، وكان الحال في ألمانيا غير ذلك؛ حيث عانت المِهَن من اكتظاظٍ في العمال المَهَرة، فقد تَوسَّعَ العملُ الصناعي الفعلي هنا كما حدث في أماكن أخرى بعد ثورات 1848/1849. حتى عشية الحرب الأولى، كان حوالي ثُلثِ القوى العاملة في فرنسا، و40% في ألمانيا، يكسبون عيشَهم من الصناعة، أمَّا في بلجيكا وسويسرا فكانوا 47% و46%. هذه الأرقام تقريبيةٌ فقط، ولكنها تُظهِر التغييرَ الهيكلي الذي يستند إليه تدريبُ القوى العاملة الحديثة في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، كانت بوهيميا ومورافيا في مملكة هابسبورغ، وكذلك حوض دونيستك الروسي في أوكرانيا ذات القطاعات الصناعية القوية نسبياً، من النقاط الإقليمية المحورية. تَطوَّرَت الصناعة والإنتاج التجاري في أماكنَ أخرى من أوروبا، على سبيل المثال في السويد أو في هولندا، ولكن ليس بهذا التركيز أو بنفس القَدْر، لا يُمكِن للمرء القولُ إن المجتمع ككلٍّ قد تَشكَّلَ تحت تأثيرِ الاقتصاد الصناعي قبل الحرب العالمية الأولى.

كان العملُ الصناعي المعتمِدُ على الأجور مصحوباً بأساليبِ حياةٍ خاصة وجديدة في المدن، تَميَّزَت بفصلِ مكان العمل عن مكان السكن، وكان ذلك ينطبق على الرجالِ أكثر منه على النساء، لقد قام بعضُ مُقاوِلي القطاع الخاص ببناء تجمُّعاتٍ سكنية عمَّالية، أمَّا مشاريعُ البناء العامة للمساكن فكانت شبهَ معدومة. ونادراً ما كان العاملُ يَملك المنزلَ الذي يَسكن فيه، خاصةً في المدن الكبرى، وإن وُجِد فإن المرجَّح أن يكون ذلك في البلدات الصغيرة.

وغالباً ما تَكُون المساكنُ المستأجرة سيئةً وضيِّقةَ المساحة ومُكتظَّة. وكثيراً ما كان يُمارَس العملُ الإنتاجي في المنزل، ولم يكن هناك فصلٌ جوهري بين السكنِ ومكانِ العمل. مع ذلك، احتفظ العمالُ المؤهلون وذوو الأجور الأفضل بقليلٍ من الخصوصية مع عائلاتهم، في حين عاش كثيرون في بِنيةٍ عائلية مفتوحة. في مثل هذه البيئة تَطوَّرَت حياةٌ ثقافية خاصة مع نَوادٍ ومُؤسَّسات تعليمية وأماكن ترفيه. في العديد من الأماكن، نشأت بيئةٌ اجتماعية من الصناعيين تَأَثَّرَت بالتأكيد بفكرةِ الانتماء إلى الطبقة العاملة، لكنها لم تَكُن بالضرورة كذلك. وشمل ذلك تأسيسَ أحزابٍ وجمعياتٍ بهدفِ تمثيلِ المصالح في إطارِ سياسةٍ جماهيرية ناشئة. أدَّى قمْعُ التطلُّعات النقابية أو السياسية الحزبية وعرقلتها من قِبَل الدولةِ وأربابِ العمل؛ إلى تعزيزِ تكوينِ الوعي العمَّالي على الأقل بنفسِ قدْرِ الوضع الاجتماعي. كما أدَّت الصراعاتُ حول المشارَكة والنضال ضد الإقصاء الاجتماعي إلى دعْمِ التعبئة السياسية، وتحديدِ الهُوِية الذاتية كبروليتاريا.

مع ذلك، لا يُمكِننا الحديثُ عن تكوينٍ طبقي ووعيٍ مُوحَّد؛ حيث إن التقسيمَ الطبقي الداخلي للقوى العاملة كان متنوعاً أيضاً. فوضْعُ العاملاتِ في الصناعات الخفيفة مثل معامل النسيج أو أعواد الثقاب، كان يختلف عن ظروفِ العاملين في التعدين وإنتاج الحديد والصلب، وكذلك كانت الظروفُ تختلف في الصناعات الكيميائية ومصانع الآلات الكبيرة عن مثيلتها في الأعمال المتوسطة والصغيرة. انقسمت القوى العاملةُ بطرقٍ مختلفة كما أشار كلٌّ من غيرهارد أ. ريتر وكلاوس تينفيلده، وشكَّلَ الجندرُ العنصرَ الأساسَ في فوارق الأجور، والمكانة في العمل والمؤهلات؛ وبحسب كلِّ هذه الخصائص كان وضْعُ النساء أسوأَ من الرجال، بالإضافة إلى عدمِ احترامِ عمل المرأة من قِبَل الرجال، وكذلك من قِبَل معظم النقابات العمَّالية، وحقيقة أن النساء كُنَّ

يَنظرْنَ غالباً إلى عملهن المهني بوصفه عملاً مؤقتاً. ومع ذلك، فقد ساهَمَت النساءُ بشكلٍ كبير من خلال «الدَّخْل الإضافي» في استقرارِ وجودِ أُسَرهنَّ العمَّالية. كان عدمُ المساواة الداخلي مرتبطاً بشكلٍ أكبر بمكانةِ المِهَن المختلفة والنشاطات المتعلِّقة بها، فكان يُمكِن لمهنةٍ حرفيةٍ في الأصل، إذا ما تَطوَّرَت إلى عملٍ مختص، أن يُصبِح عمَّالُها ذوي مؤهلاتٍ أعلى وبأجرٍ ومكانةٍ أفضل. المِهَنُ غير التقليدية -وبشكلٍ أساسي المِهَن المُجهِدة جسدياً والعمل القَذِر- كانت تُقيَّم بشكلٍ سيئ. بشكلٍ عام، ربما كان التأهيل المهني أهمَّ عاملٍ للتفرقة الداخلية، وكثيراً ما أدَّت الظروفُ الإقليمية إلى وجودِ المزيد من الاختلافات بين العمَّال. أثَّرَ ذلك على تشكيل المجموعات، فيما لو كانت المنطقة الصناعية في مدينة كبيرة، وإذا كان أسلوبُ الحياة الريفي لا يزال مستمراً، أو إن كانت هناك ملكيةٌ صغيرة، كما أثَّرَ المكانُ الذي جاء منه الشخصُ، والانتماءُ العِرْقي، على درجةِ القواسم المشتركة. فضلاً عن ذلك، لعب المذهبُ والاتجاهُ السياسي دوراً في التمايُز بين العمال، حتى إنهم كانوا مُرتبِطين بشكلٍ مُباشِر بحزبِ الوسط الألماني بوصفه حزباً شعبياً كاثوليكياً.

أخيراً، هناك عواملُ كثيرة تجعل تكوينَ مجموعاتٍ اجتماعية بين العمَّال أمراً صعباً، منها التنقُّلُ الدائم في المناطق الصناعية؛ فالعديد من العمال، وخاصةً في الصناعات الثقيلة، كانوا غرباءَ بكل معنى الكلمة، جاؤوا من بولندا إلى منطقة نهر الرور، ومن إيطاليا إلى لورين، أو ببساطةٍ من الريف إلى المدينة الصناعية، جاؤوا شباباً وغيرَ متزوِّجين، ولم يكونوا يميلون إلى الاستقرار، وكثيراً ما كانوا يُغيِّرون مكانَ العمل والمدينة. وكان العملُ الشاقُّ لا يُبقِي طاقةً كافية لأيِّ أنشطةٍ ترفيهية خارج الحانات. لم يكن الأمرُ سهلاً على الجمعيات والنقابات العمَّالية في ظلِّ هذه الظروف. لقد ساهَمَ الاستقرارُ المتزايد لظروفِ العمل، وظروفِ السكن والمعيشة في المدن المتنامية، في

تعزيزِ الهياكل التنظيمية. بالإضافة إلى أن الازدهارَ العام المتزايِد أدَّى في بداية القرن، وخاصةً في المناطق التي تَحوَّلَت للصناعة منذ عقودٍ، إلى وضْعٍ طبقي جماعي مستقر نسبياً للعمَّال مُقارَنةً بفترةِ التحوُّل الصناعي المبكرة ومرحلةِ التنمية السريعة بعد منتصف القرن. أصبح يوجد آنذاك عددٌ متزايد من «البروليتاريين المولودين»؛ أي الأشخاص الذين لم تكن لديهم أيُّ خلفيةٍ عائلية أو تاريخية غير خلفية العمل الرأسمالي المأجور في العالَم الصناعي الذي وُلِدوا ونَشؤوا فيه، وذلك على عكس ما كان في حوالي 1850.

مع ذلك، استمرت الحياةُ الفردية لنساءِ ورجالِ القوى العاملة مُتبدلةً بالرغم من تحسُّنِ الوضعِ إلى الأفضل بشكلٍ عام. كان العملُ والدَّخْل مُتعلِّقَيْن بالوضعِ الاقتصادي، ونادراً ما كان التأمينُ النقابي ضدَّ البطالة موجوداً، ولم تكن أسبابُ العيش مضمونةً على المدى المتوسط. انتشرَت المخاطرُ الصحية في العمل، وسوءُ النظافة في المنزل، وكذلك سوءُ التغذية ونقصُ الرعايا الصحية؛ حيث كان يُمكِن أن يصيب المرضُ أيَّ شخصٍ بسهولةٍ؛ وهو ما يَحدُّ من القُدْرة على العمل، ويَتسبَّب في تحمُّلِ تكاليفَ إضافيةٍ. بطبيعة الحال لم يَكُن أحدٌ مُحصَّناً ضد التقدُّمِ في السن وتراجُعِ القدرة على العمل. ومع ذلك، فحقيقةُ أن الظروفَ أصبحَت أفضلَ في النصف الثاني من القرن تَعُود بشكلٍ كبير إلى زيادةِ الأجور الحقيقية. فعلى الرغم من اتِّساع فجوةِ الدَّخْل في معظم المجتمعات الأوروبية، فإن المستوى العام كان في ازدياد، بحيث شَهِدت الطبقاتُ الدنيا زيادةً في الازدهار؛ وهو ما دفع بالعمال المؤهلين، على وجه الخصوص، إلى السعي لحمايةِ أنفُسِهم من تَقلُّبات الحياة عن طريق الحصول على تأمينٍ تعاوني، يُحقِّق قَدْراً معيناً من الاستقرار في العمل والحفاظ على الأسرة. وقد وفَّرَت السلطاتُ المحلية وتشريعاتُ الدولة فُرَصاً للحصول على دعْمٍ مُتواضِع، في المحاوَلات الأولى لتكييفِ الرفاهية العامة مع

أوضاعِ المعيشةِ والعملِ المتغيِّرة في العصر الصناعي. بشكلٍ خاص، كان إدخالُ التأمين الاجتماعي القانوني واعداً للمستقبل. كلٌّ من المساعَدةِ الذاتية والسياسةِ الاجتماعية العامة، لا سيما عندما كانت تعتمد على المساهَمات والإدارة الذاتية؛ عزَّزَت بدورها تكوينَ الطبقة؛ لأن العمَّالَ طوَّروا شعوراً قائماً على التضامُن والمسؤولية، وكانوا يُعامَلون بوصفهم مجموعةً منفصلة، في ألمانيا مثلاً؛ وهو ما عزَّز هُوِيتهم بصفتهم عمالاً.

لفَهْم وضْعِ العمَّال لا يكفي النظرُ إليهم بصفتهم أفراداً، فإذا نظرتَ إليهم في سياق العلاقات الأسرية، يُمكِنك أن ترى دورةَ حياةِ الازدهار النسبي والفقر الذي يُميِّز المجتمع الصناعي. مرَّ دخْلُ العمَّال بمراحلَ مختلفةٍ. كان أغنى الرجال من الشباب غير المتزوِّجين من ذوي المؤهلات المهنية؛ حيث كانوا يَتلقَّون أجوراً جيدة نسبياً، ولديهم التزاماتٌ قليلة بخلافِ الطعام والسكن، فيُمكِنهم إنفاقُ أموالهم على الملابس والترفيه وتوفير القليل. لُوحِظت مرحلةُ الدَّخْل المرتفع من دون تكلفة مُعيَّنة لدى الرجال الذين تتراوح أعمارُهم بين 18 و20 عاماً، وأثناء الزواج بين سن 27 و29 عاماً. مرت الشابات بمرحلةٍ مُماثِلة، لكنها كانت، مع ذلك، أفقرَ بسبب انخفاض الأجور، وأقصرَ بسبب سن الزواج المبكر 25-27 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن النساء كُنَّ على الأرجح يَتمتَّعْنَ بفرصةٍ أفضلَ للإنقاذ. لم تعتمد الأجورُ على العمر، بل على المؤهلات والقُدْرات. ظل الدخل مرتفعاً حتى سن الأربعين تقريباً، خاصةً إذا تم الدفع بالقطعة. ثم اعتمدَت الأجورُ على المهنة ونوع الدفع والحالة البدنية.

ومع ذلك، تأتي اللحظةُ الوجودية الحاسمة؛ أَلَا وهي الزواج وإنجاب الأطفال، المرتبطان بتكاليف ومصاريف التعليم وتوفير الغذاء والمسكن، ومن طرف النساء كان هناك في الغالب تقييدٌ لعملهن، أو كان يُمكِنهن القيام بأعمالٍ ذاتِ أجورٍ أقل تُتيح لهنَّ الإمكانيةَ والوقتَ للاهتمام بإدارةِ شؤون

الأسرة والمنزل. هذه المرحلةُ الوجودية للأمهات هي فترةٌ من الجهد المستمر مع مساحةٍ صغيرة لأنفُسِهن وفُرَصٍ نادرة للترفيه. كثيرٌ من الأُسَر تعتمد على عددِ الأولاد، وكذلك على الوقت الذي يصبح فيه الأولادُ أنفُسُهم قادرين على العمل بأجرٍ وما زالوا يعيشون مع الأسرة ويُقدِّمون مُساهَمةً مالية صغيرة. وبمجرد أن يبدأ الأولادُ بتكوينِ أُسَرهم الخاصة، لا يُساهِمون في دخْلِ الأسرة، وتبدأ المرحلةُ الأخيرة التي تَتميَّز بتناقُص الدخل بشكلٍ مستمر بسببِ تَراجُعِ القُدْرة على العمل والأمراض المتكررة. يقلُّ الآن دخْلُ الرجال أيضاً لأنهم لم يَعُودوا يستطيعون العملَ بالقطعة، أو لأن عليهم القيامَ بالأعمال غير الشاقة ذات الأجر الأقل. في القرن التاسع عشر، غالباً ما كانت تنتهي هذه المرحلةُ بالموت؛ لأن العمَّال كانوا بالكاد يعرفون التقاعُد؛ فلم يُعْفَ العمَّالُ من العمل في سن الشيخوخة، بل كان عليهم مُواصَلة العمل وإن كان حينها أسهلَ ويَتطلَّب مهارةً أقلَّ. جرى بالفعل إدراكُ ومناقَشة فقرِ الشيخوخة علناً في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى؛ لأن متوسط أعمار الأفراد آنذاك في الطبقة العاملة أصبح أعلى ممَّا كان عليه في منتصف القرن.

كان منحنى دخْلُ الفرد في دورةِ حياةِ أُسَر الطبقة العاملة يَعتمد على وقتِ تكوينِ الأسرة وتَقلُّبات الحياة. كان الأساسُ هو الدَّخْل الرئيسي، وهو ما يشير في أغلب الأحيان إلى ربِّ الأسرة، وهذا يعكس الظروفَ المتعلقة بوضْعِ الرجال في عمليةِ الإنتاج الصناعية وقيمتهم في سوق العمل. كان ذلك أيضاً تعبيراً عن نموذجٍ سائد رُسِّخ من قِبَل المنظَّمات العمَّالية، وبموجبه كان أجرُ الرجال هو الدخْلَ الأساسي لتأمين الأسرة. بالرغم من ذلك، فإن الأجورَ الإضافية للمرأة وعملَها الأسري غير المدفوع هما ما يحدِّد نسبة الرفاهية. لم تكن هناك إمكانيةٌ كبيرة بين العمَّال لاكتسابِ ملكيةٍ تُدخَّر لأوقاتٍ عصيبة أو للشيخوخة، إلا إذا اعتبرنا أن الذهاب إلى أماكن الرَّهْن أو بيع الأثاث والساعات

وأشياء أخرى، التي هي مُقتنَياتٌ خاصة متحركة لأُسَر العمال، هو استهلاكٌ للمُدخَّرات.

ظلَّ وجودُ الطبقاتِ العاملة غيرَ مستقر في كل مكان في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. لم يَكُن الفقرُ ظاهرةً غيرَ مُتوقَّعة، بل كان جزءاً من دورةِ حياةِ معظم الناس. كان العملُ الموسمي شائعاً حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، وأدَّت البطالةُ المتكررة بشكلٍ مباشر إلى فقدانِ الدَّخْل في الفترة التي لم يَكُن فيها تأمينٌ اجتماعي بعدُ. ساهَمَت الحدائقُ الصغيرة ومساكب الخضراوات وتربية الدجاج أو الخنازير في تحسينِ دخْلِ الأسرة في الأوقات «الجيدة» أيضاً. ومع ذلك، وربما جزئياً بسببِ أوضاعهم غير المستقرة باستمرار، قام العمَّالُ المنظَّمون بصفتهم طبقةً من الناحية المفاهيمية بتمييز أنفُسِهم عن الطبقات الدنيا. لعبت التصوُّراتُ الأيديولوجية للتاريخ بوصفها صراعاً طبقياً، دوراً أيضاً. على أية حال، لم يُميِّز المتحدثون البرجوازيون بين العمَّال الجيدين الذين يعملون بجدٍّ ويعيشون حياةً مُتقشِّفة، وبين الطبقات الدنيا التي كان تُعرِّض النظامَ الاجتماعي للخطر، وكان يُطلَق عليهم سابقاً «الرعاع». حتى أولئك الذين كانوا يَحسبون أنفُسَهم بشكلٍ واعٍ من طبقةِ العمال، ميَّزوا أنفُسَهم عن الطبقات الأدنى. بقدْرِ ما تَبنَّت الحركةُ الماركسية مصطلحَ «بروليتاريا» كتسمية ذاتية إيجابية، خدَمَها مصطلحُ «البروليتاريا الرثَّة» لوضْعِ حدودٍ باتجاه الأسفل. هؤلاء العمالُ ذوو الوَعْي الطبقي لم يَعتبروا أنفُسَهم بأيِّ حالٍ من الفئات الاجتماعية الدنيا، بل من «الطبقة الوسطى العاملة»، أو من «الأرستقراطية العمَّالية»؛ أيْ أن عالَمَ الحركةِ العمَّالية المنظَّمة وثقافتَها لا يُمثِّلان الطبقةَ الدنيا للمجتمع بأكملها. جرى تمييزُ الواقع الاجتماعي للأشكال الموصوفة للتكوين الطبقي بين العمَّال الصناعيين ومراحل دورة الحياة المزدهرة نسبياً من خلال قِيَمِ وسلوكِ العمَّال المحترفين

المستقرين ذوي الأجور الأفضل، والذين يعيشون حياةً أسرية مستقرة ويُميِّزون أنفُسَهم عن المجموعات الأخرى؛ للأعلى عن البرجوازية الحاكمة، وللأسفل عن «الرعاع». يُمكِن أيضاً وصْفُ الطبقة العمالية في شكلها المنظَّم بأنها «بيئةٌ داخلَ بيئة» (فولفغانغ كاشوبا). كان الفارق بين الطبقات الأقل تفضيلاً في المجتمع صغيراً من الناحية الاجتماعية، حتى إن أعطاه البعض أهميةً ثقافية اجتماعية عالية.

بشكلٍ عام، تَميَّزَت الطبقةُ العاملة بالعمل المأجور الذي كان يقوم به النساءُ والرجالُ في المعامل والشركات وقِطَاع الخدمات، بقدرِ ما كان العمل اليدوي مطلوباً. تَطوَّرَت أشكالٌ جديدة من الحياة والسكن في المدينة، وأسَّسَ أعضاءُ هذه الطبقة النواديَ والجمعياتِ والأحزابَ الخاصة بهم. لم يُحدَّد مسبقاً إلى أيِّ مدى كانت صورتُهم الذاتية الجماعية والفردية هي صورةَ «الطبقة العاملة». كان الوعي والسلوك الطبقي خياراً متاحاً دائماً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (جون بريوي)، بعد أن كانت قد تَطوَّرَت لها في الفترة ما بين عام 1789 وعامَي 1848/1849 بداياتٌ لأشكالٍ تنظيمية ولغوية يُمكِن تشكيلها الآن. كان للمصطلح نفوذٌ وقوةُ إقناعٍ في تمييزه عن الطبقات الاجتماعية الأخرى، باتجاهِ الأعلى وباتجاهِ الأسفل. كان ذلك محدوداً داخلَ الطبقة العاملة مع كل الفروقات الجندرية والمهنية والإقليمية والعِرْقية والدينية.

النبلاء والأرستقراطيون

على عكس البرجوازية والطبقةِ العمَّالية مَيَّزت طبقةُ النبلاء نفسَها من خلال سعْيِ النبلاء بشكلٍ مُكثَّف ومُثمِر في القرن التاسع عشر إلى «البقاء في قمة الهرم الاجتماعي». كانت الطبقةُ ذات الامتيازات مُهدَّدةً بفكرةِ الثورة

الفرنسية الداعية إلى المساواة، وتنفيذها العملي وتَوسُّع حق المشاركة السياسية للمواطنين، وبشكلٍ غير مباشِر من خلال التنمية الاقتصادية التي مكَّنَت فئةً أوسعَ من اكتسابِ ثرواتٍ جديدة كبيرة في الصناعة والتجارة والأعمال المصرفية بدلاً من الزراعة؛ الموردِ الأساسي للثروة الأرستقراطية. في ظلِّ هذه الحقائق للتغيُّرات الهيكلية، من اللافت للنظر أن طبقةَ النبلاء استطاعَت حتى الحرب العالمية الأولى الحفاظَ على مكانةٍ بارزة في المجتمع المُقسَّم وظيفياً وطبقياً، وعدمَ التخلِّي عن خصائصها الثقافية من حيث القِيَم الخاصة بها وأساليب الحياة. ما العواملُ التي جعلَت «البقاءَ في القمة» ممكناً (رودولف براون من بعد فيرنر سومبارت)، وساهمت في الحفاظ على مكانةٍ رائدة في المجتمع والاقتصاد والسياسة، إن لم تكن الامتيازات القانونية والمُتوارَثة هي الحاسمة؟ بالإضافة إلى ذلك، ما السلوك الذي مكَّنَ من «البقاء» (جوزيف ماتزرات)؛ أيْ بقاء طبقة النبلاء بوصفها مكوِّناً اجتماعياً يتميَّز بقِيَم خاصة في المجتمع الحديث؟

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن النبلاء شكَّلوا مجموعةً صغيرة جداً مُتناقِصة نسبياً بالنسبة إلى المجتمع ككل. ففي حوالي عام 1800 كان في فرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا ما يُقدَّر بنحو 1% من السكان ينتمون إلى طبقة النبلاء، وفي روسيا 1.5%، أما في بولندا والمجر حيث يوجد عددٌ كبير من النبلاء الصغار، فكانوا أكثر ببضعِ نِسَبٍ مئوية. النموُّ السكاني الذي لم يُشارِك فيه النبلاء بشكلٍ متناسب، أدى إلى انخفاض النسبةِ في كل مكان في حوالي عام 1900، وأصبح النبلاء في بروسيا آنذاك يُشكِّلون فقط 0.5% من السكان، وشكَّلوا في جميع الولايات الألمانية مجتمعةً 0.1% فقط، وفي بولندا ما بين 1 و1.5%. لم يعوِّض الرفعُ إلى طبقة النبلاء الذي كان يُمارَس بشكلٍ عام بحَذَر، عن الانخفاض النسبي في هذه الفئة. كانت الطبقةُ الأرستقراطية الإنجليزية

التي شغلت مقعداً في مجلس اللوردات بالأرقام المطلقة، عبارة عن بضعِ مئاتٍ من العائلات، وإذا أضفنا الطبقةَ الأدنى، نبلاءَ الريف الذين كانوا أكثر انفتاحاً قانونياً واجتماعياً، فلن يَتجاوَز عددُهم 20000 عائلة. في روسيا حيث كان جميعُ الأبناء يحصلون على لقبِ آبائهم، كان أكثرُ من مليونِ شخصٍ يَتمتَّع بلقبِ نبيل. لم تكن هذه النسبة أكبر من مثيلتها في بريطانيا، ولم يَكُن لها بالنسبة إلى الفرد أهميةٌ من الناحية الاجتماعية والسياسية؛ أيْ أن أرقامَ المقارنة هذه ذاتُ أهميةٍ محدودة. بالإضافة إلى أن الفجوةَ بين النبلاءِ الأكثرِ ثراءً وغيرِهم الأكثرِ فقراً في أوروبا كانت كبيرةً. على سبيل المثال، امتلك دوق بيدفورد عائداتٍ سنويةً تعادل 5 إلى 20 ضِعفاً من قيمة عائدات أغلب النبلاء في شرق بروسيا. كلتا المجموعتَيْن، الأرستقراطية الإنجليزية ويونكر بروسيا، كانتا في وضعٍ مختلف تماماً عن «نبلاء الشقق» الفقراء الذين يعيشون في شققٍ مستأجرة في المدن.

كان الأساسُ الفعلي لتأكيدِ الذات الأرستقراطية هو مَلْكية الأرض، مهما كانت مساحتُها، والتي ظلت بمنأى عن انتهاء الامتياز القانوني، الذي كان نقطةَ تحوُّلٍ مهمةً ولكنها نقطةٌ غيرُ ثوريةٍ في تاريخِ طبقةِ النبلاء في أوروبا. وبهذا كان يُمكِن للنبلاء التحوُّلُ من طبقةٍ حاكمة إلى نخبةٍ اجتماعية (هاينس رايف). جرى تأمينُ ارتباطِ الأسرة -وليس الفرد- الوثيقِ بالأرض بموجب قانون الميراث بحيث تَبْقى الملكيةُ غيرَ مُقسَّمة قدْرَ الإمكان، وكانت في الأغلب للابن البِكْر. إلا في فرنسا، كان الوضعُ مختلفاً، فهناك أُلغِي الوضعُ الخاص بموجب قانون الميراث بثورة ملكية تموز عامَ 1830، لصالح المساواة في قانون الميراث. بالرغم من ذلك، سعت العائلاتُ الأرستقراطية هنا إلى عدم تجزئةِ الملكية من خلالِ تقسيم الميراث. شكَّلوا جنباً إلى جنب مع البرجوازيين الملَّاكِ مجتمعاتٍ مرموقةً، كانت تَتميَّز بالأملاك الواسعة وروابطَ عائليةٍ قوية

-في العادة من دون اختلاطٍ بين النبلاء والبرجوازية- وشبكاتٍ إقليمية محلية. في أماكن أخرى من أوروبا بقيت العائلاتُ النبيلة وَفِيةً لقاعدةِ عدم الاختلاط، ولم يُسمَح بالزواج من سيداتٍ مُنحدِرات من أُسَر غنية من الطبقة البرجوازية، إلا بسببِ ظروفٍ مادية صعبة، وقد جذَبَت هذه التحالُفات الكثير من الاهتمام، خاصةً في حالات النساء الأمريكيات اللواتي ارتبطْنَ عن طريقِ الزواج ببعض الأُسَر الأرستقراطية الإنجليزية. لم يَكُن بإمكانِ الرجالِ الوصولُ إلى الطبقة الأرستقراطية بهذه الطريقة. على كل حال، لم يكن من الممكن أن يَكسبوا لقباً عن طريقِ بناتهم الأرستقراطيات.

قامت طبقةُ النبلاء الأوروبية بتكييفِ اقتصادها مع مُتطلَّبات السوق الجديدة، دون استغلالِ إمكاناتها بالكامل. نادراً ما كانوا يَتَّجِهون باتجاه القطاعات الصناعية الحديثة، إلا في ظلِّ ظروفٍ خاصة، وفي الغالب كانت تَتعلَّق بأراضيهم. هكذا جمعَت «عائلاتُ الأقطاب» في سيليزيا العليا مَواردَها من الخامات والأخشاب من أراضيها مع مشاريعِ الصناعات الثقيلة في التعدين وإنتاج الحديد. بعضُ الأنشطةِ الصناعية الأخرى الناتجةِ عن الاستخدام الثانوي لثروات الأرض، الأخشابِ والماء، كانت أيضاً ممكنة، مثل: المناشر، ومعامل الورق، ومعامل التقطير والجعة، بالإضافة إلى المحاجر، وحفر الجير، ومصانع الطوب والإسمنت. ولكنْ بشكلٍ عام، حافَظَ النبلاءُ على مسافةٍ من المُشارَكة الواضحة في القطاعات الصناعية والتجارية والمالية، وبقي أساسهم الاقتصادي هو الزراعة والغابات، حيث كان النبلاء يَملكون حوالي 50% من إجمالي الأراضي الريفية، وأكثر من نصف الأملاك الواسعة. كان هذا هو الحال في كلٍّ من بريطانيا العظمى، وروسيا، والمجر ورومانيا وإيطاليا. على الرغم من شراء العديد من الأراضي من قِبَل البرجوازيين حتى الحرب العالمية الأولى وعرْضِ العديد من الأراضي للبيع، فإن هذا لم يَكُن دراماتيكياً، بل كان

عمليةً بطيئة لا تَعْني تغييراً فعَّالاً. في شرق بروسيا، على سبيل المثال، كان النبلاءُ يمتلكون عادةً عقارَيْن أو أكثر، في حين امتلك البرجوازيون ملكيةً واحدة فقط، وعادةً ما تكون أصغرَ. وبهذا ظلَّت العائلاتُ النبيلة الملَّاكَ الأكثرَ أهميةً، وكانت محلياً ذاتَ تأثيرٍ اقتصادي وسياسي واجتماعي. في بعض المناطق في أوروبا، مثل أيرلندا وإسبانيا وجنوب إيطاليا، كانت ممتلكاتهم تُدار بينما يُقِيمون هم في العواصم، وفي مناطق أخرى مثل إنكلترا وبروسيا وروسيا، كانت العائلةُ تُقسِّم وقتَها بين الريفِ في الصيف، والمدينةِ في الشتاء. بشكلٍ عام، عزَّزَ الاقتصادُ الزراعي الجيد القاعدةَ الاقتصادية لطبقةِ النبلاء التي لم تَتضاءل بالرغم من مُنافَسة البضائع الزراعية القادمة من وراء البحار.

بالإضافة إلى ملَّاك الأراضي ذوي الاهتمامات الصناعية، نجح العديدُ من النبلاء في إدارةِ مَزارعهم وَفقَ الأساليب الحديثة، أو جعلوها تُدار على هذا النحو. الأرستقراطي التقليدي الذي كان مُدرِكاً أسلوبَ حياته الطبقي الأرستقراطي، أقل شيوعاً من الصورة المعاصرة لليونكر المتخلِّف، أو الخوف ذي الدوافع السياسية من الانحدار الأرستقراطي. مع ذلك، أدى الاستعدادُ للتغيير الاقتصادي أو التشكيك في الأساليب الاقتصادية الجديدة، إلى تَمايُزٍ جديدٍ داخلَ طبقة النبلاء، التي لا علاقةَ لها بالاختلافات بين طبقةِ النبلاء العالية وطبقةِ النبلاء الأدنى، أو بالانتماء الديني أو أراضٍ معينة، ومع ذلك، فإن عواقبَ الانحياز إلى التغيير أو الوقوف ضده لم تَظهَر على نطاقٍ واسع حتى الأزمةِ الزراعية في عشرينيات القرن العشرين.

أدى الحفاظُ على الملكية غيرَ مُجزَّأة وفي يدٍ واحدة، إلى الحاجةِ إلى إعالة الأبناء الأصغر والبنات غير المتزوِّجات. كان ذلك يُمكِن أن يؤدي إلى المديونية بالنسبة إلى أولئك الذين يَمْلكون أملاكاً صغيرة؛ لذلك كان الحفاظُ على المناصب في الإدارة المحلية والإقليمية، وكذلك في الجيش والعمل

الدبلوماسي -وفي الكنيسة في البلدان الكاثوليكية أيضاً- ذا معنى وجودي بالنسبة إلى العديد من النبلاء. على الرغم من أن الوصولَ لهذه المناصب في القرن التاسع عشر كان مرتبطاً بشكلٍ متزايد بالمؤهلات التعليمية، كان يُمكِن لأنماط الحياة الأرستقراطية وقِيَمها أن تستمرَّ هنا بالإضافة إلى ربطها بوظيفةٍ لتأمين الدَّخْل. بشكلٍ خاص في المجتمعات الأرستقراطية في أوروبا التي كان يُورث فيها اللقب -ومن ثَم أسلوب الحياة والسلوك- ليس فقط للابن البِكْر، كان هذا على قدرٍ كبير من الأهمية بالنسبة إلى باقي الرجال، وبينما كان العمل سفيراً أو ضابطاً أمراً مقبولاً، كان العملُ في الصناعة أو التجارة مُناقِضاً للصورة الذاتية للأرستقراطيين. كان «كسبُ لقمةِ العيش» في مجالاتٍ غيرِ تقليدية أسهلَ هناك؛ حيث كان اللقبُ والمكانة يُورثان فقط للابن البِكْر، كما في إنكلترا، ويُحرَم الأبناء الآخَرون من حمْلِ لقبٍ رسمي.

كان التفوُّق الاقتصادي والاجتماعي المحلي في العديدِ من الأماكن مدعوماً من الكنيسة، وكان لهم الحق في المشارَكة في استبدالِ القَسِّ المحلي. واستندت النسبةُ العالية من النبلاء بشكلٍ غير متناسب إلى الإدارة الوزارية على المستوى الوطني، وعلى مستوى الدولة، بسبب الدستور الملكي لمعظم الولايات. في الخدمة الدبلوماسية على وجه الخصوص، حيث جرى اعتمادُ المبعوثين في المحاكم الأجنبية، حدَّدَ السلوكُ الأرستقراطي العلاقاتِ المهنيةَ، لدرجةِ أنه حتى الجمهورية الكبرى الوحيدة بعد عام 1871، أيْ فرنسا، استمرت في توظيفِ نسبةٍ عالية من الدبلوماسيين الأرستقراطيين لفترةٍ طويلة. فقط مع نهاية الأنظمة الملكية بعد الحرب العالمية الأولى، أُلغِيَت المحاكمُ والمراكزُ في نفس الوقت، التي ضمنت أيضاً التفوُّقَ الاجتماعي للرجال والنساء الأرستقراطيين في القرن التاسع عشر.

إذا تَمكَّنَ النبلاءُ ككلٍّ من الحفاظ على مكانةٍ قيادية، فبحلول عام 1900 كان أعضاءُ هذه العائلات أقلَّ قُدْرةً على القيام بذلك، فقط على أساسِ الانحدار من عائلةٍ نبيلة. كان لا بدَّ من إدارةِ التركة والجانب التجاري للمسألة اقتصادياً، والمهامُّ في الإدارة العامة تَتطلَّب مؤهلاتٍ والامتثالَ للقواعد البيروقراطية. في الواقع، كانت الدبلوماسية والشؤون العسكرية هما المجالَيْن الأكثرَ احتماليةً للجَمْع بين السلوك الأرستقراطي والمَطالِب المهنية بسهولة، لكن الحرب العالمية الأولى، على أبعدِ تقدير، كان من المفترَض أيضاً أن تقضي على حياةِ الضابط وعادتِه الأرستقراطية. تكيَّفَ النبلاءُ، وكان عليهم تلبيةُ مُتطلَّباتِ مجتمعٍ مُتمايِز وظيفياً في العديد من المجالات، إذا أرادوا البقاءَ في القمة. لم يفعل أعضاؤها ذلك من جميع النواحي، وهو ما انعكس، على سبيل المثال، في بُعْدهم عن بعض المِهَن البرجوازية؛ لأنهم أرادوا أيضاً الحفاظَ على هُوِيتهم؛ أيْ عدم الاختلاط. وهكذا، بالإضافة إلى الحفاظ على ملكية الأرض في العائلة، فإن مسائلَ شرفِ المكانة الخاصة، والحفاظ على ذكريات تاريخ العائلة وأسلوب حياتها، اكتسبَت أهميةً جديدة لم تَعُد تخدم التنظيمَ الداخلي فحسب، بل اكتسبت أهميةً باعتبارها سماتٍ مميزةً مُقارَنةً بقِيَمِ وأساليبِ حياةِ الطبقة البرجوازية المنافِسة. تَقلَّصَ مجالُ تأثير الطبقة الأرستقراطية بسببِ هذه المنافَسة الاجتماعية، والمؤسسات المدنية الجديدة للحياة الثقافية، والتواصُل الاجتماعي وكذلك المجتمع الاستهلاكي الجديد؛ إلى نواةٍ أصغر في المجتمع: الأراضي التي يملكها، والبلاطات الأميرية المتبقية، والعالم الدبلوماسي والعسكري.

وجد النبلاءُ أنفُسَهم في موقفٍ دفاعي ثقافياً واقتصادياً وسياسياً -كما يُوضِّح قانون البرلمان الذي قلَّصَ عامَ 1911 حقوقَ مجلس اللوردات البريطاني. سعى البعضُ إلى إضفاءِ الشرعية على مَطالِبهم بالقيادة

الاجتماعية والسياسية، من خلالِ مُناقَشةِ ما يُشكِّل الطبقةَ النبيلة حقاً، وكيف يُمكِن تجديدُها في ظلِّ ظروفٍ جديدة، حيث جرى التأكيد على بعض السمات الظاهرية التي تفيد المجتمع ظاهرياً، مثل: الفروسية، والقُدْرة على ضبط النفس، وواجب الخدمة، الأخيرة كانت بشكلٍ خاص اتجاهَ الدولة الملكية. في النقاشات العامة التي بدأت في ألمانيا في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وأصبحت أكثرَ حضوراً في فترةٍ ما بعد الحرب؛ فقَدَ «النبل» جزءاً من جوهره، وأصبح عنصراً مَرِناً للتنظيم الاجتماعي، وفئةً بتكوين مختلف لم تَعُد مرتبطةً فقط بالتشكيل الاجتماعي لطبقة النبلاء، كجزء من الدفاع ضد الحداثة والبحث عن تصاميمَ مستقبليةٍ، قامت أفكار «الأرستقراطية» (إيكارد كونتز وآخرون) بإيجادِ نماذجَ للنُّخَب الجديدة، وأعطتهم العلاقةُ المفاهيمية مع النبلاء بُعْداً غيرَ ديمقراطي، كان سيُؤثِّر خاصةً في النصف الأول من القرن العشرين على الحقِّ السياسي، وأنشأ أنظمة عدم المساواة.

إن الحديث عن مجتمعٍ أرستقراطي أوروبي أو استمرارِ النظام القديم، يُقلِّل من أهميةِ العوامل الأساسية التي أدَّت إلى التغيير والانقسام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ظلَّت العلاقاتُ الإقليمية حاسمةً بالنسبة إلى جزءٍ كبير من النبلاء مُلَّاك الأراضي، واستمر وجود المشاهد الأرستقراطية المنفصلة بعضها عن بعضٍ بسبب الدين أو السيادة. كانت المجموعاتُ الأرستقراطية التي كان اتجاهُها فوقَ إقليمي بسبب ثروة اقتصادية أو للضرورة، تَتحرَّك في إطار الدولة القومية الملكية في الإدارة والجيش. كذلك الدبلوماسيون الذين يعملون دولياً، لم يكونوا في هذه الفترة خبراءَ يُغيِّرون أربابَ عملهم، بل كانوا مُمثلين لممالكهم. كانت هناك فقط مجموعاتٌ صغيرة مثل اللوردات ونبلاء هابسبورغ في جنوب ألمانيا، عملت عبر الحدود من خلال استغلالِ الفُرَص الاقتصادية التي أتاحها التطوُّرُ في ذلك الوقت. نشأت مع

التطوُّرات الموضوعية اختلافاتٌ جديدة داخل طبقة النبلاء تَداخَلَت مع الاختلافات التقليدية. اكتسب «النبل» بوصفه سمةً معينة، قيمةً خاصة في موقف الدفاع الذي وَجَد النبلاءُ أنفُسَهم فيه. كان على السلوك اللائق أن يساعد في الحفاظ على تفرُّدِ جميع النبلاء بعيداً عن التمايُزات. الجهود المبذولة لتوحيد الطبقة النبيلة في الدفاع والتجديد، لم تخضع فقط لحدودٍ اجتماعية واقتصادية، ويُوضِّح ذلك الوضْعَ في فرنسا، بل حقَّقَت القوى البرجوازية الديمقراطية مع نشوءِ الجمهورية أكبرَ نجاحٍ ممكن. سياسياً لم يُوحِّد هذا الأمرُ النبلاءَ الفرنسيين، بغضِّ النظر عن القواسم المشتركة بينهم من خلال قُرْبهم من الكنيسة الكاثوليكية وعائلاتهم وأراضيهم؛ لأن تنافُسَهم السابق على العرش بين الشرعيِّين والأورليانيِّين والبوناپارتيِّين أدَّى إلى انقسامهم سياسياً.

تَبيَّنَ أن النقاشَ العام حول ما يجب أن تكون عليه نخبةُ المجتمع، ومَن يجب أن ينتمي إليها، يُشكِّل تهديداً لخصوصيةِ النبلاء. حتى بعضُ المُمارَسات، مثل الصيد، التي ميَّزَت التنشئةَ الاجتماعية العابرة للحدود من خلال عاداتٍ أرستقراطية تحت ستارِ رحلاتٍ حول العالَم ورحلات الصيد، لم تَعُد مناسبةً للحفاظ على التفرُّدِ الأرستقراطي حوالي عام 1900. كانت هذه الرحلات تُشبِه ساحات الخطاب النخبوية، التي كان يجري التفاوُض فيها على المكانة الاجتماعية وتَشكَّلَت فيها نُخَبٌ جديدة، حوَّلَت القِيَمَ المحددة في اللغة الاجتماعية؛ فما كان يُعَد «أرستقراطياً» كان يُمكِن أن يُسمى «برجوازياً» -أو في سياقاتٍ متعدِّدةِ الإثنيات، كما في بولندا على سبيل المثال، كان يُسمَّى «قومياً شعبوياً». في النقاشات الألمانية حول «الأرستقراطية الجديدة» منذ تسعينيات القرن التاسع عشر لم تَلعَب الأرستقراطية القديمة دوراً إلا بقدرِ ما كانت تملك من المؤهلات المطلوبة للقيادة المعاصرة. على العكس من ذلك،

كان على أي شخصٍ من النبلاء يريد الانتماءَ إليها أن يَتكيَّف مع هذه النماذج، على الرغم من ارتباطِ ذلك ارتباطاً وثيقاً بـ «إضفاء الطابع البيولوجي على مفهوم الأسرة» (دانيل مينينج) الذي أكَّدَ على الدم والنَّسَب مقابل التنشئة داخل الأسرة في الخطط الاجتماعية اليمينية. ولكن لم يَعُد هذا التصور مناسباً كمعيارٍ لاختلاف الأرستقراطية بوصفها تكويناً اجتماعياً منغلقاً، كما أنه لا ينطبق على صورتهم الذاتية بوصفهم أوصياء «ذوي الدم الأزرق» أو «أنقياء الدم» على مؤسسة «الأسرة». لم تكن هذه الصفات سبباً للإقصاء، بل كان يُمكِن «إضفاء الطابع الديمقراطي عليها» إلى الحد الذي انتشر فيه التفكيرُ العنصري والعِرْقي. وهكذا بشَّرَت الأفكارُ الجديدة للنظام والممارَسات الاجتماعية، ببداياتِ نهايةِ طبقة النبلاء باعتبارها تشكيلاً اجتماعياً رائداً مَبْنياً على التقاليد، وهذا ما حدث في القرن العشرين.

نظام الأسرة

شكَّلَت الأسرةُ الفئةَ الأساسية في النظام الاجتماعي في أوروبا، ولعبت دوراً مهماً في حياة الناس وفي تَصوُّرات النظامِ الاجتماعي. يَتعلَّق الأمرُ بأصغرِ شكلٍ من العلاقات الاجتماعية التي لم تَكُن ثابتةً أو مُوحَّدةً في أوروبا. في حين استمرت بعضُ الأنماط والسلوكيات الطويلة المدى في التأثير، واستمرت بعضُ اتجاهات التغيير التي غيَّرَت الأسرةَ منذ القرن الثامن عشر، كان للتنظيم الجديد للعمل في القرن التاسع عشر تأثيرٌ خاص بطبقةٍ معينة على الحياة والحياة الأسرية. غيَّرَت زيادةُ التنقُّلية لدى بعض فئات الشعب دورَ الأسرة، وفي ظل ظروفٍ معينة أثقلَتْها، ولكنها أيضاً أتاحت فُرصاً جديدة في إطار القرابة. كما أدَّى التغييرُ الاجتماعي إلى نقاشاتٍ مع وجهاتِ نظرٍ مُتضارِبة حول المهام الاجتماعية التي يجب أن تُسنَد للأسرة.

بدأ الاتجاه نحو المفهوم العلماني للأسرة والزواج في وقتٍ مبكر من القرن التاسع عشر، واستمر في كل مكان في أوروبا الغربية، وأحياناً وسطَ خلافاتٍ شديدة بين الدولة والكنيسة. فقط في إسبانيا لم يَسُدْ قانونُ زواجٍ جوهرُه مدني بين شريكَيْن. أصبح الزواجُ المدني إلزامياً في كلٍّ من فرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، والمجر، وهولندا، والسويد والإمبراطورية الألمانية، حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. في بلدانٍ أخرى مثل النمسا، والدنمارك، والدول الاسكندنافية، وإسبانيا، وفي البرتغال وروسيا، أمكن عقدُ «الزواج المدني الطارئ»، إذا كان الزواجُ الكنسي غيرَ ممكنٍ لأسبابٍ كنسية، ولكن لا يوجد ما يَمْنعه من جانب الدولة؛ على سبيل المثال: الاختلافات الدينية بين الزوجَيْن أو المطلَّقين أو أفراد الطوائف التي لا تَتمتَّع بامتيازاتِ الدولة. ارتبط مع العولمة إسنادُ دور الدولة الاجتماعي إلى الأسرة، التي أصبحت الآن مكملةً أو حلَّت محلَّ الدور الديني-الكنسي. كما شكَّلَت التحديثات القانونية منذ نهايةِ النظام الملكي القديم، بدايةَ التوتُّر الأساسي بين زيادةِ الحقوق الفردية داخل الأسرة، وخاصةً النساءَ والأطفال، من جهةٍ، وبين تغلغُلِ تنظيماتِ الحكومة إلى داخل الأسرة من جهةٍ أخرى. هذه التوتُّراتُ هي التي تُميِّز الأسرة الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، باعتبارها مجالاً للعمل الاجتماعي، خاصةً منذ تأسيس السياسة الاجتماعية للدولة.

رافَقَ التغييرَ الاجتماعي تَغيُّرٌ في مفهوم الأسرة؛ فظهرت أفكارٌ مُتضارِبة وعُرِضت وجهاتُ نظرٍ مُتعارِضة حول العلاقات الأسرية وتدخُّلات السياسة الاجتماعية (أندرياس جيرشتريش). الكنيسةُ الكاثوليكية التي تَعُد الزواجَ مقدساً، وكذلك الحركةُ التقوية البروتستانتية، التي كانت ترى أن أسلوبَ الحياة كاملاً يجب أن يكونَ مُوجَّهاً لتحقيقِ خلاصِ الروح، عارَضتا مفهومَ الزواج بوصفه عقداً مدنياً. الأسرةُ -ومن ثَم الزواج- بوصفها مؤسسةً

تخدم بشكلٍ أساسي المنفعةَ الاجتماعية، لم تُلَبِّ مَطالِبَ أفرادها لأسبابٍ لاهوتية ودينية. علاوةً على ذلك، عارَضَ في بداية القرن التاسع عشر رجالٌ ونساء رومانسيون تصوُّرَ الأسرة المبني على العقلانية والقانون أو الدين بمفهومٍ يُؤسس عاطفياً العلاقةَ بين الرجل والمرأة والأطفال. لاقى هذا النموذجُ صدى كبيراً في الأوساط البرجوازية؛ فقد عزَّزَ الصورةَ الفردية للأسرة التي تَتمحوَر حول الزوجَيْن، ولكن زادت أيضاً التوتُّرات مع مَصالحِ العائلة الفعلية والمستمرة وسلطةِ الأهل فيما يَتعلَّق بالزواج وتأسيس الأسرة.

أيضاً أولئكُ الذين جادلوا في إطار التوقُّعات العلمانية للعائلة طوَّروا وجهاتِ نظرٍ مُتعاكِسة. من جهةٍ جرى منذ الثورة الفرنسية، صياغةُ نقدٍ مبدئي للأسرة التي كان يَقُودها ربُّ الأسرة، في حين هاجَمَت النماذجُ الاشتراكية المضادة للمجتمع البرجوازي والمُطالِبة بالتحرُّر من قِبَل هذه المجموعات داخل الحركة النسائية، الأسرةَ بوصفها جزءاً من المجتمع الرأسمالي؛ أيْ أن الاستغلال الاقتصادي كان أساسُه في الأسرة كمكان لاضطهاد المرأة. في عام 1884 أعلن فريدريش إنجلز، في كتابه *أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة*، نهايةَ الحُكْم الأبوي في المجتمع المستقبلي اللاطبقي. كانت هذه سياقاتٍ سياسيةً ربطَت بين النظامِ الاجتماعي ومفاهيمِ الأسرة، وكان لها تأثيرٌ حتى القرن العشرين. دعم هؤلاء المُساواةَ بين الرجال والنساء، غير أنهم أيضاً تَمسَّكوا بالفرق بين الجنسين -اتَّفَقَت في هذا الأمر أجزاءٌ كبيرة من الحركة العمَّالية مع المعتقَدات البرجوازية المحافِظة السائدة.

من جهةٍ أخرى، ظهر مفهومٌ في القرن التاسع عشر جعَلَ الأسرة هي الأساسَ الطبيعي والأخلاقي للمجتمع البشري. كان يجب أن تكون ضماناً «للسعادة المدنية» (كارل فون روتك)؛ ومن ثَم استقرار المجتمع والدولة في

زمنِ التحوُّلات السريعة. هذه الصورةُ المهيمِنة للأسرة، والتي كانت مدعومةً على نطاقٍ واسع من قِبَل الكنيسة والسياسة والأدب، بالإضافة إلى البحوث الاجتماعية في بداياتها، التي كانت قائمةً على سلطةِ الرجل على الزوجة والأطفال؛ اعتبرت نفسَها مخططاً مضاداً لاحتواءِ آثارِ منْحِ الحقوقِ الفردية، التي كان يبدو أنها تهدِّد تماسُكَ الأسرة والمنزل. كنموذج، صمَّمَ الفلكلوري الألماني فيلهيلم هاينرش ريل (1823-1897) ماضياً للأسر الألمانية، التي كتب عنها عام 1855 في كتابه التاريخ الطبيعي للشعب كأساس لسياسة اجتماعية ألمانية: «للأسف العصر الحديث [...] لم يَعُد يعرف [...] المفهومَ الودِّي والمُرِيح للمنزل بأكمله، الذي لا يَشمل أفرادَ الأسرة الطبيعيين فحسب، بل يَشمل أيضاً جميعَ العمَّال الطوعيين في الأسرة، الذين كان يُطلَق عليهم في السابق «الخَدَم». كانت نعمةُ الأسرة تَمتدُّ في «المنزل بأكمله»، وتمتد أيضاً إلى المجموعات التي لولا هذه الأسرة لَكانت بلا مأوى؛ إذ كانوا يرتبطون بها كما في حال التبني بعلاقةِ احترامٍ للسلطة، وهذا له أهميةٌ بالغة في التوطيد الاجتماعي لكامل الشعب». أراد الممثِّلون المحافِظون اجتماعياً أن تستمرَّ وظائفُ الأسرة، التي نُقِلت بصورةٍ عن الماضي، من خلال نموذج الأسرة البرجوازية في القرن التاسع عشر.

ظهرت المفاهيمُ المتضاربة على خلفية الاضطرابات الاجتماعية. أثَّرَ التحوُّل الصناعي والتغيُّرات في نظام العمل، وأساليبُ الحياة والسكن، وزيادةُ التنقُّليَّة، بالإضافة إلى التغيُّرات في السلوك الإنجابي؛ على هيكل الأسرة والمنزل. داخلَ أوروبا، أثَّرت هذه العملياتُ على أنواعٍ مختلفة من العائلات بشكلٍ مختلف في الوقت والشدة، وكان لخصائصها جذورٌ تاريخية. العائلة «الغربية»، التي تقع جغرافياً غربَ خطٍّ يَمتدُّ من بطرسبورغ إلى ترييستي، كانت تَتمحور في هيكلها منذ بداية العصر الحديث حول الأسرة النواة. تَميَّزَت

بسنٍّ زواجٍ متأخر بالنسبة إلى النساء والرجال، وإذا تَزوَّجوا كانوا على الأغلب يختارون منزلاً منفصلاً عن عائلاتهم الأصلية. تشمل الأسرةُ التي يُشِير إليها التكافُلُ الأسري وحقوقُ الميراث، أقاربَ الأب والأم. يبدو أن هذا الشكلَ يَتوافَق بشكلٍ جيد مع التطوُّر الاجتماعي والاقتصادي في القرن التاسع عشر، وفي نفس الوقت مع المُثُل البرجوازية، حتى إن عِلمَ الاجتماع في القرن العشرين أعلن أنه هدفٌ تنموي لكاملِ أوروبا وبقية العالَم. في ذلك الوقت، كان أيضاً نموذجُ الأسرة هذا أساسَ إرسالِ النساء إلى المستعمَرات؛ حيث كان من المفترَض أن يُنشِئْنَ عائلات، مع الرجال الأوروبيين الذين يعيشون هناك. أُغفِلت الأنواعُ الأخرى أو اعتُبِرت مُتخلِّفة، حتى إن كانت مناسبةً اقتصادياً وثقافياً، والشكل «الغربي» لم يَكُن في أساسياته على أي حالٍ أحدثَ. اختلف النموذج «الجنوبي» من خلال الزواجِ المبكر للنساء وعُمرِ زواجٍ متأخر للرجال، كما أن فترةَ مكوثِ الأولاد البالغين مع عائلةِ الرجل الأصلية كانت أطولَ؛ لذلك اتَّسَم المنزلُ ببِنْيةٍ أسرية أكثرَ أبويةً وتعقيداً. كان النموذج «الشرقي» يقع شرقَ الخط المذكور سابقاً، وهناك كان عُمر الزواج لكِلَا الجنسَيْن أقصر، وتَميَّز هذا النموذجُ بشكلٍ أساسي بأن القرابةَ كانت تُحدَّد فقط من جهة الأب؛ ومن ثَم، مع المساواة في الميراث بين جميع الذرية من الذكور، كانت البناتُ والنساء محروماتٍ؛ وهذا يعني أنهن كُنَّ مُستبعَدات من ملكية الأراضي. شكَّلَ الأبناءُ، وخاصةً في البلقان، أُسَراً «متعدِّدة» مع عائلة الأب، ولم تلعب قرابةُ المرأة المتزوِّجة أيَّ دورٍ في التكافُل الأسري وتربية الأطفال. في ظل «حُكم الرجل» (كارل كازير) كان الوضْعُ القانوني للمرأة أسوأَ بشكلٍ كبير من النموذج «الغربي»، الذي من المحتمَل أن يوفر ظروفاً أفضلَ لتطوير المطالَبة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

لا يَتوافَق التقسيمُ الجغرافي للأنواع مع الواقع التاريخي إلا بشكلٍ بسيط، وهناك فروقٌ كبيرة أيضاً على المستوى الإقليمي، كما في دورة تنمية الأسرة عبر السنين. كان تشكيلُ المجموعات مفيداً؛ لأنها تُظهِر مدى أهميةِ مَن ينتمي للأقارب، ومَن الذين يحق لهم الميراث. كان هذا، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والطبيعية، حاسماً لتحديدِ أشكالِ الأسرة، سواء أكانت بسيطة أم معقَّدة، وتحديدِ استراتيجياتِ الزواج والشبكاتِ الاجتماعية. يجب التأكيد على أنه لم يَتشكَّل في أوروبا في القرن التاسع عشر نمطٌ مُوحَّد للأسرة؛ كانت أشكالٌ مختلفة مُحدَّدة إقليمياً وطبقياً تعيش جنباً إلى جنب. وبالنسبة للميراث، يُمكِن ملاحظةُ تَوجُّهٍ -خاصةً في وسط وغرب أوروبا- لمُعامَلةِ جميع الأطفال بالمساواة، بدلاً من إعطاء الأفضلية القانونية لسليلٍ واحد. ولكن في شرق وجنوب شرق أوروبا، كما في إيطاليا على سبيل المثال، ظلَّ نظامُ الإرث والقرابة الأبوي مستمراً إلى حدٍّ كبير حتى القرن العشرين. أما في حالةِ ملكية الأراضي، على عكس النَّهْج التشريعي الذي انطلق من فرنسا إلى أوروبا، والذي ينصُّ على المساواة بين جميع الأولاد، ذكوراً وإناثاً، فعلى أرض الواقع كانت هناك مُمارَسات لبقاء الملكية في يدٍ واحدة. لم يَكُن ذلك عادةً ضدَّ مصلحةِ الذَّكَر الثاني والذكور المولودين بعده فقط، بل كان بشكلٍ أساسي ضدَّ مصلحةِ الإناث في العائلة. ومن ضمن أدوات «بقاء الملكية في يدٍ واحدة» الحثُّ على التنازُل عن الميراث، أو ارتباطات الزواج المُوجَّهة، أو البقاء دون زواجٍ طواعيةً، كان التعويض يحدث مثلاً من خلال التمويل الدراسي أو المُهُور. كذلك في المدن، حيث كان تأثيرُ التوجُّه نحوَ المساواة القانونية أكثرَ وضوحاً مما هو عليه في الريف، كانت الممارسات متشابهة من قِبَل الشركات الحرفية والصناعية والبنوك من أجل استمرارية الأعمال. فقط عند طبقة النبلاء، ظلت ملكيةُ الأرضِ غيرِ القابلة للتجزئة والتصرُّف مَحْميةً بموجب القانون.

بالنسبة إلى الوظيفة الاجتماعية للعائلة، فإن الانتشار التدريجي لفصلِ المنزل عن الإنتاج التجاري في النصف الثاني من القرن، بالإضافة إلى انتشارِ الوظائفِ الإدارية في الأعمال الخاصة والعامة التي لم يَكُن فيها العملُ منذ البداية جزءاً من المنزل؛ أدى إلى تغييراتٍ جذرية. أثَّرَ ذلك بشكلٍ أساسي على العائلات في المدن، ولكن بسبب تراجُعِ الإنتاج المنزلي قبل الصناعي، أثَّرَ أيضاً على أولئك الذين يعيشون في الريف. اكتسبت الحياةُ العائلية الخصوصيةَ من خلال الانفصال، وحَظِي التعايُشُ بين الزوج والزوجة وتربيةُ الأولاد اهتماماً أكبر، وخاصةً في نقاشات ذلك العصر حول التدهور المزعوم في المجتمع الحديث. مع ذلك، لا يُمكِن أن ننظر إلى الانفصال عن مكان العمل على أنه تخفيفٌ لعبْءِ العائلة؛ لأنها في الواقع بقيت مُتشابِكةً مع عالَم الإنتاج. أما الشرط الأساسي لأن يكسبَ ربُّ العائلةِ المالَ خارجَ المنزل، فكان في الغالب أن تقومَ الزوجةُ بالأعمال الأسرية والبيتية. هذا العملُ غيرُ مدفوع الأجر -مدعوماً في الطبقات الأقل ثراءً «بالدخل الإضافي» للإناث في الشركات وتجارة «المُفرَّق» من خلال «مساعدة» الأقارب- كان أساساً لمستوى المعيشة والقُدْرة الاستهلاكية للعائلة. كما كان لتحسينِ البنى التحتية للاتصالات وزيادةِ التنقُّل تأثيرٌ على هيكلة الأسرة والمنزل. أدَّت الهجرةُ من الريف إلى انفصالِ أفرادٍ عن منزل العائلة في مناطقهم الأصلية، وتشكيلِ منازل جديدة في المدن، وبسببِ شحِّ السكن في المدن أصبحَت الأمور العائلية مُعقَّدةً بعض الشيء. ترك بعضُ الأفراد قواعدَ الحياة الأسرية ومُمارَساتها في أماكن نشأتهم خلفهم، وبهذا من الممكن ترجيحُ أن أنواع الأُسَر الموصوفة سابقاً قد فقدت أهميتها بالنسبة إلى الجزء المتنقِّل من السكان. بالرغم من ذلك ينبغي عدم المبالَغة في تقدير التأثير؛ حيث إن الهجرة استندت أيضاً إلى القرابة والشبكات الاجتماعية، وفي ظلِّ ظروفٍ

معينة استمرت بعضُ الأنماط بنفس الطريقة، ما دامَت تتناسب مع المعطيات الجديدة.

أتاحت إمكانياتُ الاتصال والتنقُّل فُرصاً جديدة للربح للعديد من العائلات، خاصةً في الأوساط الميسورة في الفضاء الدولي. من الأمثلة التي يُمكِن أن تكون نموذجاً للعديد من عائلاتِ روَّاد الأعمال الأوروبيين: عائلةُ سيمنز. حلَّلَ ديفيد زابيان كيفيةَ عملِ شبكةِ القرابة للأُخْوة السبعة لـ فيرنر سيمنز (1816-1892) عبر الحدود. قام الأخوة انطلاقاً من برلين بافتتاحِ شركات في إنكلترا (فيلهلم لاحقاً وليام)، وسانت بطرسبورغ (كارل)، وتبليسي (والتر)، ودريسدن (هانس) وفي بوهيميا (فريدريش)، على سبيل المثال لا الحصر. كان العاملُ الحاسم للنجاح، من ناحيةٍ، هو أن فيرنر، بصفته الأكبرَ سناً، أعطى الأولويةَ للمصالح التجارية للشركة ككلٍّ على المَصالِح الخاصة التي يسعى إليها هو وأُخْوته دائماً. من ناحيةٍ أخرى، نُمِّيَ شعورٌ قوي بالترابُط عزَّزَته النساء بشكلٍ خاص من خلال المراسَلاتِ الدائمة وتنظيمِ الحفلات العائلية واللقاءات المنتظمة، كما دعمت هذا الترابُطَ أبحاثُ الأنساب وإنشاءُ مؤسسةِ عائلة سيمنز. تَميَّزَت الشبكةُ العائلية بالوضوحِ حول مَن ينتمي للعائلة؛ حيث ضُمِّن فقط أولئك الذين كانوا يَحْملون لقبَ سيمنز؛ أيْ عُرِّفت القرابة بشكل واضح. علاوةً على ذلك، كانت العائلة قائمةً على زواج الأقارب؛ أي الزيجات بين أبناءِ العم من درجاتٍ مختلفة في غضونِ جيلٍ واحد وعبر الأجيال. كان هذا الهيكل العائلي بالتحديد في القرن التاسع عشر بعد أن خُفِّفت القواعدُ التي مَنعَت الزيجات بين أقارب الدم منذ منتصف القرن الماضي. هذا النمطُ، بالإضافة إلى التوجُّه الأبوي، موجودٌ أيضاً في شبكات القرابة للعائلات التي تعمل على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. بالطبع، كانت هناك صلاتُ مُصاهَرة مع عائلات أخرى «غريبة»، ولكن هذه كانت تُفهَم دائماً بشكلٍ استراتيجي من قِبَل

الأخوة سيمنز، من أجل أغراضٍ محددة. داخل الشركة التجارية العائلية، لم يُسمَح للرجال الذين تَزوَّجوا من نساء العائلة، أو أخوةِ وآباءِ النساء المتزوجات من العائلة، بأي صلاحيات.

كانت مهمةُ المجموعات العائلية تعليمَ أعضاءِ العائلة الذكور ودَعْمهم وتوظيفهم في مواقعَ مختلفةٍ في المؤسسة، كان الهدفُ الأساسي هو زيادةَ رأسِ المال الاقتصادي واستخدامه، لكنهم سَعَوا أيضاً إلى زيادةِ رأسِ المال السياسي والثقافي في مجالاتِ عملهم. لقد حصل كلٌّ من فيرنر ووليام وكارل في بروسيا وإنكلترا وروسيا على لقبِ نبيل. جلَبَ الأقارب من خلالِ شُركائهم وعلاقاتهم الاجتماعية معلوماتٍ محليةً إلى مقراتِ الشركة المختلفة؛ وهو ما أفاد أيضاً المشاريعَ الجديدة. تُظهِر نظرةٌ على أداءِ عائلة سيمنز أن التوجُّهَ نحوَ العائلة مع الأطفال جرى توفيقه مع الانخراط الوثيق في شبكة القرابة الديناميكية، وهو ما يُصحِّح أيضاً الصورةَ التي كان يُحافَظ عليها في ذلك الوقت للأسرة الصغيرة. كانت الأسرةُ والإنتاج مرتبطَيْن ارتباطاً وثيقاً، حتى لو كانا منفصلين مكانياً. في عائلة القرابة على غرار سيمنز، لا يُمكِن أيضاً ملاحظةُ توجُّهٍ للمساواة بين أقرباء الأب وأقرباء الأم؛ فالممارسةُ الأبوية وتماسُكُ الشركة هما المحدِّدان.

مكَّنَ هيكلُ عائلة سيمنز ونظامُ القرابة من التوسُّع عبر الحدود للشركة العائلية العاملة عالمياً. صاغ فيرنر سيمنز نفسه على غرارِ كلٍّ من فوغرز من عصر النهضة، وروتشيلدز في عصره. شكَّلَت عشيرته «إمبراطوريتَها» العالمية، واعتمدت على هياكلِ إمبراطورياتِ بلدانٍ أخرى، مثل: بريطانيا العظمى، وروسيا، والنمسا-المجر أو الإمبراطورية العثمانية، وفي حالات خاصة قامت ببناء البِنية التحتية التقنية اللازمة. مع ذلك، خلقت الإمبراطورياتُ الأوروبية القارية وما وراء البحار أيضاً عائلاتٍ «إمبراطوريةً». أوضحَت إليزابيث

بوتنر في حالةِ الهند البريطانية كيف شكَّلَ كبارُ الموظفين الإداريين والجيش والاقتصاد في الإدارة الاستعمارية منذ نهاية القرن مجموعةً منفصلة من خلال حياتهم الأُسَرية، التي تَشكَّلَت من خلال الانتقال المستمر بين العواصم والمستعمرة التي استمرت حتى نهاية الحكم البريطاني، غالباً عبر عدةِ أجيال، بربطِ الجزر البريطانية بشبه القارة الهندية. كان الأمرُ يَتطلَّب جهداً من الرجال، والنساء والأطفال، للحفاظ على وضْعٍ «الأوروبي» في عالَمٍ مُتدرِّج بدقةٍ في مناطق الاتصال الاستعماري. شمل ذلك أكثرَ من مجردِ النسب والسمات الجسدية؛ حيث شمل أيضاً خليطاً من الانتماء الطبقي، والمهنة وأسلوب الحياة، وأيضاً الإقامة المتكررة في البلد الأصلي. كان الالتحاقُ بالمدرسة في إنكلترا أو اسكتلندا كفيلاً بأن يَضمَن الحصولَ على عملٍ جيد والانتماءَ إلى «العِرْق» الأوروبي، حتى إن الشكلَ الأرخص لتربية الأطفال وتعليمهم في المدارس الإنجليزية في الهند، كان يؤدي إلى خسارةٍ في المرتبة الاجتماعية. في ذلك الوقت، لم يَكُن الانتماءُ العِرْقي مُحدَّداً بشكلٍ بيولوجي فقط.

الإثنية و«العِرْق»

في أول مؤتمر لعمومِ أفريقيا في لندن في يوليو 1900، أصدر المندوبون قراراً مضمونه: «مشكلةُ القرن العشرين هي مشكلةُ العِرْق الملوَّن»، صاغ الجملةَ عالِمُ الاجتماع والناشطُ الحقوقي الأمريكي وليام إ. ب. دو بويز (1868-1963) الذي درس التاريخَ في هارفارد، وأمضى وقتاً في جامعتَيْ برلين وهايدلبرغ من 1892 إلى 1894. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تَطوَّرَ مصطلح «العِرْق» وأصبح أساساً للأنظمة الاجتماعية والسياسية التمييزية، خاصةً في المستعمَرات، كما اكتسب أهميةً في الوصف الاجتماعي الذاتي لأوروبا، لكنه بقي «غيرَ مَرْئي» بسبب اعتبارِ الأبيض أمراً

مفروغاً منه. غالباً ما كان يُفسَّر كلٌّ من النظامِ داخلَ المجتمع والعلاقاتِ بين المجتمعات المختلفة بمعنى عِرْقي. إن مصطلح العِرْق قديمٌ، وإن لم يَكُن له تعريفٌ مُحدَّد، ولكنه أصبح الآن مُحمَّلاً بشكلٍ أكبر بالتاريخ البيولوجي. يَميل العلماءُ اليومَ إلى استخدام «المصطلح المَرِن» من ستينيات القرن العشرين لوصف الإدراك الذاتي وإدراك الانتماء الجماعي على أساسِ مزيجٍ من الخصائص الثقافية أو التاريخية أو القائمة على النسب أو الدِّين أو اللغة. تُؤكِّد الإثنيةُ على الجوانب الثقافية والتاريخية المتغيِّرة بدلاً من الخصائص البيولوجية والقائمة على النسب غير القابلة للتغيير، دون إلغائها من جوهرها. في هذا الصدد، هناك تَداخُلات مع المفاهيم القديمة للشعب والأمة والعِرْق في القرن التاسع عشر.

غالباً ما كانت جاذبيةُ مصطلحِ العِرْق نابعةً من غموضِ استخدامِه في ذلك الوقت؛ لأنه كان فعَّالاً لمجموعاتٍ مُعيَّنة على خلفيةٍ مُعيَّنة، اختلطَت وتَداخَلت المفاهيمُ العِرْقية مع تَصوُّرات النظام الأخرى المتاحة مثل: الطبقة، والدِّين، والأمة، والجنس. لم تُحدَّد كيفيةُ تأثيرِ فكرة العِرْق على الأشخاص أو المجموعات الاجتماعية، ولكنها أحياناً في بعض السياقات كان لها انعكاسٌ عنصري؛ أيْ أن التمييز كان يحدث على أساسِ أصولِ الفرد أو المجموعة (فرانشيسكو بيثنكورت)، بينما بقيت بالنسبة إلى آخَرين غيرَ ذاتِ صلة. في ضوء المعرفة حول الإبادة الجماعية القائمة على أسبابٍ عنصرية في القرن العشرين، يجب عدمُ تصنيفِ المظاهر التي سبقت الحرب العالمية الأولى جميعها في خطٍّ تطوُّرٍ واحد. نادراً ما كانت العنصريةُ وحْدَها دافعاً للتصرُّف، ولكنها سهَّلَت أشكالاً من الإقصاء والاضطهاد وصولاً إلى الإبادة الجماعية، كما حصل عام 1904/1905 ضد الهيريرو والناما في جنوب غرب أفريقيا-الألمانية؛ حيث فقد ما يُقدَّر بـ 80000 شخصٍ حياتَهم.

استُخدِم مصطلحُ عِرْق منذ بدايات العصر الحديث للدلالة على المجموعات الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت استُخدِم للتمييز بين الشعوب، كما استُخدِم أيضاً للدلالة على الجنس البشري. في شكلِ تقسيمٍ تمييزي للمجتمع، ظهرت العنصريةُ بشكلٍ عملي قبل القرن التاسع عشر، دونَ أن تُفسَّر مَظاهِرُها بالعنصرية، باستبعادِ اليهود والمور من إسبانيا، وكذلك في المستعمَرات الاستيطانية خارجَ أوروبا، وفي تجارة الرقيق عبر الأطلسي. ظهر في عصر التنوير أساسٌ علمي نظري لتقسيمِ مجموعاتِ الناس على أُسسٍ عِرْقية بقصدِ التصنيف والتسلسُل الهرمي، مع الاعتماد على الخصائص الفيزيائية. يُمكِن أيضاً ربْطُ النتائج اللغوية الجديدة حول العائلات اللغوية بالمجموعات الرئيسية المفهومة عِرْقياً، مثل الجرمان أو العِرْق اللاتيني أو السلاف. كان مصطلحُ عِرْق يُستخدَم جزئياً باعتباره مصطلحاً بديلاً وجزئياً متعلقاً بمفاهيمَ أخرى بجانب قبيلة وشعب وأمة. بقي التصنيف المفاهيمي الضبابي في القرن التاسع عشر، ولكنه أصبح ردَّ فعلٍ أيديولوجياً على حركةِ تحريرِ العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية والتوسُّع التدريجي للقوى الاستعمارية الأوروبية. الأساسُ الحاسم في مرحلةِ هيمنةِ العنصرية الحديثة تَمثَّلَ في إضفاءِ الطابع البيولوجي عليها منذ منتصف القرن في الداروينية الاجتماعية؛ حيث طبَّقَ مُمثِّلوها اجتماعياً نظريةَ تشارلز داروين العِلْمية عن التطوُّر (بوريس بارت)، كان الجوهرُ البيولوجي الأساسي -الذي كان في الغالب، إن لم يكن بشكل حصري، سياسياً يمينياً- مصحوباً بتفسير التاريخ، سواء داخل المجتمع أو بين الشعوب المختلفة أو بين مجموعاتٍ بشرية، على أنه صِراعٌ عِرْقي. ساهَمَت الأنثروبولوجيا بصفتها تَخصُّصاً بشكلٍ كبير في العنصرية كأحد أشكال علم المجتمع. في الرحلات البحثية، قام العلماء مثل البروفسور أويغن فيشر (1874-1967) من فرايبورغ، بقياس المجموعات البشرية في أفريقيا من أجل دعْمِ نظرياتهم العِرْقية تجريبياً. أُرسِلت أجزاءٌ من

الجسد للفحص ولأغراض التدريس إلى المؤسسات الطبية بعد قمْعِ الانتفاضات. عرضت متاحفُ الأنثروبولوجيا الشعوبَ المستعمَرة، وتَداخَلَ التصنيفُ الثقافي-الإثني مع البيولوجي-الأنثروبولوجي، وتَكامَلَ التصنيفان أحدهما مع الآخر. كانت الأعراق «الأجنبية» حاضرةً بهذا الشكل المُؤطَّر علمياً، وبذلك عزَّزَت بشكلٍ غير مباشِر تقديرَ الذات لدى «البِيض» الأوروبيين.

تَجلَّت العنصريةُ الخاصة التي فُهِمت من منظور التاريخ الطبيعي، من ناحية، في المجتمعات الأوروبية؛ حيث اعتُبِرت مجموعاتٌ مُعيَّنة من المرضى أقلَّ شأناً لأن أمراضَهم كانت أمراضاً وراثية، وناقَشَ علماءُ تحسينِ النسل إن كان يُمكِن أن يُمنَع هؤلاء من إنجاب الأطفال، وكيفية ذلك. تَغلغَلت النظرياتُ العلمية حول جودة النسل، أيْ تصنيفه إلى «جيد» أو «سيئ»، في تفسير السلوك الاجتماعي للطبقات الدنيا، وأثارَت مَخاوفَ من انهيارِ «الأُمَّة» في مُواجَهة الجريمةِ وإدمانِ الكحول. أخَذَت معاناةُ السامية التي انتشرت بشكلٍ متزايد في كامل أوروبا لوناً جديداً بسبب الحجج العنصرية، وخاصةً في أوروبا الغربية والوسطى، بجانب العداوات التقليدية تجاهَ اليهود. ويظهر أيضاً، كما في حالة اضطهاد الأرمن، كيف يُمكِن للتحيُّز الديني أن يكون سبباً من أسباب العنصرية. في الصراع بين الشعوب والأُمَم جرى تدويلُ التصوُّرات العِرْقية البيولوجية؛ وبذلك تم ربطها ليس فقط بالقومية، التي منحتها على ما يبدو قوةَ إقناعٍ خاصة مثل الأقارب المختارين (كريستيان غويلن)، ولكن رُبِطت أيضاً بالاستعمار.

في سياق الاتصالات الاجتماعية المتزايدة خارجَ القارة الأوروبية، تَجلَّى التشكيلُ الأساسي الثاني للعنصرية الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر في أشكالٍ مختلفة. فُسِّر التفوُّق الذي عاشه وتَخيَّلَه المستعمرون، من خلال الخصائص العِرْقية البيولوجية. على الرغم من أن فكرةَ الحُكم الاستعماري

الأوروبي والعلاقات الاجتماعية مع المُستعمِر لا تَتطلَّب مُبرِّراتٍ عنصريةً، فإنها شجَّعت استعبادَ السكان الأصليين وتمييزَهم واضطهادَهم. في هذا الصدد، كانت العنصريةُ مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بالمصالح السياسية والاقتصادية. لكن هذه ليست وجهةَ النظر الوحيدة؛ لأن فكرةَ السيادة غير المُتغيِّرة قابَلَها توقُّعُ أن الشعوب الأدنى حالياً لا يجب أن تكون كذلك دائماً، ولكن يُمكِن أن تصبح مُتحضِّرةً على المدى الطويل. من أجلِ انتشارِ الصورة الذاتية «البيضاء» في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، فإن هذا الإطار الحضاري التبشيري والتصنيف الدقيق للتمايُز العنصري الاستعماري، الذي جمع بين عدةِ خصائصَ بطرقٍ مختلفة، كان مستمراً على الأقل مثل العنصرية المفهومة بيولوجياً. أثَّرَت الإثنية أيضاً على «تكوين القبيلة» الأفريقي، فتكوين القبيلة على أساس إثني لم يَكُن موجوداً قبل الاستعمار، بل ظهر نتيجةَ الحكم الاستعماري وبمساعدةٍ أفريقية؛ وهو ما سهَّلَ الممارَسة غير المباشِرة للسيطرة، وكان لها أهمية طويلة الأجل في حِقبة ما بعد الاستعمار. بنفس الطريقة، خدَمَ تجنيدُ «أعراق المحاربين»، مثل السيخ في البنجاب أو الجوركا النيباليين أو سكان الجبال الاسكتلنديين، في تعزيز أفواج الجيش الاستعماري. إن اختيارَ هذه المجموعات ذات التكوين المختلف، والتي كان لها صدى في حالات أخرى، له دلالةٌ «ذكورية»، قُورِنَت بالأجناس المؤنثة. على النقيض من ذلك، فإن تصوُّرَ الهند باعتبارها مجتمعاً طبقياً مُقسَّماً إلى هندوس ومسلمين، قد تَشكَّلَ أيضاً من قِبَل الحُكْم البريطاني، واستند إلى فئاتٍ اجتماعية ودينية، فُهِمت على أنها دائمةٌ بشكل طبيعي، ولكنها كانت أيضاً قائمةً دون حججٍ عِرْقية.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان «العِرْق» مفهوماً أيديولوجياً، بالرغم من أنه كان غامضاً، ومن ثَم مُتعدِّد الأوجه، فقد وفَّرَ أساساً علمياً سليماً على ما يبدو للتكوين السياسي للعلاقات الاجتماعية والعائلات

والأفراد، سواء في الاتصالات الاستعمارية أو داخل أوروبا. في سياقِ سيناريوهات التدهور التي زرعها البعض، يبدو أن تطبيقَ بعض القواعد الاجتماعية أو القانونية، مثل ما يُسمى بالزواج المختلط، قد وعد بإحرازِ تقدُّمٍ واضح في المستقبل، أو على الأقل بالحفاظ على التفوُّق المتخيَّل لشعوبٍ معينة. ظهرت العنصريةُ بوصفها مصطلحاً إيجابياً يُمجِّد النظريات والتسلسُل الهرمي العنصري، في العَقْد الذي سبَقَ مطلعَ القرن. كان المصطلح في أساسه المحدَّد والمشرَّع علمياً، الذي جعل الأصلَ كخاصية مطلقاً، يكشف عن قُدْرته التدميرية الكاملة في المستعمرات قبل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب في أوروبا؛ هذه القدرة ارتبطت بالسياسة الاجتماعية للدول القومية. كممارسة اجتماعية، عادةً ما كان التمييز والاضطهاد على أُسسٍ عِرْقية مرتبطَيْن بتقسيماتٍ اجتماعية أخرى مثل الطبقة أو الأمة أو الدين. مع ذلك، وفي نفس الوقت، فإن الربْطَ بين الأصولِ والخصائص الثقافية يَتجلَّى أيضاً في الإدراك الذاتي للمجموعات التي تستخدمها لتحديدِ هُوِيتها الخاصة وإظهار تَفرُّدها أمام الآخَرين، وفي ظل ظروفٍ معينة من أجل المُطالَبة بحقوقٍ لها كأقليات. بغضِّ النظر عن كيفيةِ تشكيلِ هذه القرارات العِرْقية الذاتية، لم تَكُن بالضرورة تستند إلى التفوُّق الهرمي والتصوُّرات التاريخية الطبيعية، وكانت أكثرَ مرونةً في قبول أعضاءٍ جُدُد ممَّا هو الحال في التقسيمات العنصرية. ومع ذلك، منذ القرن التاسع عشر، يبدو أن الحدَّ الأدنى من الإشارة إلى المجتمع الأصلي الذي يشمل الاختلافات الاجتماعية أصبح سمةً من سمات مفهوم النظام الاجتماعي هذا. في الممارَسة الاجتماعية، حدَّدَت الخصائصُ الفيزيائية المرئية، مثل لون البشرة، الإمكاناتِ ووجهاتِ النظر والفُرص لمشاركة الأفراد والجماعات الاجتماعية عند تصنيفهم حسب العِرْق، مثل: الغجر واليهود والأفارقة والآسيويين.

III. اليقين والشك:

الثقافة الأوروبية بين البطولة والمؤسسات والسوق الشعبية

من وجهةِ نظرِ الطليعة في بداية القرن العشرين، لم يُنتِج القرنُ التاسع عشر شيئاً خاصاً به، بل مجرد معرفة ميتة متراكمة. في وقت مبكر من عام 1873، طرح فريدريش نيتشه (1844-1900) في كتابه «محاسن التاريخ ومساوئه»، نقداً حـاداً: «تعليمنا الحديث [...] لا شـيء، إنه بلا حياة [...]، ليس تعليماً على الإطلاق، فقط معرفة عن التعليم [...]، نحن المعاصرين ليس لدينا شيءٌ من أنفسنا. مَلَأْنا وأغرَقْنا أنفُسَنا بغير أزماننا، وبعاداتٍ وفنون وفلسفات وأديان ومعرفةٍ غريبة، لن نصبح شيئاً يستحق الاهتمام، مجرد موسوعات متنقلة». يَتأسَّف الفيلسوف في تقييمه الساخر على قلة الحيوية، مع فائضٍ متزامنٍ من التقليد وسعة الاطِّلاع. أما المؤرخ الأمريكي جيمس شين، فيرى أن الإنجاز المحدد للقرن التاسع عشر ليس في قوته الابتكارية، وإنما في الطريقة التي جرى بها دمْجُ الأفكار المختلفة من الأزمنة السابقة وتطويرها بشكل أكبر. يرتبط تصنيفها أيضاً بفكرة التاريخانية القائلة بأن كل مرحلة لها طابعها الخاص وتسترشد بفكرةٍ ما تكون من دونها ناقصةً إلى حد كبير، ويبدو

من سخرية الفكر التاريخي أن الحِقْبة التي أصبح فيها هذا الفَهْمُ التاريخي للعالَم حاسماً، بَدَت أقلَّ احتماليةً لتحقيق التوقُّعات العظيمة.

لمَن لا يبحث عن فكرة موحدة ومحددة زمنياً، فإن مسألة اليقين والشكوك التي أُثِيرت أو تَعرَّضت للهجوم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ستكون هي ذاتها إحدى احتمالات جعل التغيير الثقافي نفسه موضوعاً للاعتبارات التاريخية. يجب فَهْمُ الثقافة على نطاقٍ واسع هنا؛ فهي لا تشمل فقط الثقافةَ البرجوازية العالية، بل تشمل أيضاً الثقافةَ الشعبية الناشئة؛ فقد طُوِّرت التياراتُ الفكرية المختلفة في سياقٍ ديناميكي سياسي واجتماعي ومؤسسي، وفي هذا الإطار تَشكَّلَت الأفكار والمنتجات والمعرفة الثقافية. إحدى السمات المميزة للثقافة الأوروبية في القرن التاسع عشر كانت الدورَ المتزايد لقوى السوق من أجلها. ظهر روَّادُ أعمالٍ ثقافيون، ووُزِّعت المنتَجاتُ من خلال علاقاتِ سوقٍ واسعةِ النطاق، وقرَّرَ المستهلكون النجاحَ أو الفشل. في الوقت نفسه، جرى تطوير وبناء المؤسسات الثقافية العامة، التي كان راعيها هو الدولةَ أو المجتمعَ المدني، حسب الظروف، والتي عملت مُعتمِدةً نسبياً على الدولة، ومُستقِلةً إلى حدٍّ كبير عن الكنيسة. في المجال الخاص، أي الدِّين، نشأت صراعاتٌ عنيفة بسبب العلاقة المتغيرة بين الدولة والكنيسة، مصحوبة بالبحث اللاهوتي عن المعنى في الأدبيات والفنون، وازدياد التديُّن الشعبي. بالإضافة إلى ذلك، ظهر نظامٌ علمي مُتمايِز ومدعوم مؤسسياً؛ وهو ما زاد بشكلٍ كبير من قوة الأوروبيين في العالَم. وكان التطور سمةً من سمات الفكر وشكلاً من أشكال الثقافة في نفس الوقت. تَغيَّرت الاتجاهاتُ والأساليب -مُستمِدةً ذلك مما مضى- وتبع بعضها بعضاً بسرعةٍ كبيرة؛ بحيث كانت تُمارَس بالتوازي. ووصل الاتجاهُ التطوُّري إلى وعي بعض المثقفين بضرورةِ أن يكونوا طليعيِّين، وأن يُميِّزوا أنفُسَهم عن الثقافة الجماهيرية.

1. البطولة:

الثقافة بوصفها حدثاً عاماً

شغلت التغيُّراتُ الاجتماعية والاقتصادية العديدة في ذلك الوقت فلاسفةَ أوروبا وكتَّابها وفنَّانِيها. كانوا في خِضَم التغيير يبحثون عن اليقين، وما يستحق الحفاظَ عليه، وعن أفكارٍ جديدة تبدو واعدةً. ظهرت في الوقت نفسه أسواقٌ أكبر للأعمال الفنية والفكرية والعلمية. وُضِع الأساس لذلك في الازدهار المتزايد وانتشار التعليم المدرسي، والطباعة الجديدة وتكنولوجيا الاتصالات، وكذلك نمو المناطق الحضرية وتَطوُّرها. أدَّت هذه العواملُ أيضاً إلى ظهورِ ثقافةٍ جماهيرية شعبية. خلال النصف الثاني من القرن، أصبحت الثقافة حدثاً عاماً لجمهورٍ مُتمايِز اجتماعياً، لكن تَجْمعه مواضيعُ ومشتركاتٌ مختلفة كثيراً أو قليلاً، وعمل لصالحها العديدُ من المبدعين الناجحين أو الأقل نجاحاً، وبعض النجوم الاستثنائيين الذين تَجاوَز تأثيرُهم حدودَهم الوطنية.

ثقافة الجدل الفكري

في ظلِّ التغييرات الهائلة في المجتمع، اعتقد البعض أن بإمكانهم العثورَ على إرشادات فكرية في أبطال الماضي. عام 1841، على سبيل المثال، نشر توماس كارليل (1795-1881) سلسلةً من المقالات بعنوان «الأبطال وعبادة الأبطال والبطولة في التاريخ». كاتبُ المقالاتِ اسكتلنديٌّ، وهو مُفكِّر مُحافِظ سياسياً شكَّكَ في المعتقَدات المسيحية التقليدية، وتَأثَّرَ بالمثالية الألمانية، وقد تَرجَم لـ غوته ونشر قصةً ناجحة عن الثورة الفرنسية؛ حيث رأى في هذا الحدث الحاسم تاريخياً، النضالَ الأعمى للجماهير من أجل فكرة الطبيعة الإلهية غير المقيدة للقانون والحرية والوطن. درس في المقالات المذكورة أعلاه أنواعَ الأبطال الذين يُجسِّدون هذه الأفكار؛ وهم

رجالٌ عظماء جسَّدوا بالنسبة إليه التاريخَ العالمي، واعتبرَت تلك الدراساتُ أن الإنجازاتِ المادية هي تحقيقُ الأفكار، وهذه الأفكار يَحْكمها هؤلاء الأبطال. أراد كارليل أن يُثبِت أهميةَ البطولة في عصره المضطرِب، وأن يُوضِّح العلاقةَ المقدَّسة بين «الرجال العظماء» وبقية الناس؛ فوصف ما يَقرب من اثني عشر بطلاً، وقسَّمَهم إلى ستِّ فئات: البطل بوصفه إلهاً (أودين)، والنبي (محمد)، والشاعر (دانتي وشكسبير)، والكاهن (لوثر ونوكس)، والكاتب (جونسون وروسو وبرنز) والملِك (كرومويل ونابليون). من الواضح أن اختياراته كانت بروتستانتية واسكتلندية، ولكنها في بعض النواحي وبشكلٍ واضح غيرُ تقليدية. لقد رأى في النبي محمد، على سبيل المثال، مُصلِحاً نجح في وقتٍ قصير جداً في خلْقِ حضارةٍ من القبائل العربية الرعوية، امتدَّت من غرناطة إلى دلهي. قارَنَ كارليل بين الفكرة المقدسة المتمثِّلة في أداء الواجبات التي يُجسِّدها النبيُّ مع النفعية المعاصِرة لجيريمي بنثام (1748-1832)، الذي فهم الفضيلةَ على أنها مجردُ حسابٍ للربح والخسارة، واختزل العالَمَ في مُحرِّكٍ بخاري هامد.

من البديهي، بالنسبة إلى كارليل أن الرجال فقط هم مَن يُمكِنهم أن يكونوا أبطالاً. كانت صورتُه المُعادِية للديمقراطية عن الجماهير والقيادة المنتخَبة موضعَ ترحيبٍ من قِبَل الأوروبيين، وأثَّرَت بشكلٍ غيرِ مُباشِر على الفاشية في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا. شجَّع غوبلز وهتلر أحدهما الآخَر حتى فبراير 1945، من خلال قراءة السيرة الذاتية لفريدريش الكبير، التي نشَرَها كارليل من 1858 إلى 1865. كانت وجهاتُ نظر كارليل، التي وعدت بالنظام في زمن الفوضى الاجتماعية، جذَّابةً في ذلك العصر، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها أضفَتِ الشرعيةَ على المُطالَبات القومية، وفي الوقت نفسه، على المَطالِب الإمبريالية بالسلطة 1865/1866، وانعكس ذلك في الجدل الذي

وصفه المؤرخ ستيفان كوليني بأنه «زلزال أخلاقي» في الحياة العامة في العصر الفيكتوري، الذي تَركَّزَ على قمْعِ انتفاضةِ السكان السُّود في جزيرة جامايكا الكاريبية. دافَعَ كارليل عن إدوارد آير، الحاكِم المسؤول، الذي قمع المتمرِّدين بوحشية. تستند حجتُه إلى مقالٍ نشره عام 1849، انتقد فيه تحريرَ العبيد في الإمبراطورية البريطانية، وشكَّكَ بشكلٍ أساسي في قُدْرة السُّود على تقريرِ مصيرهم. ورأى أنه بدلاً من الحرية الفردية، كان من الأفضل لهم الاستمرار في العبودية. وادَّعى أن الحاكم استطاعَ أن يُعِيد الهدوءَ للجزيرة، وحافَظَ على التسلسُل الهرمي الإمبراطوري الطبيعي. وقَفَت إلى جانب كارليل شخصياتٌ بارزة مثل: جون روسكين، وتشارلز كينجسلي، وتشارلز ديكنز، وألفريد لورد تينيسون.

من ناحيةٍ أخرى، طالَبَ مُعارِضوهم بمُحاسَبة الحاكم على إعدامِ المشتبَه به بالتحريض على أعمال الشغب دون مُراعاة الأصول القانونية، وعلى حلِّ المجلس الإقليمي. من وجهةِ نظرهم، كان يجب تطبيقُ المعايير البريطانية في المستعمرات على الملوَّنين أيضاً. قاد المُعارِضين الفيلسوفُ السياسي الليبرالي جون ستيوارت ميل (1806-1873)، وانضمَّ إليه تشارلز داروين (1809-1882)، وهربرت سبنسر (1820-1903)، وتوماس هكسلي (1825-1895) وآخَرون. أوضحت كاثرين هول أنه في هذا الجدال دُمِجت الأحداث الاستعمارية والمحيطية مع العمليات الوطنية والحضرية. فترةُ ما بعد الثورة في أوروبا في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، و«التمرُّد الهندي» الأكبر والمقموع بوحشية عام 1857، والسياسةُ الخارجية بشأن الحرب الأهلية الأمريكية، والجدلُ حول إصلاحِ قانونِ الانتخابات حتى عام 1867، والتغييراتُ في الميزان الأوروبي ودور الإمبراطورية؛ كلُّ هذه الأحداث والعمليات أثَّرَت بشكلٍ مُباشِر أو غير مُباشِر على الجدل الفكري. وتَجلَّت الصور الذاتية

لبريطانيا وأوروبا بأشكالٍ متناقضة. وفقاً لبينيديكت ستوشتي، كان الجدلُ العام هو النقطةَ المحورية في نقدِ الاستعمار؛ حيث تَصادَمَ الفَهْمُ الليبرالي الأخلاقي والإنساني من ناحية، مع الوعي الطبقي الرجعي والعنصرية الواضحة من ناحيةٍ أخرى؛ لذلك يُمكِن هنا تَتبُّعُ الانتقال من إمبراطورية حريةٍ عالمية إلى إمبراطوريةٍ عِرْقية. وتَوافَقَ انتشارُ صورةِ المستعمَرات «الأنثوية» مع رفض كارليل تحريرَ الجنسَيْن، وكذلك تَحرُّر الأجناس والطبقات، الذي قُوبِل بالموافَقة إلى حد كبير، وإن لم يَكُن دون اعتراض. في التوازن بين الحرية والسلطة، حتى في بريطانيا، التي اعتبرت نفسَها تقدُّميةً، يجب أن يكون التركيزُ على الجهودِ المبذولة للحفاظ على النظام الحالي.

كانت تعليقاتُ كارليل المحافِظة حول تلك الحِقْبة مثيرةً للجدل، ولكن لهذا السبب خاصةً، كان هو وآخَرون يُمثِّلون هذا الاتجاهَ الفكري؛ فهو قد أنتج رأياً للسوق التي ستُباع فيها كُتبُه وكُتَيِّباته ومقالاته. ولم يظهر مصطلح «المثقف» حتى نهاية القرن التاسع عشر، لكن المجموعات التي كان يَعْنيها نَمَت منذ نشأتها بعد ثورات 1848/1849، وزاد عددها، وكذلك المؤسسات التي تُعْنى بالشؤون الثقافية. وأصبح دورُ المثقفين في الحياة العامة أكثرَ أهميةً؛ حيث يُمكِنُنا أن نلاحظ في العقود التي سبقت الحربَ العالمية الأولى أصلَ عصرِ المُثقَّفين. كان تعريفُ المثقفين -ولا يزال- غير واضح؛ لذلك فهو يعكس التكويناتِ المختلفةَ في البلدان المختلفة، والفَهْم المتغير للذات والآخَرين من قِبَل أولئك الذين جرى تحديدهم على هذا النحو. من وجهةِ نظرٍ اجتماعية تاريخية، هي مجموعاتٌ مهنية اهتمت بشكلٍ أساسي بالإنتاج الثقافي ونشره، وتضم: الصحفيين، والباحثين المستقلين، والناشرين، وأساتذة الجامعات، بالإضافة إلى الكتَّاب والفنَّانين. يبدو في هذا الصدد أن صورةَ المثقفين في القرن التاسع عشر كان يهمين عليها الرجال، على الرغم من أن النساء في

الواقع كُنَّ يَتمتَّعْنَ بإنتاجيةٍ وثقافةٍ عاليتَيْن، خاصةً في المجالات الأدبية والفنية. حقيقةُ أنَّ واحدةً من أبرز المفكِّرين الإنجليز، ماري آن إيفانس (1819-1880)، التي كانت لبعض الوقت مُحرِّرةً لصحيفة وستمنستر وكاتبةً روائية ناجحة، استخدمَت الاسمَ المستعار جورج إليوت لكي تُؤخَذ على مَحملِ الجد؛ تدلُّ على القيود الخاصة بالجندرية. تعتمد الزيادةُ في عدد خبراء الثقافة مؤسساتياً على توسُّعِ نظام التعليم، الذي كان يُمكِن ملاحظته من خلال زيادةِ عددِ طلاب المدارس، وزيادةِ عددِ خريجي الجامعات. استطاع المثقَّفون نشْرَ أفكارهم بفضلِ الزيادة الهائلة في إنتاج الكتب وتعدُّدِ المجلات والصحف. بحسب البلد، كان وضْعُهم الاجتماعي في البداية يُحدَّد من قِبَل السوق الأدبية ودور النشر -كما كان الحال في كلٍّ من فرنسا وبريطانيا- أو يكون مضموناً من خلال وظيفة حكومية -كما كان في الولايات الألمانية، وإسبانيا، وإيطاليا، وروسيا. بحلول عام 1900، أدى التوسُّع في التوظيف في جميع المجالات إلى تحقيق التوازُن بين هذه الاختلافات، دونَ اختفاءٍ كاملٍ للخصائص الوطنية للثقافة الفكرية.

بصرف النظر عن الرقابة التي خُفِّفت بشكلٍ عام أو أُلغِيت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في البلدان الأوروبية، وإن كان في فتراتٍ متفاوتة؛ كانت استقلاليةُ المثقفين نسبيةً نوعاً ما، بالرغم من كونها السمةَ الأساسية التي تُشكِّل صورتَهم الذاتية. لذلك، على الرغم من أن أولئك الذين ارتبطوا مادياً بالكنيسة، كان وضعهم خاصاً من وجهةِ نظرِ البعض، خاصةً فيما يَتعلَّق بالقانون العام للمؤسسة خلال «النزاع الثقافي»، فإنهم كانوا في نفسِ الوقت ينتمون إلى مُثقَّفي ذلك العصر، وكان يُمكِنهم تبريرُ استقلاليتهم العلمانية بشكلٍ متعالٍ. كانت الاستقلاليةُ تحتوي دائماً بُعداً ذاتياً للأهداف الشخصية، والتزاماً بالجدية والصدق. في ظل عدم الأمان في عصرهم، كان

العديد من المثقَّفين لديهم بُعْدُ نظرٍ. شكَّلَ الاعترافُ البُعدَ التكاملي؛ اكتسب المثقفون مكانةً في الإطار الاجتماعي لأسبابٍ عديدة، من بينها قُدْراتهم المتميزة على التعبير العلني عن المشكلات الراهنة. وفي نفس الوقت، استندوا على حالةِ الخبراء التي اكتسبوها في مجالٍ ثقافي معين -الأدب، والفنون، والعلوم، والدين- والتي جذبت الانتباهَ إليهم من قِبَل غير المتخصصين. ومع ذلك، قد يُرفَض أيضاً الاعترافُ بهم، وبهذا كان يُمكِن أن تَتضمَّن التسمية «مثقف» منذ البداية، في جميع البلدان، تقييماً سلبياً ودلالاتٍ مختلفةً. من الشائع في مطلع القرن كثرةُ الشكاوى المُعادِية للسامية، من قِبَل عددٍ كبير من المثقفين اليهود. تتضمن الاستقلاليةُ تطويرَ أشكالٍ خاصة من النقاش حول الموضوعات ذات الصلة: ثقافة النقاش، والجدال الفكري، بالإضافة إلى تشكيلِ مجموعاتٍ تتجاوز المجالات المهنية التي جاء منها الأنصار. العقلانيةُ كقاعدةٍ مُعلَنة لا تعني استبعادَ المشاركة والميول العاطفية الناتجة عن العلاقات العاطفية مع الأصدقاء أو المعارِضين.

بالإضافة إلى السمات الاجتماعية والثقافية كانت العلاقةُ مع الجمهور مهمةً وحاسمة من أجل تنمية المثقف؛ فليس كلُّ ناشطٍ فكري، أو مَن يعمل في المجال الثقافي، مثقفاً. ليكون الشخصُ أكثرَ من مجردِ مُتعلِّم أو كاتب أو مُحرِّر بسيط، يجب أن يكون لدى هؤلاء الرجال وبعض النساء، شيءٌ مهم اجتماعياً أو سياسياً يرغبون في إيصاله للجمهور المهتم. كانت المواضيع الثقافية الساخنة في القرن التاسع عشر هي الأخلاق والدِّين، والحاجة الاجتماعية، والعلاقات بين الجنسَيْن، والعلاقة بين الطبيعة والتحضُّر، أما بالنسبة إلى المثقفين أنفُسِهم فدورُهم ودورُ الثقافة في المجتمع والسياسة كان إبداءَ المواقف من القضايا الخلافية الرئيسية المستندة إلى القيمة؛ حيث كان تَوجُّهُهم نحو «الكل» دون أن يُنادوا بالضرورة بقِيَمٍ عالمية؛ لأن الإقصاء

الخطابي لسلوكيات معينة أو لمجموعات اجتماعية أو عِرْقية أو دينية كان جزءاً من النقاش السائد، وكان على الأقل يتم التفكير «بالآخر»، وإن لم يكن يُتحدَّث عنه.

تُفهَم الرغبة نحو المجال العام هنا عمداً بشكلٍ واسع، ويتناقض هذا الفَهْمُ مع التعريف الذي يعتبر فقط التدخُّل في المجال السياسي سمةً للمثقفين. يعود هذا المفهومُ الضيِّق إلى فَهمٍ ذاتي خاص للمثقفين الفرنسيين، وينبع من أسطورةِ قضية درايفوس؛ حينها نشأ مصطلح «المثقفين» كتسمية جماعية، وأُسنِدت إليه سماتٌ أيديولوجية سياسية طويلة الأمد في جدال عام 1898، حول الإدانة الجائرة للكابتن ألفريد درايفوس. حكمت محكمةٌ عسكرية عام 1894 بالسجن مدى الحياة على اليهودي درايفوس الذي من الألزاس بتهمةِ التجسُّس لصالح الإمبراطورية الألمانية على أساسِ أدلةٍ مُلفَّقة، ونُفِي بعدها إلى جزيرة الشيطان في غويانا الفرنسية. رافَقَ تجريدَه من رُتْبته العسكرية في ساحة الأكاديمية الحربية هتافاتٌ من قِبَل الجمهور: «الموت ليهوذا، الموت لليهود». وباءَتْ مُحاوَلاتُ تَبْرئته بدايةً بالفشل، في كانون الثاني عام 1898، عندما تمت تبرئةُ الرائد ويلسون إيسترازي، الذي كان هناك العديدُ من المؤشِّرات التي تدل على أنه الخائن الحقيقي، في مُحاكَمة عسكرية سرية؛ ومن ثَم أُدِين درايفوس بشكلٍ غير مُباشِر مرةً أخرى. قام الكاتب إيميل زولا (1840-1902) بتوجيهِ رسالةٍ مفتوحة إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 13 كانون الثاني 1898 بعنوان «أنا أتهم ...!» اتَّهَم فيها المخابراتِ والجنرالاتِ بإخفاءِ أدلةِ تبرئةٍ واختلاقِ أخرى كاذبة. بعد أيام قليلة، نَشَرت صحيفةُ الجمهورية اليسارية «لورور» بيانَ دعمٍ وقَّعَه العديدُ من الكتَّاب والعلماء والمعلمين وخريجي الجامعات الآخَرين تحت عنوان «احتجاج»، صُنِّفوا فيها حسب مؤهلاتهم

الأكاديمية، ووصف المحرِّرُ جورج كليمنصو هذا الاحتجاجَ في نصه المصاحب بأنه «احتجاج المثقفين». ومع ذلك، فإن الاستخدام الحقيقي والفعَّال لهذا المصطلح جاء من الجانب الآخَر، من قِبَل موريس باريس الكاتب الوطني المحافِظ في صحيفة Le Journal، وفيرديناند برونيتيير مُحرِّر مجلة Revue des DeuxMondes. أنكروا على «المثقفين» -كما كانوا يصفون بازدراءٍ زولا وداعميه- أيَّ سلطةٍ تَتجاوَز سلطةَ الدولة العسكرية، فيُفضِّل موريس باريس أن يكون «ذكياً بدلاً من مثقف»، بينما كتب برونيتيير أنه لا يحق «لبروفسور في الشؤون التيبيتية» أو شخصٍ «لديه معرفةٌ فريدة بخصائص مركب الكينين»، أن يَحْكم أشخاصاً آخرين أو يطالبهم بالامتثال. لقد تَحدَّث المثقفون «المناهِضون للمثقفين»، وهكذا خلق الجدالُ حول درايفوس هذا المصطلحَ ذا المعنى المزدوج.

في أعنفِ نزاعٍ استمر لسنواتٍ عديدة، لم يَكُن الأمر يَتعلَّق فقط بدورِ المثقفين، لقد انقسم المجتمعُ الفرنسي إلى مؤيدٍ ومُعارِض لدرايفوس؛ ومن الناحية السياسية، أُعِيدَ تشكيلُ المعسكرَيْن اليميني واليساري. دفاعاً عن العدالة الأخلاقية والقانونية وحقوق الإنسان العالمية، اتَّحَد الجمهوريون الوسطيون والاشتراكيون والفوضويون في معسكر «اليسار»، في حين اجتمع الكاثوليك والملكيون والمعارضون للبرلمان في معسكر «اليمين»، لقد رفضوا فكرةَ المُواطَنة الجمهورية، وأرادوا استبعادَ الماسونيِّين واليهود والبروتستانت، وتَمسَّكوا بالتقاليد الفرنسية وتعزيزِ الانضباط. ظهرت أشكالٌ جديدة من التعبئة السياسية والاجتماعية في أعقاب القضية، وأُنشِئت مُنظَّمات مثل Action française، أو على الطرف المقابل Ligue des droits de

l’Homme. الانتصارُ النهائي لمُناصِري درايفوس عام 1899، حيث صدر عفْوٌ عنه وأُعِيد تأهيلُه عام 1906، رسَّخَ أيضاً الصورةَ الذاتية للمثقفين. في الصورة الذاتية التي يجري تَناقُلها، يُمثِّل المنتصرون المثقفَ كشخصٍ يُحلِّل بعلانيةٍ الأحداثَ في السياسة والمجتمع، وينشط حين يكتشف المظالمَ، ويقوم كذلك بالتدخُّل السياسي مُتذرِّعاً بالقِيَم العالمية.

أظهرت المؤرخةُ روث هاريس أن نقاشات ذلك الوقت لم تَكُن تتم بعقلانية، بل كانت المعتقَداتُ السابقة والروابط الشخصية تلعب دوراً مهماً. أثارت قضيةُ درايفوس انفعالاتٍ عاطفيةً قوية في المجتمع، وهو ما انعكس في الرسائل العديدة التي وجَّهَها المواطنون والمواطناتُ العاديون إلى المفكِّرين المعروفين. لم تَتشكَّل المجموعاتُ فقط من خلال الكلماتِ المنشورة للمتحاربين الرجال، بل أيضاً في الدوائر الاجتماعية للصالونات النسائية على الطرفَيْن. لا يمكن تسمية المثقفين الفرنسيين بـ «روَّادِ الفكر الحديث» (كريستوف شارل) إذا لم يتم إيلاء التناقُضات الجوهرية للحداثة اهتماماً كافياً، وإلا فسيكون من الصعب تصنيفُ الفنانين، مثل رينوار، ورودين، وسيزان، وديغا، الذين كانوا يقفون على الطرف المُعادِي لدرايفوس.

دعونا نُوسِّع نظرتَنا للثقافة بوصفها حدثاً عاماً مرةً أخرى؛ لأن التدخُّل السياسي للمفكِّرين كان مجردَ جانبٍ واحد من جوانب كثيرة. لم يَعرف النصفُ الثاني من القرن التاسع عشر عدداً متزايداً من المتعلمين والمثقفين الأصغر أو الأكبر حجماً فحسب، بل كان له أيضاً أبطالُه الذين يُمكِن أن يُطلَق عليهم «أبطال الثقافة»، ومع ذلك، على عكس كارليل، لم يَكُونوا في علاقةٍ روحية شِبه إلهية مع الجمهور. بدلاً من ذلك، حُدِّد وضْعُهم الاستثنائي من خلال ظروفٍ مُحدَّدة؛ حيث عملوا في سياق اجتماعي ومؤسسي. كانوا جهاتٍ فاعلةً

أوروبية، على الصَّعيدَيْن الوطني وعبر الحدود، سواء كانوا رجالاً أو نساء، من الكتَّاب الذين تَدخَّلوا أيضاً في الشؤون السياسية ولكن ليس لديهم بالضرورة دوافعُ سياسية؛ وبعض الفنانين الذين حلُّوا المشكلاتِ الاجتماعيةَ وتمت السيطرة عليها على المستوى الوطني؛ والنجوم الذين خدموا السوقَ الشعبية البرجوازية وكان موضوعُهم الرئيسي شخصَهم؛ إلى علماء استثنائيين ومحترمين في المجتمع. وفيما يلي أمثلة على ذلك: الكاتب ليف تولستوي، والملحِّن جوزيبي فيردي، والممثِّلة سارة برنهارد، من أجل توضيح التطوُّرات الثقافية المهمة في السياق.

كاتب يبحث عن المعنى الاجتماعي والأخلاقي

عاش الكونت ليو تولستوي (1828-1910) حياةً نموذجية لنبيلٍ روسي حتى سن الثلاثين، فمنذ وفاةِ والِدَيْه في وقتٍ مبكر جداً، ورِثَ بعمرِ التاسعة عشرة، قَصْراً مع القرى المحيطة و30 من الأقنان، وترك دراسته، وخسر في الرهان جزءاً كبيراً من ثروته، وفي عام 1851 شارَكَ في الحرب التي خاضتها روسيا ضد الشيشان في القوقاز، بصفته ضابطاً. وخدَمَ فيما بعدُ في حرب القرم، وفي فترةِ خدمته العسكرية بدأ بالكتابة ونشر القصص بناءً على تجاربه، خاصةً في سيفاستوبول، التي كان لها تأثيرٌ دائم. اشتهر تولستوي في روسيا من خلال روايته «الحرب والسِّلْم» التي نُشِرت في الصحف بوصفها سلسلةً، منذ عام 1865، ثم بوصفها روايةً عامَ 1868/1869، في هذا العمل وصَفَ الحِقبةَ من عام 1805 حتى الغزو الفرنسي عام 1812/1813 بشكلٍ مُفصَّل من وجهةِ نظرِ عائلةٍ أرستقراطية. دمج تولستوي بين الرواية والأحداث التاريخية، وبين الحياة الخاصة والعامة؛ وبهذا كان الكِتاب روايةً وشكلاً من أشكال التأريخ؛ لذلك، أطلق هو نفسُه على «آنا كارنينا» (1873-1878) روايته

«الأولـى الحقيقية». فـي هذا العمل يتناول الكاتبُ الروسي موضوعاً اجتماعياً مركزياً شـغل العديدَ من الكتَّاب فـي القرن التاسع عشر؛ وهو العلاقةُ العاطفية بين الرجل والمرأة وأهميتها لاستقرار الأسرة. هنا أيضاً يَنصبُّ التركيزُ على العلاقة بين الحياة الخاصة والعامة، بين السعادة الشخصية والنظام الأخلاقي. كان كوستوف فلوبير قد نشر عام 1857 روايةَ «مدام بوفاري» (Moeurs de province) التي تَسبَّبَت في فضيحة؛ حيث كانت عن زوجةٍ خائنة تنتهي حياتها بالانتحار. نُشِرت رواية «إيفي بريست» لتيودور فونتانيه في عام 1896، وفيها أدَّت خيانةُ الزوجة فقط إلى الطلاق والإقصاء الاجتماعي. في حين قدَّمَ كتاب تولستوي مجموعةً من الاحتمالات، من المعاناة من خيانة الزوج إلى الطلاق، إلى انتحار الزوجة. لا يُمكِن اعتباره دعماً لجهودِ تحريرِ المرأة في الزواج.

تَكمُن أهميةُ هذه الروايات فـي ذلك العصر، فـي أن مواضيعَ الزواج والأسرة التي طرحَتْها للنقاش هي مواضيعُ جوهريةٌ بالنسبة إلى المجتمع الأوروبي. أثار الشكُّ المحتمَل من توتُّرِ العلاقة بين النظام القانوني العام والرغبات الخاصة، مَخاوفَ المثقفين وشغَل تفكيرَ الكثير من القارئات. لقد وفَّرَ الأدبُ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منتدى للنقاش حول نفس القضايا على قدمِ المساواة مع النقاشات الفلسفية والقانونية والسياسية. جديرٌ بالذكر في هذا المجالِ مقالُ جون ستيوارت ميل The Subjection of Women (1869)، الذي كُتِب بالتعاون بينه وبين زوجته هارييت تايلور ميل، والذي دعا إلى إلغاءِ القيود الاجتماعية والمدنية المفروضة على النساء، في حين كان موقفُ ألكسندر دوما الابن مختلفاً تماماً. والده هو

ألكسندر دوما الأب كاتبُ رواية «الفرسان الثلاثة» (Les Trois Mousquetaires) عام 1844 ورواياتٍ تاريخية أخرى، ووُلِد جَدُّه الذي كان جنرالاً في الجيش الثوري الفرنسي، في سانت دومينيك (حالياً هاييتي) لأبٍ فرنسي نبيل وأمٍّ من الرقيق ذات أصول أفريقية. كتب دوما رواية «غادة الكاميليا» (La Dame auxcamélias) عام 1848 حول مَحْظيةٍ مُصابةٍ بمرض السل، وقد حقَّقت الرواية نجاحاً باهراً حين عُرِضت على المسرح عام 1852، وكانت الأساسَ الأدبي لكلمات أوبرا «لاترافيتا» للموسيقار فيردي عام 1853. علَّقَ دوما عامَ 1872 على دعوى قضائيةٍ فرنسية حُكِم فيها على رجلٍ بالسجن خمس سنوات فقط، على الرغم من أنه ثبت أنه قتَلَ زوجتَه التي خانَتْه بعدَ أن هجَرَها. على عكس وجهة نظر الصحافة القائلة بأن القوانين الموجودة تُؤدِّي إلى مِثلِ هذا السلوك؛ ومن ثَم يجب إلغاءُ حظرِ الطلاق القائم، دافَعَ ألكسندر دوما عن حق الزوج في «مُعاقَبة» الزوجة، في كُتَيِّب L’hommefemme. أمَّا تولستوي فقد حوَّلَ هذه الأحداثَ والنقاشَ العام إلى شكلٍ أدبي في «آنا كارنينا». مع ذلك فإن الروايات الواقعية تُحرِّك المشاعرَ بطريقةٍ مختلفة عن الأعمال الاجتماعية والفلسفية؛ لأنها تَسْمح بالتعاطُف مع وضْعِ المرأة، حتى إن كانت تنتهي عادةً بتعاستها.

ارتبط الأدبُ والمجتمع ارتباطاً وثيقاً، بشكل خاص في روسيا؛ لأن هذا الوسط الخيالي كان يعطي بديلاً نسبياً أقلَّ محدوديةً لحريةِ التعبير السياسية المقموعة في ظلِّ نظامٍ استبدادي، وبهذا يُوسِّع الأدبُ مساحةَ ما يُمكِن قوله، وكان قوةً اجتماعية علَّقَ عليها المراقِبون المعاصِرون لذلك الوقت. صرَّحَ سيميون أ. فينجيروف المؤرخ الأدبي الروسي في جامعة سانت بطرسبورغ، والمحرِّر المسؤول عن الإضافات الأدبية في موسوعة بروكهاوس وأيفرون

المكونة من 86 مجلداً، بأن التاريخَ الحديث للأدب الروسي يُمكِن أن يُعزَى إلى «التأثير المتبادل بين الحياة الاجتماعية والأدب». على خلفية هذا، لا يبدو عملُ تولستوي بعدَ نشْرِه روايةَ «آنا كارنينا» ضياعاً في السياسة الراديكالية، بل هو -كما تُوضِّح كاتبةُ سيرتِه الذاتية روزاموند بارتليت- استمرارٌ متكامل لبحثه الشخصي والعام عن المعنى. مع ترجمةِ أعماله بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر تَحوَّلَ الكاتبُ الروائي إلى ظاهرة أوروبية، حَظِيت كُتبُه على شعبيةٍ كبيرة عالمياً، حتى إن فينجيروف قال: «كلُّ كلمةٍ للكاتب الروسي العظيم يُستمَع إليها باهتمامٍ كبير، لدرجةِ أن المرءَ في النهاية يشكُّ إن كان محبوباً أكثر في بلده أو خارجه». قَصْرُ تولستوي -الذي كان يعيش فيه، وأصبح يرتدي فيه ملابس الفلاحين البسيطة فقط، ويُروِّج أن العملَ الجسدي هو وسيلةٌ للراحة النفسية- أصبح مكاناً يحجُّ إليه الناس؛ لقد استقبَلَ شخصياً في العَقْدَيْن الأخيرين من حياته آلافَ الأشخاص، اثنين أو ثلاثة في الأسبوع أو في بعض الأحيان 35 في يوم واحد، في المجموع تَلقَّى أكثر من 50000 رسالة، جاء خُمْسُها تقريباً من الخارج، ولقد قام أتباعُه في منازلهم باستبدالِ أيقوناتٍ دينية بصورٍ لتولستوي.

بتَبنِّي أفكارٍ وأساليبَ عمليةٍ سابقة، أصبح تولستوي الآن أكثر من مجرد كاتب، فإلى جانبِ أمورٍ أخرى أصبح ناشطاً في القضايا الإنسانية، فاهتمَّ وعمل على تعليمِ الطبقات الدنيا، بعد أن عايَشَ البؤسَ في أحياء موسكو الفقيرة، كمُساعِد للتعداد السكاني عامَ 1882. وانخرط عام 1891/1892 في أعمال الإغاثة من المجاعة في منطقة الفولغا، التي راح ضحيتها أكثر من 800000 شخص، كما عمل تولستوي في المطابخ الإغاثية وحشد المساعدات الدولية من خلال مقالات صحفية. يعتمد جوهرُ نشاطه الاجتماعي بشكلٍ أساسي على المشارَكة الشخصية العملية، ولم يَسْعَ إلى إضفاءِ الطابع المؤسسي على

مؤسسات الرعاية العامة أو الخاصة. كان تولستوي، في المقام الأول، باحثاً دينياً عن المعنى، وانتقادُه للكنيسة والدولة والمجتمع جعله مثقفاً عاماً تَلقَّى استجابةً أبعدَ بكثيرٍ من حدود روسيا. بدا وكأنه يُجسِّد ضميرَ العصر في مطلع القرن العشرين. تَحوَّلَ في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى الإيمان بشدة بالمذهب الأرثوذكسي، إلا أنه سرعان ما ابتعد بسبب الإحباط. بحثاً عن المعنى الروحي، درَسَ تعاليمَ بوذا ولاوتسي، وبحث أيضاً في المجموعات الدينية الأمريكية، وقرأ كتاب «حياة المسيح» لديفيد فريدريش شتراوس (1839) وإرنست رينان (1863)، ومخطوطات عن الفلسفة الهندية لعالَم الأديان في جامعة أوكسفورد ماكس مولر، كما أنه تَرجَم الإنجيل إلى اللغة الروسية الحديثة، وحثَّ الناس على اتِّباعِ تعاليم المسيح وقواعد الحياة ذات الصلة. بطريقةٍ شبيهة بالبروتستانتية، أصبح ناقداً لاذعاً للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، التي استخدمت أخيراً روايتَه الثالثة، «القيامة» (1899) فرصةً لطرْدِه من الكنيسة عام (1901)، لكن لم يُؤثِّر ذلك على شعبيته، فقد زُيِّنت صورةٌ لتولستوي وهو حافي القدمَين، رسَمَها الرسَّام إليا ريبين، بالورود من قِبَل مُعجَبيه في معرضٍ أُقِيم في سانت بطرسبورغ في نفس العام.

بحْثُ تولستوي الديني عن المعنى ليس نفوراً، بل تجب رؤيتُه في السياق الاجتماعي الديني للإمبراطورية الروسية وباقي أوروبا، شَهِدت روسيا أواخرَ القرن التاسع عشر ازدهاراً دينياً، تَجلَّى ذلك في رحلات الحج إلى الأديرة وزيادة المشاركة في المواكب. لم توفر الكنيسةُ الأرثوذكسية ولا الجامعات منتدياتٍ لمناقشة اللاهوت -هنا أيضاً كانت منشوراتُ تولستوي بديلاً- ولم يَكُن لدى كنيسة الدولة رجالُ دينٍ مُدرَّبون جيداً وذوو سمعةٍ طيبة؛ لذلك نشأ في نفس الوقت العديدُ من الطوائف، وانتشرت المعتقَدات الشعبية والخرافات. حَظِيت الجماعاتُ الإنجيلية القائمة على الكتاب المقدَّس بشعبيةٍ كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، أدى توسُّعُ الإمبراطورية إلى تفوُّقِ الكنيسة الأرثوذكسية، ليس من الناحية القانونية، بل من الناحية العددية؛ ففي عام 1900 كان ثُلثُ عددِ السكان من المسلمين أو اليهود أو من دياناتٍ أخرى، ولاقت تحذيراتُ تولستوي الأخلاقية الدينية صدى لدى المتعلمين، ليس فقط في روسيا؛ لأن دعايته للبحث عن الذات والتواضُع والعمل اليدوي استخدمَت نموذجاً بديلاً لمُواجَهة تحديث التكنولوجيا وتوطيد السلطة. يبدو من المنطقي أن شهادةَ تولستوي في بحثه المسيحي عن المعنى شجَّعَت المحامي الهندي الشاب المهاتما غاندي 1894/1895 في مُقاوَمته السِّلْمية للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا المستعمرة. وقد نُشِر كتاب «ملكوت الله في داخلكم: أو المسيحية كمُقارَبة جديدة للحياة، وليس كعقيدةٍ صوفية» لأول مرة باللغتَين الإيطالية والفرنسية في عام 1893، وفي عام 1894 بالألمانية والإنجليزية، وفي نسخةٍ مختصرة بالروسية. تَحدَّثَ فيه تولستوي باسم المسيح ضد الكنائس وضد الدولة المتحارِبة. وواصَلَ المراسَلات مع غاندي حول المُقاوَمة ضد الحكم الاستعماري البريطاني حتى وفاته في عام 1910.

ثقافة مذهلة وتشكُّل الأساطير الوطنية

استطاعَ الأدبُ الروائي في روسيا وفي أماكن أخرى من أوروبا أن يُوسِّع احتمالاتِ النقاشات السياسية الاجتماعية، وبالمقارنة فقد لعبت الأوبرا دوراً مشابهاً في إيطاليا، وهيمنت على الثقافة الإيطالية. قام الناقد الأدبي، الذي صار أكثرَ من مرة وزيراً للتعليم بعد عام 1861، فرانشيسكو دي سانكتيس (1817-1883)، بتقييمِ الدور الرائد للمسرح الموسيقي تقييماً سلبياً؛ لأنه أراد للأدب أن يلعب دوراً أكثرَ أهميةً في تكوين الوعي الوطني الإيطالي، وجعل شكسبير وغوته بمثابة مِعيارَيْن له. بدوره، فهم الفيلسوفُ الثقافي الماركسي أنطونيو غرامشي (1891-1937) الأوبرا على أنها تصنيفٌ للثقافة؛

لذلك بالنسبة إليه فقد تحقَّقَت الأمةُ في الأوبرا. وفي وقتٍ مبكر من نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ادَّعى المراقبون الأجانبُ مثل غوته وستيندال، أن الأوبرا الإيطالية تعكس «روح» البلد والشعب الإيطالي.

يُمكِن تحديدُ العلاقة بين الأوبرا والأمة بشكلٍ أدق من خلالِ جوزيبي فيردي (1813-1901)؛ فقد تَحوَّلَ إلى شخصيةٍ عامة وأسطورةٍ وطنية في تاريخ الأوبرا. حرَّضَت أوبرا Nabucco نبوخذ (1842) (1843) I Lombardi الشعبَ على الثورة ضد حكم «الأجنبي»، ويُقال إن الرقابة على أوبرا Un ballo in maschera تعكس أجندة فيردي السياسية، وكان استخدام اسمه منذ العرض الأول دعوةً سريةً لتوحيدِ إيطاليا تحتَ حُكمِ مَلِك سردينيا-بيدمونت، فيكتور إمانويل من عائلة سافوي: «Viva V.E.R.D.I.» التي كانت ترجمتها في الواقع «Viva Vittorio Emanuele Re d’Italia» (يعيش فيكتور إمانويل ملك إيطاليا). في الحقيقة لا توجد أدلةٌ في ذلك الوقت على تفسير المتمرد لجوقة السجناء «Va, pensiero, sull’ ali dorate» أو الغناء الثوري للجوقة 1848/1849. لقد أهدى فيردي عملَه (نبوخذ) Nabucco للأميرة النمساوية أدلهايد، التي كانت متزوجةً من ولي العهد فيكتور إيمانويل أمير سردينيا-بيدمونت. من الواضح أن رعاية البلاط كانت أكثرَ أهميةً بالنسبة إليه من الثورة ضد الحُكْم الأجنبي لهابسبورغ، ووفقاً لبريجيت باولس، فإن البحث في عملية الرقابة يكشف أنه بالرغم من اعتراض سلطات نابولي وروما (1859)، كان اعتراض فيردي على التغييرات مبرراً من الناحية الفنية والجمالية، التي كانت مرتبطةً في المقام الأول بمسائل حقوق النشر؛ إذ كان على فيردي التعامُل مراراً وتكراراً مع الرقابة، وعادةً ما يكون ذلك بسببِ اعتراضِ الكنيسة، أو بالأصح بسببِ موقفه الملحِد والمناهِض للكنيسة. لم تظهر قصة فيردي أو مدح الملك حتى عام 1875، وتم

الإضافة إليها حتى وفاة فيردي عام 1901. لقد خُصِّص فيردي لحركة النهضة (Risorgimento) فعلياً فقط بعد الوحدة السياسية وليس قبلها. هذا ليس توقُّعاً ثقافياً، ولكنه يخدم التشكيل الداخلي والثقافي السياسي للقومية الإيطالية غير الموحَّدة في دولةٍ قائمة.

وفقاً للباحثة الأدبية إيماكولاتا أموديو، العلاقة بين الأوبرا وتشكيلِ الدولة القومية، ومسألةِ الشبه الوظيفي بين الأوبرا الإيطالية والرواية الأوروبية، يُمكِن تفسيرُها من وجهةِ نظرٍ اجتماعية-تاريخية، وتستند أيضاً إلى ثقافةِ الحَدَث. كانت الأوبرا مساحةً لدمْجِ مجموعاتٍ مختلفة ومتضاربة، كانت تنتمي بشكل متساوٍ إلى النُّخَب الأرستقراطية القديمة والبرجوازية الكبرى، بالإضافة إلى البرجوازية المتعلِّمة والطبقة الوسطى الطَّمُوحة. بسبب عدم التجانُس اللغوي والثقافي في إيطاليا، لم يَكُن الأدب مُلائِماً لتوفيرِ ساحةٍ ثقافية لأمةٍ مُوحَّدة سياسياً فقط، لتقديمِ نفسها وصورتها الذاتية. فعدا الطبقةِ الحاكمة الصغيرة التي اعتمدَت منذ نهاية عصر النهضة اللهجةَ الفلورنسية، ساد العديدُ من اللهجات المحلية ولغات الأقليات في الحياة اليومية. كان معدلُ القُدْرة على القراءة والكتابة في إيطاليا مُقارَنةً ببلدانٍ مثل ألمانيا وبريطانيا، منخفضاً جداً؛ لذلك لم يَكُن هناك معيارٌ مقبول وطنياً خلال حركة النهضة (Risorgimento)، في الواقع لقد تم تأسيس المعيار المقبول في القرن العشرين من خلال الراديو، وبشكلٍ أساسي من خلال التلفاز؛ لذلك في القرن التاسع عشر لم تكن هناك شروطٌ أساسية لثقافةٍ أدبية عامة؛ فمن جهةٍ لم يَكُن هناك إجماع حول أي من اللهجات أو اللغات يجب أن تصبح اللغةَ الوطنية، ومن جهةٍ أخرى لم يَكُن هناك نظامٌ تعليمي فعَّال. كان لدى إيطاليا إلى جانب

إسبانيا والبرتغال ودول جنوب شرق أوروبا في القرن التاسع عشر أعلى نسبة أمية في أوروبا، وفي عام 1861 كانت النسبةُ ثلاثةَ أرباع الشعب، وفي عام 1910 كان لا يزال ثُلث الرجال وأكثر من 40% من النساء في إيطاليا لا يعرفون القراءة والكتابة، بينما كان في فرنسا على سبيل المثال 10 و14%. لم تَكُن أشكالُ النشر الأدبي -مثل تلك التي نجحت في رواية فويليتون الفرنسية أو الإنجليزية للكاتب ألكسندر دوما الأب أو تشارلز ديكنز منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر- موجودةً في الإيطالية. لقد قامت الأوبرا الإيطالية بملءِ هذه «الفجوة».

لم تكن أوبرا فيردي عملاً ثورياً مثلها مثل الروايات في باقي أوروبا، كانت تخدم جمهوراً برجوازياً أرستقراطياً، كان يُمكِن وصفه بعد عام 1860 بالبرجوازي الشعبي. مع مرور الوقت، أُضِيفت مسارحُ حضريةٌ جديدة إلى دُور الأوبرا التي كانت موجودة، وكانت كثافتُها عاليةً جداً في شِبه الجزيرة الإيطالية مُقارَنةً بأوروبا. تتَّضِح جاذبيةُ المسرحيات الموسيقية بوصفها حدثاً اجتماعياً، من خلال عرضِ 46 أوبرا في تسعةِ مسارحَ في فترة الكرنفال عام 1860 في تورين؛ المدينةِ التي كان عددُ سكانها في ذلك الوقت 20000 نسمة. كان التركيزُ الإعلامي في الأوبرا على تقليدية الحدث، بحسب «إيماكولاتا أموديو»: كان التواصُلُ الثقافي الإيطالي سمعياً بصرياً، ويعمل في أماكن عامة (في الساحة، والمقهى، والمسرح، والكنيسة الكاثوليكية)، وكان يُنتَج ويُستهلَك بشكلٍ جماعي. منذ منتصف القرن التاسع عشر اندمجت الأوبرا في اللغة والمجتمع والسياسة الإيطالية، ولم تشترط مسبقاً لغةً مشتركة، بل كانت بمثابةِ مكانِ تواصُلٍ للتفاهم من خلال الموسيقى والإيماءات وتصميم

المسرح، مدَّ جسوراً بين التباينات الإقليمية والسياسية، وكذلك الاجتماعية بشكلٍ محدودٍ.

موضوعات الأوبرا كانت أوروبية؛ فقد دمجَت بين المواضيع التاريخية العامة مع القصص الاجتماعية الخاصة؛ السياسة، والمكائد، والأخلاق، والحب، والزواج، والعائلة. بشكلٍ خاص، لامسَت أعمالُ فيردي المجالاتِ الأساسيةَ للحياة المدنية، وبهذا المعنى يَتحدَّث أنسيلم غيرهارد عن «تَمديُن الأوبرا» في إشارة إلى باريس، وهذا يُوضِّح -بعيداً عن جودة الموسيقى- نجاحَ فيردي، دونَ الإشارة إلى النهضة (Risorgimento) السياسية. شكَّلَت الأوبرا بوصفها مساحةً للتفاهُم الاجتماعي الأساسَ لتحوُّلِ فيردي إلى شخصيةٍ وطنية سياسية بعد عام 1870، بالإضافة إلى إظهار نفسه كفلاحٍ ووصفه من قِبَل مُعجَبيه بأنه ابنٌ من عامة الشعب. وجدت ألحانُ أوبرا فيردي طريقَها إلى الموسيقى الشعبية في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال طباعة النوتات الموسيقية والفرق الموسيقية وعازفي الأرغن اليدوي، وفي حوالي عام 1900، ظهر الجراموفون في الموسيقى الشعبية، وبدأ تشغيله مع الأغاني الشعبية التي لم يُستَفَدْ بالأساس من مخزونها، في دولةٍ قومية غير مُوحَّدة إقليمياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وحزبياً؛ وهكذا أصبح فيردي وموسيقاه تدريجياً أسطورةً تَتخيَّل أرضيةً مشتركة. في مُواجَهة الصراعات الواسعة في شكلِ اضطراباتٍ اجتماعية وإضراباتٍ وقَمْعٍ دموي في بعض الأحيان، وتعرُّض الجيش الاستعماري الإيطالي لهزيمةٍ كبيرة في أدوا في إثيوبيا، واغتيال الملك أومبرتو الأول في عام 1900 على يد الفوضوي غايتانو بريشي؛ ازدادت الحاجة إلى أبطالِ الثقافة الوطنية، وكان فيردي مناسباً جداً لهذا الدور، لكن فيردي مات عام 1901 وأُقِيمت مجالسُ عزاء في العديد من المدن، في فلورنسا،

وصدرت أعدادٌ خاصة لمجلاتٍ مُصوَّرة، وتلا الكاتب غابرييل دانونزيو Orazione ai giovani الذي تَوسَّلَ فيه إلى الشباب للاستمتاع بفيردي بشغفٍ مُقدَّس مثل تناوُل الخبز اليومي. في سكالا ميلانو قادَ أرتورو توسكانيني مُغنِّيات أوبرا كبيراتٍ غنَّيْنَ مع الشاب أنريكو كاروسو ألحانَ فيردي. في الذكرى المئوية لميلاد فيردي عامَ 1913 استُخدِم مدرجُ فيرونا التاريخي للاحتفالات العامة، ولعب مؤلِّف الأوبرا الإيطالي دوراً ثقافياً وطنياً، واحتلَّ -متجاوزاً العصورَ التاريخية- في مكان الحَدَث الشعبي موقعَه في الأساطير الوطنية. هكذا كان يُمكِن للفنانين البارزين في القرن التاسع عشر أن يصبحوا إيطاليين، وألماناً، وفرنسيين وغيرهم، أو أن يجعلوا أنفسهم كذلك. دَعُونا نُفكِّر بريتشارد فاغنر، الذي وُصِف على أنه النقيضُ الجمالي الوطني لفيردي. لم يكن الفلاحون، الذين الْتَحقوا بالمدرسة والخدمة العسكرية، هم فقط الملتزمون بالدولة القومية، ولكنْ مُنتِجو الثقافة أيضاً.

لم يكن «الحَدَث» العام كشكلٍ ثقافي مقتصراً على إيطاليا في القرن التاسع عشر، حتى إن كان له وزنٌ خاص هناك. بالإضافة إلى تاريخ الأوبرا الإيطالية، سلَّطَ المؤرخون الضوءَ على العمل الأدائي في السياسة والثقافة الجماهيرية باعتبارها سمةً من سمات النصف الثاني من القرن. كانت الدرامية أيضاً سمةً من سمات السياسة الأوروبية قبل عام 1914، عندما اكتسب العملُ الرمزي أهميةً أساسية؛ لأن السياسيين عملوا بجد للحفاظ على السيطرة على تفسيرِ أفعالهم في إطار نظام الدولة الإعلامي، وارتبطت هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً مع تشكُّلِ سياسة الرأي العام الجماهيرية، وارتبطت أيضاً بعالَم السلع والاستهلاك الذي تَطوَّرَ في العواصم. وجد الملوك والملحِّنون وأبطالُ

الأوبرا أنفُسَهم على عُلَب الصفيح و الصور الإعلانية، وتَضمَّنَ «الواقع المدهش» (فينيسا شفارتس) أيضاً المعارض العالمية الدورية -في باريس وحدها أُقِيمت عام 1855، و1867، و1878، و1889، و1900- وكذلك عروض لشعوب وحيوانات بشكلٍ متكرر حتى في المدن الصغيرة، ومن المؤسسات النموذجية في القرن التاسع عشر كانت متاحف الشمع والبانوراما والمجسمات (Dioramen) ومشاهد التاريخ الطبيعي، والسينما في مطلع القرن العشرين، وتُضاف أيضاً المجلاتُ المُصوَّرة التي تحتوي صوراً لأحداث اجتماعية وسياسية، أو صوراً عن الكوارث الطبيعية والإنجازات التقنية، أو عن الحوادث. في باريس، حيث الحارات التي توفر ما يستحق المشاهَدةَ فيها أيضاً، كان يُمكِن بين عامَي 1864 و1907 زيارةُ المشرحة العامة، فهناك كانت تُعرَض جثثٌ لمَجْهولي الهُوِية خلف الزجاج من أجل التعرُّف عليها، في الواقع تَطوَّرَ هذا العرضُ الخاص إلى جزءٍ من المشهد الترفيهي والسياحي للعاصمة الفرنسية، فكان يزور المشرحةَ أحياناً عشراتُ الآلاف في أيامٍ معدودة، عندما تُعلِن الصحافة عن حالة وفاة: كان تزايُد أعداد القادرين على القراءة والكتابة يسير جنباً إلى جنب مع تَصوُّر للمحيط. كان تَدفُّق الزوَّار إلى المشرحة مستمراً؛ فهي تُقدِّم «مسرحاً واقعياً» مجانياً. لقد أجرى نقادُ ذلك الوقتِ هذه المقارَنةَ بالفعل. دُمِج الشخصُ المتوفى المعروض والمشهدُ في سردِ الحياة الواقعية من قِبَل الصحافة والجمهور. بشكلٍ عام، كانت هناك مؤسساتٌ ثقافية غنية ومتنوعة خلَقَت مجتمعاً من المشاهدين، يتجاوز الحدود الاجتماعية الدقيقة والحادة، من خلال مُعالَجة الحياة اليومية لسوق الترفيه. كانت الأوبرا التي صُوِّرت فيها مَشاهدُ الموت بشكلٍ متكرر، واحدةً من هذه المؤسسات المميزة.

نجاحُ فيردي بصفته مُلحِّناً، بالإضافة إلى دوره في المجال الثقافي الوطني، تَجاوَزَ حدودَ إيطاليا، وكان جزءاً من الشروط الإنتاجية التاريخية للمسرح الموسيقي الأوروبي. كان فيردي أحدَ الفنانين روَّاد الأعمال الذين حقَّقوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجاحاً ليس وطنياً فقط، بل تَجاوَزَ الحدودَ أيضاً، فبعد نجاح عمله (Nabucco) عام 1842 في ميلانو، لم تُعرَض الأوبرا الثانية (I Lombardi) هناك فقط، بل عُرِضت أيضاً عامَ 1845 في أوديسا، وبرشلونة، وبوخارست، وبرلين، وسانت بطرسبورغ، وعام 1847 في نيويورك. عُرِضت أوبرات خمسينيات القرن التاسع عشر الثلاث: Rigoletto (العـرض الأول فـي البندقية)، وIl Trovatore (رومـا)، وLa Traviata (البندقية) في أوروبا، ولكن سرعان ما قُدِّمت في الصالات الموسيقية الأوروبية فـي المسـتعمرات الاستيطانية فـي جنـوب أفريقيـا، وجنوب أمريكا، وأستراليا. عُرِض La forza del destino عام 1862 في سانت بطرسبورغ، وأوبرا عايدة -العمل الذي أمَرَ به ودفع تكاليفَه الأميرُ من أجل نائب الملك المصري- كان عرضه الأول عالمياً عام 1871 في دار الأوبرا في القاهرة، الذي بناه إسماعيل باشا عام 1869 في إطار الاحتفال بافتتاح قناة السويس. ولكنَّ المكانَ الذي كان يُقاس فيه النجاحُ الفني لمُلحِّن الأوبرا، هو باريس؛ حيث أقام فيردي هناك لسنواتٍ عديدة 1847/1848، و1853 حتى 1855، و1866/1867، وكان يُمضِي بانتظامٍ حوالي شهرين هناك حتى منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، واعتمد فـي عدة مناسبات شكلَ (الأوبرا الكبرى) grand opéra فـي خمسة فصول مع رقص الباليه وبذخ في المعدات، للحصول على الاعتراف من العاصمة الفرنسية.

كان تَطوُّر حقوق الملكية الفكرية، شرطاً أساسياً للنجاح المهني المادي لفيردي في أوروبا. استفاد منذ أربعينيات القرن التاسع عشر من المعاهَدات والاتفاقيات الإيطالية الداخلية بين الإمارات الإيطالية وإمبراطورية هابسبورغ، ولاحقاً من المعاهدات الدولية الأوروبية المختلفة في ستينيات القرن التاسع عشر، بعد أن كان قد خسر دعوةً قضائية في باريس عام 1856/1857 ضد مديرِ أعمالٍ كان قد قدَّمَ اثنين من أعماله دونَ مقابل. مع إبرام «اتفاقية برن لحماية المصنَّفات الأدبية والفنية» عام 1886، التي بدأ بإنشائها فيكتور هوغو وجمعية Littéraire et Artistique Internationale التي تَأسَّسَت عام 1887، زاد الضمان القانوني للفنانين والناشرين. في بعض المجالات، مثل ترجمة الروايات التي كانت مُزدهِرةً في ألمانيا، أضعفَت هذه الاتفاقياتُ الدولية التبادلاتِ النَّشِطةَ القائمة عبر الحدود، ولكنها كانت جيدةً بالنسبة إلى الفنانين الناجحين أمثال فيردي؛ لأن ناشره ريكوردي أصبح الآن قادراً على جمْعِ الأتعاب ورسومِ الترخيص في الخارج، وإبرامِ عقودٍ ذات قِيَم أعلى مع الناشرين. عندما تَخلَّى تولستوي عن حقوق أعماله عام 1891، لم يَصعق بذلك زوجتَه التي كانت تُدِير أمورَه المادية فحسب، بل خالَفَ أيضاً الاتجاهَ السائد في القرن التاسع عشر نحوَ حمايةِ الملكية الفكرية. جسَّدَ فيردي الاهتماماتِ الماديةَ لفنَّاني ذلك العصر ومُثقَّفيه بشكلٍ أفضل، فلم يكن ثورياً إيطالياً أو حتى ثورياً اجتماعياً، بل كان فناناً ورجلَ أعمالٍ أوروبياً بسماتٍ برجوازية، أنفق دخْلَه، من بين أمورٍ أخرى، على حياته المريحة في المدينة، وفي نفس الوقت لاقتناء وتوسيع قَصْره الريفي القريب من سانت أغاتا. في هذا الصدد كان مشابهاً لتولستوي في شَوْقه إلى الأمان والشاعرية الريفية المفروضة في ذلك الوقت.

أيقونة العبور الثقافي

بالإضافة إلى المُلحِّنين والناشرين شارَكَت مجموعاتٌ مهنية أخرى في صناعة الأوبرا والموسيقى، مثل: كتَّابِ الأوبرا والمنتِجين والمغنِّين، بالإضافة إلى العديد من الحرفيين أو الذين يعملون في الخدمات وعالَم المسرح، وأُتِيح المجالُ أيضاً للنساء بأن يُصبِحْنَ بطلاتٍ، ليس فقط من خلال غنائهن أو تمثيلهن الأدوارَ الرئيسية، ولكن أيضاً من خلال وصولهن إلى النجومية والشهرة، وكانت الممثِّلة الفرنسية سارة برنهارد (1844-1923)، من أبرز الحالات التي تَتداخَل في قصةِ حياتها الأدوارُ المتخيَّلة مع التجارب الأنثوية في ذلك الوقت بشكلٍ وثيق. في La Traviata أعطى فيردي المَحْظيةَ فيوليتا تعبيراً عاطفياً موسيقياً خاصاً. وكما فعل تولستوي في «آنا كارنينا» منحها شخصيةً مستقلة. وفي أوبرا بيزيه عام 1875، تُقِيم كارمن «الغجرية» التي تَعْمل في معمل للسجائر، علاقاتٍ جريئةً مع الرجال وتُنهِيها عندما تشاء، بالطبع انتهت حياةُ كلتا الشخصيتَيْن بطريقةٍ مأساوية. من جانبها لم تَكتفِ الممثِّلة سارة برنهارد بإعطاءِ صوتها المميَّز لشخصيةِ المَحْظية في عمل دوما La Dame auxcamélias، الذي لعبت فيه دورَ البطولة أكثر من 3000 مرة منذ عام 1880، واحتفظت باستقلاليتها بالرغم من علاقاتها العديدة مع الرجال، وحقَّقَت من خلال أدوارها نجاحاً عالمياً. ورسَّخَت نفسَها بصفتها مُمثِّلةً مستقلةً ومديرةَ مسرح. لقد استطاعت «سارة» بالفعل أن تصبح أيقونةً خلال حياتها، فكانت تتحرك دائماً على حدودِ الأدوار الجندرية والتسلسُل الهرمي الاجتماعي وأشكال التعبير الثقافية والدول الأوروبية، وكانت تَتخطى هذه الحدودَ مراراً وتكراراً.

كانت برنهارد ابنةً لسيدةٍ يهودية باريسية من هولندا، وربما لابنِ عائلةٍ برجوازية من لوهافر، في عمر التاسعة أُرسِلت إلى دير للتعلُّم وعُمِّدت كاثوليكياً، وبمساعدةِ أحدِ عشَّاق والدتها؛ الدوق دي موروني، الأخِ غير الشقيق لنابليون الثالث، قُبِلت عامَ 1859 في أكاديمية التمثيل، واختيرت للعمل في Comédie Française، لكنها فُصِلت بعد أشهر قليلة بسبب شِجارٍ مع شخصٍ من الطاقم القديم، فشقَّت طريقَها في الأوساط الباريسية الفاسدة أخلاقياً، وأنجبَت عامَ 1864 طفلاً، ربما من علاقةٍ غرامية مع أحد النبلاء الرفيعي المستوى البلجيكيين. في عام 1866، وبدعمٍ مرة أخرى، حصلت على فرصةِ عملٍ مع Théâtre de l‘Odéon المسرح القومي الثاني، هذه المرةَ نجحَت في التمثيل؛ فقد أعجبَت النقادَ والجمهورَ، وهنا بدأت مسيرتها المهنية الناجحة.

لم تَكُن حياة برنهارد حتى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر غيرَ مألوفة في عالَم المسرح، كان التمثيلُ ينتمي إلى المِهَن على هامش المجتمع المخملي، خاصةً بالنسبة إلى النساء، وكانت الحدودُ بين خشبة المسرح والأوساط الفاسدة غيرَ واضحةٍ عملياً، بسبب نُدْرة العمل الدائم، وفي المسارح الصغيرة كان يجب توفيرُ الأزياء من قِبَل الممثِّلين أنفُسِهم، كان هناك ضغطٌ اقتصادي أدَّى في كثيرٍ من الأحيان إلى الدعارة. وكان اعتماد برنهارد على الرُّعاة الذكور -الزملاء أو المديرين أو المُعجَبين- أمراً نمطياً. كان لدى الكثير من النساء في هذه الأوساط أولادٌ دون أن يكون لهنَّ أزواجٌ. وفي حالة برنهارد، يدلُّ إرسالُها إلى مؤسسةٍ تعليمية وتوظيفها بصفتها ممثِّلةً صاعدة، على المستوى العالي نسبياً من الرعاية التي كانت والدتها قادرةً على توفيرها. ومع ذلك، في العقود القريبة من منتصف القرن التاسع عشر، أعطى المسرح للنساء الإمكانية لتحقيقِ دخْلٍ مستقل، بعيداً عن مجالات العمل في

المعامل أو كخادمات، ليس فقط مع الحفاظ نسبياً على الحرية الشخصية، ولكن أيضاً مع فرصة للنجاح المهني.

استفادت سارة برنهارد من الفرص، واستمرت في سبعينيات القرن التاسع عشر في الصعود في الحياة المسرحية الباريسية. ميَّزَها حَدَثان وشكَّلا الجزءَ الوطني من صورتها العامة؛ فعندما حُوصِرت باريس في الفترة بين أيلول 1870 وكانون الثاني 1871، أقامَت برنهارد مشفى عسكرياً في مسرح أودين (Odéon›)؛ وفي وقت لاحق، في الذكرى العاشرة لانسحاب الجيش الألماني، أدَّت في عرضٍ مسرحي ودونَ سابقِ إنذار (لامارسييز) النشيدَ الوطني للجمهورية الفرنسية، مرتديةً الألوانَ الأزرق والأبيض والأحمر، مصحوبةً بموسيقى الأوركسترا. لاحقاً في السبعينيات من عمرها، لعبت دوراً بارزاً في الترفيه عن القوات خلال الحرب العالمية الأولى، ويُشار في هذا السياق إلى أن ساقها اليمنى بُتِرت من فوق الركبة عامَ 1915. يرتبط نشاطها المسرحي ارتباطاً وثيقاً بإعادةِ تمثيل Ruy Blas في مسرح أوديون. في عام 1872 على مسرح أودين، كان كاتب العمل الجمهوري فيكتور هوغو (1802-1885)، عائداً إلى فرنسا منتصراً بعد 19 عاماً قضاها في المنفى. لم تُبهِره سارة فحسب، بل بهرت الجمهور أيضاً، واحتفلت بدور الملكة الإسبانية بأكبر نجاح لها، وفي نفس العام عادت إلى المسرح الوطني الأول Comédie Française.

عملت برنهارد بجدٍّ كممثلة، وكـان مـا ميَّزها منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، هو قُدْرتها العبقرية على الترويج (genie de la réclame)، كما قال الكاتب الأمريكي هنري جيمس، الذي أدرك في الترويج عامَ 1880 علامةً عامة

للعصر. لقد برعت برنهارد في تعزيزِ مكانتها بصفتها نجمةً، من خلال تطويرِ صورتها الخاصة، أيضاً بالمعنى التقني؛ فقد تكون المرأةَ التي صُوِّرت أكثر من غيرها في الفترة بين اختراعِ التصوير الفوتوغرافي والحرب العالمية الأولى. أُنتِجت أولُ أفلامٍ طويلة صامتة معها في بداية القرن العشرين، وأصبح كلُّ ما ترتديه من ملابسَ أو إكسسوارات رائجاً، ويُعَد الملصَق الإعلاني الذي أنتجه ألفونس موتشا مع صورةٍ لها لعرضٍ مسرحي عام 1895 تمثيلاً مرئياً للفن الحديث، وكان سبباً لانطلاقةِ شُهرةِ الفنان. طلبت برنهارد عامَ 1873 أن تُصوَّر وهي نائمةٌ في تابوت، ومنذ ذلك الحين أصبحَت تنام فيه كلَّ ليلة، وكانت تأخذه معها فـي جولاتها ولاقى استحسانَ الجمهور. فـي دور «غادة الكاميليا» ماتَت على المسرح آلافَ المرات، لقد قامت بزيارةِ المشرحة في باريس للإعداد للدور. لاقى الموتُ المسرحي استحساناً لدى الجمهور؛ لأنـه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتجاربهم ومَخاوِفهم اليومية، وكانـت الممثِّلة تُعاوِد الوقوفَ ليُصفِّق لهـا الجمهور! قامت برنهارد بتربيةِ مجموعةٍ صغيرة من الحيوانات، من بينها قردٌ يُدعى داروين. وقد شكَّلَ رجالُها الكثيرون جانباً آخَر من صورتها، فكانت حياتها الخاصة معروفةً علنيةً وموضوعَ حديثِ الناس؛ لقد تَجاوَزت القواعدَ المقبولة، كما أنها لم تَلتزم بالأدوار الجندرية المعروفة، عندما صوَّرَت نفسَها مع عضوةٍ معروفة في دوائر السحاقيَّات في باريس، أو لعبت أدواراً ذكورية -المعروف هاملت عام 1899- ومع ذلك لم يُعِقْ هذا التجاوُزُ نجاحَها لدى الجمهور، بل زاده لأن وظيفةَ المسرح كمؤسسة أخلاقية ومهمة تعزيز الحياة المهنية الشخصية من خلال الترويج الذاتي: كلٌّ منهما تُكمِل الأخرى في حالة برنهارد، لقد أشبعَت، بحسب ماري لويس روبرتس، الأحكامَ المسبقة والتوقُّعات من الممثلات في تلك الفترة. عاشت الدورَ كمعبودةٍ للجماهير وإغواءٍ أخلاقي، كأمٍّ

حنونة وعاشقة لا يُعتمَد عليها. كان يُمكِن للرجال أن يَتصرَّفوا أمامَها ببطولةٍ أو أن يكونوا جبناء.

الأمرُ الحاسم الذي جعل منها شخصاً عاملاً في المجال الثقافي العالَمي الشهرة، كان قرارَها عامَ 1880 بترْكِ مسرح Comédie مرةً أخرى، وبدْءِ العمل المستقل. في نفس العام، بدأت جولتها الأولى في الولايات المتحدة، تبعتها ثماني جولات هناك. وأخـذت جولات مسرحية أخرى، استمرت لشهورٍ وأحياناً لسنوات، إلى أمريكا الجنوبية وأستراليا. كانت العروضُ تُقام في نيويورك، وفي مـدن مناجم الذهب، وفي كل مكانٍ ازدهرَتْ فيه أوضاعُ مستعمَراتِ المستوطنين الأوروبيين وسكانها، ورغب فيه هؤلاء في رؤيةِ الثقافة الأوروبية. كانت برنهارد تَتنقَّل في الولايات المتحدة في عربة بولمان المميزة الفاخرة، بينما تستقلُّ حاشيتُها الدرجةَ الرخيصة. كما في بلدها، كانت بشكلٍ متكرر موضوعَ جدلٍ حول الأخلاق والفضيلة، وقد تَعرَّضَت في مونتريال الكاثوليكية وروسيا لهجماتٍ مُعادِية للسامية. لقد جلبَت لها الجولاتُ المسرحية العالمية دخْلاً مادياً مرتفعاً.

ولكن برنهارد كانت دائماً تعود إلى باريس حيث أنتجَت أعمالاً مسرحيةً مثَّلَت فيها على مسارح مختلفة، إلى أن قامت عام 1899 بشراءِ دارها الخاصة؛ مسرح سارة برنهارد: كان اسمها هو العلامة التجارية، وبصفتها رائدةَ أعمالٍ مسرحيةٍ تَولَّت مرةً أخرى دوراً كان يُعَد ذكورياً. كانت سارة برنهارد نجمةً عالمية، أتقنَت بشكلٍ مذهلٍ العملَ في السوق الثقافية والتسويق. لقد تَميَّزت ولكنها كانت أيضاً جزءاً من تطويرِ صناعةِ ترفيهٍ حضرية، برجوازية شعبية، لقد تَمكَّنَت من الاستفادة إلى أقصى حدٍّ من الإمكانات التي كانت متاحةً للمرأة كبطلة في عالَم المسرح فـي النصف الثاني من القرن التاسع عشر. قام

كثيرون بتقليدها ونجحوا في ذلك بشكلٍ أكثر أو أقل شهرةً، على سبيل المثال، الشهرة المماثِلة التي حقَّقَتها الممثلة الإيطالية إلينورا دوز (1858-1924)، التي حاوَلَت تطويرَ أسلوبِ أداءٍ أقل ميلودرامية. كانت شُهرة سارة برنهارد العالمية ما زالت تنتمي للفترة التي سبقت عصر الأفلام الروائية؛ لأن المسرح أصبحَ قديماً في هذا الصدد بعد الحرب العالمية الأولى. عندما تُوفِّيت برنهارد عام 1923 شَهِدت باريس مراسمَ جنائزيةً لم تَشْهدها منذ وفاة فيكتور هوغو عام 1885. كانت دائماً أكثرَ من مجردِ أيقونةٍ وطنية؛ فقد تَجاوَزَت حدودَ باريس وفرنسا. في عام 1980 كانت لا تزال موجودةً بجانب سيغموند فرويد، وألبرت أينشتاين، وفرانس كافكا وآخَرين في اختيار أندي وارهولز لعشرِ شخصياتٍ يهودية بارزة في القرن العشرين.

إذا استعرضنا أبطـالَ الثقافة وبطلاتها، يُمكِننا أن نـرى بعضَ سمات التطور الثقافي. فـي النصف الثاني من القرن التاسـع عشر، استطاع مجالٌ ثقافي مستقل ترسيخَ نفسِه بشكلٍ كامـل، واختلفـت الأدوارُ التي لعبها الأبطالُ بحسـب ظروفِ البلد والمنطقة. من العوامـل الحاسمة فـي ذلك كانـت الرفاهيـة النسبية للمجتمع، والمستوى العام للتعليـم، ووجود هياكل حضرية، وسلوك وقوة سلطة الدولة وسلطات الكنيسة، وأخيراً قُوى السوق المتزايدة. جرى تحديد الفروقات بين الجنسَين في المستويات الأساسية، ومَن مِن الجنسَين يلعب دوراً في القيادة الثقافية. لقد تَشكَّلَت ثقافة جدلية عامة، ظهر فيها بعضُ الرجال بثقةٍ كقادةٍ فكريِّين حول قضايا الساعة، ادَّعوا أن من شأنهم التدخُّلَ في الأمور السياسية والاجتماعية على أساسِ خبرتهم الثقافية. كان الروائيون ينتمون إلى أنصار الفضيلة العامة، سواء وصفوا المعاناةَ الاجتماعية وآثارَها أو الخطرَ الذي يُهدِّد العلاقاتِ الزوجية والأسرة. حَظِيت القضايا الدينية أيضاً باهتمامٍ كبير، سواء بوصفها جزءاً من البحث الفـردي عن

المعنى، أو جزءاً من التفرقة والاستبعاد الطائفي، أو المُواجَهة مع سلطة الكنيسة؛ لذلك، فإن الأدب والفنون المرئية وفنون الأداء وفَّرَت منتدياتٍ سلَّطَت الضوءَ على النزاعات الناشئة بسبب الشكوك حول التغيير، وحلولها الممكنة «السيئة» أو «الجيدة». لم تكن المواضيعُ مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بالواقع في ذلك الوقت فحسب، بل بهذه الطريقة شكَّلَت الثقافةُ عالَمَ القرن التاسع عشر. بشكلٍ عام، ازدادت أعدادُ المتعلمين والعاملين في الحقل الثقافي بشكلٍ كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لم يكن النجاحُ مضموناً، وبقي الوجودُ الاجتماعي للكثيرين غيرَ مستقر. بعض الأشخاص البارزين عَبَروا الحدودَ داخل أوروبا وخارجها، وهذا ما أتاحته لهم الابتكاراتُ التقنية الجديدة في النقل والاتصالات. يبدو أن التأميمَ الثقافي، مع التدخُّل المباشِر لأبطال الثقافة المختارين أو من دونه، لا يقف في طريق النجاح عبر الحدود. كان الجمهور البرجوازي قادراً على الترجمة والتملُّك الانتقائي. أعطت الاتفاقياتُ الدولية لحمايةِ الملكية الفكرية المنتجين في الخارج أماناً أكبر من حيث الأرباح المادية والحقوق الفكرية، وتَعلَّمَ روَّادُ الأعمال الثقافية المستقلون في القرن التاسع عشر استخدامَ قواعدِ الدعاية، وغالباً بمساعدة وكلائهم وناشِريهم. وهكذا أصبحت الثقافةُ الأوروبية أيضاً حَدَثاً عاماً.

٢. الإيمان بالعلم

المؤسسات والتغيُّرات التاريخية

كان العلماء من أبطال الثقافة، وبشكلٍ خاص بعض علماء الطبيعة الذين أصبحوا شخصياتٍ عامةً تَحْظى بالاحترام والتقدير، ولكنها كانت تُهاجَم أحياناً، ومن هؤلاء: تشارلز داروين (1809-1882)، ورودولف فيرشو (1821-1902)، ولويس باستور (1822-1895)، وروبرت كوخ (1843-1910)، وفيلهلم كونراد رونتجن (1845-1923)، وماري كوري (1867-1934)، والقائمة تَطُول

لتصبح موسوعةً. كان النصفُ الثاني من القرن التاسع عشر يُشكِّل بالفعل حِقبةً علمية. شَهِدت هذه الفترة بشكلٍ أساسي تَخصُّصَ العلوم؛ وهو ما أدى إلى تنظيمِ البحث العلمي إلى يومنا هذا، وترسيخِ جذوره في الجامعات. لقد ظهر نظامٌ علمي مُتمايِز مع دعمٍ مؤسسي، زاد بشكلٍ كبير من كفاءة الأوروبيين فـي فَهْم العالَم، وشمل جميعَ مجالات الحياة تقريباً، وأصبحت الآن مجالاتُ العلوم الأوروبية تقع بشكلٍ أكبرَ خارجَ القارة، تُرافِق التخصُّصَ وتطويرَ الهياكل المهنية، مـع تزايُدِ الطلب الاجتماعي لنشر المعرفة لعددٍ أكبر من الناس. أمَّا المشاركة في التعليم العالي والمعرفة العلمية فغَدَت مطلوبةً في جميع البلدان الأوروبية، التي ارتبطت بها المسائلُ السياسية الاجتماعية، والتغييرُ الاقتصادي التقني، والفَهمُ الذاتـي الثقافـي. كانت خصائص التجريبية والوضعية في ذلك الوقت مرتبطةً بالاعتبار الأساسي للنظرة الكونية للعالَم وبفَهْمه، ولم تَكُن مسائلُ الإيمان بالمعتقَدات العلمانية والدينية أقلَّ أهميةً من التجارب والأبحاث التي تُجرى في المختبر.

المؤسسات العلمية والتعليمية

شَهِد العلمُ في القرن التاسع عشر ثورةً تنظيمية يُمكِن وصْفُها بأنها تَمايُزٌ مُوسَّع؛ حيث جرى توسيعُ المؤسسـات التقليدية وتطويرها وإصلاحها. وفـي الوقـت نفسه أُنشِئت مؤسساتٌ جديـدة تستجيب للمُتطلَّبات الاجتماعية والوطنية المتغيرة. بدءاً من التقسيمات التقليدية في اللاهوت، والفلسفة، وفي القانون والطب، إلى التقسيمات الجديدة لمجموعةٍ متعددة من التخصصات المتنوعة. وزاد عددُ الأكاديميين والمدربين وتسهيل طريق الوصول إلى الجامعة إلى حدٍّ ما. رافَقَ ذلك كلَّه احترافيةٌ في العمل العلمي؛ حيث حُدِّدت مساراتُ التأهيل، وأسَّسَ المتخصِّصون جمعياتٍ علميةً، عملت على حمايةِ الخبرة والمكانة وضمان الدَّخْل. لم يكن توسُّعُ المؤسسات العلمية

وتنويعها وانفتاحها وإضفاء الاحترافية عليها، كما سنرى، عمليةً محكومة من جانب واحد، كما أنه لم ينتج عنها نموذجٌ أوروبي مُوحَّد للإنتاج من المعرفة إلى النتيجة، بل كانت هذه العمليةُ تعتمد على مُتطلَّبات الدولة والقوى الاجتماعية والمؤسسات نفسها التي كانت مستقلةً نسبياً. في حدود عام 1900 كان هناك نظامٌ علمي مُوسَّع ومُتبايِن في جميع أنحاء أوروبا، يُدار من قِبَل العلماء الذين كانوا يَتبادلون المعرفةَ العلمية خارجَ الحدود الوطنية، وراقَبَ السياسيون والموظَّفون وأساتذةُ الجامعات والطلاب الوضْعَ بشكلٍ دقيق في أماكنَ أخرى، وبالرغم من ذلك، اختلف الهيكلُ التنظيمي من بلدٍ لآخَر. اعتمد عصرُ العلم الأوروبي ونجاحاته، على تنوُّعِ المؤسسات وليس على التوحيد، كما اعتمد أيضاً على حجمِ الموارد المستخدَمة.

يُمكِن تشكيلُ انطباعٍ عن مدى التطوير والتوسُّع من خلال البيانات الموجودة في الجامعات والكليات الأوروبية، التي تُوظِّف الرجال بشكل حصري تقريباً. في عام 1864 كان يُدرِّس في الجامعات الألمانية تقريباً 1500 شخص (لا يشمل ذلك المحاضِرين الخاصين)، وفي فرنسا 900 شخص، وفي النمسا المجرية 760 (عام 1871)، وفي روسيا 500، وفي إنكلترا 330. عشية الحرب العالمية الأولى زاد عددهم إلى أكثر من الضِّعف في ألمانيا؛ إلى 3800، وكذلك الأمر في فرنسا حيث وصل عددهم إلى 2200، أما أكبر هذه الزيادات فوصلت إليه آنذاك النمسا المجرية؛ حيث زاد عددُ الهيئة التدريسية ثلاثةَ أضعاف، وكان الأمر مُشابِهاً في روسيا. في بريطانيا عامَ 1909 كان يحاضر 2300 محاضر؛ أيْ سبعة أضعاف ما كان عليه في منتصف القرن. لا تُقدِّم هذه الأرقامُ سوى دليلٍ تقريبي؛ لأنها تعكس فقط وضْعَ بعض أعضاء هيئة التدريس، ولا تأخذ في الاعتبار المؤسساتِ البحثيةَ غير الجامعية. مع ذلك يُمكِننا بالأرقام المطلَقة، أن نتعرَّف على القوة المستمرة لهيئة التدريس في الجامعات

الألمانية، والتوسُّع المتزامن في البلدان الأخرى. من بين الدول الأوروبية الكبيرة كانت فقط إنكلترا، وليس اسكتلندا، المتخلفة نسبياً في مجال الجامعات في ستينيات القرن التاسع عشر، ولكنها استطاعت بحلول عام 1900 اللحاق بها بشكل كبير.

يُمكِن أيضاً معرفة الأهمية المتزايدة للتعليم العلمي من خلال عدد الطلاب المتزايد. وفي نفس الوقت يُبيِّن هذا العدد بوضوحٍ حدوثَ تطوُّرٍ كبير في القرن التاسع عشر، ولكنه كان حصرياً لطبقةٍ اجتماعية مُعيَّنة وجنس مُعيَّن. في عام 1860 كان في ألمانيا حوالي 12000 طالب، وهذا يعادل في أيامنا هذه عددَ طلابِ جامعةٍ واحدة صغيرة إلى متوسطة الحجم، وفي فرنسا كان العدد 8000 شخص مُسجلين، وفي روسيا 5000، وفي بريطانيا 3000. منذ سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، زادت الأرقام بشكلٍ كبير، وعشيةَ الحرب العالمية الأولى وصلت في ألمانيا إلى حوالي 70000، وفي فرنسا إلى 41000، وفي روسيا إلى 37000، وفي بريطانيا إلى 26000. أيضاً في بلدان أوروبية أخرى كان هناك عددٌ من الطلاب الشباب أكبر من ذي قبل؛ ففي إيطاليا بلغ تَعْدادهم 29000؛ أيْ أكبر مما في بريطانيا، وفي إسبانيا بلغ العدد 16000، وفي النمسا المجرية 12600. تُظهِر هذه الأرقامُ المطلَقة مرةً أخرى المكانةَ البارزة لألمانيا، وعملية التوسُّع في جميع البلدان الأخرى. من حيث حجم السكان، جرى تأكيد هذا الوضع؛ ففي حوالي عام 1900 كان يقابل كلُّ طالبٍ في ألمانيا 818 نسمة، وفي فرنسا 1384 نسمة، وفي بريطانيا 1470.

إذا ربطنا الطلابَ المسجلين بالفئة العمرية بين 20 و24، يتضح بشكلٍ عام انفتاحٌ نسبي لدخول الجامعة، بالنسبة إلى المقارنة بين البلدان تظهر الصورة مختلفةً عن البيانات المذكورة سابقاً. في مطلع القرن العشرين تَفاوَتَت النِّسَبُ المئوية للطلاب في مجموعة من 0.7% حتى 1.4%، مقابل

0.4% حتى 0.7%، في عام 1870: فُتِح بابُ الالتحاق بالجامعة في كل مكان، ولكن بشكل محدود، وكانت النسبةُ المئوية الأعلى للقبول في الجامعات من نصيبِ كلٍّ من سويسرا واسكتلندا، اللتَين لم تكونا دولتَين مستقلتَين آنذاك، أما باقي البلدان، ومن ضمنها ألمانيا، فتراوحت النسبة فيها بين 0.7% و0.8% من تلك الفئة العمرية. كان الانفتاحُ الأكبر للجامعات السويسرية قائماً على النسبة العالية من النساء والرجال الأجانب، وليس من خلالِ جذْبِ الشعب السويسري على نطاقٍ واسع. تعكس الأرقام الاسكتلندية التقديرَ العالي للجامعات مُقارَنةً ببريطانيا، والجاذبيةَ العالية خاصةً لدراسة الطب لغير الاسكتلنديين. تُثبِت هاتان الحالتان أن الظروفَ المحلية والإقليمية أدَّت إلى سماتٍ خاصة في المشهد الأكاديمي الأوروبي؛ لذلك، يجب أخْذُ ظروفِ الجامعة بعين الاعتبار، فيما يَتعلَّق بمساحات المعرفة والتواصُل المحدَّدة، والتي قد لا تكون مُتوافِقةً مع الدولة القومية. ومع ذلك، فإن معدل التجنيد المُتماثِل في أغلب البلدان الأخرى -كانت البرتغال الاستثناءَ السلبيَّ الوحيد، بنسبة 0.2% من الفئة العمرية- يدل على أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انفتحَت الجامعات في كل مكان بشكلٍ متشابه، ولم يَعُد يُمكِن هنا تمييزُ مكانةٍ خاصة لألمانيا، على الأقل منذ عام 1871 مُقارَنةً بفرنسا، بحسب المؤرخ فريتز رينغر.

يجب القول، مع ذلك، إن انفتاحَ الجامعات الأوروبية ظلَّ محدوداً للغاية بشكلٍ عام. تَغيَّرَت التركيبة الاجتماعية للطلاب إلى حدٍّ ما، ولكن سيكون من المبالَغة التحدُّث عن «تغيير مُزلزِل» (كونراد ياراوش) في الفترة قبل 1914؛ فالبياناتُ المتوفرة غيرُ كاملة، وتَصعُب مُقارنتُها بسببِ اختلاف الفئات في البلدان. بدأت التغييرات في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، في ألمانيا، حتى ذلك الوقتِ كان الجزءُ الأكبر من آباءِ الطلاب من الأكاديميين، أو

يشغلون مناصبَ عاليةً في الإدارة العامة، أو كانوا يعملون محامين أو أطباء أو قساوسة، بحلول الحرب العالمية الأولى كانت هيمنةُ الطبقة الوسطى المتعلِّمة تتراجع. وبدلاً من ذلك، زادت نسبةُ القادمين من الطبقة الوسطى الأوسع؛ كان آباؤهم مُوظَّفين مَدَنيِّين صغاراً، ومعلِّمين في المدارس الابتدائية، فضلاً عن ممثِّلين للبرجوازية الاقتصادية الجديدة. ومع ذلك، كان هذا التحوُّل ملحوظاً؛ حيث حدث بنسبةٍ صغيرة جداً، أقل من 1% من الفئة العمرية المَعْنية. بالإضافة إلى ذلك، ستظل فُرصُ دراسةِ الابن أعلى بعدةِ مرات بالنسبة إلى عضوٍ مُتعلِّم من الطبقة المتوسطة. كان لتجزئةِ الكائن تأثيرٌ مُقيد إضافي: كان الانفتاحُ الاجتماعي النسبي يحدث بشكلٍ متزايد في العلوم الإنسانية التي أدَّت إلى مهنة التدريس، بينما استمرَّ المواطنون المتعلِّمون في اختيار كليات الطب والقانون. فقط اللاهوت البروتستانتي، الذي كان لا يزال مطلوباً بشدة في الطبقات الوسطى العليا، كان موضوعاً يخصُّ المتسلِّقين الاجتماعيين من الطبقات الوسطى الدنيا. أخيراً، لم يدخل أبناءُ العمَّال جامعاتٍ ألمانيةً إطلاقاً، وقُبِلت النساءُ فقط بين عامَيْ 1900 و1909. لذلك لا يُمكِننا الحديثُ عن الانفتاح والتقدُّم إلا بدرجةٍ محدودة جداً.

يُمكِن ملاحظةُ توسُّعٍ اجتماعي مماثِل في فرنسا داخل الطبقات الوسطى؛ حيث قام نظام Grandes écoles (المدارس الكبرى) المتخصِّصة بتقسيمِ المجموعات المختلفة بشكلٍ مؤسسي. ذهب أبناءُ الطبقة المتوسطة الدنيا بشكلٍ أكبر إلى École normale supérieure، التي تَأسَّست عام 1808 بوصفها مدارسَ لإعدادِ المعلِّمين. قَبِلت الجامعاتُ الباريسية للنُّخَب الحاكمة الفرنسية، الطلابَ بشكلٍ أساسي من العاصمة. في الكليات الجامعية في أنحاء البلاد، كما في ألمانيا، تَجمَّعَت الطبقاتُ المتوسطة العليا في اختصاصاتٍ

معينة، خاصةً دراسةَ القانون. كان التمييزُ الأكثرُ وضوحاً في بريطانيا، في أوكسفورد وكامبريدج؛ حيث تَراجَعَت -كما في باقي أوروبا- نسبةُ الطلاب من أبناءِ أصحاب الأراضي والعائلات الأرستقراطية، وقُبِل أبناءُ الطبقة الوسطى الميسورة، من أبناء القساوسة والأُسَر القانونية والطبية، وانضمَّ إليهم بالتدريج طلابٌ من البرجوازية الاقتصادية. حتى عام 1854 أو 1856، كان يجب أن ينتمي الطلابُ هناك إلى الكنيسة الإنجيلية، وكذلك المدرِّسون حتى عام 1871. كان يُمكِن للعائلات الأقل ثراءً، غير المُؤمِنة، الكاثوليكية أو اليهودية من نفس الفئة الاجتماعية، إرسالُ أبنائها إلى كلية لندن الجامعية، التي تَأسَّست عام 1828، أو إرسالهم منذ سبعينيات القرن التاسع عشر إلى جامعات المُقاطَعات المُنشأة حديثاً في الشمال. ربما كانت الخلفيةُ الاجتماعية الأكثر شمولاً في أوروبا في القرن التاسع عشر، في الجامعات الاسكتلندية؛ حيث كان حوالي الرُّبْع من الطلاب من عائلاتِ الطبقة العاملة وأبناء المجتمعات الريفية، جنباً إلى جنب مع الطبقة الوسطى. كانت الرسومُ وتكاليفُ العيش هنا منخفضة، وظلَّ الارتباطُ بالكنيسة المحلية قوياً، وكان هناك العديد من المِنَح الدراسية للطلاب الفقراء. أسَّسَ أندرو كارنيجي، قطبُ الحديد والصلب الأمريكي من عائلة نساجين اسكتلندية عام 1900، مؤسسةً لدعم الطلاب الاسكتلنديين المحتاجين.

انفتحت الجامعاتُ الأوروبية من ناحيةٍ اجتماعية بشكلٍ أوسعَ من ذي قبل، للطبقات الوسطى في سبعينيات القرن التاسع عشر، لكنها بشكلٍ عام لم تُغيِّر إنتاج المهن المرتبطة بطبقات اجتماعية مُعيَّنة، وفتحت الفُرصَ لآخرين فقط في مجالات مُعيَّنة، ويُمكِن ملاحظةُ وضْعٍ مشابه بالنسبة إلى قبول النساء في الجامعات. استمرَّ الانفتاحُ في كاملِ أوروبا على مدى

خمسين عاماً منذ ستينيات القرن التاسع عشر، واستمرَّتْ هيمنةُ الرجال على الجامعات. وهناك حيث قُبِلت النساء في الغالب في مُؤسَّساتٍ فرعيةٍ منفصلة بعضها عن بعض، أو في اختصاصاتٍ غير أساسية. وتظل بعض المجالات، وخاصةً القانونَ الذي يُعَد مركزياً في الوظائف الحكومية والنظام العام، مُغلَقةً تماماً في وجههن، كانت شجاعةُ وإنجازاتُ رائداتِ النضال من أجل حق المرأة بالتعلُّم مثيرةً للإعجاب، بالنسبة إلى بعض المراقِبين في ذلك الوقت، كان قبولُ المرأة في الجامعات بمثابةِ ثورةٍ. من منظورٍ تاريخي، لم يَحدُث هذا كانفجارٍ، بل حدث بشكل أكبر كزحفٍ بطيء. بإلقاءِ نظرةٍ على البلدان التي مَنحَت حقَّ القبول على مراحل، تَظهر الظروفُ والقيودُ غير المواتية واضحةً. في العام الدراسي الذي قُبِلت فيه النساءُ في الجامعات لأول مرة، كان ذلك يُعَد «فتحاً علمياً»، إلا أنه لم يكن العاملَ الحاسم لتوسُّعِ الفُرص في هذه العملية. بحسب المؤرخ روبرت أندرسون، كانت العواملُ الرئيسية هي وجودَ المناهج والمدارس العليا للفتيات، وتَغيُّر تَوقُّعات أُسَر الطبقة الوسطى، ودور الكنيسة، وكذلك العلاقة بين الدولة والحياة المهنية والدراسة الأكاديمية.

في فرنسا الجمهورية، وبعد المُحاوَلات الأولى في ستينيات القرن التاسع عشر، أُنشِئت مدارسُ حكومية ثانوية للفتيات منذ عام 1880، لكن هذه المدارس لم تَمْنح شهادةَ الثانوية العامة التي كانت شرطاً للالتحاق بالدراسة الجامعية، وتم تغطية الحاجة الضرورية للمعلِّمات من خلال إنشاءِ مدرسةٍ خاصة في سيفر، لم تُدمَج مع École normale supérieure التي كانت حصريةً للرجال إلا في عام 1985؛ أيْ بعد مائة عام من تأسيسها. هكذا نشأت حلقة مغلقة: يُمكِن لخريجاتِ ثانويةِ الفتيات أن يَنْتقلْنَ إلى مدرسة المعلمات، ليَعُدْنَ بعدها إلى المدارس الثانوية مُعلِّماتٍ. وهكذا كسرت المدارسُ الحكومية

احتكارَ الأديرة الكاثوليكية، وجذبت بشكلٍ أساسي بناتِ العائلات البروتستانتية واليهودية ذوات التوجُّهِ الجمهوري، وكان هدفُها التربوي تحسينَ التعليم الفكري للنساء من أجل الحياة الأسرية المستقبلية، ولم تكن الغاية تحرُّرهن. استبعَدَ المنهاجُ -مثل أماكن أخرى للفتيات في أوروبا- تَعلُّمَ اللاتينية، التي كانت شرطاً للقبول في الجامعة. كان افتتاحُ الكليات الجامعية للدراسات الطبية النسائية منذ عام 1868 جذَّاباً بشكلٍ خاص للطالبات الأجنبيات؛ لأن القليل فقط من الفرنسيات حصلْنَ على الشهادة الثانوية التي كانت شرطاً للقبول، وإن كنَّ قد حصلْنَ عليها، فقد كان ذلك من خلال التعليم الخاص وليس في المدارس الحكومية. كانت نسبةُ الطالبات الجامعيات عام 1910 في فرنسا 9 بالمائة، وكانت نسبةُ الفرنسيات إلى الأجنبيات حوالي أربعة إلى ثلاثة. وقد بقيت Grandes écoles مُغلقةً تماماً في وجه النساء.

في إيطاليا كانت نسبةُ النساء بين الطلبة 17% عام 1910، وهي أكثر بكثيرٍ من أي مكانٍ آخَر. بالرغم من أنه لم تُنشَأ مدارسُ حكومية للفتيات، وظلَّ التعليمُ العالي إلى حدٍّ كبير بيد الكنيسة، لم يكن سببُ ارتفاع نسبة النساء هو انفتاحَ القبولِ للدراسة الجامعية منذ عام 1875، بل كان التعليم الأساسي المشترك للفتيان والفتيات، خاصةً منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، كانت بنات أُسَر الطبقات الوسطى -بخلاف فرنسا وبلجيكا- يَتحضَّرْنَ بشكلٍ متزايد للحصول على الشهادة الثانوية، مع الفتيان في الثانويات الحكومية. كانت الطبيبة مريا مونتسوري (1870-1952) من أوائل اللواتي سَلَكْنَ هذا الطريق، وحصلت على الدكتوراه عام 1896. تُظهِر الحالة الإيطالية أن الجَمْع بين تَخلُّف الكنيسة الكاثوليكية والعلمانية، قد يتيح المزيدَ من الفُرص شرطَ إزالة الحواجز بين الجنسَين قبل التعليم الجامعي.

أظهرَت الإحصاءات من المملكة المتحدة، قبل الحرب العالمية الثانية مُباشَرةً، أن نسبةَ الطالبات كانت أعلى من ذلك، بفارقٍ يزيد عن الخُمْس. كانت النسبة أعلى في اسكتلندا (24%) وويلز (35%)، لكن في أكسفورد وكامبريدج كانت 9% فقط، وفي بقية إنجلترا 20%. تعكس هذه الأرقامُ حقيقةَ أن مُعلِّمات المدارس الابتدائية تَعلَّمْنَ في الجامعات، وأنه كان هناك فرعٌ دراسي للتدبير المنزلي في كلية الملك في لندن (King’s College)، وكذلك في كارديف. يُضاف إلى ذلك بعد عام 1900، الحاجة إلى معلِّمات في مدارس Grammar Schools للفتيات. كانت الجامعات المنشأة حديثاً على الجزر البريطانية تُقدِّم دراسات للنساء، بينما ظلت الجامعتان البريطانيتان التقليديتان مغلقتَيْن تقريباً بشكلٍ كامل. أما الكليات النسائية التي أُنشِئت هناك منذ 1866 فقد شكَّلَت عالماً جامعياً منفصلاً. يظهر الإقصاء المستمر من مناصب السلطة الذكورية، من خلال ملاحظة أنه بالرغم من أن الطالبات كنَّ يَتقدَّمْنَ الامتحانات، فإنهن لم يكن يَحصلنَ على درجات علمية في أكسفورد حتى عام 1920، وفي كامبردج حتى عام 1948؛ لأن الخريجات اللواتي كنَّ سيُوظَّفنَ مُحاضِرات، كن سيحصلن على حقِّ التصويت في اللجان الجامعية. نقْصُ الدبلوم أدى فعلياً إلى استبعادِهن وعدم استقلاليتهن.

مع أخذِ القيود والانقسامات المختلفة في البلدان التي سُلِّط الضوءُ عليها سابقاً بعين الاعتبار، لا يبدو تأخُّر انفتاحِ الجامعات في الولايات الألمانية مثل بادن عامَ 1900، وبروسيا عامَ 1908، شيئاً استثنائياً. ارتفعَت بسرعةٍ نسبةُ النساء حتى الحرب العالمية الأولى ارتفاعاً مماثلاً لارتفاعِ نِسبتِهن في فرنسا. ربما تعود المقاوَمةُ العنيدة لأساتذة الجامعات الألمان، إلى أن النظام الألماني

لم يَكُن يملك مساحاتٍ نخبويةً حصرية ذكورية كما في Grandes écoles أو الكليات الإنجليزية، وبوصول النساء إلى الجامعة يُمكِن أن تنفتح أيضاً مساحاتُ سلطةٍ اجتماعية سياسية للنساء، يُضاف إلى ذلك أن مدارس الفتيات العليا كانت بشكلٍ أساسي تُوظِّف معلمين ذكوراً، بحيث كانت فُرص العمل بعد التخرُّج قليلةً للفتيات. أيضاً لم تَتمكَّن الفتياتُ من الحصول على شهادة الثانوية حتى وقت متأخر، بدايةً من عام 1891 في بادن. وُجِدت النساءُ بأعدادٍ قليلة في الجامعات الألمانية، قبل بداية القرن، فقط بصفتهن طالباتٍ مُستمِعات. كذلك كان يُمكِنهن الحصول على درجة الدكتوراه قبل قبولهن بشكلٍ رسمي في الجامعة، ولكن لم يَكُن يُسمَح لهن بالتَّقدُّم لامتحان الدولة. لم يكن بإمكان النساء الألمانيات دراسة الطب -الذي كان مرغوباً فيه بشكلٍ عام من قِبَل النساء- إلا في الخارج.

وفقاً لعالمة الاجتماع إيلزة كوستاس، يُمكِن العثور هنا على شرحٍ عام حول الالتحاق التدريجي للنساء؛ حيث نَظَّمت الدولةُ الشهاداتِ الجامعيةَ، وفي نفس الوقت تَحكَّمَت في فُرص الوصول إلى المهن المرموقة ذات الدخل العالي. على سبيل المثال، من خلال امتحاناتِ الدولة للطب والقانون والتدريس في ألمانيا، كان يُمكِن أن يبدو قبولُ النساء تهديداً بالنسبة إلى الرجال؛ كان المعارضون يسألون أنفُسَهم، إلى أين يُمكِن أن تصل المرأة بعد تخرُّجها، سواء كانت المَخاوفُ مَبْنيةً على التفكير التنافُسي المباشِر أو على فكرة الدُّونِيَّة الفكرية للنساء، أو في سيناريوهات التدهور السياسي السكاني، فإن ذلك لا يُحدِث فَرْقاً. بينما في البلدان التي لم يَكُن الوصول إلى مِهَن الطبقات المتوسطة مُنظَّماً من قِبَل الدولة، كما في بريطانيا أو سويسرا، كان يُمكِن أن تُفتَح الجامعات بشكلٍ أسهلَ للنساء، في الواقع لم يُستبعَدْنَ

استبعاداً فعلياً من المناصب الحاسمة إلا بعد التخرُّج، من خلال آلياتِ المِهَن الذاتية التنظيم.

إن دراسة تاريخ تعليم النساء يُوضِّح جانباً آخَرَ مهيمناً؛ حيث إن القيود والفُرص الجزئية للنساء تعكس أيضاً الإمكاناتِ والشروطَ التي توفرها الجامعات للرجال للحصول على الوظائف والدَّخْل والمكانة من خلال المؤهلات الرسمية وبناء شبكة علاقات. كانت الجامعاتُ ومؤسساتُ التعليم الخاص، إلى حد كبير، الأماكنَ التي تقوم فيها الدولُ والمجتمعاتُ الأوروبية بتدريبِ قيادتها المستقبلية، وتعتمد الآن على طيفٍ أوسعَ من الطبقة الوسطى. تقليدياً استمرَّ هذا إلى حد كبير للإدارة، والمجالِ القانوني والطبي، وهناك حيث كانت توجد ترتيباتٌ معينة مع الدولة أيضاً للكنيسة، بشكلٍ متزايد، كانت المؤسسات آنذاك تقود تعليمَ الكوادرِ لتلبية احتياجات المدارس الثانوية، أو غيرها من المدارس، مثل: مدرسة لندن للاقتصاد (London School of Economics)، والمدرسة العليا للتجارة (École des hautes études commerciales)، أو المدارس التجارية الألمانية للصناعة، والتجارة والسياسة، لم تُمنَح المرأةُ دوراً بارزاً في هذا الإطار. إن بَدَت الدراسةُ مفيدةً لبنات الطبقات الوسطى، فقد كان ذلك في سياق التوقُّعات المتزايدة للتربيةِ داخلَ الأسرة، والتعليمِ في الزواج، بصفتهن مُعلِّماتٍ مستقبلياتٍ في النظام التعليمي «الأنثوي» وفي مهن الرعاية الطبية. قد يبدو ذلك محدوداً بالنسبة إلينا اليومَ، ولكن كان من الصعب جداً للنساء تحقيقه سابقاً؛ لذلك كان يُمكِن لمُعاصِري ذلك العصر أن يجدوه قوياً جداً، أو أنه يُشكِّل تهديداً.

بينما تَطوَّرَت الجامعاتُ إلى مؤسساتٍ تعليمية عاليةِ الجودة، تَطوَّرَت في نفس الوقت ليُصبِح لها دورٌ تغييري أكبر في البحث العلمي مع مؤسساتٍ أخرى مشابهة. كانت أساساتها قد وُضِعت في أواخر عصر التنوير والرومانسية، لكنها لم تَظهر واضحةً حتى منتصف القرن التاسع عشر. جرى تشكيل النموذج التنظيمي، الذي كان مقياساً للكثيرين، على مدى سنواتٍ طويلة في ألمانيا. وكانت النقاشاتُ حول الإصلاحات في الجامعات قد بدأت قبل الثورة الفرنسية، ومع الاضطراباتِ التي سبَّبَها نابليون تم البدء بتنفيذها في أماكنَ عديدةٍ في ألمانيا؛ حيث كان على الولايات إعادةُ تنظيمِ تعليمِ مُوظَّفي الخدمة المدنية وتحسينِه. في أعقاب الهزيمة ضد فرنسا، ربط المُصلِحون والمفكِّرون البروس هذا الاهتمامَ البراغماتي بأساسٍ مفاهيمي سيكون له تأثيرٌ على المدى الطويل. وضَعَ كلٌّ من فيلهلم فون هومبولدت (1767-1835)، ويوهان غوتليب فيشته (1762-1814)، وفريدريش شلايرماخر (1768-1834)، في المركز الفكري، أفكارَ المثالية والإنسانية الجديدة، التي بموجبها على الجامعة أن توفِّر تعليماً فلسفياً رسمياً للفرد المستقل، مع الأفكار الأيديولوجية والإنسانية الجديدة في المركز الفكري. إن التطوُّر الذاتي القائم على فكرة الحضارة اليونانية القديمة، التي بدأت في العلاقات الإنسانية قبل دخول الجامعة، يُنظَر إليه بشكلٍ تجريدي ويرتبط بوضوحٍ بالاستكشاف التجريبي للعالَم المادي. أولئك الذين تَعلَّموا بهذه الطريقة سيكونون قادرين على اتخاذِ القرارات الصحيحة دونَ قيودٍ فورية عندما يُصبِحون قادةً فيما بعدُ. هذا هو السبيل لإحياء الدولة والشعب وإخراجهما من المأزق الحالي. في جامعة برلين التي كانت قد تَأسَّسَت حديثاً عام 1810، كانت كليةُ الفلسفة تُشكِّل الهيكلَ الأساسي للجميع. جسَّدَ أساتذةُ الجامعة أنفُسُهم التطلُّعاتِ الكبيرةَ في تطويرِ المعرفة من خلال الحرية الفكرية، من أجل تحقيق الأهداف الأخلاقية.

مع ذلك، فإن نجاحَ الجامعات الألمانية في القرن التاسع عشر، يَعود إلى عدم الامتثال في الممارَسة العملية لتلك التقاليد. مع ذلك ما بقي قائماً، كما قال أندرياس دوم مؤخراً، هو تحويلُ فكرةِ التجديد الأخلاقي إلى دافعٍ بحثي: يجب أن تكون الأفكارُ في الجامعات أصليةً ومميزة، وليس مجردَ إعادةِ تَناقُل الأفكار والمعرفة، ويحدث ذلك عندما يكون البحثُ والتعليم حُرَّيْن ومرتبطَيْن أحدهما بالآخَر، فيما بعدُ جرى ترسيخُ التعاوُن الوثيق بين الطلاب والأساتذة، ومُمارَستُه بنجاحٍ في الجامعات الألمانية على شكلِ ندواتٍ ومختبرات. ولكن، على خلاف الاعتقاد، لم تَكُن الجامعات الألمانية «حُرَّة»، كانت تحت إشراف الدولة، ومُموَّلة من الحكومة، ويُعيَّن أساتذةُ الجامعات من قِبَل الوزارات. ضمن هذا الإطار فقط (أو به على الأقل)، كان يُمكِن تحقيقُ إدارةٍ أكاديمية ذاتية. مارَسَت البيروقراطيةُ الرقابةَ، وعملت على وضعِ معاييرَ ثابتةٍ خاصة فيما يَتعلَّق بالامتحانات. في منتصف القرن التاسع عشر، بدأت الجامعات تَتحوَّل باتجاه «الواقعية» بشكلٍ أكبر، وإحدى الدوافع كانت من عالِم الطبيعة يوستوس ليبيغ (1803-1873) الذي أنشأ مخبراً كيميائياً، في البداية بشكلٍ شخصي، ثم دمَجَه مع جامعة جيسين؛ حيث تَعامَلَ الطلاب هنا مع الممارَسة العملية والمادة النظرية. حذا حذْوَه علماءُ طبيعة وجامعاتٌ أخرى -على سبيل المثال: روبرت بونسين (1811-1899) في هايدلبرغ- بحيث حدث توسُّعٌ واضح في البِنية التحتية البحثية في إطار التدريس الجامعي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ما زالت الأبنية تُستخدَم إلى يومنا هذا، وإنْ جرى ذلك بشكلٍ مختلف. ظهَرَ في الجامعات الألمانية قِسمٌ يُشبِه عملَ شركةٍ في البحث العلمي مع أستاذٍ جامعي بصفته مديراً، ومُعاوِنه طالب دكتوراه، وعمل به محاضرون وموظفون، وتردَّدَ عليه طلابٌ يَتعلَّمون تجريبياً. طالَبَ علماءُ طبيعةٍ فرنسيون -أمثال الكيميائي لويس باستور وجان بابتيست دوما (1800-1884)، اللذين كانا ناشِطَين في السياسة العلمية مثل زملائهم الألمان،

في وقتٍ مبكر من خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر- الحكومةَ الفرنسية بتمويلِ مُؤسَّساتٍ مُماثِلة.

لم يَكُن توسُّع البحث العلمي في الجامعات الألمانية أمراً مفروغاً منه، ولكنه حصل بالتدريج في ظل خلافات شديدة حول المُثُل الإنسانية، وغالباً باستخدامِ حجج إنسانية. حدث توسُّع البحث العلمي في جزء كبير منه خارجَ الجامعات في مدارس الفنون التطبيقية التي كانت قد تَأسَّسَت في بدايات القرن التاسع عشر، والتي تَحوَّلَت في الثُّلث الأخير، على سبيل المثال في دارمشتات عام 1877، إلى معاهد تقنية. تتَّضِح صعوبةُ هذه العملية ومدى أهمية المعايير الجامعية، من حقيقة أنه لم يُسمَح لها بحقِّ مَنحِ الدكتوراه حتى عام 1899 في بروسيا، و1901 في أماكن أخرى. فقد انعكست الاحتياجاتُ الأخرى للمجتمع الحديث في التعليم العالي في تأسيسِ المعاهد العليا للأعمال، هناك حيث كان الاهتمامُ بتعليمٍ تجاري عالٍ وتقدُّمٍ اجتماعي مع السعي لتحسين وضع المدينة المَعْنية. في أماكن مثل كولونيا (1901)، وفرانكفورت (1901)، ومانهايم (1907)؛ تَشكَّلت هذه المؤسساتُ بديلاً عن الجامعات التي لم تكن موجودةً في ذلك الوقت، وأصبحت نواةً لتأسيسٍ لاحق، ومُوِّلت من أموال خاصة وعامة. هذان المصدران كانا يَدْعمان أيضاً إنشاءَ مؤسساتٍ بحثية في جمعية القيصر فيلهلم عام 1911، التي كانت بعيدةً من الناحية المفاهيمية عن المُثل التي كانت قبل مائة عام؛ فقد أُنشِئت خارج الجامعة مُؤسَّساتٌ بحثية، مُتخصِّصة في مجالات معينة، مثل: الكيمياء، والكيمياء الفيزيائية، والكيمياء الكهربائية، وعلم الأحياء، وأبحاث الفحم، وفسيولوجية العمل، والبحوث الدماغية؛ وهي المجالات التي أُنشِئت مؤسساتٌ لها، حتى عام 1914. إذا تَمعَّنَّا في منظَّمات العلم، يجب ألا يَقتصر التركيزُ على الجامعات الألمانية النموذجية. كانت مرونةُ الهيكل المؤسسي بشكلٍ عام عاملاً حاسماً في نجاحِ

النظريات والأساليب العلمية في العالَم الحديث؛ يتضح هذا من خلال الأحداث في البلدان الأخرى.

تتَّضح جاذبيةُ النظام الجامعي الألماني كمؤسسةٍ علمية بين عامَيْ 1850 و1890، عند مُقارَنتها بالأوضاع المختلفة للنظام الفرنسي، الذي حَظِي أيضاً بالكثير من اهتمام المعاصِرين في ذلك الوقت. هناك كان قد تم حلُّ الجامعات بصفتها مُؤسَّساتٍ أثناء الثورة الفرنسية. حتى عام 1885، وافتراضياً حتى عام 1896، لم يكن هناك سوى كلياتٍ منفصلة، تُدار مركزياً. كان التركيزُ لفترةٍ طويلة على كليات القانون والطب، أمَّا كليات العلوم الطبيعية والإنسانية فقد جذبت أعداداً أكبرَ من الطلاب ابتداءً من سبعينيات القرن التاسع عشر، وكانت لفترةٍ طويلة مُنشغلةً بشهادة الثانوية العامة والمحاضرة العامة للجمهور المثقَّف. بجانب الكليات، خلال فترة الثورة، أنشأ نابليون مؤسساتِ تعليمٍ عالٍ لمهن ومجالات معينة: أولاً في عام 1794، أنشأ مدرسةَ الفنون التطبيقية، التي كانت تُدرِّس الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وكانت مُوجَّهةً في الأصل نحوَ الجيش؛ وتبعتها «مدارس كبيرة» أخرى، مثل المدرسة العليا المذكورة أعلاه (1808). على عكس الجامعات، جرى اختيارُ الطلاب من خلال مسابقة. شكلت هذه المؤسساتُ النخبة في دولة التعليم الحكومية في القرن التاسع عشر، التي لم يتم تجنيدها على أساس الولادة والامتيازات. وانطلاقاً من تقاليدِ الحكم المطلق المستنير، عبَّروا عن فكرة تحسين المجتمع من خلال الخبرة الفنية. لم يُقدِّموا، لا هم ولا الكليات الوطنية، مكاناً للبحث العلمي. تَركَّز البحث العلمي في المعاهد الوطنية، التي بُنِيت على أُسس المعاهد السابقة لـ Ancien Régime، والتي لم يَكُن لديها طلاب. كانت الهيئاتُ الرائدة هي معهد فرنسا (1795)، وCollège الوطني، الذي أصبح Collège de

France منذ عام 1870. في بداية القرن التاسع عشر، كانت هذه المؤسسات سببَ الانجذاب العلمي الكبير لباريس من قِبَل العلماء، مثل ألكسندر فون همبولدت (1769-1859). غير أنه لم يَكُن أساساً لبحوثٍ تجريبية تعاونية، في مجال العلوم الطبيعية المنظمة عملياً.

في وقتٍ مبكر من ستينيات القرن التاسع عشر، بعد هزيمة 1870/1871، تَكثَّفَت الإجـراءات الإصلاحية من قِبَـل العلمـاء والدولـة، بمـا يَتعلَّق بالجامعات الألمانيـة. فـي عـام 1868 أسَّسَ وزيـر التعليـم فيكتـور دوري (1811-1894) École pratique des hautes études (المدرسة التطبيقية للدراسات العليا)، التي كان الأساتذةُ يقومون فيها بالبحث العلمي مع العلماء الشباب في المحاضرات والمختبرات، ولكنها لم تَكُن تَمنَح شهادةَ الدبلوم. كانت المدرسة التطبيقية على نفس مستوى الجامعات أو فوقها، وقدَّمَت مواردَ للبحث تقريباً في كل الاختصاصات. هدَفَت إعادةُ دمْجِ الكليات المستقلة في جامعاتٍ مشتركة من عام 1885 حتى عام 1896، إلى دمْجِ التدريس والبحث بشكلٍ أقوى على شاكلة النموذج الألماني، وحينها أصبحَت السوربون مركزاً لجامعة باريس مرةً أخرى، وحصلَت على مبانٍ جديدة مثل أغلب الجامعات في أوروبا في القرن التاسع عشر. وأخيراً في نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت مدارسُ ومعاهدُ لأغراضٍ خاصة بمُبادَراتٍ اقتصاديةٍ شخصية أو محلية، تَلقَّت معظمَ تمويلها أو تم الاستيلاء عليها من قِبَل الدولة، منها في باريس -من بين مدارس أخرى- المدرسةُ العليا للتجارة (1881)، والمدرسة العليا التقنية للكهرباء (1882)، والمدرسة العليا الاستيطانية (1889)، بالإضافة إلى مؤسساتٍ أخرى في مراكز المُقاطَعات كما في نانسي، وغرونوبل، وليون، وليل، وتولوز.

بشكلٍ عام، أدَّت الإصلاحات الجمهورية، التي كانت قد بدأت خلال الإمبراطورية الثانية، إلى التكيُّف الوظيفي مع العمليات التعليمية العلمية والجامعية الألمانية، مع الاحتفاظ بالهيكلية الفرنسية في التنظيم. وعلى الجانب الآخر، قامت ألمانيا بإنشاءِ مؤسساتٍ بحثية مُتخصِّصة غير جامعية بمُبادَرة مركزية، وكانت جزئياً مُشابِهةً للنموذج الفرنسي.

جَرَت متابَعةُ التطوُّرات الألمانية والفرنسية عن كثب، واستندَت الولاياتُ والمدن الأخرى التي أرادت في الثُّلُث الأخير من القرن التاسع عشر إجراءَ إصلاحاتٍ على جامعاتها ونظامها العلمي، إلى هذه النماذج وكيَّفَتها مع الظروف والإمكانات المحلية الخاصة. ففي الجزر البريطانية، على سبيل المثال، حُوِّلت الجامعات الإنجليزية، التي ركَّزَت على تكوين الشخصية الأرستقراطية والتدريب الكهنوتي، من خلال الإصلاحات والمؤسسات الجديدة بدعمٍ من الدولة؛ إلى نظامٍ يهدف إلى ضمان تعليم النُّخَب والبحث العلمي. وكان من المقرَّر تأمينها. وباستثناء أكسفورد وكامبريدج، بدأت الأموال العامة تَتدفَّق أيضاً إلى المؤسسات الجامعية في عام 1889، وهو الشيء الذي كان قائماً منذ فترةٍ طويلة في اسكتلندا. في مطلع القرن، هيمَنَت المخاوفُ بشأن «الكفاءة الوطنية» على النقاشات المتعلقة بالإصلاح، ولعب الموقعُ في المنافسة الصناعية وفي التنافس بين الإمبراطوريات دوراً مهماً في هذا النقاش. كما أضفى هذا شرعيةً على بدايات البحث العلمي والطبي الذي تموِّله الدولة. وعلى خلاف الدول الإمبريالية الأوروبية الأخرى، لم تُنشِئ بريطانيا مؤسسةً تعليمية خاصة لإدارة المستعمرات، كما كان في هامبورغ، حيث أصبح المعهد الاستعماري لعام 1908 نواةَ تأسيسِ الجامعة عام 1919. تنعكس الاحتياجاتُ ذات الصلة على التخصصات الأكاديمية لفقه اللغات «الشرقية»، والأنثروبولوجيا، والطب الاستوائي، وعلم الجِراج (الألماني). جاء

الطلاب من الإمبراطورية البريطانية، بشكلٍ أساسي، من المستعمرات الاستيطانية «البيضاء»، ومن الهند إلى بريطانيا. بشكلٍ أساسي، كان يذهب أولئك المهتمون بالبحث العلمي من الجزر البريطانية إلى الجامعات الألمانية.

بالإضافة إلى الجامعات الألمانية والفرنسية استُقطِب الطلابُ الأجانب من النمسا وسويسرا وإيطاليا وبلجيكا. كان الطلاب من شرق أوروبا وجنوب شرقها نَشِطين بشكلٍ خاص؛ اكتسبوا معرفةً باللغتين الألمانية والفرنسية، وكذلك الإنجليزية والروسية، وهو ما أتاح لهم الوصولَ إلى معرفة كبار العلماء. لم يُغيِّر إنشاء الجامعات في بلدانهم الأصلية من هذا. ومع ذلك، أصبحت اللغة في بعض الأماكن ميداناً للصراع؛ لأنه على الرغم من الطابع الدولي للجامعات، كانت في نفس الوقت رمزاً للدول القومية أو تعبيراً عن تَطلُّعاتٍ مُشابِهة (كريستوف شارل وجاك فيرجير). من ناحية أخرى، قاموا بتدريب العاملين في المدارس والإدارات والمحاكم والمستشفيات. بطرق مختلفة، أُخِذ ذلك في الاعتبار في البلدان التي كانت جزءاً من الإمبراطورية. على سبيل المثال، عُقِدت دورات اللغة الفنلندية بالتوازي مع باقي المواد في هلسنكي. وفي براغ، وهي جامعة قديمة ذات طابعٍ ألماني بالكامل، كان إنشاءُ الأستاذية في التشيك من ستينيات القرن التاسع عشر فصاعداً فترةً انتقالية فقط، وبلغت ذُرْوتها في تقسيمٍ تنظيمي بين الجامعات الألمانية والتشيكية في عام 1882. وفي غاليسيا، في الجزء النمساوي من بولندا، في عام 1869، بدأ تدريسُ الألمانية في الجامعات الألمانية في كراكوف ولمبريغ / لفيف، بينما قُمِعت الثقافةُ البولندية في نفس الوقت في بروسيا وروسيا.

ظهرت في أوروبا خلال هذه الفترة مستودعاتٌ عالمية للمعرفة والحفظ والبحث العلمي والعروض التقديمية العامة، والأكثر شعبيةً، التي اعتمد عليها علمُ الإثنولوجيا وعلم الحيوان وغيرهما من التخصُّصات، وكان وراء إنشائها مُمثِّلو هذه العلوم في المقام الأول، وهو ما يُوضِّح العلاقةَ الوثيقة بين العلم والتوسُّع الأوروبي، وأن العلم في القرن التاسع عشر لم يَكُن تخصصاً أكاديمياً فقط، على الرغم من التدريب الرسمي والتخصصي في

الجامعات، وخاصةً في التاريخ الطبيعي. كان المؤرخ أندرياس داوم قادراً أيضاً على إظهارِ أنه في ألمانيا؛ حيث كان البحثُ راسخاً بشكلٍ خاص من الناحية المؤسسية، وكان عامة الناس مهتمين بالمعرفة الطبيعية في الجمعيات والمؤسسات والأحداث التجارية وأنظمة النشر. كانت الأوساط البرجوازية مهتمةً بشكلٍ رئيسي بالبحث العلمي، ولكن ليس حصرياً، حيث قامت الحركة العمَّالية المنظمة، منذ ستينيات القرن التاسع عشر، ببناءِ مُؤسَّسات مُماثِلة، من بينها المكتبات. في العلوم الشعبية، كان هناك جدلٌ بين المادية والمثالية والتطوُّر والدِّين. وبحسب الوضع، اتَّخَذت الأنشطةُ أيضاً طابعاً سياسياً، وأكَّدَت على الإنجازات الوطنية، ومثَّلَت المشاركة السياسية، وقدَّمَت مَطالِبَ اجتماعيةً وتعليمية. هدَفَ مشروعُ العلمِ والتعليم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تلبيةِ المطالب المجتمعية التي تَجاوَزَت التكوينَ الوظيفي للنُّخَب وتعزيزَ المعرفة القابلة للتطبيق مُباشَرةً. في المجالات الشعبية، لم يَكُن الأمرُ يَتعلَّق فقط بالعرض والتجارة، بل شمل أيضاً المشاركةَ بشكلٍ عام. يُعَد تدريبُ المحامين والأطباء والعلماء والمهندسين والمعلمين اللازمين لسَيْر عملِ الدولة وتقدُّمِها جزءاً لا يَتجزَّأ من تطوير المؤسسات الجامعية الأكاديمية الأوروبية المموَّلة من القطاع العام، والتي تسيطر عليها الدولةُ بشكلٍ أو بآخَر. منذ ذلك الحين، كان التدريبُ الرسمي من خلال اكتساب الخبرة والامتحانات شرطاً أساسياً ضرورياً للوصول إلى المناصب العليا في جميع قطاعات النشاط العام للدولة، وبشكلٍ أكثر شمولاً منذ مطلع القرن العشرين، في العديد من أنشطة القطاع الخاص والعمل المستقل؛ ليحلَّ التدريبُ محلَّ التنشئة الاجتماعية والانتماء الطبقي، والمعرفة القائمة فقط على التعليم العام، والميل إلى التجرِبة. أصبحت السنواتُ التي قضاها الرجال في الشبكات المهنية والاجتماعية في التعليم العالي منذ ذلك الحين مرحلةً مركزية في الحياة. العامل الثاني لنموِّ نظامِ الجامعة هو البحثُ عن المعرفة العلمية.

وبغض النظر عن الدوافع الجوهرية للأفراد، فإن التطوُّرَ المؤسسي مع ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة التقدُّم، وكذلك بالقدرة التنافسية الوطنية. هذا الأخير لا يَتعارَض مع طبيعة العلم العابرة للحدود، ولكنه يسير جنباً إلى جنب معها. وأن تكون جزءاً من مجتمعِ البحث الدولي، الذي جرى تشكيلُه من خلال المنشورات والمؤتمرات، مفيدٌ للموقفِ الوطني للفرد ولموقفِ الأمة ككل. على الرغم من أنه كان -ولا يزال- من الممكن للعلماء الخاصين مُتابَعةُ العلم، وأظهر العلمُ الشعبي تماسُكاً اجتماعياً أوسعَ للعلم تَجاوَزَ بكثير الدائرةَ الضيِّقة للطلاب. كان العمل العلمي في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى مُدمَجاً إلى حدٍّ كبير في المؤسسات، لكنه اعتمَدَ على الوصول إلى المكتبات والمختبرات، التي أصبحت جزءاً من التعليم الجامعي من خلال دراسات الدكتوراه عندما كان مرتبطاً بالبحث. بشكل عام، تَطوَّرَ هذا الشكلُ المحدَّد لتوليد المعرفة ونشْرِها ضمن نظامٍ متعدِّد الأطراف كان مَرِناً على الرغم من الخلافات الأيديولوجية الحادة والمصالح. في الوقت نفسه، يُعَد هذا أحدَ أُسس الهيمنة العالمية القصيرة لأوروبا. والنتيجة ليست نظاماً علمياً وجامعياً متجانساً في البلدان الفردية، ولا نظاماً أوروبياً مُوحَّداً، بل كانت هيكلاً متبايناً مؤسسياً مُقسَّماً (آر دي أندرسون). من حيث المبدأ، فهو مفتوح، لكنه بالتفصيل اجتماعي وجندري بشكل صارم، وحصري وانتقائي.

حتمية التغيير التاريخانية ونظرية التطوُّر

قام اللاهوتي إرنست ترويلتش في مراجعةِ عام 1913 «بتقييم روح القرن التاسع عشر التي تحدِّدها العلوم الفردية». عُبِّر عن التخصُّص التأديبي الجديد بوضوحٍ في نشر المجلات؛ في حوالي عام 1800 كان هناك 100 مجلة، وبحدود عام 1850 أصبحت حوالي 1000، وفي عام 1900 بلغ عدد المجلات 10000 مجلة. نشأ «التخصُّص العلمي القوي والناجح» بسببِ الحاجة إلى

التطبيق، وكان مرتبطاً بمجال التربية والتعليم وتنظيمه المؤسسي وطبيعة العلم بوصفه نشاطاً يَسْعى إلى حلِّ المشكلات ودراستها بشكلٍ نقدي، وفي هذا الصدد يُثِير باستمرارٍ أسئلةً جديدة. في القرن التاسع عشر فُصِل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وتَرافَقَ ذلك مع ترسيمٍ مُتبادَل وجهود العلوم الطبيعية والتخصُّصات التقنية لتحقيقِ الاعتراف الجامعي والاجتماعي. أشار ترولتش إلى كِلَا المجالَيْن الرئيسيَّيْن المتعلقَيْن بالفصل المهني في كلا المجالين الرئيسيين، لكنه ميَّزَ الأساليبَ المختلفة بينهما. لم يكن التعليمُ بالنسبة إليه «جمالياً في المقام الأول، ولكنه واقعي وتاريخي»؛ «تاريخي» يعني «خاصاً» هنا، وليس فقط تاريخ العلم، ولكن أيضاً في فقه اللغة وغيره من التخصُّصات الأخرى، ومن بينها عِلمُ اللاهوت. ويشير مصطلح «تاريخي» ذي الصلة إلى طريقةِ تفكيرٍ كانت سائدةً في ذلك العصر. ويُمكِن أيضاً العثورُ على ذاك المصطلح في بعض نظريات العلوم الطبيعية. أما مصطلح «الواقـع العلمي» فيعني المنهجَ العلمي القائم على التجرِبة.

التحوُّل التاريخي، كان التاريخ حاضراً في كل مكان: اختبر المعاصرون التغييرَ العلمي والتقني بسرعةٍ كبيرة لدرجةِ أن التناقُض بين الماضي والحاضر بدا واضحاً لهم في تجربتهم الخاصة: إلى أين سيؤدي التطوُّر؟ ما الهدف منه؟ ما الذي يجب الاحتفاظ به من الماضي؟ التاريخانية بوصفها أسلوبَ تفكيرٍ يسعى لفَهْمِ الحاضر والمستقبل من خلال الماضي، قدَّمَت أجوبةً على هذه الأسئلة، وفتحَت إمكانيةَ الحفاظ على الماضي في الذاكرة العامة (أوتو جيرهارد أويكسلي). على سبيل المثال، اختارت الفنونُ من بين الأساليب التاريخية المختلفة؛ حيث بنى المهندسون الأبنيةَ الجديدة الكبيرة بأسلوب الباروك الجديد. جمعت المتاحف عدداً لا يُحصى من القِطَع التاريخية من جميع أنحاء العالم -من بينها أشياءُ لمجموعاتِ السكان الأصليين من مناطق ما وراء

البحار، صُنِّفت لعصرٍ متأخر مُقارَنةً بالتقدُّمية المزعومة في وقتهم، وعُرِضت للجمهور. في احتفالات الذكرى السنوية، كان الناس يحتفلون بتاريخهم، خاصةً تلك التي كانوا يعتبرونها لأمتهم. شُيِّد النُّصب التذكاري في كل مكان لأبطال الماضي. كان التاريخ قد تَحوَّلَ منذ أوائل القرن التاسع عشر إلى تَخصُّص علمي، وطُوِّر وأُضفِي عليه الطابع المؤسسي، اعتماداً على طريقة المصدر النقدي. حتى في مجال العلوم الطبيعية، فسَّرَ تشارلز داروين حاضرَ الطبيعة بكونه أصبَحَ تاريخاً وفقاً لآلية التطوُّر. كانت الشعوب التي واجَهَها الأوروبيون أثناءَ تَوسُّعِهم الإمبراطوري أيضاً موضوعَ تصنيفٍ تاريخي، يَتأرجح بين فئات الحضارة والتاريخ الطبيعي. وهكذا قدَّمَت تاريخانيةُ القرن التاسع عشر في مُواجَهة التنوُّع والتغيير السريع، نوعاً من اليقين بالتغيير.

كانت الشخصيةُ الفكرية المركزية للتاريخانية مزيجاً من الملاحظة الفردية مع فكرة التطوير (فريدريش يبغر ويورن روسن). على النقيض من مفهوم التنوير للطبيعة البشرية، أكَّد ممثلوه على الأشكال المختلفة للوجود البشري، وقدَّروا القيمةَ الجوهرية للفردانية التاريخية. لم يُشِر التطوُّر العضوي والنمو الفرداني إلى الفرد فقط، ولكن أيضاً إلى الجماعات مثل الشعب أو الأمة. حُوِّل هذا التصوُّر المستوحى من الرومانسية في التاريخانية، إلى أسلوبٍ علمي في الرؤية العكسية للماضي. في ألمانيا وبلدانٍ أخرى لعب ليوبولد رانكه (1795-1886)، المؤرخ الرسمي للدولة البروسية، دوراً حاسماً في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ حيث قارَنَ بين علم التأويل التاريخي والتفسير التاريخي الفلسفي للعالَم؛ أي التعاطُف مع العصور الماضية بقِيَمها الخاصة، وتفهُّم الجهات الفاعلة في الماضي. وهكذا فإن التأريخ يُسجِّل الأحداثَ كما حدثت، ويربطها بخصائصِ حِقْبةٍ معينة للتخصُّص العلمي؛ وأدى ذلك إلى تَطوُّرِ مُتطلَّباتٍ مهنية معينة، بقيت ساريةً في القرن

العشرين. يجب أن تستند البيانات إلى مصادر، وبذلك يُمكِن التحقق منها، يجب أن يكون العرضُ التقديمي موضوعياً، ونقدياً، ولكن غير مُتحيِّز.

إن الزيادةَ في معرفة الماضي جلبَت معها تقدُّماً مفيداً في المعرفة؛ حيث اختار المؤرخون مـا يجب أن يظلَّ من الماضـي ذا صلةٍ بالحاضر. بالنسبة إليهم، كانت القوى الدافعة للتغيير التاريخي ذاتَ طبيعةٍ فكرية. كان يُنظَر إلى الدولة والسلطة أيضاً كأفكار. وهكذا كان للعلم التاريخي والتفكير التاريخي وظيفةٌ اجتماعية؛ حيث منحوا الطبقةَ الوسطى البرجوازية المتعلِّمة شعوراً بالأمان، وكذلك فيما يَتعلَّق بمجتمعٍ صناعي مُتطوِّر وحكم ملكي وأرستقراطي. مرت البشرية بعمليةٍ تاريخية جُسِّدت فيها فكرةُ الحرية فـي وحداتٍ سياسيةٍ ثقافية خاصة. فـي سياسة الإصلاح التي أعقبَت الاضطرابَ الثوري بين عامَيْ 1789 و1848، بَدَا أن معنى الحِقْبة التاريخية للفرد -التي تَأسَّست في الماضي- يَتجلَّى في مشاركةِ البرجوازية المالكة المتعلِّمة في الحُكْم السياسي والهُوِية الوطنية، في هذه الأشكال. وحُشِدت المعرفة التاريخية سياسياً بالمعنى الليبيرالي المحافظ. إن التقدُّم الذي تُحرِزه أُمَّةٌ ما هو ما يُحدِّد السردَ التاريخي لمعظم المؤرخين ويجعله ديناميكياً.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شَهِدت التاريخانية بوصفها طريقةَ تفكيرٍ، انتشارَها الأوسعَ، وشَهِدت في نفس الوقت أزمتَها. وبوصفها أسلوباً علمياً، أثَّرَت ليس فقط في العلوم التاريخية، ولكن أيضاً في الآداب والفنون، التي كانت في ذلك الوقت أكاديميةً على أساس النقد الفني والأدبي، كما أثَّرت أيضاً فـي اللاهوت والفقه والاقتصاد الوطني. لقد أدَّت إلى «تأريخٍ أساسي لتفكيرنا بشكلٍ كامل حول الإنسان، وثقافته وقِيَمه» بحسب ترولتش عام 1922. وبذلك كانت جميعُ مجالات الحياة متغيرةً في سياقها الزمني، وبذلك أيضاً كان يُمكِن تشكيلُها بالمعنى التقدُّمي. إن الفكر التاريخي الحديث

المتجذر في التاريخانية هو ما يجعل التاريخَ ديناميكياً. أثارت وجهةُ النظر هذه انتقاداتٍ في مطلع القرن؛ من ناحية، فإن فَهْم كلِّ حِقْبة في خصوصيتها، يعني أنه يجب تقييمُ كل فترةٍ وفقاً لمعاييرها الخاصة؛ وأدَّى هذا إلى نفي وجودِ مجموعةٍ شاملة من القِيَم الصالحة عالمياً، وفتَحَ البابَ للنسبية، التي تُقلِق العديد. من ناحيةٍ أخرى، بَدَا أن «الإحياء النسبي تماماً، لأيٍّ من تشكيلات الماضي» (ترولتش) غيرُ مُثمِر للحاضر. أُدِينَ تَراكُمُ الحقائق باعتباره «بلا حياة» (نيتشه)، وأُعرِبَ عن الأسف لعدم ذِكْر الحاضر. بالنسبة إلى البعض، كان البحثُ عن الانتظام، كما في العلوم الطبيعية، إضافةً لكونه أيضاً مَخْرَجاً للعلوم الإنسانية.

قد تُفسِّر مَطالِبُ تفكيرِ العلوم الإنسانية التاريخيِّ البعيدِ المدى المذكور سـابقاً بشكلٍ جزئي، وصْفَ القرن التاسع عشر بأنـه «العصر الجديد للإنسانية، الذي يُمكِن أن نُسمِّيه عصرَ العلوم الطبيعة»، هذا ما أعلنه فيرنر فون سيمنز عام 1886 في الاجتماع التاسع والخمسين لجمعية علماء الطبيعة والأطباء الألمان. لقد أدرك أن التقدُّمَ المستقبلي يَكمُن في المعرفة؛ لأنه «كلما تَعمَّقنا في معرفة الأعمال الغامضة لقوى الطبيعة، أدرَكْنا أكثرَ أننا ما زلنا نقف أمام المدخل إلى العلم، وأنه ما زال أمامنا مجالٌ لا يُقاس من العمل». تَوقَّع سيمنز أن تَقومَ العلومُ الطبيعية بتحسينِ ظروفِ المعيشة من خلال نقْلِ نتائجها إلى الاقتصاد والمجتمع، وخاطَبَ علماءَ الطبيعة المجتمِعين قائلاً: «السهولةُ المتزايدة تدريجياً للحصول على وسائل العيش المادية، ستُوفِّر للناس، بسبب الوقت الأقصر الذي يحتاجونه للحصول عليها، استخدامَ هذا الوقت الفائض المكتسَب من أجل تحسين التدريب الفكري والتمتُّع الفكري بالحياة. وإن معرفةَ شروطِ الرفاهية الجسدية التي ستنمو مع نموِّ معرفةِ قوى الطبيعة، ستُؤدِّي إلى تطوُّرٍ صحي أكثر للإنسان، جسدياً وعقلياً،

والاستنساخُ الميكانيكي للأعمال الفنية التي أصبحت أكثرَ اكتمالاً وأسهلَ، سيَسمَح بدخولِ المنازل وجَعْلِ الفن الذي يُثرِي الحياة والأخلاق في مُتناول الجميع، بدلاً من أن يكون متاحاً فقط للنخبة!» بالنسبة إلى شركة سيمنز، كان التقدُّم المادي تأثيراً أخلاقياً بمثابة تَنبُّؤٍ بالمستقبل مع تأثير تكامُل اجتماعي. وكان للمعرفة العلمية أهميةٌ اجتماعية وسياسية، حتى بالنسبة إلى مُعاصِري ذلك الوقت.

اكتسبَت العلومُ الطبيعية في القرن التاسع عشر بشكلٍ أساسي معارفَ جديدة، كانت غالباً مرتبطةً برجال عظماء، مثل: ميشائيل فاراداي (1791-1867) مُكتشِف الكهرومغناطيسية، أو جيمس بريسكوت جول (1818-1889) واضِع مبدأ الحفاظ على الطاقة، أو تشارلز داروين صاحب فكرة تَطوُّر الأنواع، أو لويس باستور باحِثِ الأحياء الدقيقة، أو هاينرش هيرتز (1857-1894) مكتشِف الموجات الكهرومغناطيسية، أو هنري بيكريل (1852-1908) مكتشِف النشاط الإشعاعي لليورانيوم. بقدْرِ ما كانت إنجازاتُ علماء الطبيعة أمراً لا جدالَ فيه، كان مهماً إضفاءُ الطابع المؤسسي على الأبحاث العلمية بشكل عام، من خلال الجامعات والمؤسسات غير الجامعية. كان المكان المركزي هو المختبر؛ إذ تَتحدَّث الأبحاثُ التاريخية عن «ثورة المختبر» (هينينغ شميدغن). في المختبر عمل الكيميائيون والفيزيائيون ضمنَ فريق، وتَعلَّموا من خلال الخبرة العملية، بحيث كان التعلُّم والبحث مرتبطَيْن بشكلٍ وثيق. كانت المباني الجديدة التي شُيِّدت لذلك مكاناً للتنشئة الاجتماعية للعلماء أيضاً. وفي حين كان المتدرِّبون المهنيون والعلماء الهُواة -الذين ما زالوا يَضمُّون بعضَ مشاهير ذلك الوقت مثل داروين- يقومون سابقاً بأبحاث علمية، سرعان ما أتاحت المؤهلاتُ الأكاديمية الوصولَ إلى الوظائفِ وامتهان العمل في مجتمعِ البحث والمنشورات والعلوم الطبيعية. عزَّزَت عمليةُ الاحتراف هذه، بالإضافة إلى

التخصُّص، هَيْمنةَ الرجال في العلوم الطبيعية، واستبعدَت النساءَ إلى حدٍّ كبير، بحيث لعبْنَ في أفضل الأحوال، مثل ليزه مايتنر (1878-1968)، دوراً بوصفهن «مساعِدات»، بالرغم من إنجازاتهن المستقلة فعلياً. من ناحيةٍ أخرى، فإن الاحترافَ والقبولَ المحدود والخصائصَ المكانية، شكَّلَت جميعاً الفَهْمَ الذاتي لعلماء الطبيعة وعزَّزَت ثِقتَهم بأنفُسِهم وبدورهم.

تَرجع أصولُ «جعل الحياة علميةً» (هيربرت شنيدلباخ) التي يُمكِن تَتبُّعُها في القرن العشرين، إلى تكوينِ التخصُّصات مع إضفاءِ الطابع المؤسسي الأكاديمي والتطلُّعات الاجتماعية للعلوم الطبيعية في أواخر القرن التاسع عشر. من الاختصاص العام، وفلسفة الطبيعة، تَطوَّرَت الاختصاصاتُ التي ما زالت معروفةً إلى يومنا هذا، مثل: الفيزياء، والكيمياء، وعلم الأحياء، والتخصُّصات الفرعية الطبية، والفروع التقنية للهندسة الميكانيكية، والهندسة الكهربائية، والهندسة المدنية، والهندسة المعمارية. القاسمُ المشترك بينها هو إمكانيةُ تطبيقها عملياً، ولم تكن مثل التخصُّص التقليدي القانون الذي كان مُوجَّهاً نحو الخدمات الحكومية، بل نحو الصناعة والتجارة والمجتمع. أثَّرَت بعضُ نتائج العلوم الطبيعة والعلوم التقنية، تأثيراً مباشِراً على الحياة اليومية. على سبيل المثال، التسميد الصناعي، والأصباغ الكيماوية، والكهرباء، والصحة والنظافة. وكما كانت العلومُ الإنسانية المتأثرة تاريخياً، كذلك لم تكن العلوم الطبيعية في حد ذاتها عِلماً يُنتِج معرفةً تجريبية بحتة. لم يُعلِّق عليها أشخاصٌ مثل سيمنز التوقُّعاتِ الاجتماعيةَ والسياسية فحسب، بل أدرك العلماءُ أنفُسُهم «تأثيرَ النظرة العالمية للعلوم الطبيعية» (ترولتش). أدَّتِ الماديةُ إلى نقاشاتٍ حول العلاقة بين الطبيعة والفكر، وبين الجسد والروح. كما طُبِّقت التَّصوُّرات العلمية مُباشَرةً على المجتمع والسياسة. المثال الأوسع تأثيراً هنا هو نظرية التطوُّر لداروين.

في نظرية التطوُّر أعاد عالِمُ الأحياء تجميعَ العديد من الأفكار التي كانت موجودةً في ذلك الوقت، مثل التطوُّر الجيولوجي للأرض، والتغيُّرات في الأنواع على مدار تاريخ الأرض، لشرح الآلية الخاصة لظهورِ الأنواع وتغيُّرها. وجد داروين هذه الآليةَ في «الانتقاء الطبيعي»، المشار إليه في عنوان كتابه المنشور عام 1859: On the Origins of Species by Means of Natural Selection, or the Preservation of Favoured Races in the Struggle for Life. اعتمدَت نظريةُ التطوُّر من خلال الانتقاء الطبيعي، على الملاحظات الدقيقة المستفيضة التي قام بها داروين بصفته باحثاً خاصاً مُستقِلاً مالياً، من بين أمورٍ أخرى، خلال رحلةٍ بحثية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، دار فيها حول العالَم واستمرت خمسَ سنوات، ووثَّقَها بالتفصيل. أثبَتَ داروين أن الكائنات الحية غالباً ما تُنتِج فائضاً من النَّسْل، حتى إن كانت مصادرُ الغذاء محدودةً. كلُّ نسْلٍ فريد، ونجاحُه التكاثُري مُختلِف. استنتج داروين من خلال هذه الملاحظات، أن أفرادَ النوع يَتنافَسون فيما بينهم، حيث ينجو الأفضلُ ويُنتِج الذُّرِّيَّة. كما يُوضِّح عالِمُ الأحياء والمُنظِّرُ العلمي فرانتز م. فوكيتيس، أنَّ حتى المصطلحات المستخدَمة في النظرية، وخاصةً في الترجمات، كان لها عواقبُ تفسيرية. في الترجمة الأولى للغة الألمانية كان «الانتقاء الطبيعي» يُسمى «الانتقاء الطبيعي للتربية»، كان المقصود هو القوة التي تعمل ميكانيكياً، والتي تجعل القوى الطبيعيةَ الخارقة غيرَ ضروريةٍ لتفسير الأنواع. عبارة struggle for life تُرجِمت إلى: «الكفاح من أجل البقاء» التي تُعطِي انطباعاً بمُواجَهة الموت، بينما بالإنجليزي تعني التنافُس والمُواجَهة. ومصطلح survival of the fittest الذي أخذه داروين من الفيلسوف هيربارت سبنسر كان يصف «الأكثر مُلاءمةً» وليس «الأقوى» أو «الأفضل». وكذلك بحسب داروين، ليس أفراد النوع هم

الذين يخضعون للتطوُّر، بل يحدث التطوُّر فقط على المستوى الجمعي. هذه الاختلافات في المفاهيم لم تُغيِّر من شعبية النظريات الداروينية.

تَكمُن الأهميةُ القصوى لنظريةِ داروين في أنها أحدثَت ديناميكيةً في النظرة السائدة للعالَم، ولم تَكُن تختلف بهذا عن التاريخانية. لقد ابتعدَت عن فكرةِ الأنواع غير المتغيِّرة، واقتربت من مراقبة ذات التفرُّد الحقيقي. لم يقتصر التفرُّد على البشر، بل ميَّزَ أيضاً الحيواناتِ والنباتات. وفي المقابل، فإن أصل الأنواع يُؤثِّر أيضاً على الإنسان، وهو ما يجعله يُصنَّف على أساس بيولوجي. لم يذكر داروين ذلك عام 1859، بل عبَّرَ عنه فقط عامَ 1871 في كتابه The Descent of Man، ولم يَكُن من المستغرَب نقْدُ الكنيسة لنظريته؛ لأنه من وجهة نظرهم، أنكَرَ الخلْقَ، وادَّعى أن تاريخ الأرض يَعُود إلى أبعدِ من التاريخ المذكور في الكتاب المقدس، وبَدَا أنه يُنكِر الخطةَ الإلهية للحياة.

في Syllabus Errorum الذي سَرَد فيه البابا بيوس التاسع عامَ 1864 أخطاءَ ذلك الوقت، أُدِينت «الطبيعية» في الفقرة الأولى، ولكن ذلك لم يَمْنع من انتشارِ نظرية داروين. طُبِع كتابُه الذي كتَبَه عام 1859 حتى مماته في إنكلترا وحْدَها ستَّ مرات. انتشرت أفكارُه، وصُقِلت من قِبَل أشخاص مثل توماس هـ. هوكسلي، الذي كان يَصِف نفسه بـ «كلب داروين»؛ وإرنست هيكل (1834-1919)، الذي نقل من الرئيسيات بشكلٍ أساسي النظرياتِ التطوُّريةَ وطبَّقَها على الإنسان وشرح أصولها. نُشِرت أفكارُ داروين في معارض العلوم الطبيعية من خلال النوادي والجمعيات، في المتاحف والمعارض وحدائق الحيوان، وانضمَّ أيضاً علماءُ الأنثربولوجيا وعلماء الحفريات. في النقاشات حول «الحلقة المفقودة» بين الرئيسيات والبشر، لَعِب اكتشافُ الإنسان

البدائي (النياندرتال) عام 1856، وتصنيفُه من قِبَل البروفسور بون هيرمان شافهاوسن (1816-1893)، دوراً مهماً، وكذلك عرض العظام التي اكتشفها في جاوة عالِمُ الحفريات والجيولوجي الهولندي أوجان دوبوا (1858-1940).

إن نقْلَ المعرفة البيولوجية عن التطور كان ذا تأثير عميق، ليس فقط على النوع البشري، بل أيضاً على المجتمع البشري. اعتقد البعض أن مبدأ التطوُّر «الكفاح من أجل البقاء» ينطبق على السياسة والمجتمع والاقتصاد، حيث يَسُود الأقوى من خلال الانتقاء. طُبِّقت الداروينية الاجتماعية -التي لم يُؤيِّدها عالِمُ الأحياء الإنجليزي بنفسه- على النزاعات بين الشعوب والأمم والإمبراطوريات العالمية. وذلك بالاقتران مع نظريات الوراثة التي طوَّرَها القَسُّ غريغور ماندل (1822-1884) من خلال التجارب عامَ 1856، ولكن أُعِيدَ «اكتشافها» ونشرها في مطلع القرن العشرين، وبَدَا أن نظريةَ الانتقاء البيولوجي قد وفَّرَت أيضاً معياراً لعلاج الأفراد وإتاحة الفرصة لتعزيزِ الصفات الوراثية «الجيدة» ومنع «السيئة». كان لأفكار أوجان (تحسين النَّسْل) -التي كانت تهدف إلى تحسين الجنسِ البشري أو «أعراقٍ» معينة- نتائجُ كارثيةٌ لمجموعاتٍ كاملة من البشر في القرن العشرين. إنها متجذرة في الإيمانِ بالتطبيق الشامل لمعارف العلوم الطبيعية، وإمكانيةِ نقل أساليب العلوم الطبيعية إلى العلوم الأخرى.

في مطلع القرن العشرين حاوَلَ علماءُ اجتماعٍ ناشِئون بالتعاون مع بعض علماء العلوم الإنسانية، وضْعَ توقُّعات للمجتمع وتحسينه، كما فعلت العلوم الطبيعية. اعتمدوا في ذلك على الفلسفة الوضعية لأوغست كونت (1798-1857)، الذي كان يعتقد أن المجتمع، مثل الطبيعة، يعمل وفقاً لقوانين يُمكِن إثباتها تجريبياً، وأن التفسيرات الميتافيزيقية لا يُمكِن أن تَدَّعي الحقيقة.

على هذا الأساس، طوَّرَ إيميل دوركهايم (1858-1917)، أُسسَ البحث الاجتماعي. في البحث التاريخي، يُمكِن لنَهْجٍ مُماثِل أن يُوسِّع الرؤيةَ، ليس فقط للتاريخ السياسي ولكن أيضاً للسلوك الاجتماعي. ففي الوضعية القانونية، جرى التخلِّي عن تفسيرات القانون الإلهي أو قانون الطبيعة. إن النَّهجَ شبه المطلَق للعالَم والطبيعة والمجتمع من خلال العلم التجريبي القائم على القانون، لم يكن يخلو من الجدال في التخصصات، فيما بينها، وفي النقاش الفكري، ولكنه كان سمةً مميزة لوجهات نظر متضاربة تَتحدَّى المُسلَّمات واليقين الثقافي الذي لا يخضع للتجريب، في أواخر القرن التاسع عشر. بالنسبة إلى ترولتش، على سبيل المثال، اتَّحَد في ذلك الوقت «التأثير المسبِّب لشللِ الحتمية الطبيعية مع التأثير الذي لا يقل إضعافاً للنسبية التاريخية».

3. الصراعات الدينية:

العَلْمنة والتديُّن

كان الدِّين في القرن التاسع عشر لا يزال قوةً أساسية لها تأثيرها على الثقافة والسياسة والمجتمع، ولم يكن مجالاً منفصلاً. وُصِف النصفُ الثاني من القرن التاسع بزمنِ «صراع الثقافات» (كريس كلارك وفولفارم كايزر) بالمعنى الضيِّق للنزاعات بين الكنيسة والدولة، ينطبق هذا على أوروبا الكاثوليكية والبلدان ذات الطوائف المختلطة، بينما لم يَكُن هذا هو الحال بنفس الطريقة في البلدان البروتستانتية والأرثوذكسية. أما بالنسبة إلى مُعتنِقي اليهودية، فكان التحرُّر والتبادُل الثقافي والاستيعاب هو الأكثر أهميةً. بينما عانى المسلمون في جنوب شرق أوروبا من التهجير. تَطوَّرَت نظريةُ العلمانية المتزايِدة نتيجةَ صراعِ الثقافات، التي بموجبها لم تنفصل الدولةُ عن الكنيسة

فحسب، بل فقَدَ الدِّينُ المسيحي أيضاً دورَه الاجتماعي، وأصبح شأناً فردياً خاصاً، ومن الواضح أن هذه الافتراضات لم تَكُن صحيحة في القرن التاسع عشر؛ حيث لم يَحدُث فصلٌ كامل للدِّين عن الدولة، وإنما شَهِد التديُّن انتعاشاً وولَّد روابطَ جماعيةً وثيقة في بعض أجزاء المجتمع. لكن بالمعنى الأوسع، كان الدِّين والكنيسة بالفعل في صراع، بعبارة أخرى: أُعِيدَ رسْمُ الحدود والعلاقات بين الدِّين من جهة، والسياسة والعلم والمجتمع من جهةٍ أخرى، ودخَلَت هذه الجهاتُ في صراعات، ونشأت التوتُّرات بين الطوائف المسيحية وداخلها. وفي سياق البعثاتِ الخارجية واكتسابِ المعرفة العالمية واجَهَ الأوروبيون أفكاراً دينية أجنبية خارجَ القارة، كانت في الغالب تَعتبر نفسَها مسيحيةً.

العَلْمنة والكنسية

تفترض نظريةُ العلمنة حصولَ عمليةِ تمايُزٍ طويلةِ الأمد في أوروبا، فصلَت الدِّينَ عن السياسة، والكنيسةَ عن الدولة؛ حيث تم خصخصة الدِّين، ومن ثَم فقَدَ دورَه الاجتماعي؛ وأزالت العلمانيةُ العقلانية الغموضَ عن أشياءَ كثيرةٍ في العالَم، ومن ثَم حلَّ الشكُّ محلَّ اليقين الذي كانت تُنادِي به الكنيسة من خلال رؤيتها وتفسيرها للنص الديني. وهنا لعب علمُ الاجتماع التاريخي والعلومُ التاريخية دوراً مهماً، ويُعتبَر القرن التاسع عشر العصرَ الذي اتُّخِذت فيه خطواتٌ حاسمة بعدَ التنوير والثورة الفرنسية. في المقابل، يَسُود اليومَ رأيٌ يعترف بالقوة المتغيِّرة ولكن المستمرة للدِّين، ويُفسِّرها بالديناميات المتبادلة للتطلُّعات العلمانية وصعود التديُّن جنباً إلى جنب مع عمليات التحوُّل الكنسي.

يُمكِن العثورُ على أصلِ نظريةِ العلمنة في صراعاتِ القرن التاسع عشر نفسها؛ ومن ثَم فإن التفسيرَ المفترض هو في الواقع ما يَسْعى إليه

البعضُ في مختلِف أنحاء أوروبا، على سبيل المثال سويسرا وألمانيا وإيطاليا. يَشْرحُ المؤرخُ مانويل بوروتا كيف أن السياسيِّين والعلماءَ الليبراليِّين قد طوَّروا في الخلافات حول العلاقة بين الدولة والكنائس في وقتٍ مبكر من الثلاثينيات أفكاراً أعطَت الدِّينَ مجالاً خاصاً به منفصلاً عن الدولة وعن الاقتصاد والعلم. في النصف الثاني من القرن جرت مُحاوَلاتٌ عديدة لتطبيقِ هذه الفرضية بالوسائل القانونية والإدارية. ووَصَف الليبراليُّون على وجه الخصوص الكنيسةَ الكاثوليكية وطبيعةَ تَديُّن المؤمنين بها، بأنهم «من القرون الوسطى» أو «شرقيُّون»؛ أيْ وصفوهم بالتخلُّف ومُعاداة التقدُّم. عند تحديدِ العلاقة بين الدولة والكنيسة المراد البحث عنها، نَسَبوا إلى كلٍّ منهما شخصياتٍ جندريةً من الجنس الآخر: يجب أن تكون الدولة هي الذَّكَرَ، والكنيسةُ الأنثى، ضمن علاقةٍ هرمية -تتوافق مع المثل الأعلى للزواج- حيث كانت الكنيسة تدير، إذا جاز التعبير، المساحةَ الداخلية الخاصة، بينما احتلَّت الدولةُ المجالَ العام، وقرَّرت في نفس الوقت أنها مُنِحت سلطةً حاسمة للسيطرة على الكنيسة. وقد استند هذا إلى تفسيرِ الماضي وإسقاطِ المستقبل؛ حيث لم يَتحقَّق التقدُّم إلا بواسطةِ القوى العلمانية؛ أيْ بالنشاط الاقتصادي والسياسي لرجالِ البرجوازية الذين يَتصرَّفون بعقلانية. وجدَت هذه الأفكارُ طريقَها إلى مجالِ علمِ الاجتماع الناشئ حوالي عام 1900، والذي لا يزال يَتعامَل بشكلٍ مُكثَّف مع دور الدِّين في أوروبا وخارجها (ماكس فيبر وإميل دوركهايم)، وبعد ذلك فَصْل الكنيسة عن الدولة وفقدان الدِّينِ دورَه الاجتماعي، وبذلك أُعلِنت السمات المميزة للحداثة الأوروبية. وفي النهاية، كان لا بد من الحُكْم على البلدان الفردية، والعالَم بأسره، من حيث التطوُّرات التاريخية في هذا الصدد.

على الرغم من أن الأفكارَ الليبرالية حول العلاقة بين الدِّين الحديث والتقدُّم كانت ناجحةً في نظرية التحليل الاجتماعي الحديث، فإن الجهودَ

العملية غالباً ما فشلت، وكان لها في الواقع تأثيرٌ مُعاكِس. بالنسبة إلى المعايير الرسمية يبدو للوهلة الأولى أن التطوُّراتِ في القرن التاسع عشر تدعم النظرية، فلم يكن الانخفاضُ الملحوظ في حضورِ الكنيسة والزيجات الكنسية في بعض المدن البروتستانتية الكبيرة شائعاً بأي حالٍ من الأحوال. كان هناك انخفاضٌ ملحوظ في الممارَسات الدينية في بعض المدن الألمانية، بينما كان هناك في كثيرٍ من الحالات إحياءٌ للكنيسة في المدن الإنجليزية، وكانت المدنُ الصناعية في إنجلترا وويلز مراكزَ لممارَسةٍ دينيةٍ غير ملتزمة. في المقابل كان هناك سلوكٌ قوي مُعادٍ للكنيسة في المدن الكبرى في إسبانيا الكاثوليكية. لكن مع الهجرة شكَّلَت الكنائسُ وأبرشياتها والجمعياتُ الخيرية نقطةً محورية في العديد من الأماكن؛ فعزَّزَت الخدماتُ الروابطَ الجماعية للسكان المتنقِّلين، خاصةً عندما قَدِموا إلى بيئةٍ متنوعة دينياً، وربما عِرْقياً أيضاً، مثل البولنديين في منطقة الرور، أو الأيرلنديين في ليفربول. بالنظر إلى الطقوس الكنسية وحدها، لا يُمكِن الحديثُ عن مجتمعٍ مدني علماني أوروبي. على أية حال، لا يُمكِن من خلال هذه الإشارات الخارجية استنتاجُ الكثير عن إيمان السكان. إن التركيزَ على الحضرية باعتبارها الحياةَ التقدُّمية، أدى تماماً إلى تجاهُل أهمية الدِّين والكنيسة في المجتمع الريفي؛ فعلى سبيل المثال: لُوحِظت مُشارَكةٌ ضعيفة في القداس الكنسي والطقوس الكنسية في وسط فرنسا وجنوب إسبانيا، بينما كانت مرتفعةً في مناطقَ مثل إقليم الباسك وبريتاني والألزاس وأيرلندا وبولندا؛ حيث يرتبط الدِّينُ ارتباطاً وثيقاً بالهُوِية الإقليمية والوطنية.

أولاً: يُمكِن القول إن التنوُّعَ الديني الطائفي زاد حيث كانت الهجرةُ قوية. وثانياً: لم يَكُن الأمرُ مرتبطاً دائماً بإلغاء الكنيسة أو المسيحية، بل يعتمد كثيراً على توفير الكهنة ومباني الكنيسة، فضلاً عن البيئة الطائفية والعِرْقية-

الوطنية والسياسية. وثالثاً: كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشخاصٌ أو جماعاتٌ غير مُبالِين بالدِّين والكنيسة، أو كانوا حتى رافضين مثل العديد من الأحزاب العمَّالية الاشتراكية. بطبيعةِ الحال، لم يَلْقَ موقفٌ كهذا اعترافاً، بل أدَّى غالباً إلى تشكُّلِ معسكراتٍ منفصلة، أو كان مصحوباً بالصعوبات؛ فعلى سبيل المثال: عندما انتُخِب تشارلز برادلو، أحدُ مُؤسِّسي الجمعية الوطنية العلمانية (National Secular Society) عامَ 1866، في مجلس النواب البريطاني بصفته مُلحِداً «مُعلِناً إلحادَه» في عام 1880، لم يَتمكَّن من شغْلِ مقعده دون عوائق إلا بعد سنوات؛ لأنه رفَضَ أداءَ يمينِ الولاء الديني للتاج. كان برادلو لبعضِ الوقت ينتمي إلى مَحْفلٍ ماسوني إنجليزي، وأثار الجدلَ حول إن كان يُمكِن أن يكون شخصٌ مُلحِدٌ عضوٌ في المَحْفل نائباً في البرلمان. بحسب يوآخيم بيرغر تختلف الشبكاتُ الأوروبية في هذه المسألة؛ فقد كان اللاأدريون، العلمانيون و«أشباهُ المُلحِدِين»، أكثرَ تمثيلاً في المَحافِل الإسبانية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية مُقارَنةً بالجمعيات الوطنية الاسكندنافية التي تَعتبِر نفسَها مسيحيةً، أو مُقارَنةً بالمَحافِل البريطانية المتأثِّرة بالرُّبُوبيَّة. إن موقفَ الماسونية المفترض، ولكن غير الموجود في كثيرٍ من الأحيان، المناهِضَ للدِّين أو حتى غير المسيحي، أثار ردودَ فعلٍ وتدابيرَ كنسيةً مُضادة، مثل «المؤتمر العالَمي الأول لمُناهَضة الماسونية» الذي أُقِيم في ترينتو عام 1896، بمُشارَكة أكثر من 300 شخص، وبرعاية البابا ليو الثالث عشر. ورابعاً: أصبح واضحاً أن المُعتقَدات العلمانية والدينية الكنسية خاصةً في المناطق الكاثوليكية يُعزِّز بعضُها بعضاً. إن الصراعاتِ بدأَتْ تَدْعم فكرةَ فصْلِ الدِّين عن الدولة، ولم تَعُد تَتحدَّث عن إلغاء الدِّين. وخامساً: مُقابلَ المد العلماني، كانت هناك زيادةٌ في التديُّن بين السكان، وهذا ما سيُشرَح لاحقاً.

فيما يَتعلَّق بالعلاقات القانونية بين الدولة والكنائس، فقد تَطوَّر نظامُ الكنيسة في الدولة في القرن التاسع عشر، الذي كان استمراراً لسياسةِ كنيسة الدولة في القرن الثامن عشر. ووفقاً لفولفغانغ راينهارد، فإن سلطة الكنيسة في الدولة وصَلَت في تلك المرحلة إلى ذُرْوتها. لم يَكُن ما مَيَّز هذه المرحلة هو الفصْلَ الواضحَ بين الدِّينِ والدولةِ، كما كان يُطالِب البرجوازيون الليبراليون الراديكاليون، بل كان الزيادةَ في السيطرة والتقليصَ التدريجي للتمييز ضد الأقليات الدينية. وغالباً كان التركيز على فرنسا؛ لأنه إبَّانَ الثورة الفرنسية 1793/1794، قُطِع الارتباط بين المسيحية والدولة لفترةٍ وجيزة بموجب القانون، وبعد أن هدأت إجراءاتُ القَمْع، أعادَت اتفاقيةُ كونكوردات عام 1801 العلاقةَ بين الطرفَيْن باعترافِ البابا بالنظامِ الكنسي الحكومي. حصل الفصلُ النهائي بين الكنيسة والدولة عامَ 1905، عندما أعلنَت فرنسا نفسَها جمهوريةً علمانية. يبدو أن هذه الأحداثَ تَنْسجم مع سرْدِ العلمانية. مع ذلك فإن التركيزَ فقط على أحداث 1793/1794 و1905 يَتجاهَل بشكلٍ خاص نهايةَ التمييز القانوني ضد أتباعِ دِياناتٍ أخرى غير دِينِ الدولة.

إن تشكيلَ العلاقات بين الدولة والكنيسة في القرن التاسع عشر كان في الغالب يَعْني إشرافَ الدولة على الكنيسة، والاعترافَ المتساوِي بجميع الطوائف والأديان، بدلاً من اضطهادها. أظهَرَ المؤرخ الكَنَسي هيو ماكليود أن هذه الإجراءات لم تَكُن تَتبع نمطاً أو اتجاهاً واحداً، ومع ذلك كانت فرنسا رائدةً في كِلَا الجانِبَيْن؛ حيث إن رواتبَ الكهنة في عهد نابليون الأول كانت تدفعها الدولة (بالمناسبة، لم تُعَدْ مُمتلَكاتُ الكنائس والأديرة، وفي بلدانٍ أخرى من بافاريا عبر إسبانيا إلى رومانيا، لجأت الحكوماتُ في القرن التاسع عشر لهذا «الكَنْز» لتغطيةِ عجْزِ الميزانية). شكَّلَت الكاثوليكيةُ منذ عام 1801 الانتماءَ الديني لغالبية السكان فقط، وليس الدِّينَ الوحيدَ للدولة؛ حيث اعتُرِف رسمياً

بالبروتستانت واليهود واكتسبوا مثل الكنيسة الكاثوليكية هيكلاً تنظيمياً ثابتاً تُحدِّده الدولة. في هولندا أيضاً خلال ثورة 1796 أعلنَت الجمعيةُ الوطنية عن حقوقٍ متساوية للكنائس، ولكن حتى عام 1848، احتفظَت الكنيسة الإصلاحية الهولندية، التي كان يُشرَف عليها بشكلٍ أكبر من قِبَل العائلة المالكة، بسيادتها الواضحة. لم تَكتسِب الحركاتُ البروتستانتية الأخرى، مثل الكالفينية والمتشدِّدين -التي لم تَسْتعِدْ ترتيبَها الهرمي حتى عام 1853 ضد الاحتجاجات العنيفة أحياناً من قِبَل الجماعات البروتستانتية- نفوذاً سياسياً مقابلَ النُّخَب من الطوائف ذات الامتياز، إلا مع توسيعِ حقِّ التصويت في شكلِ أحزابٍ طائفية، بحيث أصبح بإمكانهم عام 1889 الحصولُ على دعْمٍ من الدولة لمدارسِ الطائفة. على عكس فرنسا، حيث حوَّلَت القواتُ الجمهورية نظامَ التعليم نحوَ العلمانية منذ عام 1879، دعمَت الدولةُ في هولندا بشكلٍ متساوٍ المؤسساتِ التعليميةَ القائمة على الدِّين، ولم يَكُن هناك فصلٌ واضح بين الكنيسة والدولة. في إنكلترا بقيت الكنيسةُ الأنغليكانية هي كنيسةَ الدولة حتى يومنا هذا، بينما أُلغِي هذا التميُّز في أيرلندا عامَ 1869، وفي ويلز عامَ 1914، وفي اسكتلندا بعد الحرب العالمية الأولى. في الوقت نفسه أُلغِيت الأحكامُ التمييزية التي تُقيِّد القدرةَ على تَولِّي مناصبَ من قِبَل أعضاء الطوائف أو الديانات الأخرى، ولكن لم تُلْغَ بخصوص مَن يتولى العرش. كان فقدانُ الكنيسة الأنغليكانية في أيرلندا وويلز لموقعها، من أجل التهدئة السياسية، ولم يَكُن إجراءً مُعادِياً للكنيسة. هذا يُوضِّح مدى ارتباطِ الدِّين -الكاثوليكية والبروتستانتية غير الملتزمة- بالسياسة في كِلَا الجزأَيْن من البلاد حتى الحرب العالمية الأولى.

كان التطوُّر في إيطاليا ذا أهميةٍ أوروبية خارج حدودها؛ حيث تَشكَّلَت الدولةُ القومية ضد سلطة البابا الذي فقَدَ أجزاءً من أراضي دولتِه عامَ 1861،

ثم فقَدَ أيضاً في عام 1870 لاتسيو وروما، باستثناء الفاتيكان المحدَّدة بدقة. بينما انفصلت دولٌ في أماكن أخرى عن علاقتها المميزة مع الكنيسة، هنا خسرت الكنيسةُ دولتَها، ولم تَتَّخِذ الدولةُ القومية الإيطالية طابعاً مُناهِضاً للكنيسة بقوة فحسب، بل غيَّرَت البابويةُ أيضاً طابعَها؛ حيث كان عليها أن ترى نفسَها بشكلٍ أكبر بصفتها كنيسةً، دون الارتباط بمناطقِ نفوذٍ ثابتة. إلى جانب إلغاء الهيكل الكنسي الإقليمي Ancien Régime -الغاليكانية في فرنسا، والحُكم الكَنَسي في الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية- عزَّزَ هذا البابويةَ في مُطالَبتها الدولية بالسلطةِ الدينية، والمُواجَهة المباشِرة مع حكومات الدول الأوروبية بشأن قضايا الكنيسة، أو بالأحرى أدَّى ذلك إلى عقْدِ اتفاقيات كونكوردات مختلفة، نُظِّمت فيها النقاط المتنازَع عليها لتقريرِ مصير الكنيسة، والضرائب، والتعيين في المناصب، والتعاون مع مُؤسَّسات الدولة حتى القرن العشرين. بشكلٍ عام، نَأَت الكنيسة الكاثوليكية بنفسها، وكذلك السكان الكاثوليك، عن سُلطات الدولة في البلدان العلمانية، وكذلك في البلدان ذات الغالبية البروتستانتية؛ لذا لم يكن بالإمكان في كثيرٍ من الحالات التوصُّل إلى اتفاقياتٍ توافقية قبل الحرب العالمية الأولى. وفي نفس الوقت ظهرَت توتُّراتٌ كاثوليكية داخلية؛ حيث رفَضَ أفرادٌ أو مجموعاتٌ اتِّباعَ الخط الروماني، كما هو الحال في Syllabus Errorum عامَ 1864، أو عقيدة العصمة البابوية عامَ 1870، التي يجب أن تُطبَّق عندما يُعلِن البابا قراراتٍ من منصبه (عرش الأسقف) excathedra في قضايا تعليم الإيمان والأخلاقيات. كان الأمر صعباً بشكلٍ خاص على الكاثوليك الليبراليين عندما كانت تَتداخَل النزعةُ المحافِظة اللاهوتية في روما مع الصراعاتِ بين الكنيسة والدولة في بلدانهم. Ultramontanismus هذا يَعْني أن الارتباطَ بالسلطة المركزية للبابا من

بلاد «ما وراء الجبال» اعتبرَتْه القُوى المسيطِرةُ بمثابةِ دفاعٍ قوي ضد تدخُّلِ الدولة في نضال الكنيسة حول الزواج المدني، ومسائل التعليم، وتعيين الأساقفة والكهنة، وكذلك ضد العداء الفكري والاجتماعي. وهكذا عزَّزَت الخلافاتُ القومية الطابعَ العابر للقوميات للكنيسة الكاثوليكية، التي تَعزَّزت بنيوياً بفقدانِ الدولة البابوية الإيطالية وإلغاءِ ارتباط الكنيسة بمناطق نفوذ في القرن التاسع عشر.

إن محاولةَ توسيعِ سيطرة الدولة، والانفصال المتزامِن عن كنائس الدولة، وتشكيل مجتمعٍ مدني على عكس المجتمع الكنسي؛ شكَّلَت الإطارَ المناسب لتعزيزِ العيش المستقل للكنائس المسيحية ومَطْلبها بمُمارَسةِ دورٍ خاص في المجتمع والثقافة. يَتحدَّث العالِمُ اللاهوتي وعالِمُ الاجتماع الديني كارل غابريل بالإشارة إلى الكاثوليكية عن «التحوُّل للكنيسة» في القرن التاسع عشر؛ كان العاملُ المهم هو تأكيدَ المسيحيةِ العقائدية الكَنَسية في العقيدة الكَنَسية واللاهوت الكَنَسي المنبثِق عن تحوُّل الباباوية. يَدْعم هذا استفحالَ الفصلِ الكاثوليكي البروتستانتي، الذي وُصِف بالطائفية -الفرز الطائفي- (أولاف بلاشكة)، إن نجاحَ الكنيسة في إدماج التديُّن المنتعِش في المجتمع، الذي يتجلى -من بين أمورٍ أخرى- في نموِّ حركات الحج، عزَّزَ تطوُّر الكنائس. وصف المؤرخ لوسـيان هولشير «عصر الكنيسة» أيضاً في كتابه عن التقوى البروتستانتية في ألمانيا. ركَّزَت مجموعةُ الأفكار الدينية وأشكال العمل على الكنائس بوصفها مساحةً مؤسسية وروحية تَطوَّرَت فيها أيضاً الهُوِية الاجتماعية للأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بالكنيسة. وهكذا، أرسَتْ خلافاتُ القرن التاسع عشر بشكلٍ غيرِ مباشرٍ الأساسَ «لتحرير» الكنائس من الدولة، كما يُمكِن وصْفُ الاتجاه نحو استقلالية المنظَّمات العامة في نهاية القرن العشرين. أُجبِرت الكنيسةُ الكاثوليكية على التحرُّك في هذا

الاتجاه في وقتٍ أبكر من بقية الكنائس البروتستانتية الرسمية، التي كانت تاريخياً أكثرَ اندماجاً، بشكلٍ وثيق في إشراف الكنيسة على أراضي الدولة. أخيراً أدى الانخفاضُ الملموس والمثير للقلق في الممارَسات الدينية للكنيسة في شرائح المجتمع، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية التي تُفسَّر غالباً على أنها عيوبٌ أخلاقية؛ إلى التوسُّع المؤسَّسي للكنائس المختلفة والجمعيات والوكالات المرتبطة بها ذات الطبيعة الخيرية والتعليمية والتبشيرية.

في أعقابِ تطوُّراتِ الدولة الكنسية، يُمكِن تمييزُ عدةِ أنماطٍ في العلاقة العامة بين الدين والسياسة في أوروبا، وَفْقاً لهيو ماكليود. ساد استقطابٌ سياسي-اجتماعي قوي في بلدانٍ مثل فرنسا؛ حيث كان يُمكِن تحديدُ اليمين واليسار في حوالي عام 1900 من خلال علاقتهما بالكنيسة الكاثوليكية. في اليمين كانت الكنيسةُ تقف مع الشرعيين والأرستقراطيين والبرجوازية العليا، الذين كانوا يَدْعمون الكنيسةَ بوصفها مؤسَّسةً وطنية وقوةً للنظام الاجتماعي؛ أما في اليسار فتَجمَّعَ المعارِضون من الجمهوريين، والليبراليون الراديكاليون والاشتراكيون، والبروتستانت واليهود والمناهِضون لسلطة الدين والمفكِّرون الأحرار. إن المفكِّرين الأحرار -الذين كانوا يَعتبرون أنفُسَهم مُلحِدين، لاأدريين أو علمانيين- ربما كانوا في فرنسا الأفضلَ تنظيماً مُقارَنة بكل أوروبا، وأسَّسوا عامَ 1880 مع البلجيكيين ذوي التفكير المماثِل، الرابطةَ الدولية للمُفكِّرين الأحرار. كان الاستقطابُ الطائفي وتشكيلُ الأوساط في بلدانٍ أخرى من السمات المميزة. هكذا نشأت في هولندا وألمانيا أحزابٌ ذاتُ روابطَ دينيةٍ قوية، ولعب الانتماءُ الديني -أو الموقف الصريح المناهِض للدين- دوراً مهماً في السلوك الانتخابي والمفاوَضات البرلمانية. كانت المنظَّماتُ السياسية مرتبطةً بشكلٍ وثيق بالأوساط الاجتماعية والجمعيات الخاصة بالطائفة المَعْنية. من ناحيةٍ أخرى، أصبحَت

بريطانيا نموذجاً لبلدٍ يَتميَّز بالتنوُّع الطائفي والديني؛ حيث لا يَسُود الاستقطابُ ولا التشكيلُ السياسي الطائفي. غير أن الدِّين بمعنى المواقفِ القائمة على الأخلاق، وليس بمعنى التديُّنِ القائم على اللاهوت-الكنسي، شكَّلَ بقوةٍ الخطابَ السياسي والأعرافَ الاجتماعية.

في السياقات الإمبراطورية كانت العلاقةُ بين السياسةِ والدينِ مُعقَّدةً بطبيعتها؛ فعلى الرغم من ارتباطِ الحُكام «الإمبراطوريين» بالديانات الأنغليكانية أو الأرثوذكسية أو الكاثوليكية أو الإسلامية، فإن تأمينَ الهَيْمنة في بريطانيا وروسيا وهابسبورغ والإمبراطورية العثمانية يَتطلَّب التسامُحَ العام مع الأديان الأخرى في إمبراطورياتهم المتعدِّدة الأديان. وقد أدَّت مَطالِبُ قوميةٌ دينية، كما في أيرلندا وبولندا، إلى صراعاتٍ شكَّلَتها السياسةُ الطائفية. في بداية الحرب العالمية الأولى كانت القوميةُ التركية الشابةُ مُوجَّهةً ضدَّ المسيحيين الأرمن، وبلغت ذُرْوتَها في الإبادة الجماعية عامَ 1915. في بلدانِ جنوبِ شرق أوروبا التي كانت لا تزال تحتَ الحُكمِ العثماني، غالباً ما كانت الحركاتُ القومية -وفي مرحلة الاستقلال، الدولة القومية- مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بطائفةٍ معينة. بالنسبة إلى الكنيسة الأرثوذوكسية كان هذا يعني في اليونان عامَ 1833 (اعتُرِف بها فقط عامَ 1855) ورومانيا عامَ 1885، تأسيسَ الكنائس المستقلة، كما كانت موجودةً منذ زمن في بلغاريا وصربيا. في البلدان الأرثوذكسية، لا يُمكِن الحديثُ عن بُعْد الكنيسة عن الدولة -كما هو الحال مع الكاثوليكية- أو عن تأثيرِ الأحزاب السياسية أو تنوُّعها. أدى التوسُّعُ الإمبراطوري خارجَ حدودِ القارة إلى نزاعات الدول والكنيسة الأوروبية مع «ديانات العالَم» الأخرى، بالإضافة إلى ما يُسمَّى دياناتِ الطبيعة من وجهةِ نظرٍ كَنَسيةٍ مسيحية.

إحياء التديُّن، ديانات العالَم والعملِ التبشيري

اكتسبَت العلاقةُ الجدلية بين التطلّعات العلمانية والتحوُّل إلى الكنيسةِ ديناميكيتَها، ليس فقط من العلاقة بين الدين والسياسة، ولكن أيضاً بشكلٍ أساسي بسببِ تنشيط التديُّن، ولم تكن بداية هذه العلاقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بل تعود إلى القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وجدَت حركاتُ النهضة البروتستانتية في بريطانيا ومُستعمَراتها في أمريكا الشمالية، ثم في الولايات المتحدة؛ أصداءً في القارة في القرن التاسع عشر، في الدول الاسكندنافية وألمانيا وسويسرا. وقد استندوا إلى التأكيد على الذنب الفردي والتوبة الشخصية والمشاعر العاطفية الروحية. ليست الطقوسُ الخارجية، ولكن الصحوة الداخلية هي التي تؤدي إلى «خلاص النعمة»؛ حيث وجدوا أتباعَهم بشكلٍ رئيسي خارج الكنائس القائمة. انخرط المؤمنون في العديد من المنظمات والجمعيات الخيرية لتقديمِ المساعدةِ المعنوية والمادية لمَن يعتقدون أنهم بحاجةٍ إلى المساعدة، مثل: السجناء، وبائعات الهوى، والفقراء والأيتام، وكذلك العبيد في أقاليمِ ما وراء البحار. نشأت رغبةٌ تبشيرية قوية من الخلاص الروحي، الذي سيشمل أيضاً هذه الفئاتِ المحرومة: سَعَوا لنشر الرسالة عن طريق الخُطَبِ وطباعةِ الأناجيل والكُتَيِّبات الدينية. في البداية كانت البعثاتُ مُوجَّهةً للمجتمع الأوروبي، لإعادة إحياء المسيحية لدى الأفراد هناك، وكان البعضُ يهدف إلى هدايةِ اليهود للدين المسيحي. في القرن التاسع عشر، اتجه البروتستانت بشكلٍ متزايد نحوَ الإرساليات خارج أوروبا، التي كانت كاثوليكيةً منذ بداية التوسُّع الحديث.

تَأثَّرَ التديُّن الكاثوليكي بشدةٍ بالأعمالِ العدائية من قِبَل الثورة الفرنسية وحلِّ الأديرة ومُصادَرتها. شَهِدت العقودُ التالية إعادةَ بناءِ هياكلِ الكنيسة ومؤسَّساتها وتوسيعها، كما شَهِدت الحياةُ الدينية طفرةً ملحوظة. بانضمام النساء على وجه الخصوص إلى التجمُّعات التي تعمل في مهامَّ

اجتماعيةٍ مثل رعاية الأطفال والتعليم ورعاية الفقراء والمرضى في بيوت الشماسات (الدياكوني) التي تأسَّسَت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ تَمكَّنَت نساءُ البروتستانت من الجَمْع بين احتياجاتهن الروحية والعمل الاجتماعي بطريقةٍ مُماثِلة. تَدفَّقَت «الرهبانيات الثالثة» الكاثوليكية، التي نشط فيها عامةُ الناس في مِهَنهم وشاركوا في الحياة الروحية للمجتمعات الرهبانية والرهبانيات ذات الصلة. كان التديُّن الكاثوليكي، الذي تَجلَّى في الحياة الدينية، أكثر ارتباطاً بالكنيسة الرسمية من حركات النهضة البروتستانتية، وبسبب الاضطرابات السابقة كان لديه ارتباطٌ بروما؛ ومن ثَم عزَّزَ البابوية.

بالإضافة إلى التطوُّرات في الكنيسة، كان يُمكِن ملاحظةُ تديُّن السكان المؤمنين بشكلٍ خاص في الحج. من الأمثلة البارزة على ذلك في ألمانيا، الحجُّ إلى الصخور المقدَّسة في ترير، الذي شارَكَ فيه عامَ 1844 مئاتُ الآلاف، والذي سمحت به الحكومةُ بعد تسويةِ نزاعِ الكنيسة البروسية، بينما قمعت الحكومةُ البروسية رحلةَ الحج اللاحقة إلى ماربينغن في سارلاند؛ حيث أُبلِغَ عن «حالاتِ ظهورٍ مريمية» في عام 1876/1877، في خِضَمِّ صراعِ الكنيسة بالتوازي مع انتشارٍ واسع لقوات الشرطة والجيش. الأمرُ اللافت للانتباه لم يَكُن فقط السلوكَ المختلِف للسلطات بحسب الظروف المحلية والوطنية في ذلك الوقت، ولكن أيضاً الروحانية الدينية بين السكان. تَكرَّرَت الظهورات المريمية في القرن التاسع عشر، واعترفَت الكنيسةُ بما يلي على أنه خارقٌ للطبيعة؛ ففي عام 1830، في شارع دو باك في باريسو، ظهرت العذراءُ لكاثرين لابوري، وراهب الرحمة للقديس فينسينت فون باول، وفي عام 1846 ظهرَت في لا ساليت بمُقاطَعة إيزير لطفلَيْن من الرُّعَاة، وفي عام 1858 ظهرَت في لورد على حافة جبال البرانس لراعيةٍ شابة، وفي عام 1877 في جيتزواد/ديتريشوالدي في شرق بروسيا وأرميا ظهرت لفتاتَيْن تَتحدَّثان

البولونية، وأخيراً في عام 1917 في فاطمة بالبرتغال ظهرت لثلاثة أطفال رُعَاة. بالإضافة إلى أنه كان هناك تقاريرُ أخرى عن حالاتِ ظهور، لكن لم تُنسَب لها قوى غير طبيعية، إلى جانب التبجيل الواسع النطاق للعذراء في الكنائس والمصليات والمنازل، يُمكِننا بالـتأكيد أن نُسمِّيه «عصر مريم» (روث هاريس). مع نشر عقيدة الحمل والإنجاب بلا دَنَسٍ عامَ 1854، تَمكَّنَ البابا بيوس التاسع من دمْجٍ وتعزيزِ هذه «التقوى الشعبية» في تعاليم الكنيسة.

غالباً ما كان يُنقَل أولئك الذين ظهرت لهم مريمُ العذراء إلى الأديرة، ويموتون ويُدفَنون هناك. مع سعْيٍ نابليون الثالث إلى إقامةِ علاقاتٍ ودية مع الكنيسة الكاثوليكية والناخبين، تَطوَّرَت لورد بصفتها موقعاً للحج؛ حيث يُمكِن للمرضى أن يجدوا العلاج. أَبدَت الإمبراطورةُ أوجيني تَعاطُفَها، واعترف الأسقفُ المسؤول بأولِ معجزاتِ شفاءٍ في عام 1862. كما أدى افتتاحُ خط سكة حديد في عام 1866 إلى تهيئةِ الظروف للحجَّاج للوصول إلى هذه المنطقة النائية في جنوب غرب فرنسا بأعدادٍ كبيرة. أخيراً، كان من الضروري دعْمُ لويس فيو (1813-1881)، أحد الدُّعاة الأوائل الذين دَافَعوا في مجلته L‘Univers عن الكاثوليكية الشعبية للمؤمنين بالتعاون مع البابا، ضد العلمانيين وكذلك ضد الأسقفية الليبرالية. وهكذا شارَكَت لورد أيضاً في المعارك الكَنَسيَّة في عصرها. كان هذا واضحاً حتى الجمهورية الثالثة، بعد ثلاث سنوات من عَلْمنة الدولة، عندما وصل أكثر من مليون ونصف مليون حاج في عام 1908 للاحتفال بيوبيل الظهورات المريمية؛ حيث أرسلَت جماهيرُ الحجَّاج إشارةً ضد العلمانية والجمهورية.

لكن بحسب المؤرخة روث هاريس، فإن لورد كانت تُمثِّل أكثرَ من مجردِ التوتُّرات الكنسية السياسية والمؤسسية والأيديولوجية في فرنسا. لقد جذَبَ مكانُ الحج والإيمان المرتبط به بشكلٍ خاص النساءَ اللائي وجَدْنَ في أشكالٍ مختلفة من التديُّن المتجدِّد، مساحةً للأنشطة العملية في خدمة الله والآخر، ووجَدْنَ كذلك مساحةً للروحانية والمشاركة. في الوقت الذي كان هناك نقصٌ في الرعاية الطبية العامة، كان هذا مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمُحاوَلةِ تخفيفِ المعاناة الجسدية، إن لم يكن العلاجُ ممكناً. في لورد، لم يُعارِض الطبُّ العلمي، بأي حال من الأحوال، الإيمانَ بالمعجزات، على العكس من ذلك، كان مكتبُ لورد الطبيBureau des constatations médicales يقوم بفحصِ المرضى الحجَّاج طبياً، للتمييز بين المعاناة الحقيقية والمتخيَّلة «الهستيرية»؛ ومن ثَم تأكيد المعجزات الحقيقية علمياً. كان التركيزُ أقلَّ على الصراع الفكري السياسي بين التقدُّم والتقاليد التي يُفترَض أن الزمن قد عفا عليها، وإنما كان التركيز على المعاناةِ الموجودة في كلِّ مكانٍ، والبحثِ عن الخلاص السامي والعلاجات العملية. منحَت مريمُ العذراء حمايةَ الأم ورعايتها معاً، مثلما كان يُتوقَّع من النساء المتديِّنات أنفسهن في الأسرة، وما يُقدِّمْنَه من خدماتٍ خيرية عند الضرورة.

بشكلٍ عام، يُمكِن فَهْمُ حركةِ الحج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أنها علامةٌ على تأنيثِ الدين. في المجال السياسي في فرنسا، أدَّى ذلك إلى حرمانِ النساء من حقِّ التصويت حتى عام 1944، على أساسِ أنهن يَتصرَّفْنَ بشكلٍ غيرِ عقلاني، ويَخضعْنَ لرجالِ الدين. بالمقابل في المجال الكنسي-الديني، اكتسبَتِ المرأةُ دوراً رائداً في جميعِ أنحاء أوروبا، لا ينبغي بأيِّ حالٍ من الأحوال اعتباره رجعياً، بل ينتمي إلى خصائصِ المجتمع الحديث في

حوالي عام 1900، سواء في مُمارَسة الرحمة أو في التجرِبة الروحية. وفي الوقت نفسه، كان التديُّن المتجدِّد تعبيراً عن الفردانية، التي لم تَتعارَض مع الاندماجِ الكنسي ولم تُؤثِّر في بناء المجتمع، بغضِّ النظر عن مدى تَحدِّي الكنائس القائمة. أكَّدَ الفيلسوف وعالِمُ النفس الأمريكي المعاصر ويليام جيمس (1842-1910) بالفعل في مُحاضَراته في جامعة إدنبرة في 1901/1902، التي نُشِرت تحت عنوان «تَنوُّع التجرِبة الدينية»؛ الجانبَ العاطفي للدِّين على الأشكال الفكريـة اللاهوتية والطقوسية. فتحت التجاربُ الدينية المختلفة، من الرُّؤَى إلى الغيبوبة، سواء كانت مُستوحاةً من الناحية الجسدية أو الإلهية، رُؤى لا يُمكِن للعلم تقديمُها، لكنها نظراً لفعاليتها وسُلْطتها الداخلية، لم تكن أقلَّ واقعيةً. العواطفُ هي أساسُ الفردية، ومن ثَم فإن الدِّين باعتباره بصيرةً عاطفية ينتمي إلى «الحياة كلها». مثلُ هذا التفسيرِ على مسافةٍ تحليلية، له أوجُهُ تَشابُهٍ مع طريقة التحليل النفسي لسيغموند فرويد، ويُمكِن أيضاً استخدامُه لشرح إصلاحات الحياة المختلفة التي تربط الروحانية والجسدية في مطلع القرن 1900.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبح التنوُّع ملحوظاً، بالرغم من كَونِه مثيراً للجدل ومحدوداً، ليس فقط في أشكالِ التجرِبة الدينية، ولكن أيضاً في الاهتمامِ الذي تَلقَّته الأديانُ غير المسيحية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك: سوامي فيفيكاناندا (1863-1902)، الراهب والباحث الهندوسي من كالكوتا، الذي لعب دوراً في نشر الهندوسية في كلٍّ من أوروبا وشمال أمريكا. حضر عامَ 1893 بصفته ممثِّلاً للهندوسية بالبرلمان العالمي للأديان في معرض شيكاغو الدولي، وبعدها مكث حتى عام 1896 في الولايات المتحدة وأوروبا؛ حيث التقى بعلماء من كافة الاختصاصات، وألقى محاضراتٍ وندواتٍ عن الفيدانتا واليوغا، ووجد العديد من الأتباع الشخصيين من الرجال والنساء.

أسَّسَ بعد عودته إلى الهند بعثة راماكريشنا، وهي مزيجٌ من النظام الرهباني والحركة العلمانية -لا تختلف عن الترتيبات الأوروبية الثالثة وبيوت الشماسات- وقد جمعت بين الخبرة الروحية والخدمات الاجتماعية للفقراء والمرضى والأيتام، وفي أوقات المجاعة، كما أنه عارَضَ أيضاً الحكمَ الاستعماري. من خلال جهود الإصلاح الديني في الهند والاتصال بالأفكار المسيحية الغربية، طوَّرَ فيفيكاناندا الهندوسية، المستخلَصة من التيارات الهندوسية المختلفة، إلى دينٍ عالَمي في نهاية القرن التاسع عشر.

إن النظرةَ المسيحية للعلاقة بين أديان العالَم، باعتبارها نظاماً فكرياً وهرمياً للتنوُّع الديني، والتي تُعتبر اختراعَ القرن التاسع عشر (توموكو ماتسوزاوا)، كانت مُنقسِمة. هدف المُبادِرون البروتستانت والأمريكيون في البرلمان العالَمي للأديان عام 1893 إلى توحيد جميع الأديان ضد اللادين. ومع ذلك، من الواضح أن البحثَ عن أرضيةٍ مشتركة والمساواةَ الضمنية في الرتبة أثارا مُعارَضة. أكَّدَ رئيس أساقفة كانتربري، على سبيل المثال، تَفوُّقَ المسيحية على الأديان الأخرى؛ ربما يكون قد التقى بالعديد من مواقف الأوروبيين تجاه الإسلام واليهودية والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية، والتي غالباً ما تكون مُخصَّصة لحضاراتٍ ومناطقَ معينة من العالَم. وبالضرورة لم يتفاهم الممثِّلون المَعْنيون بعضُهم مع بعض خلال لقائهم في اجتماع الأديان. كان لظهور الممثلين الدينيين الأجانب -من وجهة نظر أوروبية غربية- في إطار المعرض، طابع عرض للغريب والمتخلِّف. لذلك، في هذه المناسبات، عُبِّر أيضاً عن صورةٍ ذاتية مسيحية أوروبية عن التقدُّم الفائق للفرد.

في الحركة التبشيرية في القرن التاسع عشر، اختبر الأوروبيون تنوُّعَ المعتقَدات في حياتهم اليومية، ومن خلال وسائل الإعلام، وبالنظر إلى

المبشِّرين النَّشِطين وأُسُسهم الاجتماعية الجديدة، يُمكِن أيضاً اعتبارُ ذلك شكلاً من أشكال تنشيط الدِّين. على عكس الإرساليات الكاثوليكية الحديثة المبكرة التي كانت تحت حماية التاجَيْن، الإسباني والبرتغالي، التي منحها البابا، فإن انتشارَ الإيمان المسيحي في «القرن التبشيري» -كما وصَفَ هذه الحِقْبةَ عالِمُ الإرسالية البروتستانتي غوستاف فارنيك (1834-1910) في كتابه «تاريخ الإرسالية البروتستانتية»- كان حركةً مدعومة على نطاقٍ واسع من قِبَل المؤمنين به. كان هذا ينطبق على كِلَا الفرعَيْن البروتستانتي والكاثوليكي، على الرغم من اختلاف الترتيبات التنظيمية بينهما. كانت الحركة التبشيرية البروتستانتية تلاحق آنذاك التوسُّعَ العالَمي للطوائف الكاثوليكية، لم تَقُم بالحركة التبشيرية الكنائسُ الوطنية المرتبطة إقليمياً، بل العديدُ من الجمعيات التبشيرية التي تَأسَّست بشكلٍ خاص منذ تسعينيات القرن الثامن عشر، والتي جمعت التبرعات وقامت بتدريب المبشِّرين وإرسالهم إلى الخارج، وأشرفت على نشاطهم. جاءت المبادَرة في الغالب من أتباعِ حركاتِ النهضة والطوائف الدينية غير الرسمية. وُفِّر إطارُ القوة السياسية من خلال التوسُّعِ الخارجي لهولندا وإنجلترا والدنمارك في القرن الثامن عشر، والاستعمارِ الأوروبي اللاحق والإمبريالية في آسيا وأوقيانوسيا وأفريقيا. من بين الجمعيات المهمة -بعد التأسيس الأول لإرسالية هالي الدنماركية، حيث تَعاوَنَت الدوائرُ الإصلاحية في الدنمارك، ومُمثِّلو التقوى هالي والجمعية الإنجليزية Society for Promoting Christian Knowledge في الهند منذ عام 1706- كانت London Missionary Society (1795)، Church Mission Society (1799)، وبعثة بازل (1815)، وبعثة الراين (1828)، وبعثة شمال ألمانيا (1836).

أما في الكاثوليكية، فبالإضافة إلى الرهبانيات القائمة، أُنشِئت بعد عام 1850 رهبانياتٌ جديدة لنشر الدين في أفريقيا. أحد المؤسِّسين كان القَس الإيطالي دانييل كومبوني (1831-1881) الذي حصل على دعمِ البابا لعمله التبشيري في السودان في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأنشأ رهبانية ومجتمعَ راهبات، وأصبح أسقفاً للخرطوم، وعُيِّن القَسُّ الفرنسي وأسقف نانسي تشارلز لافيجيري (1825-1892) أسقفاً للجزائر في عام 1868، وبدعمٍ من والي الجزائر المارشال ماكماهون، أنشأ هناك في نفس العام Société des missionnaires d’Afrique التي كانت تُعرَف باسم «الآباء البِيض» أو «الراهبات البِيض» بسببِ لونِ رداءِ الرهبانية الفاتح، الذي يشبه ثيابَ البربر، في مُحاوَلةٍ كانت تهدف إلى التعبير عن جهد التثاقُف في قالبه الخارجي. انطلاقاً من شمال أفريقيا، سرعان ما نشط المبشِّرون والرهبان في شرق أفريقيا الاستوائية، وقد رُقِّي البابا لافيجيري إلى رُتبةِ رئيس أساقفة الكرسي المتجدد لقرطاج، ثم إلى رُتبة كاردينال، وحصل أخيراً على لقب «رئيس أساقفة أفريقيا».

على الرغم من إضفاء الطابع المؤسسي على الإرساليات الكاثوليكية وإخضاعها للفاتيكان، مثل البعثات البروتستانتية، فقد دُعِمت على نطاقٍ أوسع من قِبَل الجمعيات التبشيرية في أوروبا، التي مَوَّلَت العملَ في أواخر القرن التاسع عشر، عن طريقِ جمْعِ التبرعات والمحاضَرات، بالصور والمجلات التبشيرية والمنشورات الأخرى، وفي أواخر القرن التاسع عشر نُقِلت معلومات محددة عن أفريقيا أو آسيا لجمهورٍ أوسعَ في القرى والمدن الأوروبية. ساعَدَت النظرةُ العالمية على تشكيلِ صورةِ الذات الأوروبية المسيحية، واستيقظ الوَعْي بالتنوُّع الديني ليس فقط بين المبشِّرين، ولكن

أيضاً بين المؤمنين في أوروبا. إلا أن المفاهيمَ الدينية الأوروبية تَغيَّرَت أيضاً في اتصالها مع الأديان الأخرى وفي تجرِبة الرسالة، واعتماداً على الظروف، يُمكِن أن تعمِّقَ التديُّنَ أو تُغيِّره من خلال تَبنِّي أفكارٍ أو مُمارَساتٍ معينة أو التخلِّي عنها.

للحركة التبشيرية جانِبُها الأنثوي الواضح، وغالباً ما يَتجاهل المؤرخون هذا الأمرَ لأنهم يُركِّزون على الرجال الجَرِيئين أمثال ديفيد ليفينجستون، الذين اكتشفوا في نفس الوقت أجزاءً من أفريقيا. كانت النساءُ ناشطاتٍ في الجمعيات التبشيرية، حيث قدَّمْنَ خدماتٍ تنظيمية، اجتماعيةً وتواصُلية. كُنَّ يَعملْنَ مع أزواجهن المبشِّرين الإنجيليين على أرض الواقع خارج أوروبا، وقد انضَمَمْنَ إلى التجمُّعات النسائية التبشيرية، التي تُظهِر بشكلٍ خاص «تَجاوُز الراهبات للحدود» (كاترينا شتورينغ) في مجال البعثة التبشيرية، ويشمل ذلك قيودهن. خارجياً كان الأمر يَتعلَّق بتغييرِ المكان من أوروبا إلى الخارج، ولكنه يتعلَّق بشكلٍ أكبرَ بمغادرة الأديرة المغلَقة لصالح العمل الاجتماعي في العالَم. إن الأنشطة العملية، خاصةً مع النساء والأمهات في الرعاية الصحية، التي لم يَكُن في مقدورِ المبشِّرين الرجال الوصولُ إليها، ومع الأطفال في التربية المسيحية؛ كان يُنظَر إليها من قِبَل الراهبات التبشيريات على أنها مهمةٌ تَقُود إلى خلاصِ النفس وخلاصهن. لقد خَلقت الراهباتُ -في إطار النظام الكنسي الذكوري- نطاقَ عملهن الخاص، بناءً على مُعتقَداتهن الدينية الشخصية وارتباطهنَّ الوثيق بها، الذي بالرغم من ذلك لا يشمل عادةً جوهرَ العمل الكهنوتي؛ وبذلك أعطت الراهباتُ البعثةَ طابعاً يُميِّز بين الجنسَيْن، وفتحْنَ مجالاً مهنياً للمرأة الأوروبية، التي غالباً ما قَدِمت من خلفياتٍ ريفية. يبدو هذا بعيداً عن النضال من أجل الوصول إلى الجامعات أو حق التصويت، ولكنه مصحوبٌ أيضاً بتوتُّرات وصراعات كانت جزءاً من التحوُّل المستمر في أنماط

حياة النساء، ويثبت القوةَ الاستثنائية المستمَدة من المشاعر الدينية والمعتقَدات.

شارَكَ المبشِّرون والراهبات التبشيريات بشكلٍ كبير في معرفة أوروبا للعالَم، كُنَّ في ذلك كما في العمل التبشيري يَعتمدْنَ على التعاوُن الوثيق مع السكان الأصليين، وهو تعاوُنٌ لا غنى عنه، وكان في الغالب لا يُلاحَظ علناً ويُوصَف بالأعمال المساعِدة من قِبَل السكان الأصليين. في البداية كان الاهتمام بالحاجة إلى تعلُّمِ لغةِ مَن ينبغي تبشيرهم، وقاموا بتجميعِ مخزونٍ من المعرفة حول الدين والتاريخ والثقافة والممارَسات اليومية لمختلف الشعوب. دوَّنَ المبشِّرون المعرفةَ الشفوية حيث لم تَكُن هناك ثقافةٌ مكتوبة، وقاموا بترجمةِ المعرفة المكتوبة في أماكن أخرى، وجمعوا مُقتنياتٍ للمتاحف والجامعات الأوروبية. سُجِّلت البيئة الطبيعية والنباتات والحيوانات والجيولوجيا، ليس فقط لأنها كانت مفيدةً لبقائهم على قيدِ الحياة، ومفيدةً للأجيال القادمة رجالاً ونساءً، ولكن من المؤكَّد أن المبشِّرين والأخوات شاركوا التعطُّشَ التجريبي للمعرفة في ذلك الوقت. لقد وضَعَ عملهم الأسسَ للتخصُّصات الناشئة في فقه اللغة غير الأوروبية والأنثروبولوجيا وعلم الأعراق البشرية والجغرافيا وعلم الأحياء، بالإضافة إلى علم الاجتماع والدراسات الدينية وعلم الإرساليات. في العمل التبشيري بالمعنى الواسع، لم يكن العلم والإيمان متناقِضَيْن؛ لم يَقُم الفاعلون الأوروبيون بالوعْظِ فقط، بل استقبلوا أيضاً المعرفةَ وقاموا بإعادة توجيهها.

كانت الرسالةُ العالمية للمسيحية في القرن التاسع عشر متعددةَ الأوجه، ويرجع هذا الجانب إلى الظروف السياسية والدينية المختلفة للمناطق التبشيرية الرئيسية في ذلك الوقت: كانت الهند في البداية تحت سيطرة شركة شرق الهند البريطانية، ثم أصبحت مستعمرةً ملكية منذ عام 1858، أمَّا

الصين فكانت بين عامَيْ 1858 و1860 إمبراطوريةً ذات سيادة محدودة، وقُسِّمت قارةُ أفريقيا لا مركزياً في النصف الثاني من القرن بين القوى الأوروبية، وأخيراً صارت سيبيريا وآسيا الوسطى جزءاً من الإمبراطورية القيصرية الأرثوذكسية. ومع ذلك، فإن هذا التنوُّع أو الالتباس كان ينبع أيضاً من التنظيم الخاص في المجال البروتستانتي، فضلاً عن المنافَسة الطائفية بين الجمعيات والكنائس والنوادي التبشيرية المسيحية. من هذا المنظور أيضاً يجب التحدُّث عن «الشبكات العالمية للتديُّن» (ريبكا هابرماس) بصيغة الجمع. مع ذلك، كان هناك وعْيٌ جزئي بمهمة مشتركة، وهو ما انعكس أيضاً في الدراسات التبشيرية بوصفها اختصاصاً، في انسجامٍ تام مع الأُمَمية في المجالات الأخرى، وتجلَّت أيضاً في المؤتمر التبشيري العالمي، الذي جمع حوالي 1200 شخص في إدنبرة عام 1910.

عُقد هذا الاجتماعُ في وقتٍ كانت الثقةُ بالنفس لدى المسيحيين في أوجها؛ حيث هيمنَت دولُ أوروبا وأمريكا الشمالية المسيحية على العالَم. اعتقد أولئك المجتمِعون في اسكتلندا أن القوةَ الدافعة وراء التوسُّع الأوروبي جاءت من المسيحية -على الأقل البروتستانتية. كان التقييدُ يَتعلَّق بالمسألة الرئيسية المتعلِّقة بمعنى مصطلح «البعثة»، التي جرت بالفعل مُفاوَضاتٌ صعبة بشأنها عشيةَ الاجتماع. هل ينبغي أيضاً مناقشةُ تَحوُّلِ الكاثوليك والأرثوذكس وأعضاء الطوائف المسيحية الشرقية، أم ينبغي مُناقَشةُ التبشير فقط بين غير المسيحيين واليهود؟ من أجل الحصول على أوسعِ تمثيلٍ ممكنٍ للبروتستانتية، اتُّخِذ القرار لصالح الخيار الأخير، على الرغم من أن الروم الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس لم يشاركوا في المؤتمر. بالنظر إلى التنوُّع الديني في العالَم، ساد أيضاً رأيٌ مُفادُه أن المسيحية هي الديانةُ الأعلى في العالَم، بينما الأديان الروحانية الأخرى هي الأدنى، كما كان يُنظَر أيضاً إلى انتشار

الدين المسيحي على أنه نشرٌ للحضارة؛ وهو ما يعكس مرةً أخرى الجوهرَ المسيحي الواضح لاعتبار المسيحية الأوروبية-شمال الأمريكية تعبيراً عن التقدُّميَّة. لخَّصَ الأمرَ، جون موت (1865-1955)، رئيسُ مجلس الإدارة في جامعة إدنبرة، وهو واعظٌ أمريكي وكان لفترةٍ طويلة أميناً عاماً لكلٍّ من جمعية الشبان المسيحيين والاتحاد العالَمي للطلاب المسيحيين، وذلك في تقرير المؤتمر عام 1910؛ حيث قال: «إن التبشير بأفريقيا يعني أكثرَ من مجرد إدخالِ الدين الإنجيلي في الأشكال القائمة للحياة الاجتماعية، إنه يعني إدخالَ التعليم ومحْوَ الأمية، ونَشْر الزراعة والصناعات، والزواج المسيحي، والاعتراف الواجب بحُرمة الحياة والممتلكات؛ لأن مهمةَ الكنائس هي خلْقُ حضارةٍ أفريقية مسيحية»، لعب الافتراضُ الواضح هنا، المتجذِّرُ في المهمة المُتصوَّرة دينياً لإنقاذِ الأرواح الوثنية، دوراً مهماً في تحديدِ عالميةِ المسيحية والعلمانية الأوروبية.

جرت عولمةُ المسيحية (البروتستانتية) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنها لم تُحقِّق رؤيتَها للهيمنة الدينية في العالَم. في اجتماعاتٍ مثل المؤتمر التبشيري العالمي، ظهرت بداياتٌ مسكونية مسيحية عالمية، كانت قبل الحرب العالمية لا تزال تُفهَم إلى حدٍّ كبير على أنها أوروبيةٌ حصرية، وتُعتبَر إحدى أولى الخطوات لتأسيس مجلس الكنائس العالمي (World Council of Churches) عام 1948. لعب التديُّنُ دوراً في العولمة التبشيرية في نهاية القرن التاسع عشر، لا يُمكِن التقليلُ من أهميته. شكَّلَت المسيحيةُ عاملاً مستقلاً في هذه العملية، حتى لو دُمِجت في الإطار السياسي والمصالح الاقتصادية للقوى العظمى، وإضفاء الشرعية في أغلب الأحيان على موقف أوروبا المهيمن. وبالرغم من ذلك، في الصورة الإلهية للإنسان، وفي

النشاط العملي للتعليم والرعاية الصحية، كما في الموقف المستقل التنظيمي للحركة التبشيرية المدنية، عبر الوطنية وعبر الاستعمار؛ كان هناك أيضاً جدلٌ في العلاقة مع الاستعمار والإمبريالية يُمكِن أن يكون له تأثيرٌ غيرُ متناغِم؛ وهو ما يسمح بانتقادِ الدول المستعمرة أو الدفاع عن رعاياها. إن الشعورَ الأوروبي المسيحي بالتفوق صادَفَ مراراً أشكالاً دينيةً جديرةً بالتقدير، بَدَا أنها تستحقُّ الحمايةَ باعتبارها «أصلية»، ولا ينبغي أن تَتبع مسارَ الحداثة الأوروبية. لذلك، وضَعَ المبشِّرون في القرن التاسع عشر أيضاً أُسساً لتطويرِ مسيحيةٍ غيرِ أوروبية في العالَم.

4. عدم اليقين:

الطليعية والثقافة الجماهيرية

في العَقدَيْن قبل عام 1900 وبعده، اعتُبِرت بعضُ الحقائق الواضحة في النظرة العالمية للقرن المنصرِم موضعَ شك؛ ففي عام 1886 أعلَنَ نيتشه «إعادةَ النظر في جميع القِيَم». في الواقع، كان التطوُّر الثقافي دائماً مصحوباً بالأصوات الناقدة. بالطبع، كان النقَّادُ الذين يُقيِّمون في الجرائد والمجلات والأدب والرسم والهندسة والموسيقى والمسرح، مثل المفكِّرين الذين يجادلون حول المجتمع والسياسة؛ شخصياتٍ مميزةً في ذلك الوقت. ولكن يبدو الآن أن الآراءَ لم تصبح أكثرَ تنوعاً فحسب، بل إنها تزعزع أيضاً بعضَ الحقائق الأساسية. وبالنسبة إلى البعض لم يَعُد التطوُّرُ الآن تطوُّراً للأفضل دائماً. أظهر المجتمعُ الجماهيري والثقافةُ الجماهيرية انحلالاً وانحداراً في المستوى، وبَدَت السياساتُ الجماهيرية مُتقلِّبةً.

النقد والشك في الثقافة البرجوازية

شُكِّك في الإيمان بالتفوُّق من داخل الثقافة البرجوازية، عندما قام مُعاصِرو ذلك الوقـت بتشخيصِ أو نشرِ نسبية القِيَم، وتجزئةِ الأشكال ووجهات النظر. يرى المؤرخ جيمس شيانز فيها سمةً من سمات الحداثة، التي يعتبر ممثِّلوها أنفسهم طليعيين. كانت هذه إلى حدٍّ كبير ظاهرةَ النُّخَب الثقافية في العواصم الأوروبية، وظهرت بشكلٍ خاص في فيينا وباريس وبرلين، وتنعكس هذه الظاهرةُ فـي النقد الثقافي، وحركات الإصلاح العديدة، والفن الحديث والعلم. يُمكِن الاستشهادُ بفريدريش نيتشه، وجوزيف كونراد، وسيغموند فرويد، وألبرت أينشتاين كأمثلة يُحتذَى بها للاضطراب الفلسفي والأدبي والعلمي في وجهات النظر، ولمفهومٍ جديد للطبيعة، حتى لو لم يُلاحِظ ذلك إلا قِلَّةٌ في البداية.

وُلِد نيتشه عامَ 1844، ابناً لقَسٍّ بروتستانتي، عمل أستاذاً لفلسفة اللغة الكلاسيكية في بازل، وترك الوظيفة عام 1879، ونشر أعمالاً في الفلسفة والنقد الثقافي حتى عام 1889. في «تأمُّلات قبل الأوان» التي نُشِرت بين عامَيْ 1873 و1876 أرَّخَ القِيَمَ السياسية الأخلاقية في عصره، ووصَفَ الثقافةَ البرجوازية في القرن التاسع عشر بأنها فارغةٌ وميتة وثقل تاريخي، ودعا إلى إعادة تقييمها. من خلالِ نقْدِه العلومَ التقليدية مثل الفلسفة والعلم والفن والدِّين، تَوصَّل إلى نقدٍ للأخلاق المسيحية-اليهودية، وأصدر كتابَه الشهير «العلم المرح» عام 1882. في كتابه الشعري «هكذا تَكلَّم زرادشت» الذي نُشِر من عام 1883حتى عام 1885، طلب من معلِّم الدين الإيراني القديم، الذي يَحمِل عنوانُ الكتابِ اسمَه، في عصر ما قبل المسيحية؛ شرْحَ التغلُّبِ على الفصل الأخلاقي بين الخير والشر بطريقةٍ نبوية. هنا يتعامل أيضاً مع موقفٍ تأمُّلي بعيد عن العالَم، كما يعتقد أنه يعرفه في بوذا. وقارَنَ هذا مع نوعٍ نَشِط من البشر يَتمتَّع بصحةٍ جيدة وقوي، ويمتلك الحيويةَ التي يَتُوق إليها. هذا

«الإنسانُ الخارق» الذي لديه إرادةً للسلطة، من شأنه أن يحلَّ في المستقبل محلَّ شعبِ الحاضر الذي كان يَتَّجِه نحو الخراب.

يجد زرادشت نيتشه صعوبةً في نقْلِ تعاليمه، وبالكاد يجد أحداً يُصغِي إليه. يعكس هذا جزئياً الحالةَ الشخصية للفيلسوف، وسوءَ حالته الصحية، ولكنه يعكس أيضاً النظرةَ الحكيمة لمستقبلِ النبي. وجدت شخصيةُ الواعظ الوحيد وأفكارُه عن النقد الثقافي تعبيراً مُتشعِّباً في مطلع القرن. على سبيل المثال، أطلق ريتشارد شتراوس على قصيدةٍ سيمفونية اسمَ الكتاب في عام 1896، واستخدم عناوينَ نيتشه لوصْفِ فصولها، ومن بينها: «عن الرعاع»، و«عن الشوق الأعظم»، و«البعث». كانت المقتطَفات حول الإنسان الخارق منفتحةً على التفسيرات الداروينية الاجتماعية، ويُمكِن فَهْمُها على أنها نقيضُ داروين، فيبدو أنها ليسَت بقاء الأصلح في الوقت الحاضر، بل فقط بقاء المتوسِّطين أو حتى الضعفاء، ومن ثَم يُمكِن تبريرُ التدخُّلات الاجتماعية السياسية. شكَّكَ النقدُ الثقافي الراديكالي لنيتشه في القِيَم التقليدية للقرن البرجوازي، الذي كان يقترب من نهايته، وقوَّضَ المؤسسات العلمية والدينية التي وعَدَت بالنظام والتوجيه؛ حيث إن الرُّؤَى المستقبلية ركَّزَت على الفرد البطل، وليس على الجماعة الاجتماعية.

يُمكِن رؤيةُ نظرةٍ أكثر تشاؤماً لأوروبا في بعض الجوانب في أعمال الكاتب جوزيف كونراد (1857-1924)، الذي نقَلَته حياتُه المهنية عبر البحار من أوروبا الشرقية إلى إنجلترا، وهو بولونيُّ الأصل نَشَأ في القسم الروسي والنمساوي من البلاد. في السابعة عشرة من عمره انطلق من مرسيليا على متنِ سُفنٍ تجارية وفرنسية، ليستقر عامَ 1894 في إنكلترا، وقد أصبح قبلها بسنواتٍ مُواطِناً بريطانياً يكتب الروايات والقصص. يكتب باللغة الإنجليزية التي تَعلَّمَها في العشرينيات من عمره، وكان له تأثيرٌ ملحوظ على الأدب

الإنجليزي في القرن العشرين، خاصةً من خلال أسلوبه السردي في تغييرِ وجهات النظر، والسَّرْد الحافز بدلاً من السَّرْد الزمني. غالباً ما تتناول أعمالُه الفشلَ في مواقفِ صُنْعِ القرار المصيرية. صاغ كونراد بإيجازٍ وجهةَ نظرٍ مُتناقِضة للإيمان الأوروبي بالتفوُّق في قصة قلب الظلام التي نُشِرت عام 1902، مُتأثِّراً برحلةٍ إلى الكونغو البلجيكية، يَصِف فيها رحلةً إلى قلب أفريقيا، ترمز هنا إلى رحلةٍ إلى داخل أوروبا الحديثة: لا يوجد هناك سوى الظلام والرعب، في نهاية الكتاب يَصِف بضمير المتكلم، موتَ مديرِ محطةٍ ذي بشرةٍ بيضاء كان قد اختفى عن الأنظار منذ فترة، ووُجِد عند المنبع: «لم أَرَ قَطُّ أيَّ شيء مثل التغيير الذي حدث في ملامحه، وأتمنى ألا أرى شيئاً مثله مرةً أخرى. أوه! لم أتأثَّر. كنت مفتوناً. كان الأمرُ كما لو أن حجاباً قد تَمزَّقَ. رأيت على ذلك الوجهِ العاجي تعبيراً عن الفخر الكئيب، والعنف القاسي، والرعب الجبان، واليأس الثاقب الذي لا أملَ فيه. هل كان يعيش حياتَه بكل تفاصيل الرغبة والإغراء والاستسلام خلال تلك اللحظة السامية من المعرفة الكاملة؟ همساً صرَخَ مُنادِياً لصورة، لرؤية. نادى مرتَيْن، صرخة لم تَكُن أكثر من نفس: الرعب! الرعب!» تنتهي الرواية بالكلمات الآتية: «رفعتُ رأسي وبَدَا مَصبُّ النهر محجوباً بجدارٍ أسودَ من السُّحب، في حين كان المجرى المائي الهادئ يَتدفَّق نحوَ أقاصي الأرض ليَتدفَّقَ بلونه المعتم تحت سماء داكنة، بَدَا وكأنه يمضي إلى قلبِ ظلامٍ هائل!»

قصة كونراد، التي أصبحت بعد ثمانيةِ عقودٍ أساسَ فيلم فرانسيس فورد كوبولي «نهاية العالَم الآن» عام 1979، تَناوَلَت الحُكمَ الاستعماري الأوروبي بمُمارَساته الاستغلالية ومُبرِّراته الأيديولوجية. الراوي بضمير المتكلِّم هو قبطانُ سفينةٍ تجارية. رئيس المحطة الذي يموت يعمل لصالحِ شركةٍ تجارية تَستخدم أساليبَ وحشيةً لاستخراجِ العاج والمواردِ الطبيعية الأخرى.

الخلفيةُ الحقيقية للنظام في الكونغو البلجيكية، الذي تَحوَّلَ إلى فضيحة، كشفتها الحملاتُ الإنسانية التي تَدْعمها الجمعياتُ التبشيرية والنقَّادُ الملتزِمون، وكان من الصعب أيضاً ألا يُلاحِظها مُعاصِرو ذلك الوقت. لم يَنتقِد كونراد، من خلال عمله، تَجاوُزات الاستعمار فقط، مثل البعض الآخر، بل استخدم أيضاً الوسائلَ الأدبية لإثارةِ شكوكٍ جذرية حول الثقة التقدُّمية بالنفس للأوروبيين، وهو ما لم يَكُن لدى معظمِ الناس في ذلك الوقت. بَدَا أن الأوروبيين يَتراجعون، ولم يكن هناك سوى أجزاءٍ مُتفرِّقة صغيرة من التفوُّق الحضاري المزعوم. في القصة، حوَّلَ الكاتبُ الرحلةَ المَرْوية إلى القارة «المظلمة» واللقاء مع السكان المهددين، إلى استكشافٍ للروح الأوروبية؛ حيث بدا أن هناك رعباً وفراغاً فقط، أو بحسب ريناته فيغرهاوس: «اغتراب عن الذات، كما دعاه فرويد».

من خلال استكشاف النفس، حوالي عام 1900، طوَّرَ الطبيب سيغموند فرويد (1856-1939) نظرةً نقدية للحضارة الأوروبية. بعد دراسته للطب، عمل فرويد في مَشْفى فيينا العام، درس فرويد التنويمَ المغناطيسي في باريس عام 1885 لدى أحدِ مُؤسِّسي علم الأعصاب، جان مارتن شالكو، لعلاجِ الأمراض العقلية التي لا يبدو أنها تستند إلى أسبابٍ عضوية. في عام 1886 أنشأ عيادتَه الخاصة، التي طوَّرَ فيها أساليبَ علاجه. وفي عام 1896 استخدم مصطلح «التحليل النفسي» لوصف أساليبه السريرية والنظريات المرتبطة بها. درَّسَ فرويد في الجامعة بصفته أستاذاً مشارِكاً عامَ 1902، ثم بصفته أستاذاً مُعيناً عامَ 1920. يُمكِن استخدامُ التحليل النفسي لتوضيح عمليةِ تَشكُّل الانضباط. طُوِّرت هذه النظرياتُ وأشكالُ العلاج بواسطةِ جمعيةِ الأربعاء النفسية، التي كانت في الأصل مجموعةَ مناقَشةٍ غير رسمية مُؤلَّفة من فرويد وأطباء نفسيين آخَرين، انتشروا من خلال جمعية فيينا للتحليل النفسي التي

تَأسَّست عام 1908 وجمعيات أخرى مُماثِلة في أماكن أخرى، وعقدوا مؤتمراتٍ دولية وأصدروا المجلات.

كان عملُ فرويد الطبي منذ البداية مثيراً للجدل ومتجاوزاً للمستوى المعتاد من النقاش العلمي؛ لأنه تَطرَّقَ إلى مواضيعَ مثل قضية الهستيريا لدى الإناث والذكور، أو النشاط الجنسي للأطفال بوصفه سبباً للاضطرابات اللاحقة؛ أي الموضوعات التي لم تُناقَش عادةً علناً، والتي لم يَكُن يُتحدَّث عنها حتى في المجال العائلي الخاص. أثار استكشافُه اللاوعي في كتابه تفسير الأحلام (1899) الشكوكَ حول عقلانية الفعل البشري. يُمكِن تحليلُ الدوافع والعواطف علمياً، ولكن لم تَستطِع المعرفةُ أن تُنتِج أساليبَ علاجٍ -كما هو الحال في مجالات طبية أخرى في ذلك الوقت كانت تَعتمِد على المختبرات. غالباً ما كان التخفيفُ أفضلَ ما يُمكِن تحقيقه. كشَفَ فرويد عن توتُّرٍ أساسي بين الاحتياجات الفردية ومُتطلَّبات الحضارة الأوروبية. هنا تَكمُن قدرةُ أفكاره على النقد الديني الاجتماعي، التي قام بشرحها في مقالاتٍ مختلفة حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

نَشَر عام 1913 كتاب الطوطم والتابو، وهو كتابٌ عنوانه الفرعي: بعض المطابقات في نفسية المتوحشين والعصابيِّين. أشار إلى الفكرةِ الأساسية في ذلك الوقت القائلة بأن دراسة الشعوب «البدائية» سمحَت بتقديمِ رؤيةٍ عن تاريخ الحضارة الأوروبية، حيث كان من المفترَض أنهم كانوا في مرحلةٍ مبكرة من مرحلة التطوُّر التي مرت بها المجتمعات الأوروبية بالفعل وتركتها وراءَها. بَدَت الأطروحةُ مُشابِهةً لما طُرِح في المؤتمر التبشيري عام 1910 حولَ الدرجاتِ المختلفة للأديان. وقد ساوى فرويد بين اضطرابِ الأعصاب الفردي الحديث والتكوينِ الجماعي المفترض لـ «المتوحشين»، باللجوء الانتقائي إلى المنشورات الإثنولوجية لتطويرِ أطروحته حول قمْعِ وتَسامي

تثبيتِ سِفَاح ذوي القُرْبى، والشهوة، والإيمان بالقدرة المطلَقة، والعنف القاتل. ومن الآليات الاجتماعية التي احتوت هذه القوى تَطوَّرَت الثقافة، بناءً على فرضية داروين القائلة بأن الرجل الأقوى في «القبيلة البدائية» طرَدَ الرجالَ الآخَرين من القبيلة. طوَّرَ فرويد نظريتَه عن قتلِ الأب البدائي على يدِ الأبناء؛ حيث أعقَبَ العملَ العدواني شعورٌ بالراحة والتماهي، والذنب والندم، وتحول إلى طاعة وتبجيل وعبادة للأب، والتماثُل المتبادل بين النَّسْل بالاعتراف بأنهم نفس الشخص فيما بينهم.

وهكذا أدى العنف إلى تغيُّر القواعد الأخلاقية والنُّظُم الدينية والاجتماعية. استُبدِلت القدرةُ المطلقة السحرية والإلهية بالعلم، الذي فسَّرَ العالَم بقوانين الطبيعة. وهو يقوم على «حالةِ نُضْجِ الفرد الذي تَخلَّى عن مبدأ اللذة والتكيُّف مع الواقع، وسعى إلى هدفه في العالَم الخارجي». العصابيون في عصره، بحسب التشخيص، عانَوا من حقيقةِ أنهم لم يَمُروا بأنماطِ التطوُّر النموذجية للنفسية دونَ اضطرابٍ، ولم يُتقِنوا الانفصالَ والتسامي الضروريَّيْن. إن ربطَ التطوُّرِ النفسي الفردي بالتاريخ التطوُّري للحضارة يعني بالضرورة أن العلاقةَ المتناقِضة بين الدوافعِ البشرية والحضارةِ لا تَنطبِق فقط على المرضى، بل أثَّرَت على سلوكِ جميعِ أفراد المجتمع؛ فالإنسان الأوروبي الحديث يعيش أيضاً في هذا التوتر. ثَمة عنوانٌ لكتابٍ آخَر لفرويد هو «قلق في الحضارة»، هو أمر أساسي، وقد كشَفَ فيه المحلِّلُ النفسي عن نظرة نقدية للمجتمعات الأوروبية التي تُفهَم على أنها تَقدُّمية، وتبدو ثقافتُها -دون غيرها- عقلانيةً. تلخيصاً للاهتمام العام في ذلك الوقت بوهَنِ الأعصاب، تَحدَّثَ المؤرخون لاحقاً عن «عصر العصبية» (يوأخيم رادكو)، وقدَّموا تفسيرَهم الخاص للتاريخ الثقافي في مطلع القرن.

إن كان فرويد وداروين -كلٌّ منهما بطريقة مختلفة- قد أحدَثَا ثورةً في تصوُّر الطبيعة البشرية، وسمح كونراد لقرَّائه بالنظر في أعماق الروح الأوروبية؛ فقد بدأ ألبرت أينشتاين (1879-1955) في نفس الوقت بقلبِ صورة البيئة الطبيعية رأساً على عقب. وُلِد أينشتاين في أولم الألمانية، وانتقل إلى سويسرا في عُمر الخامسة عشرة، وأصبح أستاذاً مختصاً بالرياضيات والفيزياء، وعمل لبضع سنوات في «مكتب الملكية الفكرية» في برن. تُوصَف مَسِيرتُه المهنية بأنها طريقٌ مليء بالصعوبات والاستخفاف. ومع ذلك، من مكتب براءات الاختراع إلى تأهيله في برن، ثم يصبح أستاذاً مشاركاً في الفيزياء النظرية في زيورخ، ثم يُعيَّن في عام 1914 مديراً لمعهد القيصر فيلهلم للفيزياء، ويُقبَل في الأكاديمية البروسية للعلوم في برلين؛ مرَّ على جميع المؤسسات التي شكَّلَت النظامَ العلمي في نهاية القرن التاسع عشر. في سن الخامسة والثلاثين، وصل إلى منصبٍ رفيع في مجال البحث، وبعد عام واحد، في عام 1915، صاغ النظريةَ النسبية العامة باعتبارها استمراراً للنظرية النسبية الخاصة عام 1905.

تَكمُن أهميةُ نظريات أينشتاين الفيزيائية في التغيير الجذري لمفهومِ الزمان والمكان. لقد أسَّسَ وجهةَ نظرٍ علمية لم تَعُد مُنسجِمةً مع التجرِبة اليومية لمعظم مُعاصِري ذلك الوقت. وصف الفيزيائي والفيلسوف إرنست ماخ (1838-1916) سابقاً الفرضيةَ التقليدية للفضاء المطلَق والزمان المطلَق، مُعتقِداً أنه لا يُمكِن التحقُّقُ منها تجريبياً؛ ومن ثَم فهي غير موجودة. فيما يَتعلَّق بالفضاء، أعلن عالِمُ الرياضيات هنري بوانكاريه (1854-1912)، الذي كان يعمل في جامعة السوربون، في عام 1901، أن مفهوم الفضاء الفردي الثلاثي الأبعاد لا يُمكِن أن يكون ثابتاً. تَحوَّلَ أينشتاين آنذاك إلى قياسِ الوقت، ووجد أنه يعتمد على الموقعِ وحركةِ المراقِب في الفضاء؛ أيْ أنه مرتبطٌ بنظامِ إحداثيات؛

لذلك كان الوقت نسبياً، ولم يكن هناك وقتٌ واحد فقط، بل عِدَّة أوقات تعتمد على موقعِ وحركةِ المراقِب. مع النظرية النسبية العامة، غيَّرَ أينشتاين مفهومَ بِنيةِ الفضاء في عام 1915. قدَّمَ الفيزيائي البريطاني جوزيف طومسون (1856-1940)، قبل نهاية القرن بقليل، دليلاً تجريبياً على وجود الإلكترونات؛ وهو ما يعني أن الذراتِ لم تَعُد تُعتبر أصغرَ وحدةٍ للمادة، ويُمكِن تمثيلُ المادة بوصفها مَظْهراً من مَظاهِر الطاقة. بناءً على ذلك، أصبح التمييزُ بين المادة والفضاء الفارغ صعباً. هذا يعني أن الكونَ يَتألَّف من العديد من مجالات الطاقة، وثبَتَ أن الفضاء أيضاً نِسْبيٌّ.

أدَّت النظرةُ الجديدة للبيئة الطبيعية التي طوَّرَها أينشتاين مع الآخرين إلى ثورةٍ علمية، لكنها كانت أكثرَ من ذلك؛ لأنها قوَّضَت الأفكارَ اليومية للعالَم المادي، وبَدَّدَت صورةَ النظام الكوني المستقر. أثار هذا القلقَ وأدى إلى مُعارَضته. لم يَكُن «الصراعُ من أجل النسبية العامة» (بيدرو فيريرا) خلافاً علمياً بقدر ما شكَّلَ فجوةً بين النظرة الفيزيائية النظرية للعالَم والتجرِبة الحسية البشرية، بين علماء طبيعة ومُفسِّري العالَم التقليديين من فلاسفة ورجالِ دين وفنَّانين. بَدَا أن العالَمَ المُتعدِّدَ الأبعاد يَحلُّ مَحلَّ النظام الثابت. لم تَعُد الصورة تُحدَّد من خلال حواف واضحة وأجسام صلبة، بل من خلال أَوجُه متعددة. كان للثورة العلمية نظيرٌ جديد في «الثقافة الثالثة، اليقين وعدم اليقين بشأن الزمان والمكان» (ستيفن كيرن)، إذا استعرض المرءُ الأعمالَ في الأدب والرسم والموسيقى التي تُصنَّف الآن على أنها حداثةٌ كلاسيكية، فربما تُعبِّر اللوحاتُ التكعيبية عن المنظور المتغيِّر بشكلٍ أوضح. بالطبع لم يَرفض الجميعُ المنظورَ المتغير: من الواضح عند بروست وبيكاسو وسترافينسكي والعديد من الآخرين، أن الأمر كان يَتعلَّق أيضاً بتسميةٍ ذاتية كطليعة ورغبة في زعزعةِ التقاليد الشعبية بأشكالها الفنية. عكس مُمثِّلوها وعياً نخبوياً بالأزمة، وبرَّروا

تَناقُض الحداثة الثقافية بعدم ارتياحهم للثقافة البرجوازية في أواخر القرن التاسع عشر.

إن تقييمَ نيتشه لعصره على أنه لم يَنتُج عنه شيءٌ خاصٌّ به، ولكنه جمَعَ فقط معرفةً ميتة؛ غيرُ عادلٍ لأنه لم يُنصِف الديناميكيات التي أثارها التوسُّعُ المؤسسي للعلم، والفَهْم التاريخي الأساسي للتطوُّر العالمي للحضارة، بالاقتران مع القُدْرة الفكرية والعلمية على النقد. كان يُمكِن لأي شخصٍ في مطلع القرن، إن كان يَقِظاً ومُتقبِّلاً، أن يُشخِّص أزمةً ثقافية بعواقبَ اجتماعية. كان تشخيصُ الأزمة أوسعَ نطاقاً، عندما تُفهَم إصلاحاتُ الحياة والنظامُ النباتي والحفاظُ على البيئة على أنها علاماتٌ على نقدِ المادية في الإيمان بالتفوُّق والرأسمالية -بعيداً عن النُّخَب الثقافية. قدَّمَ نيتشه وكونراد وفرويد مادةً فكرية لنقاشاتِ الأزمة، لكنْ ربما كانت وجهةُ نظرِ ريتشارد شتراوس في «حياة بطولة» هي الأكثرَ تَميُّزاً. تبدأ القصيدةُ السمفونية التي عُرِضت لأول مرة عام 1899، برحيلِ البطل، يذكر موضوعها بإيرويكا بيتهوفن. في القسم الثاني «مُعارِضو البطل» يُظهِر نقَّادُه ما أصبح مسموعاً بوضوحٍ من خلال تسلسُل النوتات اللونية والثلاثية. ثم تُقدِّم الألحانُ الرقيقة والموضوعات الرومانسية «زوجة البطل»، التي تُهدِّئه بالأحاسيس الأنثوية. ثم ينتقل البطل إلى «أرض المعركة» ويعود منها منتصراً. يقتبس «إنجاز البطل للسلام» الكثير من مُؤلَّفات شتراوس نفسه. تنتهي القصيدة السيمفونية «بهروبِ البطل من العالَم والإنجاز». إن مقدارَ التهنئة الذاتية ومقدارَ السخرية الذاتية التي عبَّرَ عنها شتراوس في التلحين أمران قابلان للنقاش. ومع ذلك فإنه يُعبِّر بشكلٍ مثالي عن الثقة بالنفس للمُبدِعين الثقافيين في نهاية القرن التاسع عشر؛ إذ يبدو مُغامِراً، ذكورياً، يقاتل منتصراً ومنتجاً سلمياً مع شوق متعالٍ. كان الواقع

أكثر وعياً وتنوعاً. وفي بداية القرن الجديد، كانت الأضواءُ الحاسمة تسقط بالفعل على اليقينيات التي لم تُكتسَب لفترة طويلة.

الثقافة الجماهيرية الشعبية في العصر الإمبريالي

لم يَكُن مطلعُ القرن العشرين يتميز فقط بالطليعة التي شكَّكَت في اليقين الثقافي وركَّزَت على تَناقُض وازدواجية الحداثة. قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، سادت صورةٌ ذاتية لأوروبا دونَ أيِّ تصدُّعات، واستندت بشكلٍ كبير إلى ترسيمِ الحدود مع بقية العالَم والإمبريالية الشعبية. يَتحدَّث المؤرخ جون ماكنزي عن «استعمار الوعي» و«إمبريالية مستوعبة» تغلغلت في المجتمع والثقافة الأوروبية بشكلٍ واسع وعميق. في مزيجٍ من التوقُّعات ذات الرؤى والممارَسات المختلفة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تَعزَّزَت نظرةٌ أوروبية مركزية للعالم، كما يُوضِّح مثال سويسرا، فإن هذا لا يَتطلَّب أنْ يكون للبلد مُمتلكاتُه الإقليمية الخاصة في الخارج. أساسُ هذه النظرة للعالَم هو الحُكْم الإمبريالي العنيف، الذي كان يُنظَر إليه على أنه حقٌّ وواجب، والصورة الذاتية العنصرية لـ «البِيض» مُقارَنةً بـ «المُلوَّنين»، بالإضافة إلى الشعور العام بالتفوُّق. على الرغم من الأصوات الفردية الناقدة لطرقِ التفكير والتصرُّف الإمبريالية، وعلى الرغم من الشكوك الذاتية للطليعة الفكرية والفنية، فإن الجمْعَ بين الهَيْمنة العالمية والإيمان بالتقدُّم في ترسيمِ حدودِها مع العالَم الخارجي، شكَّلَ سمةً أساسية في ذلك الوقت. كانت الثقافةُ الإمبريالية شعبيةً، بالمعنى الأوسع.

لا يَتعلَّق الأمرُ بانتشار الأفكار الأوروبية في المناطق التابعة وقبولها الفعَّال من قِبَل المجتمعات هناك، بل يَتعلَّق بالاستجابة الواسعة، إن لم يكن يَتعلَّق بالانتشار الواسع للمراجع الإمبراطورية في الخارج في أوروبا. وقد

انعكس هذا في الثقافة اليومية في استهلاك المواد الغذائية؛ فالشاي والسكر والقهوة كانت سِلَعاً استعمارية كالشوكولاتة والتبغ، وقد سُوِّقت بصرياً ولغوياً مع الإشارة إلى أصلها البعيد والغريب، وتَخلَّت قبل الحرب العالمية الأولى عن طابعها الاجتماعي الحصري السابق. يَنطبِق هذا أيضاً على الريش على قبعاتِ النساء التي حُصِل عليها من طيور الجنة في أوقيانوسيا، بتكليفِ السكان المحليين باصطيادها لتصل عن طريقِ الشركات التجارية الأوروبية إلى أيدي صانعات القبعات، وأخيراً على رؤوس سيدات المدينة، وهو ما أثار الجدلَ حول حماية البيئة، وأدى إلى مُقارَنتها بحركة اللباس العقلاني. كان استخدامُ القطن في المنسوجات أقلَّ لفتاً للنظر، ولكنه كان الأكثر أهميةً دبلوماسياً واقتصادياً. إن نقْلَ النباتات إلى مناطق الزراعة المكتسَبة حديثاً كان له تأثيره أيضاً على السيزال؛ وهي أليافٌ طبيعية من الأغاف، التي كانت تُستخدَم لصناعةِ الحبال وخيوط الخياطة والسجاد، أو الكاوتشوك لتصنيع المطاط، على سبيل المثال لإنتاج إطارات السيارات. لم يَكُن استغلالُ الإنسان والطبيعة ليمرَّ دونَ أن يُلاحِظه أحدٌ من المستهلكين الأوروبيين ويثير انتباههم باعتباره فضيحة، كما في حالة الكونغو البلجيكية، ولكن كان يُنظَر إليه عموماً على أنه إساءةُ استخدام. كان أيضاً استخدامُ زيت النخيل لإنتاج الصابون للنظافة الشخصية أمراً مفروغاً منه. كان للخزائن والطاولات والكراسي المصنوعة من خشب الماهوجني مكانٌ في بيوت العائلات البرجوازية، دونَ أن يُنظَر إليها على أنها «أجنبية». مفاتيح البيانو المصنوعة من العاج أصبحت أيضاً جزءاً طبيعياً من الثقافة الأوروبية، دونَ مُناقَشةِ أصلها ومصدرها المعروف من أفريقيا، أثناءَ الاستماع إلى أنغامِ موسيقى ريتشارد شتراوس، وجيلبرت وسوليفان أو أغاني الحانات.

كان الوجودُ المادي والمحلي لعالَم الأشياء الإمبريالي يُقابِله حضورٌ عام في المنشورات والأحداث والترويج العلمي، وسبَقَ ذِكْرُ أهميةِ المطبوعات التبشيرية. خارج عـالَم الكنيسة نَشَرت الصحفُ والدوريات والمجـلات أيضـاً تقاريرَ عمـا يحـدث فـي المستعمرات وبقيــة العالَم؛ منهـا رحــلات الاستكشاف والبحث، النباتات والحيوانات، أشكال الحياة الغريبة، الحروب والانتفاضات. إن تنوُّعَ الموضوعات والقرَّاء وصولاً إلى الحركة العمالية، كان كبيراً، لكنَّ الإطارَ التفسيري الذي وُضِعت فيه الأشياءُ كان عادةً ضيِّقاً. إن الغرابة والوحشية والأصالة في أحسن الأحوال، والأهم من ذلك عصور ما قبل التاريخ من حيث الإنسانية والثقافة، شكَّلَت جميعها الصورةَ المضادة التي تُهدِّد بشكلٍ أو بآخَر الوطنَ الأم، والنظام والحضارة، وعلى كل حال الحاضر والمستقبل. لم يَكُن من الضروري أن تكون هناك مُوافَقةٌ سياسية على تشكيلِ السياسة في المستعمرات، لكن كان هناك موقفٌ ضمني صامت تجاهَها. في المعارض العِرْقية الإثنية، كان يُمكِن للأوروبيين «اختبارُ» البشر من باقي العالَم، إذا لم يذهبوا هم أنفُسهم إلى هناك بصفتهم تجاراً أو جنوداً أو مُبشِّرين أو مسافرين. في متاحف التاريخ الطبيعي وعلم الأعراق، تَعرَّفَ الزوَّارُ على الثقافة المادية، التي وصلت أيضاً إلى المجموعات الخاصة عن طريق البنى التحتية الإمبريالية، في إطار المعرفة العلمية، ولكنَّ هذا الإطار تَجاهَل الاستحواذَ العنيف على المقتنيات وعلاقاتِ القوة في المستعمرات.

كما ذكرنا سابقاً، غالباً ما كان البحثُ العلمي نفسه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأقاليم ما وراء البحار. من الأمثلة على ذلك: الطبيب روبرت كوخ (1843-1910)؛ كان أستاذاً للصحة في جامعة برلين، ومديراً للمعهد البروسي للأمراض المعدية. حصل في عام 1905 على جائزة نوبل، وأجرى أبحاثه حول الكوليرا والطاعون ومرض النوم والملاريا في 1883/1884، وسافر عبر مصر والهند

وجنوب أفريقيا وشرق أفريقيا وجافا وغينيا الجديدة. لم تُوضِّح هذه الأماكنُ العلاقةَ الوثيقة مع الخارج فقط، ولكن وضَّحَت أيضاً مجالَ البحث الذي يُغطِّي الإمبراطوريات فيما وراء البحار؛ حيث لم يَحصر عالِمُ البكتيريا الألماني مجالَ أبحاثه في مُستعمَرات الإمبراطورية الألمانية، ولكنه استخدم أيضاً الأراضي البريطانية والهولندية. بغضِّ النظر عن المنافَسة السياسية العالمية، غالباً ما أظهرَت الإمبريالية الثقافية على وجه الخصوص في الممارَسة والأفكار، بصمةً أوروبية مشتركة. امتدَّ مجالُ نفوذِ الإمبريالية الشعبية إلى ما هو أبعدُ من العواصم الكبرى للقوى الاستعمارية العظمى في ذلك الوقت؛ بريطانيا العظمى، وفرنسا وروسيا وألمانيا، ودول أصغر مثل هولندا وبلجيكا وإيطاليا، أو إسبانيا القديمة والبرتغال. هناك أشكالٌ من العلاقات الإقليمية العالمية يُمكِن أن نجدها في المناطق الداخلية البعيدة، كما هو الحال في شتوتغارت أو كورنتال في جنوب غرب ألمانيا. ولم تكن الروابطُ الاستعمارية الشخصية والمؤسسية أو تخيُّلات الفتوحات الخارجية أو العقلية الاستعمارية استثنائيةً؛ فقد كانت موجودةً في إمبراطورية هابسبورغ الأوروبية، وكذلك في سويسرا الصغيرة. وهذا لم يَتطلَّب حتى وجود دولةٍ قومية، كما يظهر في مثال بولندا. لم يُشارِك العلماءُ البولنديون في استكشاف سيبيريا فحسب، بل قاموا أيضاً برحلاتٍ استكشافية إلى الكاميرون؛ درسوا وعملوا في مُؤسَّسات التاريخ الطبيعي والإثنولوجيا الروسية والألمانية والنمساوية. نشروا النتائج التي تَوصَّلوا إليها في المجلات والهيئات العامة البولندية، وأُقِيمت المعارضُ الإثنولوجية في وارسو وكراكوف، ووجدت الأشياءُ التي جمعها البولنديون -مثل جماجم «الشعوب البدائية»- طريقَها إلى التجارة عبر الوطنية، كمقتنيات. علاوةً على ذلك، يُظهر المثال أن الإمبريالية الثقافية قد تَشكَّلَت وتغلغلت في كل سياق. كانت بولندا نفسُها مُنقسِمةً بين ثلاثِ إمبراطوريات، ومن ثَم اعتَبرَت نفسَها ضحيةً للسيطرة الأجنبية. ولا يزال يَتعيَّن مُناقَشة ما إذا كان هذا

قد أدى إلى مزيدٍ من التعاطُف مع الشعوب المستعمرة؛ لأن نداءات حماية الشعوب المهدَّدة والتعاطُف معها، كانـت موجـودة أيضاً بين الجهات الفاعلة في القوى الاستعمارية الرئيسية. ومع ذلك فقد تَمكَّنَ علماءُ الإثنولوجيا البولنديون على أقل تقدير من تجرِبةِ إعادةِ تقييمِ موقفهم (السياسي والثقافي) داخل التسلسُل الهرمي للحضارة «البيضاء»، الذي كان يُنظَر إليه غالباً على أنه أدنى، من المُواجَهة مع الغرباء على حافة أوروبا (ماريا رود). وهكذا كانت المشاركةُ في البعثة الأوروبية -ليس فقط لبولندا- وسيلةً لتأكيد السيادة الوطنية نفسها ثقافياً. ربْطُ الإمبريالية الثقافية بِبِنى الهُوِية الأخرى -القومية والعِرْقية الطائفية أو القائمة على النوع الاجتماعي- كان من سمات أواخر القرن التاسع عشر. لا تزال ثقافةُ السِّلَع العالمية والاستهلاك موجودةً حتى اليوم، كما هو الحال مع توليدِ المعرفة عبر حدود الدول القومية، ولكن في ظلِّ ظروفٍ مختلفة من الهيمنة، وصورةٍ ذاتية للتفوق الأوروبي أقل تَماسُكاً مما كان عليه في حدود عام 1900. ومع ذلك، فإن علاقات القوة الإمبريالية الثقافية والتفوُّق الأوروبي -التي أُعلِنَ عنها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان لها تأثيرٌ بعيد في فترةِ ما بعد الاستعمار- لا يزال لها تأثيرٌ قائم حتى يومنا هذا.

الخاتمة

التاريخُ الأوروبي هو فـي المقام الأول تاريخُ المجتمعات الأوروبية؛ أيْ تاريخ البشر. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر جرى حشْدُ هؤلاء وتعبئتهم بطريقةٍ شاملة ومبتكرة، فكرياً وجسدياً. وهكذا يبدأ هذا الكتاب أيضاً بقصةِ التحوُّل الاجتماعي والاقتصادي المستمر، بالمعنى الديموغرافي والجغرافي، حيث المجتمع في حالةِ تغيُّرٍ مستمر.

كانت إحـدى الركائز الأساسية للنمو السكانـي والهجرة هي التحوُّل إلى الفحم بصفته وقوداً أحفورياً؛ وهو ما يعني قطيعةً بيئية دائمة، ويُمكِن اعتبارُه بدايةَ عصر الأنثروبوسين بسبب زيـادةِ انبعاثاتِ ثانـي أكسيد الكربون. مكَّنَت قاعدةُ الطاقة الجديدة من تحقيقِ نموٍّ اقتصادي هائل، ووسمَت العصرَ بعصر الرأسمالية الصناعية المنظمة اقتصادياً فـي شكل اقتصاد السوق؛ وهو ما أثَّر على جميع قطاعات الاقتصاد، ومن بينها الزراعةُ وكذلك حياة الناس. في الوقت نفسه ساعَدَت الرأسماليةُ الصناعية في إنشاءِ منطقةٍ اقتصادية مُتمايِزة ومُترابِطة ذات مسارِ تنميةٍ غير متساوٍ في أوروبا، وتَغيَّرت العلاقةُ بين الريف والمدينة بشكلٍ جوهري. في النهاية، ومع ظهورِ الطبقات والأعراق ظهرَت أفكارٌ جديدة حولَ أداءِ المجتمع، فُرِضت على الأنماط الاجتماعية التقليدية، وتَركَت أثرَها على العلاقات بين الرجل والمرأة والنظام الأسري.

شكَّلَت عواملُ اليقين والشك انعكاساً لحَرَاك المجتمع، وفي نفس الوقت كانت هي قاطراتِ التغيير الاجتماعي. فخلال هذه الحِقْبة تَنقَّلَت الثقافةُ الأوروبية بين «التفوق» الفكري والفني وإضفاء الطابع المؤسسي عليها والسوق الجماهيرية، وأصبحت الثقافةُ شأناً عاماً، سواء كان ذلك في شكلِ سِجَالات المثقفين أو البحث الفردي والاجتماعي الأخلاقي عن المعنى من قِبَل الكُتّاب، أو في الإنتاج المذهِل للمسرح والأوبرا.

وقد تَجلَّى الاعتقادُ الجديد في العلم، الذي حلَّ محلَّ المعتقَدِ الديني بالنسبة إلى بعض الناس، في شكلٍ ملموس في هندسةِ المباني الجامعية الجديدة أو في المختبرات العلمية بصفتها مكاناً للبحث. وهَيْمنت التاريخيةُ ونظريةُ التطوُّر على التغيير في كل مكانٍ باعتبارهما يقيناً علمياً، بينما سعى التديُّنُ المتجدِّد بين العَلْمنة والكنيسة إلى إشاعة التبشير في كلٍّ من المجتمعات الحضرية وخارجها. ومع ذلك، في مطلع القرن، كثرت الشكوكُ والانتقادات للثقافة البرجوازية، تلك الشكوك والانتقادات التي جاءت من داخلها، وأُسقِطت أيضاً على الثقافة الجماهيرية الشعبية في عصر الإمبريالية.

Notes

[1←]
ولاية هيسن الألمانية وعاصمتها فيسبادن وفيها مدينة فرانكفورت الشهيرة.

[2←]
نسبة إلى إقليم الألزاس المحاذي لألمانيا والتابع لفرنسا وعاصمته ستراسبورغ.

[3←]
مولوخ أو مولوك: في الاستعمال الحديث يُمكِن أن يدلَّ على كلِّ ما يَتطلَّب تضحياتٍ عالية.